LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

* الستراتيجية العسكرية الأميركية في كوسوفو
* مدى فعالية عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في يوغوسلافيا وأفريقيا ١٩٩٠ - ١٩٩٦
* شرذمة الخارطة السياسية في إسرائيل ودورها في تعطيل التسوية
* تفاهم نيسان في أبعاده القانونيّة والسياسيّة
* لبنان بين الأمس واليوم رؤية إقتصادية لمشكلة متفاقمة

- Mandatory Global cooperation: Sanctions vs. Other Means
- Rethinking the Iraqi Invasion of Kuwait
- Le Financement des Assises Economiques et Sociales D'israel
- Liban: Cent Ans d'Histoire (1900-1999) Deuxième Partie: 1947-1999

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الثاني والثلاثون – نيسان ٢٠٠٠

سلاح الموقف

شهدت الحروب والنزاعات استخدام أسلحة متطورة، من السلاح الفردي، إلى آليات القتال والسفن الحربية والطائرات المقاتلة والقاذفة، إلى السلاح الكيميائي والبيولوجي والنووي، إلى الحرب النفسية والدعاية السوداء والحصارات الاقتصادية والمواجهات السياسية على اختلافها. على أن هناك سلاحاً ما زال هو الأمضى ألا وهو سلاح الموقف الذي ترتكز عليه باقي الأسلحة وتتفرع عنه التدابير السياسية والعسكرية الاقتصادية في المواجهات.

الموقف سلاح بسيط معقد وهو كالسهل الممتنع. وموقفنا في لبنان واضح لا يحتاج إلى تفسير ولا تبرير. الشعب يفهمه. والدولة تلتزم به. والجيش يحفظه وينفذه. موقفنا ثابت ومبدئي ولا حياد عنه، وهو أساس السياسة والأمن والاقتصاد.

في خضم أخبار المفاوضات، وعلى وقع قصف الطيران الإسرائيلي للبنى التحتية والتهديدات النازية الإسرائيلية الجديدة – القديمة، يبقى سلاح الموقف نشهره في وجه كل المستجدات: نحن نتمسك بكل حبة تراب من أرض الوطن. نحن نتمسك بحقنا المشروع في مقاومة الاحتلال. نحن نتمسك بالسلام الشامل والعادل الذي يتضمن انسحاب العدو من الجنوب والبقاع الغربي والجولان والحل العادل للاجئين الفلسطينيين. وكل كلام خارج إطار السلام الشامل العادل مرفوض مهما كانت الضغوطات. كل كلام خارج وحدة المسارين اللبناني والسوري مرفوض مهما كانت الضغوطات. هذه ثوابتنا، أعلنها رئيس الجمهورية، وأكدها مجلس الوزراء، وشدد عليها قائد الجيش، العماد ميشال سليمان، في جولاته على مواقع المواجهة مع العدو. إن سلاح الموقف هو سلاح دفاعي وهجومي في آن واحد. إنه سلاح الأسلحة وذخيرة الذخائر.

العقيد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

د. نسيم الخوري — د. عبدالله فرحات — د. حسن منيمنه

د. ميشال نعمه — د. عدنان الامين — د. إلهام منصور

رئيس التحرير غسان شديد

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلّا بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون**: ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر**: ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي**: في لبنان: للافراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.

● **الاعلانات والاشتراكات**: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

● **التوزيع**: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد الثاني والثلاثون – نيسان ٢٠٠٠

الستراتيجية العسكرية الأميركية في كوسوفو ..... د. كميل حبيب ٥

مدى فعالية عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة
في يوغوسلافيا وأفريقيا ١٩٩٠ – ١٩٩٦ ..... د. محمد المصالحة ٣٣

شرذمة الخارطة السياسية في إسرائيل
ودورها في تعطيل التسوية ..... إحسان مرتضى ٥٧

تفاهم نيسان في أبعاده القانونيّة والسياسيّة ..... د. شفيق المصري ٦٩

لبنان بين الأمس واليوم
رؤية إقتصادية لمشكلة متفاقمة ..... د. حازم البُنَي ٧٩

الستراتيجية العسكرية الأميركية في كوسوفو

د. كميل حبيب(*)

مقدمة ـ الإطار النظري

تعني كلمة ستراتيجيا في الأصل الحيلة أو الخطة أو التدبير. ومنذ بيريكليس راحت الستراتيجيا تقيم الصلة بين الموارد المدنية والعسكرية الموضوعة في خدمة السلطة السياسية بغية قيام هذه الأخيرة بمهماتها والوصول إلى أهدافها. ولا بد للسلطة من خطة واضحة تحدّد فيها الأفكار الكبرى التي يتوجّب عليها تحقيقها لما فيه مصلحة المجتمع الذي تحكمه بدون عوائق كبرى تمنعها من ذلك. ولذا، فإنها تجد نفسها مضطرّة في حال بروز عوامل تعيق أو تؤخّر تنفيذها، لاتباع السبل الكفيلة بتذليل مثل هذه العقبات.

والستراتيجيا هي نقيض الارتجال والعفوية، وتشكّل درجة عليا من الفكر المنظّم، وتنطلق في جوهرها من الطموحات الكبرى للجماعة. ولذا فإنها يجب أن تتجنّب دائماً الفشل، وتحقيق درجة معيّنة من النجاح الذي لا يمكن أن يتمّ إلاّ بواسطة العقل القادر على توقع الأشياء، ورسم طرق التعاطي معها بوضوح. ومهما يكن من أمر، فإن ما تجدر الإشارة إليه هو ان الستراتيجيا، التي قال عنها فوكو إنها «مجموع الطرق المستخدمة لحرمان الخصم من وسائل المعركة واجباره على التخلي عن الصراع»، تخضع بالضرورة لاعتبارات ذاتيّة وموضوعيّة. وهذا ما نراه واضحاً في الستراتيجية على الصعيد الخارجي.

والستراتيجيا متلازمة مع التكتيك الذي هو مجموعة الوسائل الموصلة إلى الهدف الكبير. ولهذه الوسائل أشكال

(*) أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية. الجامعة اللبنانية.

عديدة يمكن أن تتراوح بين الإقتناع والمساومة والتهديد واستخدام العنف، وهي وسائل تطبّق في ظروف معيّنة بحسب الأوضاع التي تمرّ بها القضية المطروحة بطريقة سليمة. وبدون هذا الحد الأدنى لا يمكن التوصّل إلى نتيجة إيجابية[١].

أمّا على الصعيد العسكري البحت، فيبدو ان الطريقة الفضلى لتعريف مصطلح الستراتيجيا تنبع من خلال التمييز بينها وبين التكتيك. فالتكتيك عبارة عن أدوات ووسائل متعددة توظّف في خدمة الأهداف السياسية الكبرى للدولة. ففي حالة الحرب، مثلاً، توظّف الدولة سلاح الجو كتكتيك يهدف إلى خدمة أهداف الحرب الستراتيجية.

في ضوء ما تقدّم، يمكن اعتبار كتاب Karl Von Clausewitz «عن الحرب» من أهم ما كتب حول هذا العنصر الهام في العلاقات الدولية. ومع العلم ان للحرب أبعادها المتعدّدة، نرى المؤلّف قد تمكّن من سبر أغوارها على الصعد السياسية والتكتيكية وحتى التقنية[٢]. ومن المسلمات في تفكير Clausewitz العلاقة العضوية بين الحرب والسياسة الوطنية. في هذا الاطار تبرز مقولته الشهيرة في ان الحرب ليست أكثر من استمرار للسياسة بطرق ووسائل أخرى[٣]. وهذه المقولة تعني انه لا يمكن الفصل بين الحرب والقرار السياسي، وفي ان السياسة هي التي تقرّر زمن وأهداف الحرب، وفي ان الحرب هي وسيلة من وسائل الفن السياسي وليست حالة قائمة بذاتها وموجودة من الفراغ. وعليه، يعلن Clausewitz انه لا يمكن الفصل بين الحرب والسياسة، وإذا حصل ذلك الفصل تصبح الحرب انفجاراً عنفياً دون أهداف[٤]. وللدلالة على أهمية العلاقة العضوية بين الحرب والسياسة، يرفض Clausewitz التقليل من أهمية السياسة في مجال مقاربتها بالحرب، معلناً ان السياسة هي التي تقرّر وتدير الحرب. لذا، فهو يقترح ان لا يكون وزير الدفاع «رجلاً عسكرياً»، بل سياسياً على قدر من المعرفة لا تسمح له بترك الجيش يقرر مسار المعركة وأهدافها ولحظة وقف اطلاق النار[٥].

لم يطرأ على هذه المقولة الشهيرة لـ Clausewitz أي تعديل حتى في ظلّ التطوّرات التكنولوجية الحديثة. بمعنى آخر، لم يغيّر اعتماد التكنولوجيا العسكرية الحديثة في ساحة القتال من تناسبية طروحات Clausewitz حول استخدام الوسائل العسكرية من قِبَل الدول المتحاربة. ويمكننا قراءة ذلك على النحو التالي:

١ - على الدولة المشاركة في الحرب أن توجّه ضرباتها العسكرية إلى مركز الثقل ونقطة الضعف عند العدو. في المقابل، ان عملية تدمير قوى العدو قد تحجب الأهداف

السياسية للحرب، بمعنى آخر، إذا كان الهدف من وراء الحرب هو تدميري بحت فيجب ان لا تشن تلك الحرب على الإطلاق. ويقول Clausewitz في هذا الصدد: «يجب أن لا تشنّ الحرب قبل أن يتمكّن أصحاب القرار من تبيان الأهداف الحقيقية التي من الممكن تحقيقها خلال الحرب»(٦).

٢ ـ على الدول المتحاربة العمل على إنهاء الحرب بأسرع وقت ممكن. هذا هو الشكل المثالي للحرب والذي تفرضه العوامل التالية:

أ ـ الخيار الوحيد أمام الدول المتحاربة هو النصر أو الهزيمة.

ب ـ تهدف القوى المتحاربة للقضاء على قدرة العدو في المقاومة.

ج ـ الوقف الفوري للقتال عند تحقيق الأهداف المعلنة للحرب.

من جهته يرى Clausewitz ان هذه الشروط صعبة التطبيق على أرض الواقع بسبب «ضبابية الحرب» وما يتفرّع عنها من خوف وعدم صحة المعلومات المتوافرة. وكل هذه المعطيات الجديدة قد تفرض تغييراً أو اعادة النظر بالخطة العسكرية وأهدافها. وفي اختصار، ان الشكل المثالي للحرب القائم على قرارات عقلانية مدروسة ومعلومات موثوقة هو ببساطة ضرب من الخيال(٧).

وقد قام ادوار لاتواك Edward Luttwak بتبني هذه المقولات معرّفاً الستراتيجية بأنها منطق الحرب والسلام(٨). وهو هنا تماماً كما Clausewitz لا يرى ان هناك قاعدة هندسيّة وحسابيّة لضبط إدارة الحرب، وذلك بسبب تشابك الأصعدة السياسية والنفسية والعسكرية. وعليه، وبعكس التفكير العقلاني المخطط، يعوّل Luttwak على ما يسميه «منطق التناقض المنسجم» للستراتيجية كفكرة عامة تتحكّم بشكل الحرب وبنشاطاتها العكسية المتبادلة. فهو يرى ان لكلّ حرب منطقها المتناقض والمنسجم في آن معاً، كما ان لها فنها وجدليتها. وهو يفصّل مقولته هذه على النحو التالي:

١ ـ ان كل أمور الحرب تبدو بسيطة إلاّ ان أبسط الأشياء هي في جوهرها معقّدة بسبب حصول حادث طارئ أو خطأ تقني غير منتظر قد يعيق عمل الآلة العسكرية. فالحرب ليست انفجاراً عنفياً وحسب، بل هي عملية قد تطول مدتها بسبب الفعل وردة الفعل عند المتحاربين، الأمر الذي قد يؤدي لاحقاً إلى إضعاف المهاجمين وتعريضهم لهزيمة غير متوقعة(٩).

٢ – ان تجنّب تطبيق الخطة المتوقّعة من قِبَل العدو كانت، في حقبة تاريخية معيّنة، من أنجح الستراتيجيات. وعليه، فالخطة العسكرية الجيّدة لم تعد كذلك لأن العدو حضّر ذاته للرد الحاسم عليها. يتبع ذلك ان الخطة الفعّالة هي تلك التي لم يتوقّعها العدو. أما إذا وضع العدو خطته الدفاعية بشكل يمكّنه من مواجهة ما لم يكن في الحسبان تصبح عندها الخطة المتوقعة الخطة الناجعة. خلاصة القول ان الستراتيجية العسكرية يجب ان تكون مرنة بشكل تأخذ بعين الاعتبار ان النشاط العسكري هو فعل تراجعي وانسحابي بقدر ما هو هجومي تتبدّل خياراته بتبدّل الظروف في أرض المعركة[١٠].

٣– يعتقد Luttwak انه في الحرب ما من شيء نهائي، وفي بعض الأحيان قد يحمل النصر العسكري في طياته بذور الهزيمة. مثال على ذلك، ان الانتصار الالماني البري في أوروبا عام ١٩٤٠ حرم البريطانيين من أية وسيلة لمتابعة الحرب إلاّ في المجال الجوي. وبما ان القصف الجوي المحكم والدقيق للأهداف الالمانية في النهار برهن انه غالي الثمن، بدأ البريطانيون بقصفهم الجوي للمدن الالمانية في الليل. لذلك، فالنصر العسكري الالماني على الأرض جلب الدمار لمدنهم[١١].

٤ – أخيراً، يمكننا إيجاز مبدأ Luttwak لمنطق التناقض المنسجم على النحو التالي: ان التفوّق العسكري قد يدفع بعض الدول لاتباع سياسة الاعتداء المستمرة، الأمر الذي قد يولّد حالة خطيرة على الصعيد السياسي. وفي المنطق نفسه يمكن القول ان الوضع العسكري غير المريح للأطراف المتحاربة قد يؤدّي إلى حالة سياسية مستقرة.

ولزيادة الفهم لمنطق التناقض المنسجم، طور Luttwak مفهوماً جديداً يأخذ بعين الاعتبار البُعدين العمودي والأفقي للستراتيجية، وهذا يعني:

أولاً: البُعد العمودي الذي يتشكّل من الخطط والأعمال العسكرية للقوى المتحاربة.

ثانياً: البُعد الأفقي الذي يشمل أطر النزاع والمنافسة بين الدول المتحاربة على المستويات الخمسة للستراتيجية. وهذه المستويات هي:

أ ـ المستوى التقني، حيث ان الآلة العسكرية المستخدمة تحدّد نطاق وكيفية تنفيذ الخطة العسكرية.

ب ـ المستوى التكتيكي، حيث تستخدم الأسلحة لأهداف دفاعية أو هجومية.

ج ـ المستوى العملاني، ويتعلّق بتقرير ما إذا كان العمل العسكري للاستنزاف أو للمناورة.

د ـ مستوى مسرح القتال، ويتضمّن كلّ العمليات المتعلّقة بالقتال بما فيها حرب العصابات.

هـ ـ المستوى الستراتيجي الكبير حيث تلتقي الأهداف العسكرية والسياسية[١٢].

ان أية عملية تقييم لنتائج الحرب يجب ان تُدرس من خلال علاقتها بالأهداف المتوخّاة من وراء تلك الحرب. لكن ماذا بإمكان الدول المتحاربة أن تفعل بالنسبة لمنطق التناقض المنسجم الذي يحدّد التطوّرات العسكرية؟ يعتقد Luttwak ان الهزيمة الناتجة عن منطق التناقض المنسجم يمكن الحدّ من تأثيراتها السلبية وذلك على النحو التالي:

أ ـ إعتماد خطط عسكرية متناقضة ظاهراً لخداع العدو.

ب ـ إمتلاك القدرة على مواجهة العدو بخطة غير متوقعة.

ج ـ وضع وتنفيذ خطة عسكرية فعّالة تأخذ بعين الاعتبار التنسيق بين البُعدين العمودي والأفقي للستراتيجية.

قد يكون من الصعب على الجيوش المتحاربة تطبيق ستراتيجية Luttwak العسكرية، وربما تكمن أهميتها فقط في اعتمادها كمنهجية لتحليل وتقييم نتائج الحروب. ولقد دلّت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على ان التهديد باستخدام السلاح النووي كان يُعتمد كسياسة ردعيّة لمنع نشوب القتال بين الدولتين العظميين. والحقيقة ان النتائج الكارثية للحرب النووية قد أجبرت واشنطن وموسكو على اعتماد سياسة ضبط النفس. وهذا يعني ان السلاح النووي يستخدم فقط على المستوى النفسي، ولذلك حصرت الدولتان العظميان صراعهما على المستويين السياسي والاقتصادي. وفي المحصلة يمكن اعتبار قدرة الدولة العسكرية وسيلة لتعزيز موقعها التفاوضي مع الدولة العدوة.

هذا التفاعل بين قدرات الدولة العسكرية وقوّتها التفاوضية أعطى للحرب صفة «اللعبة النوعية» التي تشمل أيضاً هامشاً عريضاً للمناورة السياسية. وهذه المقولة على

درجة كبيرة من الأهمية بدليل ان الحرب لا تفضي دائماً إلى نتائج محسومة بين الانتصار والهزيمة[١٣].

من جهته يرى Thomas Schelling ان الواقع الستراتيجي الدولي في حالتي الحرب والسلام هو بالضرورة واقع تفاوضي. ففي رأيه انه حتى خلال الحرب يمكن للقوى المتحاربة ان تدخل في لعبة المساومة والتفاوض بحيث ان المجال يبقى مفتوحاً للتعاون[١٤]. وتشير الدلائل إلى ان التفاهم المشترك بين الدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية أدّى إلى عدم استعمال القنابل السامة. وهذا النوع من التفاهم نلاحظه إبّان الحرب الكورية حينما تفاهمت الدول المتحاربة على منع امتداد رقعة القتال خارج حدود شبه الجزيرة الكورية، وعلى طبيعة ونوع الأسلحة المستخدمة في القتال، وعلى طبيعة العمليات العسكرية. وحديثاً، وقبل أيام على نشوب حرب الخليج الثانية، التقى طارق عزيز، وزير خارجية العراق، جايمس بايكر، وزير خارجية الولايات المتحدة، في ٩ كانون الثاني عام ١٩٩١ لبحث إمكانية تجنّب الحرب، في وقت كانت تجري فيه الإستعدادات العسكرية على قدم وساق. كلّ هذه الأمثلة تُظهر إمكانية تعاون الدول المتحاربة إمّا للحدّ من رقعة الدمار أو للاستعاضة عن سياسة التدمير الشامل للعدو بديبلوماسية القوّة. وعليه، فالحرب ليست خياراً تلجأ إليه الدول عند فشل الديبلوماسية، بل هي تحديداً خيار ديبلوماسي.

كل هذا يذكرنا على الدوام بمقولة Clausewitz حول العلاقة العضوية بين قدرات الدولة العسكرية والسلطة السياسية بشكل يتحرّك فيه الجيش بقرار سياسي لتحقيق أهداف الدولة الستراتيجية في حالة الحرب. وتجدر الاشارة إلى ان أحدث تعريف أميركي للستراتيجية لم يخرج في جوهره عن مقولة Clausewitz. فقد عرّف قاموس التعابير العسكرية الأميركي الستراتيجية على انها: «فن وعلم لتطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية في أوقات الحرب والسلام». كما انها تعني «توفير الدعم المطلوب للسياسة المتبعة لزيادة احتمالات النصر أو لتقليص حجم الهزيمة»[١٥].

بعد هذا التعريف الموجز بالستراتيجية، تحاول هذه الدراسة تقييم الستراتيجية العسكرية الأميركية في حرب كوسوفو. وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

يتضمّن القسم الأوّل تحليل الستراتيجية العسكرية الأميركية خلال الحرب الباردة وصولاً إلى «عاصفة الصحراء» عام ١٩٩١.

يعالج القسم الثاني الستراتيجية العسكرية الأميركية في حرب كوسوفو في ضوء الأهداف المعلنة لتلك الحرب.

أخيراً، تُسلّط الدراسة الضوء على مستقبل الستراتيجية العسكرية الأميركية وإمكانية تطوّرها في ظلّ الظروف الدولية الراهنة حيث تحاول واشنطن فرض مشيئتها على دول العالم.

أولاً: الستراتيجية العسكرية الأميركية ١٩٤٥-١٩٩١

تُعتبر الوسائل العسكرية، أو التهديد باستعمالها، ضرورية لدعم العمل الديبلوماسي. هذا يعني أيضاً ان تعويل الدولة على قدراتها الديبلوماسية فقط قد لا يسمح لها بحماية مصالحها أو بإقناع الآخرين بعدم المساس بتلك المصالح. من جهة أخرى، تشير الدلائل إلى ان سباق التسلّح قد أدّى إلى حروب ونزاعات مسلحة كان من الممكن تجنّبها. لذا، وفي ضوء التجارب التاريخية التي تدعم نظرية الحاجة إلى التسلّح، أو تلك التي تؤكّد على ان الدول قد تواجه مغامرة حقيقية من جراء اقتناء السلاح، يبرز السؤال الكبير حول فعالية القدرة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. وهذه المسألة طغت على تفكير أصحاب القرار في واشنطن منذ الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى حروب البلقان في التسعينات من القرن العشرين. مثال على ذلك انه في خريف عام ١٩٩٣ جرت محاولات جادة بغية إعادة النظر في مساهمة الولايات المتحدة في قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في الصومال بعدما تكبّدت الكتيبة الأميركية هناك بعض الخسائر البشرية. كما يلاحظ انه في كلّ مرّة تتخذ الإدارة الأميركية قراراً بالتدخّل العسكري في أية منطقة من العالم، يبرز السجال حول مسألتين أساسيتين:

١ - المسألة الأولى وتتعلّق بمدى فعالية الخيارات غير العسكرية (الحصار الاقتصادي مثلاً) في تحقيق أهداف واشنطن الستراتيجية.

٢ - ما هي المعطيات التي على أساسها يتمّ اتخاذ القرار بالتدخّل أو عدم التدخّل العسكري؟

مع بداية الحرب الباردة عاشت الولايات المتحدة هاجس الاحتكاك العسكري مع الاتحاد السوفياتي، الذي قد يؤدي إلى نشوب حرب عالمية ثالثة. لذلك كان من الضروري من جانب واشنطن العمل على إقناع السوفيات بعدم جدوى أي عمل عسكري

مهما كان محدوداً عبر التهديد باللجوء إلى الردّ بالسلاح النووي. ولكن عندما امتلك السوفيات القدرة على تطوير سلاحهم النووي، بدأت إدارة الرئيس ترومان الاهتمام أكثر بتطوير السلاح التقليدي كرادع آخر في حال حصول نزاع على هذا المستوى. ومع بداية عام ١٩٥٤ أعلن وزير الخارجية الاميركية الجديد، جان فوستر دالاس، ان «الرد القوي والحاسم» (Massive Retaliation)، وهو يعني الردّ النووي، سيكون خيار واشنطن الأساسي لردع أي اعتداء شيوعي ضد حلفاء اميركا - حتى ولو تمّ ذلك الاعتداء بالسلاح التقليدي. ومع ان دالاس قام بجهود حثيثة لتهدئة خواطر حلفاء أميركا الغربيين من مخاطر لجوء واشنطن للخيار النووي مهما كان حجم النزاع، الا انه لم يفلح في ذلك لأنّ سياسة «الرد الحاسم» توخّت الاستغناء عن القوات البرية، وحرمان موسكو وبيجينغ من حرية اختيار زمان المعركة ومكانها[١٦].

لقد حملت سياسة الردّ الحاسم في طيّاتها بذور التصعيد في أي نزاع بين الدولتين العظميين. وبالفعل لم تتردد واشنطن بالتهديد باللجوء إلى السلاح النووي خلال العديد من الأزمات مع المعسكر الشيوعي. على كل حال، هناك اختلاف كبير بين التهديد باللجوء إلى الخيار النووي وتنفيذ ذلك التهديد، تماماً كما دلّت أزمات لبنان وأندونيسيا وبرلين حين اعتمد الرئيس ابزنهاور إجراءات تقليدية لإدارتها، الأمر الذي عرّض سياسة «الرد الحاسم» للعديد من الانتقادات نذكر أهمها:

١ - ان سياسة الرد النووي الحاسم لم تمنع بروز الأزمات والنزاعات العسكرية المحدودة بين موسكو وواشنطن.

٢ - ان عدم لجوء واشنطن للخيار النووي يعني عدم عقلانيته كردّ فاعل على اعتداءات محدودة، خاصة في تلك النزاعات التي لم تشارك فيها قوات سوفياتية بصورة مباشرة.

٣ - لقد فقدت سياسة الردّ الحاسم الكثير من مصداقيتها وفعاليتها بعد امتلاك موسكو للسلاح النووي، وما يعني ذلك، في حال حصول تصادم عسكري على المستوى النووي، من نتائج كارثية تطال العالم أجمع[١٧].

مع كلّ هذه الانتقادات مجتمعة، رأت ادارة الرئيس كيندي انه من الضروري تطوير القدرة العسكرية التقليدية لمواجهة أي اعتداء سوفياتي على هذا المستوى. ففي خطابه الأوّل عن حال الاتحاد، أعلن الرئيس كينيدي «ان غياب ستراتيجية عسكرية متجانسة

كان السبب في صعوبة القيام بعملية تقويم لقدراتنا الدفاعية»[١٨]. ولقد عُرفت السياسة الدفاعية الجديدة باسم «الرد التدريجي المرن» (Flexible Response)، والتي توخّت أن يكون الردّ العسكري ملائماً، وانتقائياً، وسريعاً، وفعّالاً[١٩]. ولقد أعلن الرئيس كينيدي في معرض شرحه لمضمون تلك السياسة ان «نظام الأسلحة يجب أن يستعمل بطريقة تسمح بالدقّة والتمييز بالنسبة للتوقيت وللهدف»[٢٠]. وفي رأي هنري كيسنجر «ان ستراتيجية الردّ التدريجي المرن تتضمن تفوّق أميركا العسكري على كل المستويات النووية وغير النووية»[٢١].

لقد فعّلت سياسة كينيدي الدفاعية السجال الدائر حول ستراتيجية واشنطن ابان وبعد الحرب الكورية والتي لم تحقق النتائج المرجوّة. وللتذكير فقط فان دخول الصين الشعبية الحرب في نوفمبر عام ١٩٥٠ أجبر الجنرال ماك آرثر على التراجع عن أراضي كوريا الشمالية. وفي ضوء هذا التطوّر، قرّر الرئيس ترومان التخلّي عن هدفه الطموح بتوحيد دولتي كوريا بقوة السلاح، والاستعاضة عنه بالعمل على حماية استقلال كوريا الجنوبية. ولذا رفض الرئيس ترومان اقتراح الجنرال ماك آرثر بتوسيع رقعة القتال لتشمل أراضي الصين الشعبية. وعندما كشف الجنرال عن اقتراحه، قرر الرئيس ترومان الاستغناء عن خدماته. لكن، وبعد عودته إلى كاليفورنيا، أعلن الجنرال انه ليس بإمكان الجيش أن يقاتل ويده موثوقة وراء ظهره. بعد ذلك، ارتفعت أصوات عديدة تطالب بعدم اشتراك الولايات المتحدة في اية حرب محدودة وغير مضمونة النتائج. وفي رأي هؤلاء انه أمام واشنطن خيارين لا ثالث لهما: إمّا أن تبقى خارج دائرة الصراع أو، في حال مشاركتها في الحرب، أن تستخدم كلّ إمكاناتها العسكرية لتحقيق نصر كامل. وقد عرفت هذه المدرسة باسم مدرسة «النصر أو لا شيء». في المقابل، هناك من لاحظ ان العصر النووي قد قلّص من خيارات واشنطن العسكرية، ولم يبقَ أمامها إلاّ استخدام السلاح التقليدي في النزاعات الإقليمية. هذه المدرسة التي اشتقّت أفكارها من دروس الحرب الكورية عرفت باسم «مدرسة الحرب المحدودة».

لقد لعبت مدرسة «النصر أو لا شيء» دوراً حاسماً في منع إدارة الرئيس ايزنهاور من التدخّل في حرب الهند ـ الصينية عام ١٩٥٤. وقد دفعت محاصرة الجيش الفرنسي في Dienbienphu البعض على حثّ الرئيس على التدخّل العسكري لأن خسارة الهند ـ الصينية سوف تؤثّر سلباً على كلّ المصالح الأميركية هناك. كما طالبوا باعتماد خيار القصف الجوي لفكّ الحصار عن الجيش الفرنسي. لكن الرئيس ايزنهاور كان يعرف

جيداً ان النصر العسكري لا يتحقق دون قوات برية. وعليه، رفض فكرة التدخّل العسكري وقرّر التعامل مع الهزيمة الفرنسية بالطرق الديبلوماسية. لكن، وأمام احتمال الغزو الشيوعي الصيني لجزيرة Quemoy عام ١٩٥٨، طلب رئيس الأركان الأميركي من الرئيس ايزنهاور السماح له باستخدام قنابل نووية تكتيكية. ومجدداً رفض الرئيس هذا الخيار مخافة المواجهة النووية الشاملة متسلّحاً بمقولة الحرب المحدودة. وهكذا أضحى الرئيس المتمسّك بمقولة «النصر أو لا شيء» أسير المحافظة على محدودية النزاع والتفاعل مع خصوصيته(٢٢).

بعد عدّة سنوات، أي بين عامي ١٩٦١-١٩٦٢، عاد خيار «النصر أو لا شيء» إلى الواجهة بعدما أعدّت رئاسة الأركان خطة لاستعمال السلاح النووي إذا ما فشلت جهود الرئيس كينيدي في وقف التقدّم الشيوعي على لاوس. والمسألة هنا لم تكن تتمحور حول استعداد أميركا للقتال من أجل لاوس، بل ان الأمر تعلّق بالحاجة إلى المواجهة المحدودة لمنع الاحتكاك المباشر مع الصين الشعبية. أخيراً، ومع بداية التغلغل الأميركي في حرب فيتنام خبا الخيار النووي وبدأ الرئيس كينيدي بتطوير سياسة معيّنة لحماية فيتنام الجنوبية من الانهيار أمام حرب العصابات التي يقوم بها الشيوعيون. والحقيقة ان الرئيس كينيدي كان مستعداً لتقديم مساعدات عسكرية غير مباشرة لنظام سايغون، لكنه اغتيل قبل أن يواجه مسألة إرسال جنود أميركيين إلى فيتنام الجنوبية. بعد ذلك، أصبح الباب مشرّعاً امام الرئيس جونسون للتدخّل العسكري المباشر. لكن، ولمنع الصدام مع الاتحاد السوفياتي، أعلن الرئيس جونسون ان التدخّل العسكري له أهداف محدودة جداً، هي:

١ - لا وجود خطة لاجتياح فيتنام الشمالية.

٢ - سيكون للقصف الجوي أهداف محددة ومحصورة.

٣ - لا إعلان لحالة الطوارئ، ولا استدعاء للاحتياط.

٤ - رفض أي خطة لتحويل المدن والأماكن الستراتيجية في فيتنام الجنوبية إلى محميات أميركية.

وهكذا، لم يبقَ أمام ادارة الرئيس جونسون إلاّ خيار الدخول في معركة طويلة الأمد. لكن، وفي آذار عام ١٩٦٨، وصلت الحرب إلى درجة لم يعد من الجدوى متابعتها، الأمر

الذي حظي بتأييد الرئيس جونسون. وقد علق Larry Berman على ذلك بقوله: «لقد مثّلت حرب فيتنام مأساة وطنية وشخصية»[٢٣].

وفي عام ١٩٦٩ أعلن الرئيس نيكسون عن نيّته سحب القوات الأميركية تدريجاً من فيتنام وصولاً إلى «فتنمة» الحرب. وقد تضمّن هذا الاعلان مساعدة الفيتناميين الجنوبيين على مساعدة أنفسهم، ومحاولة التوصّل إلى حلّ سياسي مع هانوي. لكن هذه السياسة أدّت لاحقاً إلى انهيار فيتنام الجنوبية. إلا أن السجال حول مبدأ التدخّل العسكري في النزاعات الدولية استمرّ في عهد إدارة الرئيس ريغان، خاصة في ما يتعلّق بالحرب الأهلية في السلفادور، حكم السندينيين في نيكارغوا، حماية السفن في الخليج العربي ابان الحرب العراقية ـ الايرانية، ولبنان. من جهته رفض وزير الدفاع واينبرغر التدخّل العسكري المباشر في نزاعات العالم الثالث. وفي رأيه ان التدخّل الأميركي سوف يؤدّي إلى حروب طويلة الأمد وباهظة الثمن وغير مضمونة النتائج. ومع العلم ان واينبرغر يعترف بأن المصالح الأميركية قد تكون مهدّدة، الا انه يلحظ فعالية تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والنصائح واستخدام العمليات السرية والاعتماد على الديبلوماسية، كوسائل بديلة عن الخيار العسكري لحماية تلك المصالح.

في المقابل، رفض وزير الخارجية شولتز افكار واينبرغر على أساس انه لا يمكن الفصل بين الجهود الديبلوماسية والجهوزية العسكرية، وأن الديبلوماسية قد يكون مصيرها الفشل إذا لم تكن مدعومة بالقدرات العسكرية. هذا لا يعني ان شولتز كان من مناصري التدخّل العسكري الحاسم، بل كان مقتنعاً بأن دولة عظيمة كالولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدّة لحماية مصالحها عبر الوسائل العسكرية. وفي الواقع، كان شولتز يردد التساؤل التالي: «كيف بإمكاني كوزير للخارجية حماية مصالح الولايات المتحدة في غياب القوة العسكرية ؟»[٢٤]. وفي التفاصيل، فإنّ السجال بين واينبرغر وشولتز كان يدور حول شروط اللجوء إلى القوة العسكرية. هذه الشروط نوجزها على النحو التالي:

١ ـ تهديد المصالح الأميركية.

٢ ـ حجم القوّة العسكرية المستخدمة.

٣ ـ امكانية تحديد الأهداف المتوخّاة من وراء التدخّل العسكري.

٤ ـ التأييد الشعبي للحرب.

٥ ـ اللجوء إلى السلاح كخيار أخير.

٦ ـ العلاقة التناسبية بين الوسائل والأهداف.

لقد أدّى السجال الدائر بعد حرب فيتنام إلى اعتماد المبدأ التالي: اللجوء إلى الخيار العسكري لدعم السياسة الخارجية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار الشروط الموضوعية لاستعمال السلاح بشكل فعّال وكاف. هذا المبدأ طبق بشكل مناسب في غرانادا وباناما والعراق. أما في الصومال، فقد منيَ التدخّل العسكري الأميركي بفشل ذريع وذلك للأسباب التالية:

١ ـ حصر الأهداف بالقضايا الإنسانية كتأمين الغذاء والمعدات الطبية.

٢ ـ استخدام قوة عسكرية كبيرة غير متناسبة والهدف المعلن.

٣ ـ تحديد معايير الانسحاب بشكل مسبق عبر تسليم قوات الأمم المتحدة مسؤولية نزع الأسلحة من القبائل المتصارعة وتكليفها إعادة إحياء مؤسسات الدولة.

ان هذا العرض للستراتيجية العسكرية الأميركية يدلّ على أهمية السجال الدائم حول تناسبية البعدين السياسي والعسكري للمسألة. وهناك بالحري نزاع فكري بين منطق الحرب كعمل سياسي ومنطق حدود القوة العسكرية المستخدمة . فالتهويل بالرد الحاسم قد أثبت انه ذو قيمة مطلقة وغير مناسبة، بينما أثبت الردّ التدريجي المرن في حرب فيتنام انه باهظ التكلفة على الصعيدين البشري والتكنولوجي. وإذا كانت حرب الخليج الثانية تمثّل نموذجاً للنصر الأميركي الحاسم، فلأنه توافرت لتلك الحرب العوامل التالية:

١ ـ لم تخض واشنطن تلك الحرب بمفردها بل بمشاركة قوات غربية حليفة.

٢ ـ لم يبدأ الهجوم البري على العراق إلاّ بعد التأكّد من التدمير الكامل للمقاومة تحت تأثير القصف الجوي.

٣ ـ حاز التدخّل العسكري الأميركي ـ الغربي على تأييد الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن الدولي التي دعت العراق إلى الانسحاب الفوري من الكويت.

٤ ـ التزمت القوات الأميركية تحقيق الأهداف المعلنة للحرب.

٥ ـ حظيت عملية «عاصفة الصحراء» بتأييد شريحة واسعة من الرأي العام الأميركي لم يسبق لها مثيل من قبل.

ثانياً : الستراتيجية العسكرية الأميركية في حرب كوسوفو

في تحليله لأسباب النزاع في اقليم كوسوفو، كتب الدكتور هنري كيسنجر في مجلة نيوزويك يقول: «حرب كوسوفو هي نتيجة نزاع عمره قرون جرى على الخط الفاصل بين الأمبراطوريتين النمساوية والعثمانية، بين الإسلام والمسيحية، بين القومية الالبانية والقومية الصربية. فتلك الجماعات الاثنية لم تتعايش بسلام إلاّ حين كان التعايش مفروضاً عليها من الحكم الأجنبي أو من ديكتاتورية تيتو»[٢٥]. وهكذا، مع موت تيتو، رحلت يوغوسلافيا الاتحادية وانقسمت على نفسها إلى جمهوريات متصارعة تمزّقها وتزيد من عملية تفتيتها الصراعات الاثنية واللغوية والدينية. وفي عام ١٩٩٠ انفجرت منطقة البلقان مع إعلان كرواتيا انفصالها عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من دون تسوية الوضع القانوني المتعلّق بالأقلية الصربية المقيمة على أراضيها. وعلى خط متوازٍ آخر، أعلن ألبان كوسوفا استقلال الإقليم كردّ على قرار بلغراد بإلغاء الحكم الذاتي الذي كانوا يتمتعون به في السابق. ولم تنفع جهود الأمم المتحدة لوقف أعمال العنف هناك بسبب الخلافات الاثنية والقومية العميقة. وعليه، ومع بداية التسعينات، كانت البلقان أشبه «ببرميل بارود» معرّض للانفجار عند أول احتكاك به.

أما مؤشرات حصول الانفجار الكبير في إقليم كوسوفو فقد ظهرت عام ١٩٩٣ حين بدأت القوات الصربية حملتها المنظّمة لطرد ألبان كوسوفو الذين يشكّلون ٩٠ في المئة من سكان الاقليم البالغ عددهم مليوني نسمة. كما راحت القوات الصربية تتدفق على الإقليم لإحكام قبضتها عليه لمواجهة جيش تحرير كوسوفا (KLA) الذي بلغ عدد افراده ٩٠٠٠ مقاتل. أما القوات الصربية فبلغ تعدادها ٢٧٠٠٠ جندي يرابطون داخل الإقليم و١٥٠٠٠ ينتظرون على الحدود مزودين بنحو ١٥٠ قطعة من المدفعية الثقيلة[٢٦]. والحقيقة انه لم يكن باستطاعة جيش تحرير كوسوفا حماية السكان المدنيين في حين تابعت القوات الصربية حملة التطهير العرقي التي أدّت إلى مذابح منظمة طالت آلاف السكان في Pristina، Srbica، Suva Reka، و Podujevo[٢٧] من جهته، وأمام الأحداث المأساوية، أصدر مجلس الأمن قراراً رقمه ١١٦٠ يفرض بموجبه عقوبات اقتصادية على بلغراد. في الوقت عينه أعلن الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، تجميد الودائع اليوغوسلافية في الولايات المتحدة. لكن هذين القرارين بقيا بدون تأثير مباشر على الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش الذي كان مصرّاً على بسط سيادة صربيا على الإقليم بقوة السلاح.

هذا الموقف الصربي المتشدّد أدّى إلى تصاعد أعمال العنف في اقليم كوسوفا حيث بلغ عدد المشردين في خريف عام ١٩٩٨ حوالى ٣٠٠,٠٠٠ الباني باتوا يواجهون الموت بسبب الصقيع أو الجوع. ومجدداً أصدر مجلس الأمن في ٢٣ أيلول ١٩٩٨ قراره رقم ١١٩٩ الذي تحدّث عن «كارثة انسانية حتمية» اذا لم تتوقّف أعمال العنف فوراً، معتبراً التطورات العسكرية مهددة للسلام والأمن في المنطقة[٢٨].

ويظهر من قراءتنا لنصّ هذا القرار صعوبة توصّل الأعضاء الدائمين في المجلس إلى اتفاق بشأن الرد العسكري على سياسات ميلوسيفيتش في كوسوفو. وعليه، لم يعد أمام حلف شمال الأطلسي سوى خيارين اثنين: إمّا ترك عمليات التهجير والتطهير العرقي لألبان كوسوفو تستمر على أيدي الصرب، أو المواجهة العسكرية.

في تلك الأثناء وافق الصرب وجيش تحرير كوسوفا (KLA) على الاجتماع في رامبوييه بغية التوصّل إلى حل سلمي للنزاع. وبعد مفاوضات شاقة وطويلة، احتاجت إلى تدخّل شخصي من قِبَل وزيرة الخارجية الاميركية، وقّع ممثلو جيش تحرير كوسوفا اتفاق رامبوييه في ١٨ آذار ١٩٩٩ في حين رفضه الزعيم الصربي. وتضمن الاتفاق المذكور عدة بنود أهمها الدعوة إلى إجراء استفتاء شعبي في الاقليم لتحديد وضع كوسوفو النهائي بالنسبة للاستقلال أو البقاء ضمن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا ما أثار حفيظة ميلوسيفيتش الذي انفجر بوجه رئيس البعثة الالمانية صارخاً: «كوسوفو مسألة داخلية، لا تعني سوى بلادي»، رافضاً أية محاولة لتدويل الأزمة[٢٩].

من جهته، علّل الدكتور كيسنجر أسباب بلوغ مؤتمر رامبوييه الطريق المسدود على النحو التالي: «ما عقّد من أزمة كوسوفو هو مؤتمر جاء بمشروع اتفاق محضّر سلفاً في وزارات أجنبية ليفرض على فرقائه تحت التهديد بالقصف الجوي. فجيش تحرير كوسوفا رفضه في البدء كوسيلة لفرض قوّة الحلف على صربيا، مما دفع بميلوسيفيتش إلى زيادة ضغطه على جيش تحرير كوسوفو قبل أن تنهال عليها القنابل. والصرب رفضوه لأنهم وجدوا في نصّه مقدمة لاستقلال كوسوفو، وفي وجود جيوش الحلف نوعاً من الاحتلال الخارجي... أمّا جيش تحرير كوسوفا فكان هدفه استقلال الإقليم لا الحكم الذاتي، ولذا رأى في مؤتمر رامبوييه وسيلة تكتيكية لإطلاق قوات الحلف هولها الجوي على الصرب»[٣٠].

وبالفعل، شعر الصرب بـ «المؤامرة» أثناء مؤتمر رامبوييه الذي بدا لهم فخّاً حاكه الأميركيون. وما عزّز شعور صربيا ما قاله أحد مساعدي مادلين أولبرايت: «كان ثمن انقاذ مؤتمر رامبوييه أن نتقرّب أكثر فأكثر من ألبان كوسوفو»[٣١]. وفي المقابل، هناك نظرية تقول ان الرئيس ميلوسيفيتش استغلّ مؤتمر رامبوييه كستار لتنفيذ عملية «حدوة الحصان». وقد سميت كذلك لأنها كانت ترمي إلى نشر القوات الصربية بشكل حدوة حصان إنطلاقاً من شمال كوسوفو، لتهجير السكان الألبان جنوباً وشرقاً وغرباً[٣٢].

أخيراً، وأمام انهيار مؤتمر رامبوييه، بدأت قوات حلف شمال الأطلسي عملية «قوات الحلف» العسكرية ضد القوات الصربية في اقليم كوسوفو، وذلك في ٢٤ آذار عام ١٩٩٩.

يمكن اعتبار حرب كوسوفو أكبر وأشمل حرب جوية تقودها الولايات المتحدة في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما يمكن اعتبار تلك الحرب من أخطر الأزمات التي واجهها الرئيس كلينتون على الصعيد الخارجي خلال فترة رئاسته. ومنذ البداية، استبعد الرئيس الأميركي ومساعدوه أي امكانية لإرسال قوات برية لغزو صربيا لأن في ذلك مغامرة كبيرة قد تعرّض حياة الجنود الأميركيين للخطر. أضف إلى ذلك ان القوات الصربية مجهزة بصواريخ مضادة للدبابات والطرق والجسور مزروعة بالالغام، كما انه ليس من المؤكد أن تصل القوات الأطلسية إلى داخل الاقليم قبل أن ينهي الصرب تنظيف كوسوفو من الألبان. خلاصة القول ان الرئيس الأميركي رفض الهجوم البري لأنه لا يريد أن يُلزم إدارته في نزاع مفتوح على كلّ الاحتمالات، وفي منطقة لا يعرف أكثر الأميركيين موقعها على الخارطة الدولية. أما إذا فشل القصف الجوي فسوف تواصل قوات الأطلسي وببساطة عمليات القصف[٣٣].

ويمكن اعتبار ستراتيجية القصف الجوي لـ «دوافع إنسانية» ووسيلة وحيدة للحرب ضد صربيا، مغايراً كلياً لمبدأين اعتمدهما الجنرال كولن باول خلال قيادته لحرب الخليج الثانية. هذان المبدآن هما:

١ ـ إمّا أن تدخل أميركا الحرب بجميع الوسائل العسكرية لتحقيق النصر أو أن لا تتدخّل على الاطلاق.

٢ ـ أن لا تبدأ الولايات المتحدة الحرب، أية حرب، إن لم تكن تعرف مسبقاً كيف تطفئها[٣٤].

الواقع ان هذين المبدأين تبخّرا في حرب كوسوفو، ولم يكن ذلك مجرد صدفة بريئة، خاصة بعد الملاحظة الساخرة التي وجهتها مادلين اولبرايت إلى الجنرال باول عام ١٩٩٣ متسائلة: «ماذا تنفع فرقنا العسكرية، يا جنرال، إن لم نستعملها؟»[٣٥]. وفي الحقيقة ان السناتور جوزف بيدن، الذي ساعد الرئيس كلينتون كان رسم إطار تحرّك القوات الأميركية في كوسوفو، معلناً «ان مبدأ باول قد أصابه الشلل لأن العمليات العسكرية تُدار في منطقة معقّدة حيث لا يوجد مخرج ستراتيجي واضح المعالم. وعلى الرئيس الأميركي أن يتمتع بالقدرة لتوظيف السلاح دون معرفة دقيقة بالنتائج المحتملة. هذه ببساطة طبيعة العالم اليوم»[٣٦]. لذا، يمكن القول ان التدخّل العسكري الأميركي في كوسوفو، الذي تمّ تبريره على أساس إنساني، أي حماية ألبان كوسوفو، لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة الوطنية. وعليه، فالتدخّل العسكري الأميركي في كوسوفو يتألّف من قسمين:

١ ـ حق واشنطن في استخدام السلاح باسم القيم الدولية وليس باسم المصلحة الوطنية الضيقة.

٢ ـ حق الولايات المتحدة، في دفاعها عن تلك القيم، في التدخّل العسكري في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبشكل معارض كلياً لمبدأ السيادة[٣٧].

هذا المبدأ العسكري، الذي عُرف بمبدأ كلينتون، تحكّم بالستراتيجية العسكرية لقوات الناتو في كوسوفو. لكن ما لم يدركه الرئيس كلينتون هو مدى أهمية كوسوفو بالنسبة للصرب. فصربيا قاومت في الماضي الأمبراطوريتين العثمانية والنمساوية، وقاومت هتلر وستالين، ومن المستحيل أن تستسلم بسهولة تحت تهديد القصف الجوي. وقد ذكر أريك لوران عن لسان أحد مستشاري الرئيس كلينتون قوله: «ان أزمة كوسوفو مجرّد عملية مع رجال شرطة، كالتي كنّا خضناها في هاييتي. بعد أيام من سيطرة قوات الأطلسي سيتصالح الصرب والألبان، وسترون...»[٣٨]. أما خافيير سولانا، الأمين العام للناتو، فكان يردد في مجالسه الخاصة: «هذه مشكلة لم تنشأ في ٢٤ ساعة، ولن تحل في ٢٤ ساعة»[٣٩]. فبعد عشرة أيام على بداية القصف الجوي، تمكّن ميلوسيفيتش من بسط سيطرته على كلّ الإقليم، مشرّداً حوالى نصف مليون باني، الأمر الذي خلق مشكلة إنسانية توجب على قوات الحلف معالجتها.

بالطبع، ساهمت واشنطن بأكثر من نصف الطائرات الحربية لقوات الناتو، أي ما يزيد على ٧٠٠ طائرة متعددة الأنواع نذكر منها:

١ ـ قاذفة قنابل ب ـ ٢، والتي بلغت تكاليفها ملياري دولار، انطلقت من قاعدة ميسوري في الولايات المتحدة لتضرب أهدافاً في كوسوفو، مسقطة ١٦ قنبلة مدمرة على مراكز صربية عسكرية.

٢- قاذفات ب ـ ٥٢، والتي صنعت قبل أربعين عاماً. وهذه القاذفات تطير بمنأى عن الأجهزة الدفاعية للعدو. وكانت أطلقت صواريخ كروز AGM ٨ ٨٦ يزيد وزنها عن ٩٠٠ كيلواغراماً من القنابل الشديدة الانفجار.

٣ ـ طائرات F-711A ، وهي من أكثر طائرات الشبح تطوّراً في العالم. تحمل اسم Night Hawk (أو صقر الليل). ومنذ «عاصفة الصحراء» وحتى حرب كوسوفو قامت هذه الطائرة بحوالى ١٧٨٨ غارة جوية دون أية خسائر، وهي متخصصة بقصف مراكز الاتصالات.

٤ ـ طائرات اباتشي (Apache AH-46)، وهي مزودة برادار متطوّر وبنظام للكشف في الليل، وتقوم بغارات على علو منخفض. أما وظيفتها الرئيسية فتمكن في تدمير الدبابات ومراكز الرادار في كلّ الأحوال الجوية. تبلغ سرعتها ٢٩٦ كلم في الساعة وتبلغ تكاليف صناعتها ١٥ مليون دولار.

٥ ـ قاذفات F-51 و F-81 وطائرات A-01 Warthogs ونظام AWACS للتشويش على أجهزة الرادار والاتصال الصربية. كما استخدمت واشنطن صواريخ Toma Hawk التي انطلقت من حاملة الطائرات تيودور روزفلت USS العاملة في بحر الأدرياتيك ومن الغواصات البريطانية HMS. وتدار هذه الصواريخ بالأقمار الصناعية وتحمل رؤوساً مدمرة تزن ٤٥٠ كيلوغراماً. ولقد تمكّنت هذه الصواريخ من تدمير مراكز دفاع واتصال صربية في الساعات الأولى للحرب.

٦- وضعت واشنطن ٥٠ قمراً صناعياً في المدار الخارجي للأرض لمراقبة صربيا وكوسوفو على مدار الساعة. وكان قمر المراقبة الصناعي الفرنسي «هيليوس» يبثّ صوره عن تحرّكات الجيش الصربي إلى مركز العمليات المشتركة الموجود في وزارة الدفاع الفرنسية[٤٠].

أمّا بالنسبة للقوات الصربية، فقد دفع ميلوسيفيتش بحوالى ٤٣٠٠٠ جندي إلى داخل كوسوفو مزودين بصواريخ ارض ـ جو من طراز SA-2، SA-6، SA-8، ٦٠ طائرة MIGZ1، ١٥ طائرة MIGZ9 (تمّ إسقاط ٥ منها في بداية الحرب)، ٥ غواصات قديمة نسبياً، دبابات سوفياتية من طراز T-27 وخمسة اجهزة لكشف الغواصات في بحر الأدرياتيك.

وتألّف سيناريو القصف الجوي من ثلاث مراحل هي:

١ ـ المرحلة الأولى: شاركت في هذه المرحلة ٤٠٠ طائرة حربية حليفة هدفها تدمير مراكز الدفاع الجوي الصربي، كقواعد الصواريخ المضادة للطائرات ومدارج إقلاع الطائرات. وفي الأيام الثلاثة من بدء هذه المرحلة، تمكنت طائرات الناتو من تدمير ٥٠ مركزاً دفاعياً صربياً مقابل خسارة طائرة حليفة واحدة.

٢ ـ المرحلة الثانية: وسّعت قوات الحلف دائرة القصف لتشمل ٣٠٠ هدف عسكري. وكان ويسلي كلارك، القائد العام لقوات الحلف، قد أعدّ لائحة بأهداف جديدة يرغب في قصفها «فوراً وسريعاً»: تجمّعات الشاحنات العسكرية، الدبابات ومراكز المدفعية، الجسور، الوزارات، مركز الحزب الحاكم، محطات التلفزيون، مصانع الأسلحة، ومستودعات النفط. في هذه المرحلة قامت الطائرات بالتحليق بشكل منخفض وبطيء لضمان نجاح الغارات في تحقيق أهدافها.

٣ ـ المرحلة الثالثة: تضمّنت هذه المرحلة قصف المراكز العسكرية (حوالى ١٠٠٠ هدف) داخل صربيا نفسها. لكن هذه المرحلة كانت مشروطة باستمرار العمليات العسكرية وبموافقة دول الحلف[٤١].

مما لا شك فيه ان تأثير القصف الجوي على صربيا كان عظيماً. فقد دمرت الغارات الأطلسية شبكة المصانع والطرقات والجسور والسكك الحديد ووسائل الاتصالات والمصفاتين الرئيسيتين اللتين تغذيان البلاد. وتشير التقديرات إلى ان تدمير المصنع أوقف عن العمل نحو ٤٠٠,٠٠٠ عامل أضيفوا إلى نصف مليون شخص أصبحوا في العراء، و١٠٠,٠٠٠ آخرين غادروا البلاد التي، ازاء هذا الوضع الاقتصادي المنهار، عادت ثلاثين سنة إلى الوراء. ففيما كان معدل دخل الفرد اليوغوسلافي ٣٠٠٠ دولار قبل الحرب، انخفض إلى ١٠٠٠ دولار بعد انتهائها، مع تضاعف في نسبة البطالة التي وصلت إلى حدود ٥٤ في المئة نتيجة الكوارث التي خلفتها الحرب.

من جهته، أعلن خافير سولانا ان الحملة الجوية ضد يوغوسلافيا حققت كلّ أهدافها. فللمرة الأولى في تاريخ حلف الأطلسي تشارك الدول الأعضاء فيه لتحقيق المبادئ التي قام عليها الحلف. فبعد ٧٧ يوماً من القصف الجوي المركز عاد حوالى مليون لاجئ الباني إلى كوسوفو، وتوقفت أعمال التطهير العرقي، ولم تبقَ أية قوة صربية في كوسوفو، ونشرت قوات دولية «فاعلة» لمنع تكرار الجرائم الصربية وبناء السلام عبر قيام إدارة انتقالية في الاقليم[٤٢]. ورأى Jonathan Eyal في معرض تقييمه لعملية «قوات الحلف» ان حرب كوسوفو ساهمت في حلحلة ثلاثة تحديات واجهت حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة:

١ ـ وضع الناتو مفهوماً ستراتيجياً جديداً يوسّع مهماته من خلال «إدارة الأزمات» في أوروبا والشرق الأوسط وشمال افريقيا، وفي ذلك تغييب لإرادة المجتمع الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ أظهرت حرب كوسوفو ان النزاع في أوروبا لا يقتصر حلّه على الأوروبيين لحاجتهم إلى تدخّل عسكري أميركي مباشر، وهذا التدخّل الأميركي لا يمكن شرعنته إلاّ من خلال حلف الناتو.

٣ ـ لم تؤثّر حرب كوسوفو سلباً على تضامن الدول الأعضاء في الحلف. حتى فرنسا التي حافظت تاريخياً على نوع من الاستقلال في قرارها العسكري، شاركت بشكل كامل في الحرب كجزء من التنظيم العسكري للناتو. في السياق نفسه يمكن أن نذكر مشاركة اليونان وتركيا جنباً إلى جنب في الحرب على الرغم من خلافاتهما العميقة[٤٣].

ثالثاً: مستقبل الستراتيجية العسكرية الأميركية

لا يشارك الكثيرون خافير سولانا رأيه في أنّ حلف ناتو حقق كلّ أهدافه في حربه ضد صربيا. على العكس من ذلك تماماً، فان حرب كوسوفو تمثل خرقاً فاضحاً لمبدأ Clausewitz حول «ضبابية الحرب» والحوادث غير المتوقّعة التي قد تعيق عملية تحقيق النصر. فخلافاً لكلّ التوقعات الاطلسية بإمكانية انهاء الحرب خلال ثلاثة أيام، استمرّت العمليات العسكرية على مدى أحد عشر اسبوعاً كانت غاية في الألم، وسجلت مفترقاً أساسياً وتاريخياً في علاقة واشنطن بروسيا والصين. هذا، وقد أغرق القصف

الولايات المتحدة وحلفاءها في أزمة معقّدة للغاية لا يبدو انها على أهبة الخروج منها بسهولة. وبالفعل فقد واجهت عمليات القصف صعوبات جمة نذكر منها:

١ ـ عدم وجود خط فاصل بين المتقاتلين في كوسوفو مما أعاق القصف الجوي الدقيق والمركز وأتاح للجيش الصربي الانسحاب بانتظام من الاقليم دونما خسائر كبيرة في صفوفه.

٢ ـ رداءة الطقس التي أرغمت مسؤولي حلف الناتو على إلغاء ٥٠ في المئة من ضرباتهم المقررة.

٣ ـ الأوامر الصارمة المعطاة للطيارين بأن يقصفوا أهدافهم من علو ٥٠٠٠ متر ، الأمر الذي جعلهم يقصفون دون معرفتهم الأكيدة بالهدف.

٤ ـ ان فعالية القصف لم تكن مطابقة للنظرية، كما كانت الأقمار الصناعية التجسسية هي الأخرى مضللة. ففي حين كانت أنظمة الاتصال التابعة للقوات الصربية جزءاً من أوائل الأهداف المقصودة، كان رجال الفرق الميدانية الصربية يستخدمون أنظمة بدائية معظمها أجهزة اتصال عادية، وكانت صواريخهم مخبأة في أعماق الوديان ودباباتهم مموهة في الساحات. كما كان الجنود ينتقلون بثياب مدنية حيناً، أو يمتزجون بمواكب اللاجئين الهاربين حيناً آخر.

وكانت نتيجة تلك الضبابية الناتجة عن كل هذه الصعوبات ان ارتكبت قوات الناتو عدة أخطاء أعاقتها في ما بعد من تحقيق نصر واضح لا لبس فيه. من هذه الأخطاء نذكر:

١ ـ قصف السفارة الصينية في بلغراد في ٧ ايار ١٩٩٩ ومقتل ثلاثة من الصحافيين الصينيين، وما نتج عن ذلك من توتر في العلاقات الاميركية ـ الصينية.

٢ ـ قصف قطار لنقل الركاب كان يعبر جسراً معتبراً «هدفا عسكرياً» مما أوقع اكثر من ١٠ ضحايا من المدنيين.

٣ ـ في مساء ٢٧ نيسان ١٩٩٩ حدث ما لم يكن إطلاقاً في الحسبان، إذ سقطت طائرة F-711 من غير المفترض نظرياً أن تصاب، وهي من أغلى الطائرات الحربية على الإطلاق.

٤ ـ أظهرت الإحصاءات ان ٦٠٠٠ طلعة جوية أصابت فقط ١٥٠ هدفاً، وكان على قوات الحلف، كي تصيب هدفاً واحداً، أن تطلق أكثر من ٣٥ طائرة بين قاصفة وداعمة. ولقد صدر في النيويورك تايمز مقال ساخر جاء فيه: «ماذا ينفع استخدام قنبلة متطوّرة كلّف صنعها مليون دولار حين يكون الهدف المصاب مجرد.... شاحنة؟». وفي منتصف نيسان ١٩٩٩ قدّرت واشنطن بلوغ تكلفة الحرب بنحو ٤ مليارات دولار.

ان حرب كوسوفو تمثّل دراسة نموذجية لمنطق التناقض المنسجم المكونّ، للستراتيجية. ويمكننا ملاحظة ذلك على النحو التالي:

١ ـ إدّعت واشنطن أكثر من مرة ان الحرب ضد صربيا هدفت لحماية الألبان الأبرياء. غير ان استمرار الحرب سمح للصرب بمتابعة مذابحهم وحملتهم لطرد الألبان من كوسوفو. والحقيقة انه قبل الحرب بلغ عدد القتلى في الإقليم من جراء الحرب الأهلية حوالى ٢٥٠٠ قتيل، لكن بعد أسبوع واحد على بدء القصف الأطلسي بلغ عدد القتلى الألبان حوالى ١٠,٠٠٠ قتيل. وبينما قدّر عدد اللاجئين الألبان قبل الحرب بحوالى ١٣٠,٠٠٠ لاجئ، تضاعف هذا العدد كثيراً بسبب عملية «قوات الحلف» ليصل إلى أكثر من مليون مشرد[٤٤].

٢ ـ من أهداف الحرب ضد صربيا إعادة السلام والرخاء إلى منطقة البلقان. لكن من نتائج الحرب ان أصبحت كلّ الدول المجاورة لصربيا تعاني من عدم الاستقرار. مثال على ذلك، لم يعد باستطاعة البانيا تحمّل أعباء تقديم المساعدات للاجئين الوافدين اليها. كما ان مكدونيا بدأت تعاني من عدم الاستقرار نتيجة هشاشة التوازن بين السلاف والألبان المقيمين على أراضيها. أما كوسوفو فأصبحت رماداً. وفي هذا السياق أشار الدكتور كيسنجر إلى ان صربيا الضعيفة قد تحدث خللاً في التوازن القائم في البلقان مما قد يؤثّر سلباً على وحدة مكدونيا، ويهدّد بإشعال حرب أوسع في شرق أوروبا[٤٥].

٣ ـ ان منطق التناقض المنسجم يظهر بوضوح من خلال طرحنا للتساؤلات التالية:

أ ـ إذا كان التدخّل العسكري لحلف ناتو هو لأغراض إنسانية، فلماذا لم يشنّ الناتو من قبل هجوماً للأسباب ذاتها في افريقيا الشرقية، سيريلنكا، كردستان، وكشمير؟.

ب ـ هل بإمكان ستراتيجية القصف الجوي التي تبناها الحلفاء ان تثبت انها ستراتيجية فاعلة على المدى الطويل؟

٤ ـ لقد شنّ حلف الأطلسي الحرب لإجبار الجيش الصربي على الإنسحاب من كوسوفو، لكنه بذلك كان يتوغّل في أتون حرب أهلية إلى جانب الألبان. وفي النهاية أعلن الحلف في ٦ أيار ١٩٩٩ استعداده للعمل على التوصّل إلى اتفاق سياسي «يأخذ بعين الاعتبار وحدة التراب لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية»[٤٦]. بمعنى آخر، لقد تدخّلت قوات الأطلسي في حرب أهلية وهزمت صربيا، ثم عادت وتبنّت موقف هذه الأخيرة الذي كان السبب المباشر لشنّ الحرب ضدها. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا حصلت الحرب إذن؟.

في رأينا ان الولايات المتحدة أرادت من وراء حرب كوسوفو إثبات قدراتها العسكرية وشرعنة تدخّلها العسكري في أوروبا والعالم من خلال قيادتها لحلف ناتو. فلا يجب أن يغيب عن بال أحد ان العالم قد دخل حديثاً في نظام العولمة الأميركي. فلقد زادت شبكة الاتصالات الدولية من قدرات واشنطن العسكرية، وفي ذلك تأثير على أوضاع بلدان العالم الاقتصادية والسياسية. أضف إلى ذلك ان مظلّة المعلوماتية زادت من اعتماد الدول الغربية على واشنطن في ما يخصّ الأزمات الدولية. كلّ هذا يعطي لأميركا دوراً ستراتيجياً جديداً في قيادة العالم والهيمنة عليه. والحقيقة التاريخية لا تزال قائمة في انّ من يملك المعلومات والمعرفة يملك أيضاً القوّة. فبإمكان الولايات المتحدة إحداث تغييرات جذرية في أنظمة الدول من خلال حربها الإعلانية والإعلامية عبر أجهزة الانترنت. أخيراً، ان سيطرة الولايات المتحدة على شبكة الاتصالات الدولية قد ساعدها، مثلاً، على إكتشاف برنامج كوريا الشمالية للتسلّح النووي، وإلى فضح التعاون الروسي ـ الصيني بشأن بناء مصانع نووية في إيران[٤٧].

إنّ سيطرة الولايات المتحدة على وسائل الاتصال الحديثة قد جعل منها القوة العسكرية العظمى بامتياز. فحرب كوسوفو أظهرت بوضوح قدرة واشنطن على شن حرب دونما أية خسائر مادية أو بشرية تذكر. حتى حلفاء أميركا التقليديون، وأغلبهم دول غربية متطوّرة، يعتمدون على مظلة المعلومات الأميركية في تفسيرهم للأزمات الدولية. وهذا يعني ان الحاجة إلى المعلومات أعطى واشنطن القدرة على جمع الحلفاء والحفاظ على تماسكهم ابان حرب كوسوفو.

تجدر الإشارة إلى ان سيطرة الولايات المتحدة على نظام الإتصالات العسكرية والإستخبارية قد جعل من حلفائها الغربيين والأعضاء في حلف شمال الأطلسي أتباعاً لها وليسوا شركاء معها في الحلف الواحد. ففي الوثيقة الرسمية التي أصدرها حلف شمال الأطلسي في الذكرى الخمسين على إنشائه، أسندت واشنطن لنفسها مهمة إدارة الأزمات الدولية ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك من محاولة لتغييب إرادة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وكلّ الأعراف والمواثيق الدولية.

ان مستقبل الستراتيجية العسكرية الأميركية لا يمكن معرفته من خلال تقييمنا لحرب كوسوفو. فتلك الأزمة والطريقة التي أديرت بها تبدو بعيدة كلّ البُعد عن المنطق الستراتيجي للحرب. فالتفوّق في السلاح الجوي لم يتمكّن من تحقيق نصر لا لبس فيه. فلا ألبان كوسوفو حصلوا على الاستقلال ولا تخلّت صربيا عن طموحها التاريخي في إبقاء الإقليم كجزء لا يتجزّأ من أراضيها. يتبع ذلك ان النجاح العسكري في جوّ من الفراغ السياسي يساوي الهزيمة. وقد خرجت واشنطن من حرب كوسوفو دولة كبرى، ولكن تنقصها النظرة الستراتيجية المتماسكة والواقعية إلى دورها في أوروبا وإلى علاقاتها مع بقية بلدان العالم.

خاتمة

لم تكن حرب كوسوفو هدفاً أميركياً ستراتيجياً، ولو انه كان كذلك، لما تمّ تبرير التدخّل الأميركي العسكري على أسس إنسانية لا علاقة لها بالمصلحة الوطنية. لقد كانت حرب كوسوفو وسيلة أرادت الولايات المتحدة من خلال إظهار قدرتها على ان يكون لها الكلمة الفصل في حلّ النزاعات الدولية. لكن، كما بيّنا في معرض تقييمنا لتلك الحرب، لم تحقق واشنطن نصراً حاسماً وذلك بسبب عدم تناسبية الوسائل العسكرية مع الأهداف السياسية. وفي بعض الأحيان فإنّ أحلام واشنطن تتعدى كثيراً قدرتها، مهما تعاظمت، على تحقيق أهدافها القصوى: قيادة العالم حيث تقودها طموحاتها التي تفوق كل حدّ أكان في أوروبا أم في مناطق من العالم الثالث غير المستقرّة.

ففي خلال مؤتمر عُقد في جامعة Harvard عام ١٩٩٧، تمّ الكشف على ان أكثر المثقفين في الصين وروسيا وافريقيا والعالمين العربي والإسلامي ينظرون إلى واشنطن على أنها تمثّل خطراً على مجتمعاتهم. أضف إلى ذلك ان أكثر دول العالم ترفض التدخّل الأميركي في شؤونها الداخلية. ولقد أشار إلى ذلك نلسون منديلا، الرئيس

السابق لجنوب افريقيا، بقوله: «لا يمكننا أن نقبل بقيام دولة ما بدور شرطي العالم»[٤٨].

خلاصة القول، ان الولايات المتحدة مدعوّة إلى وضع ستراتيجيا تتوافق وحاجات المجتمع الإنساني، وإلاّ وجدت نفسها في عزلة دولية كبرى. فمبدأ كلينتون للتدخّل الإنساني بوسائل عسكرية ليس واضحاً، وهنا بالذات تكمن خطورته. فمن السهولة معرفة مصالح الولايات المتحدة الحيوية، لكنه من المستحيل التعرّف إلى قيمها الإنسانية التي لم تصرّح عنها. والمهم ان لا يختبر العالم مأساة جديدة تتطلّب تدخّلاً أميركياً عسكرياً حتى نتعرّف عن كثب على حقيقة الستراتيجية العسكرية الأميركية في ظل نظام أحادي ومتعدّد القطبية الثقافية والحضارية في آن معاً.

المراجع

١ - د. خضر خضر، «**مفاهيم أساسية في علم السياسة**»، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب ١٩٩٩، ص ٢٤٢ - ٢٤٤.

٢ - Karl Von Clausewitz, "**On War**", (Washington: Combat Forces Press, 1953).

٣ - المصدر السابق، ص ٥٩٦.

٤ - المصدر السابق، ص ٥٩٦.

٥ - المصدر السابق، ص ١٧.

٦ - المصدر السابق، ص ٥٦٩.

٧ - WINHAM Gilbert, "**The Relevance of Clausewitz to the Theory of International Negociations**", American Political Science Association, 1987, p.13.

٨ - LUTTWAK Edward, "**Strategy: The Logic of War and Peace**", (Cambridge: Belknap/Harvard University Press, 1987).

٩ - المصدر السابق، ص ١٠-١٥.

١٠ - المصدر السابق، ص ١٥-٣١.

١١ - المصدر السابق، ص ١٢.

١٢ - المصدر السابق، ص ٦٩-١٤٠.

١٣ - RAPPOPORT A., "**Fights, Games and Debates**", (Ann Arbor: The University's of Michigan Press, 1960).

١٤ - SCHELLING Thomas, "**Arms and Influence**", (New Haven: Yale University Press, 1966).

١٥ - US. Joint Chiefs of Stall, "Dictionary of United States Military Terms for Joint Usage", 1964, p. 135.

١٦ - MATHEN J. and OLIVER J., "**United States Foreign Policy and Order World**" (Boston: Little Brown and Company, 1985), p. 166.

١٧ - GEORGE A., "**The Role Of Force in Diplomacy**", In C. Crocker and F. Hampson, (eds.), Managing Global Chaos, (Washington, D.C: United States Institute of Peace Press, 1996) p. 211.

١٨ - MATHEN J. and OLIVER J., op. cit., p. 251

١٩ - GEORGE A., "**The Role Of Force in Diplomacy**", op. cit., p. 211

٢٠ - المصدر السابق، ص ٢١١.

٢١ - MATHEN J. and OLIVER J., op. cit., p. 254

٢٢ - PAIGE G., "**The Korean Decision**", (New York: The Free Press, 1968).

٢٣ - BERMAN L., "**planning A Tragedy**", (New York: W.W. Norton and Company, 19820, p. 153.

٢٤ - GEORGE A., "**The Role Of Force in Diplomacy**", p. 215

٢٥ - KISSINGER H., "Doing Injury to History", Newsweek, 5 April 1999, p. 28

٢٦ - لوران اريك، «**حرب كوسوفو: الملف السري**»، ترجمة الأوديسية للثقافة والإعلام، بيروت: ١٩٩٩، ص ٨٠.

٢٧ - مجلة نيوزويك، ٥ نيسان ١٩٩٩، ص ٢٠.

٢٨ - SOLANA Javier, "NATO's Success in Kosovo", Foreign Affairs, November - December, 1999, p. 116.

٢٩ - أريك لوران، المصدر السابق، ص ٧٨.

٣٠ - KISSINGER H., "Doing Injury To History", Newsweek,op. cit., pp.28-29.

٣١ - لوران اريك، المصدر السابق، ص ٧٩.

٣٢ - المصدر السابق، ص ٨١.

٣٣ - Time, 12 April 1999, p. 30.

٣٤ - Time, 5 April 1999, p. 30.

٣٥ - لوران أريك، المصدر السابق، ص ١٠١.

٣٦ - Time, 12 April 1999, p. 31.

٣٧ - MANDELHAUM M., " A Perfect Failure: NATO's War Against Yugoslavia", Foreign Affairs, September-October 1999 , p. 5.

٣٨ - لوران أريك، المصدر السابق، ص٨٣.

٣٩ - المصدر السابق، ص ١٠٥.

٤٠ ـ 33 - Time,5 April 1999, p. 31.

٤١ ـ المصدر السابق، ص ٢٩.

٤٢ ـ SOLANA Javier, "NATO's Success In Kosovo", Foreign Affairs, op. cit., p. 114 - 120.

٤٣ ـ J. Eyal, "Finding Answers in Conflict," Time, 26 April 1999, p.31

أنظر أيضاً وثيقة الأطلسي، النهار، ٢٦ نيسان ١٩٩٩، ص ١١.

٤٤ ـ MANDELHAUM M., " A Perfect Failure...", Foreign Affairs, op. cit., pp. 28 - 29.

٤٥ ـ H. Kissinger, "Doing Injury To History", Newsweek, op. cit., pp. 28 - 29.

٤٦ ـ النهار، ٢٦ نيسان ١٩٩٩، ص ١١.

٤٧ ـ HUNTINGTON S., "The Lonely Superpower", Foreign Affairs, March April 1999, p. 39.

٤٨ ـ المصدر السابق، ص ٤٣.

LES INDISPENSABLES DE CHAQUE MATIN



ET

L'Orient-LE JOUR

POUR VIVRE L'ACTUALITE

Le 1° quotidien de langue française

au Moyen-Orient.


شرف. تضحية. وفاء
ليبقى لبنان
خدمة العلم...
واجب وطني
مقدّس
المدارس اللبنانية الأميركية
LEBANESE AMERICAN SCHOOLS
L.A.S.
لبنان
دائرة التوجيه والإرشا
في المدارس اللبنانية الإمير

المدارس اللبنانية الأميركية

مع تطلعات الوطن على امتداد الوطن

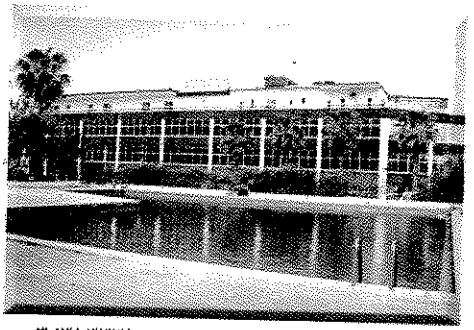

فرع الرئيسي خلدة ٨٠٥٠٣٠ /٠٥ - ٠٣/٣١٣٣٣١

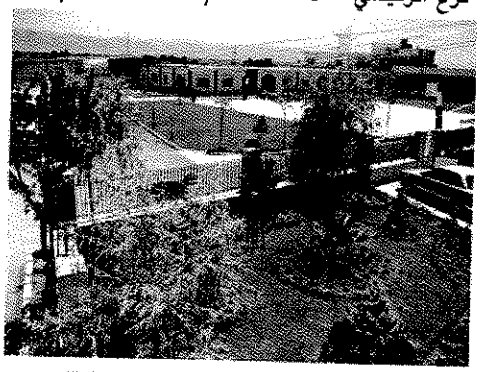

فرع كسارة زحلة ٠٨/٨١٩٤٤٤ - ٠٣/٦٠٦٠١٦

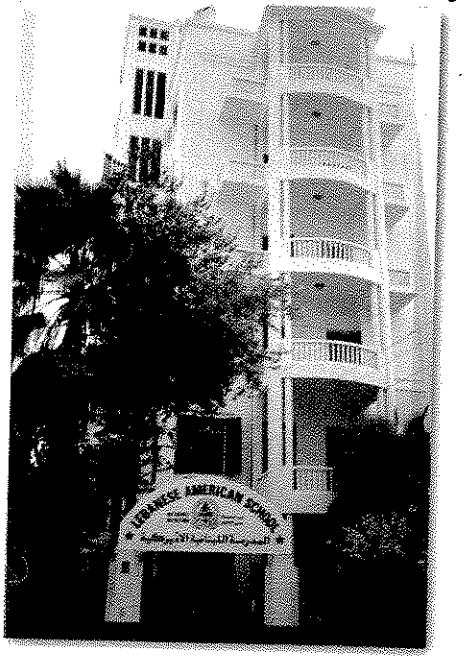

فرع الحمراء رأس بيروت ٠١/٣٤٣١٥٧ - ٠٣/٣١٣٣٣١



فرع بقعاتا الشوف ٠٥/٥٠٠٥٠٠ - ٠٣/٣٥٣٥٦٥

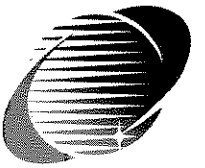

بنك فدرال

لبنان ش.م.ل.

لائحة المصارف رقم ١٦ - تأسس سنة ١٩٥٢

بامكانكم الاعتماد علينا

الأدارة العامة

مستديرة الدورة - بناية بنك فدرال لبنان - ص.ب. ٢٢٠٩-١١ - بيروت لبنان

تلفون: ٢٥٥٢٦٥/٦ (٠١) - فاكس: ٢٥٥٢٦٢ (٠١) - تلكس: ٤٢٣٠٧ LE FEDRAM

e-mail: federal@cyberia.net.lb

فرع الدورة

مستديرة الدورة - بناية بنك فدرال لبنان - ص.ب. ٢٢٠٩-١١ - بيروت لبنان

تلفون: ٢٥٥٢٥٥ (٠١) - فاكس: ٢٦٨٧١١ (٠١)

فرع الحمرا

شارع عبد العزيز - بناية سيدرلند - بيروت لبنان

تلفون: ٣٤٨٥٠٩-٣٤٨٥٠٧-٣٤٥٢٦٩ (٠١) - فاكس: ٣٥١٧٨٧ (٠١)

فرع جونيه

مركز المينا - طريق المينا - جونيه لبنان

تلفون: ٦٣٩١٤٥/٦/٧/٨ (٠٩) - فاكس: ٩١٤٠٧٧ (٠٩)

فرع جبيل

الشارع العام - بناية بنك فدرال لبنان - جبيل لبنان

تلفون: ٥٤٠١٠٢ - ٥٤٧١٧٢/٣ (٠٩) - فاكس: ٥٤٠١٠٢ (٠٩)

فرع الدامور

الطريق العام - بناية حلال

تلفون: ٦٠٠١٥٠/١ (٠٥) - ٨٩١٢١٨ (٠٣) - فاكس: ٦٠٠١٤٩ (٠٥)

فرع عاليه

الطريق العام - ملك طانيوس الشمالي

تلفون: ٥٥٦٣٢٠ - ٥٥٢٦٣٣ - ٥٥٢٦٣٢ (٠٥) - فاكس: ٥٥٦٣١١ (٠٥)

فرع بحمدون

عمليات هذا الفرع تتم بواسطة فرع الحمرا

تلفون: ٣٤٨٥٠٩-٣٤٨٥٠٧-٣٤٥٢٦٩ (٠١) - فاكس: ٣٥١٧٨٧ (٠١)


فدى الوطن
إسم جديد للحربة والتخريب

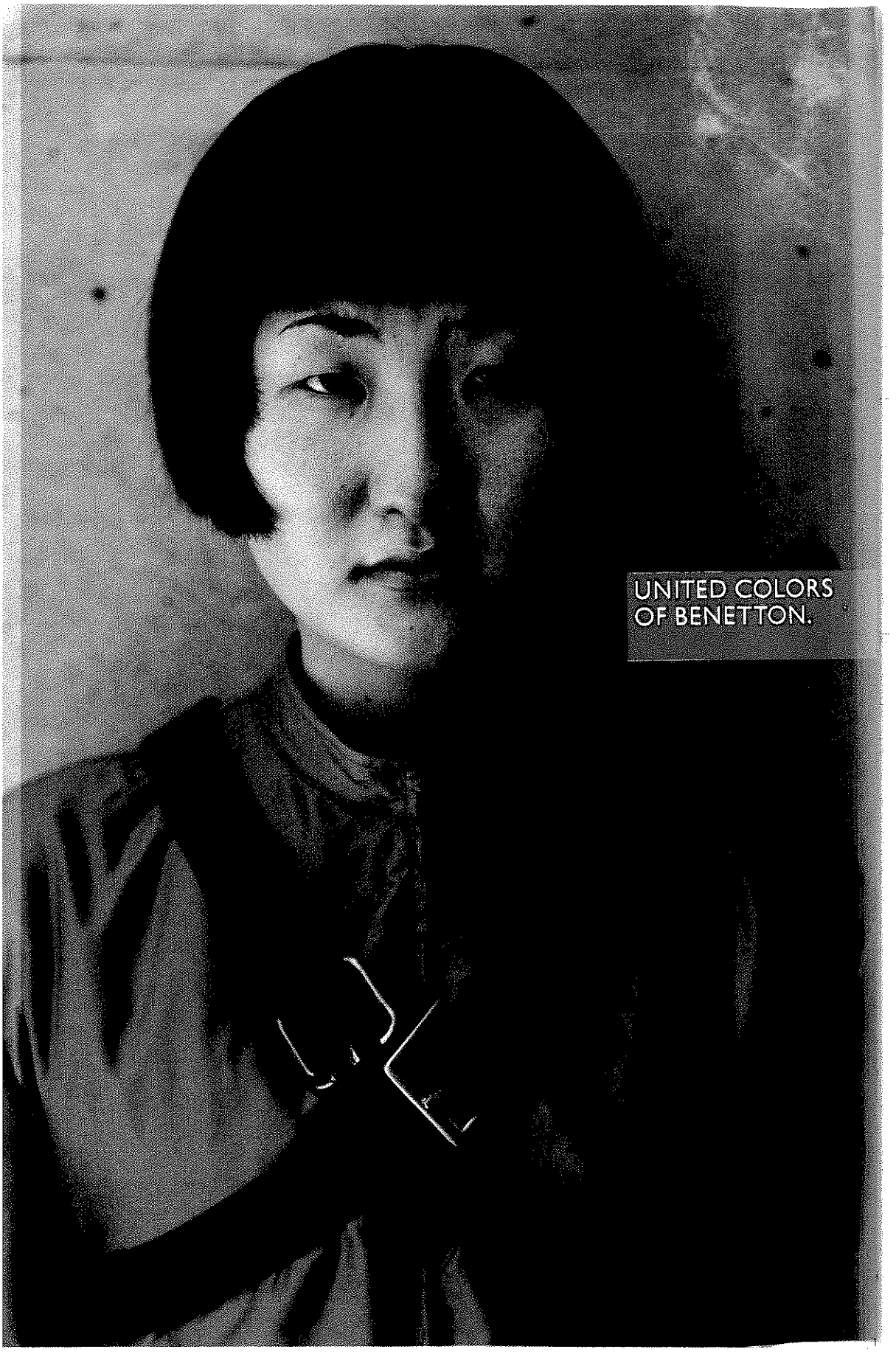
UNITED COLORS
OF BENETTON.

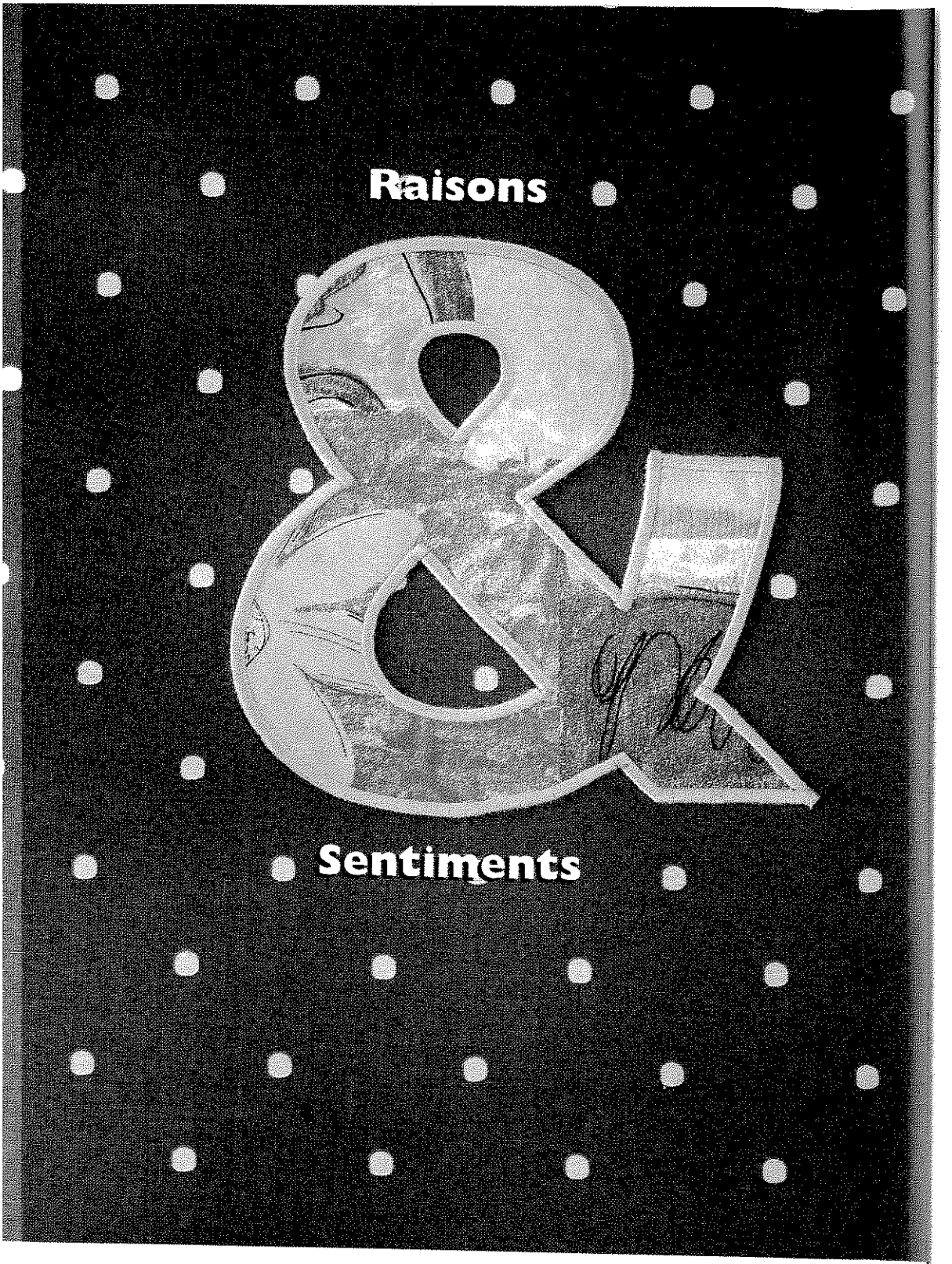

ETOFFES&MAISON

Etoffez votre intérieur.

Rideaux & tissus d'ameublement, linge de maison & articles d'intérieur. Branche principale Sin El Fil, blv. Charles Helou, Imm. E&M, tél. 01.510430
Hamra, rue Hamra, Ezzedine, tél. 01.348576 Mar Elias, rue Mar Elias, Ezzedine, tél. 01.305986 Saida, blv. Chark, rond-point al Saray, tél. 07.751303 Zahlé, rue Ksara, Ghada al Khatib, tél. 08.817949



كتب مدرسية

تحويطة الغدير، قرب مدرسة برج البراجنة الرسمية الثالثة المختلطة
النبطية، أنصار الطريق العام
تلفون: ٠٣/٣٢٠٥٢١ - ٠٧/٥٠٠٠٠١

مؤسسة جورج سروجي واولاده

للمقاولات والتعهدات العامة

هاتف : ٨٢٣١١٧ - ٨٠٢١١٧ - ٨٠١٦٢٩

خليوي : ٠٣/٦٦٧٥٥٠

فاكس : ٠٨/٨٠٧٣٧١

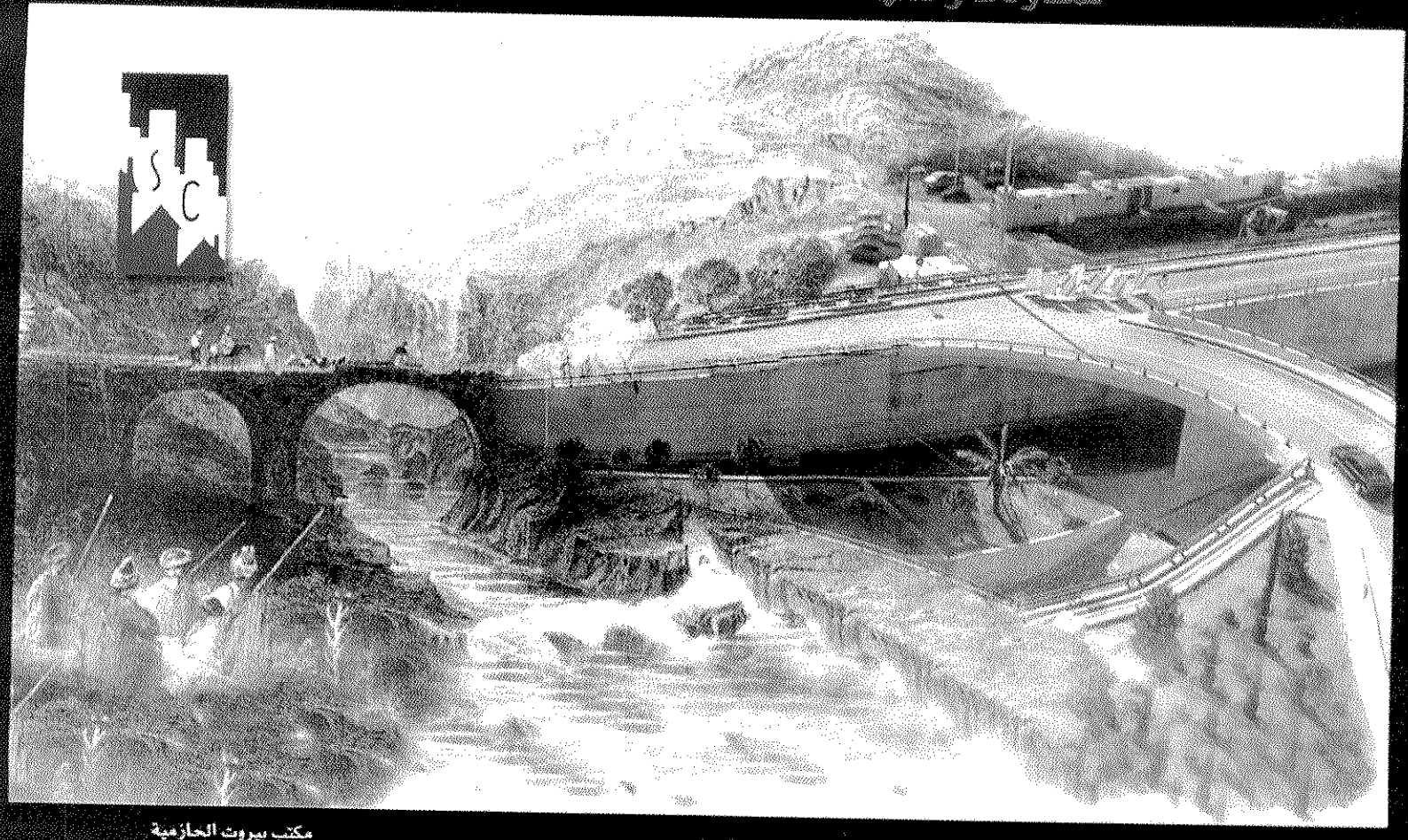

مكتب بيروت الحازمية

٠١/٩٥١٥١٣ - ٩٥١٥١٢ - ٩٥١٤٩٩

٠١/٩٥١٥١٦ - ٩٥١٥١٤

جسر عبور من الماضي الى الحاضر

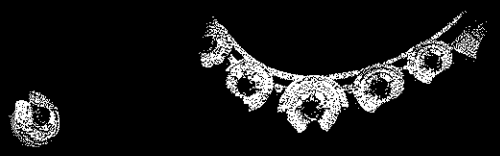

DIAMONDS FOREVER s.a.l
SPINNEY'S STREET ,DAHER & ASSAF BLD 4th FLOOR, RAMLET EL BAYDA - BEIRUT
TEL:(01)853536/7 - (03)231487 - FAX:(01)857111 - *OPENING SOON AT CENTRE 730 VERDUN*

شركة الياس عون وأولاده

بهارات - حبوب معقّمة - شرابات - علب بزورات منوّعة
فلافل - مغلي - مهلبيّة - سحلب جاهز

SPICES - BEANS - SYRUP - NUTS - FALAFEL
MOGHLI - MOHALABIA - SAHLAB



فرع خاص لفرز وغربلة جميع انواع الحبوب
التوزيع للبنان والتصدير لكافة البلدان

قرنة الحمراء – مزرعة يشوع – لبنان – تلفون: ٩٢٦٣٨١(٠٤) – فاكس: ٩٢٠١٩٠
Tel: (04)926381 - Fax: 920190 - E-MAIL: aounfils@xnet.com.lb

Viva Palace

LUXURY SUITES

A*****

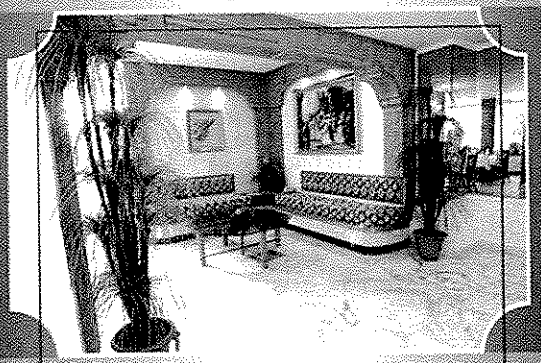







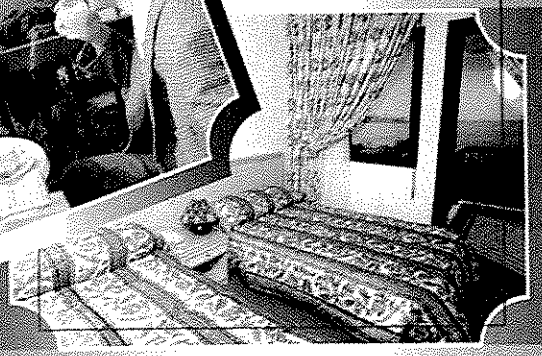

Jounieh - Opposite Casino du Liban - Tel/Fax : 961-9) 851 519

فيفا بالاس - أجنحة مفروشة فاخرة

We Mean , Good Nuts..!!!

Kazzi®

Mixed Nuts

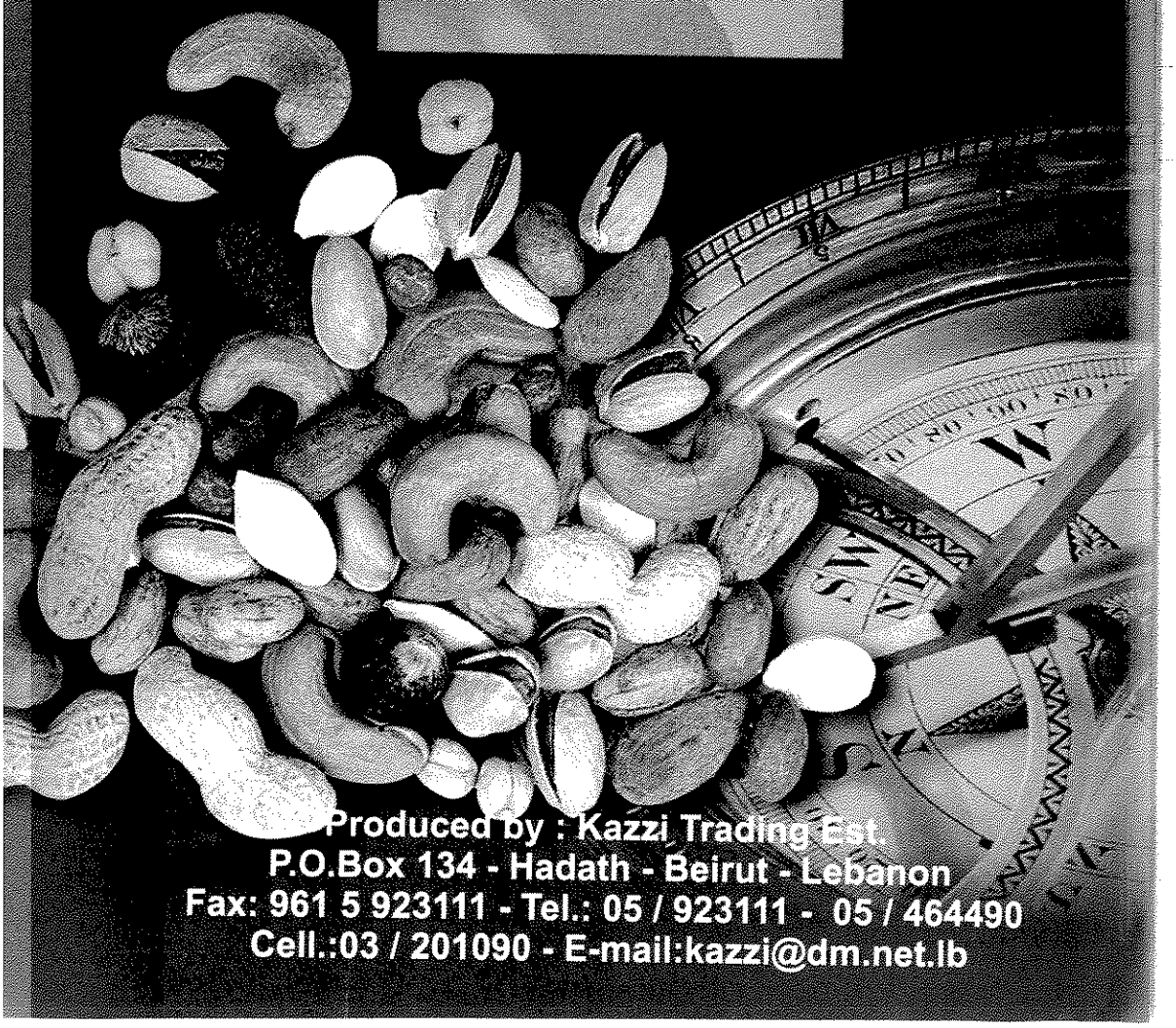

Produced by : Kazzi Trading Est.
P.O.Box 134 - Hadath - Beirut - Lebanon
Fax: 961 5 923111 - Tel.: 05 / 923111 - 05 / 464490
Cell.:03 / 201090 - E-mail:kazzi@dm.net.lb

TWINS
Drugstore
Super Market

نعلن لزبائننا الكرام بأننا نؤمن جميع احتياجاتكم من موا
غذائية، معلبات، البان، أجبان، أسماك، لحوم وخضار ...

ولدينا أشهى الحلويات الشرقية والأجنبية والمعجنات عل
كافة أنواعها وتأمين الحفلات والأعراس ...





سوبر ماركت توينز درغستور - مار الياس - خلف المقاصد
هاتف: ٣/٢/١/٧٠٠٣٦٠ (٠١) - بيروت لبنان

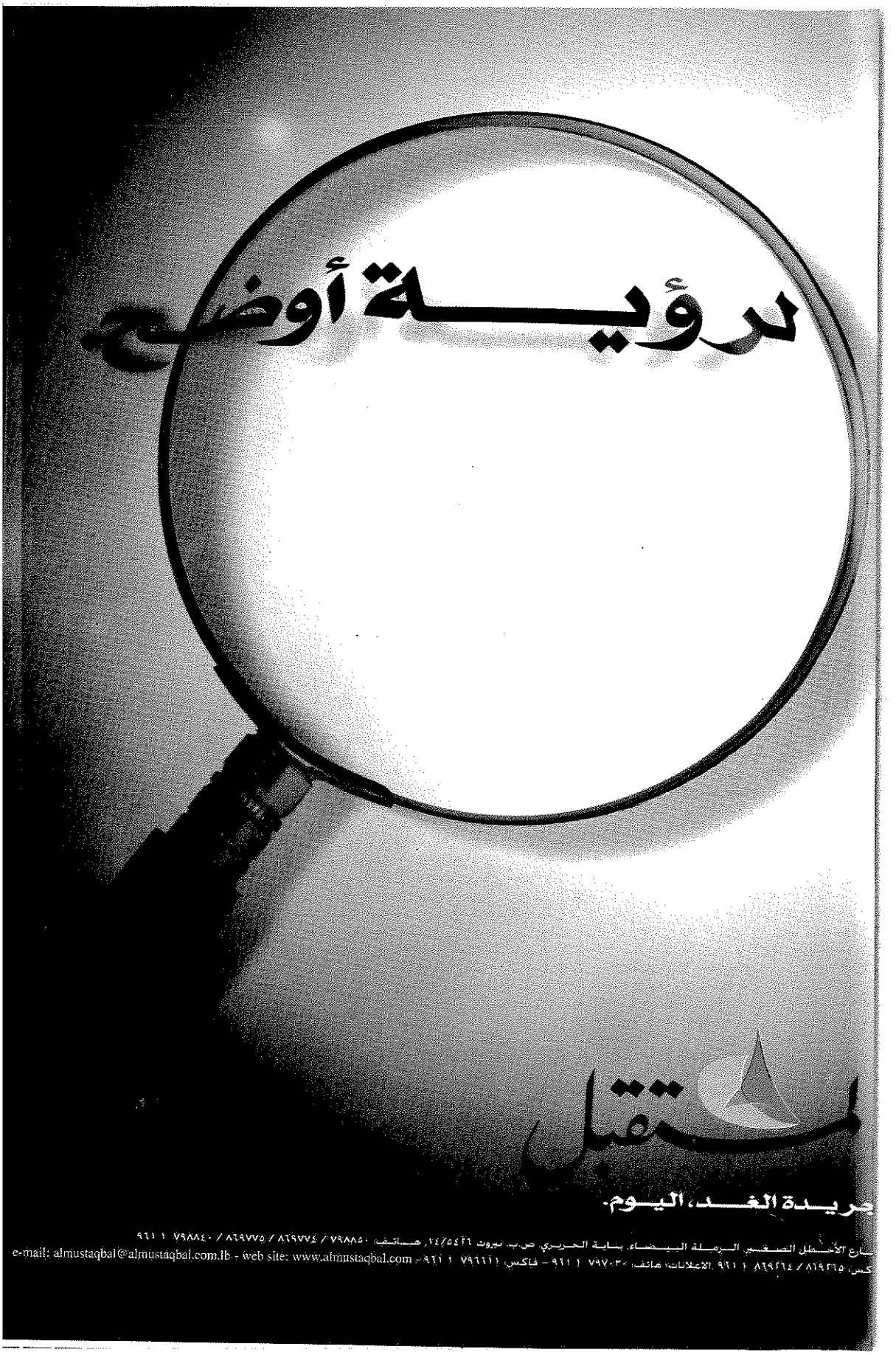
لرؤيـــة أوضح.
المستقبل
جريدة الغد، اليوم.
شارع الأخطل الصغير، الرملة البيضاء، بناية الحريري، ص.ب. بيروت ١٤/٥٤٢٦، هاتف: ٧٩٨٨٥٠ / ٨٦٩٧٧٤ / ٨٦٩٧٧٥ / ٧٩٨٨٤٠ ١ ٩٦١
فاكس: ٨٦٩٢٦٥ / ٨٦٩٢٦٤ ١ ٩٦١، الاعلانات: هاتف: ٧٩٧٠٣٠ ١ ٩٦١ - فاكس: ٧٩٦٦١١ ١ ٩٦١ - e-mail: almustaqbal@almustaqbal.com.lb - web site: www.almustaqbal.com

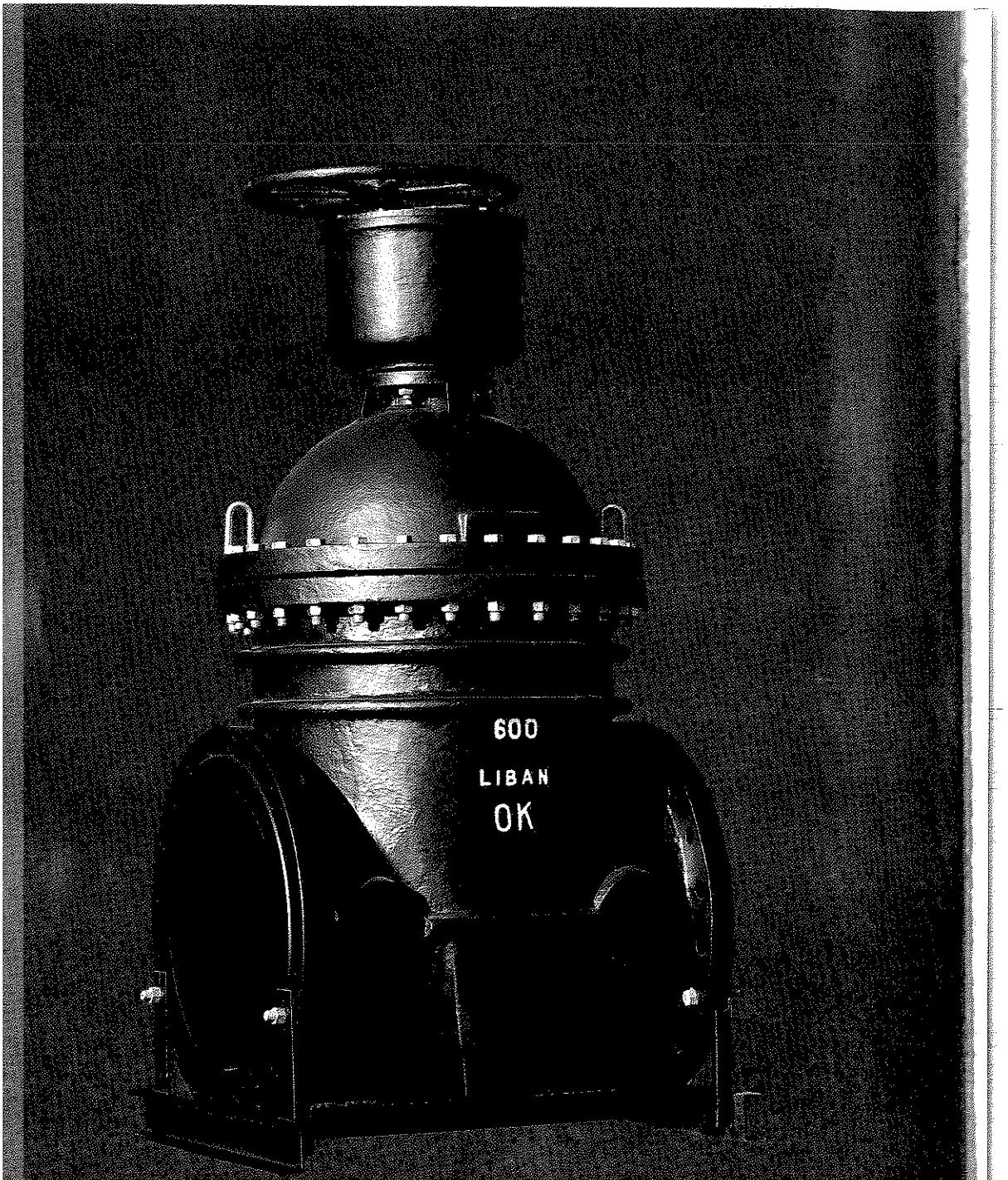

"OK" Cast Iron Sluice Valves PN25 Manufactured to British Standard 5163, for Potable, Sewage and Irrigation Water Networks.

OK

FONDERIES

OHANNES H. KASSARDJIAN S.A.L.

Beirut-Lebanon P.O.Box: 11-4150 Tel.: (05)462462-462244

Fax: (9615) 462948-464645 E-mail: OKFOND@cyberia.net.lb.

مدى فعالية عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في يوغوسلافيا وأفريقيا ١٩٩٠ - ١٩٩٦

د. محمد المصالحة(*)

جاء إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كمنظمة دولية مُناط بها هدفان أساسيان هما حفظ السلام والأمن الدوليين، ثم تحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات. وقد تمّ صياغة الميثاق وتشكيل الأجهزة لهذه الهيئة الدولية على أساس انّها تفي بتحقيق هذين الهدفين.

ولم يغب عن بال الدول المؤسّسة للأمم المتحدة الإستفادة من تجربة سابقة تمثّلت في وجود عصبة الأمم التي أخفقت في تحقيق أهدافها، وانهارت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية من جرّاء خروج الدول الكبرى على مبادئها وعدم الإلتزام بعدم إستخدام القوّة المسلّحة في علاقاتها مع الدول الأخرى. وهكذا جاءت الأمم المتحدة، من حيث الأهداف، والوسائل والمؤسّسات التي تتكوّن منها، بغية التعامل مع الواقع الدولي عبر إدارة تنظيميّة دوليّة جماعيّة ومناهج متنوّعة للعمل الدولي. ومما لا شكّ فيه أنّ الخبرة التي تميّز بها عمل الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى يومنا هذا، تمثّل في محيطه من حيث طبيعة توزيع القوّة بين القواعد الدوليّة المختلفة، وتفاعلات العلاقات بين أطراف هذا النظام بما يجعلها ذات أداء متغيّر بين مرحلة وأخرى، طبقاً لأوضاع التوافق والتعارض بين القوى الرئيسيّة التي تملك ناصية القرار والتأثير في حركة السياسة الدوليّة واتجاهاتها، من جهة، ومن جهة ثانية، التأثير في أداء الأمم المتحدة لوظيفتها الأساسيّة وهي عمليات وإجراءات حفظ السلام والأمن الدوليين.

(*) أستاذ مشارك في العلوم السياسية . الجامعة الأردنية.

وسنحاول في هذا البحث أن ندرس فعاليّة الأمم المتحدة في مجال محدّد هو «عمليات حفظ السلام الدولي» الذي يُعتبر من الأهداف الأساسيّة التي أوجدت الهيئة من أجلها، وشدّد عليه ميثاقها. والبحث هنا يركّز بشكل مباشر على فترة زمنية تبدأ مع انتهاء الثنائيّة القطبيّة وحرب الخليج الثانية التي كانت إيذاناً بتحوّل ملحوظ وواضح في سرعة حركة ونوعية أداء المنظمة، وبشكل خاص مجلس أمنها. وسندرس الموضوع في مجال ما طبّقته الأمم المتحدة في كلّ من يوغوسلافيا السابقة (البوسنة والهرسك) وبعض الدول الأفريقيّة حتى عام ١٩٩٧.

ويهدف البحث من خلال تناول وتحليل الأجواء والظروف التي تحيط وتتداخل بعمليات حفظ السلام، ومن ثم استعراض بعض تلك العمليات وفي مواقع مختلفة من العالم، يهدف إلى إثبات فرضية مؤدّاها أنّ «هناك علاقة إيجابيّة بين انتهاء الثنائيّة القطبيّة ودور هيئة الأمم المتحدة في وظيفة حفظ السلام الدولي»، وبصرف النظر عما إذا كانت نتائج عمليات حفظ السلام التي قامت بها المنظمة ناجحة، أو فاشلة في مناطق مختلفة من العالم.

تحليل بعض عمليات حفظ السلام

مع نهاية الثنائيّة القطبيّة، كان هناك أمل كبير بأنّ الأمم المتحدة يمكن أن تقبل رؤية أكثر شمولاً للنظام الدولي. إذ أنّ نظرة الأمم المتحدة كانت تسعى لخلق عالم يَعتبرُ العدوان والعنف لتحقيق الغايات والأهداف عملاً غير أخلاقي، ومرفوضاً عالمياً[١]، وتؤكد على ضرورة مجابهته إذا وقع من خلال الأمن الجماعي.

لكنّ الواقع أنّ حُلم الأمم المتحدة ما زال منذ خمسين عاماً محاصراً، فالصرب أخذوا العديد من قوات حفظ السلام رهائن، ورواندا اتهمت قوات حفظ السلام فيها بالتحيّز وتمزيق أراضيها، وأعضاء الكونغرس الأميركي يقولون إن الأمم المتحدة تُضيِّع أموالها بطريقة غير واعية[٢].

أولاً : يوغوسلافيا السابقة (البوسنة والهرسك)

(United Nations Protection Force)(قوّة الأمم المتحدة للحماية)

ـ في ما يخصّ فعاليّة الأمم المتحدة:

تمّ إعطاء اللواء الكندي «لويس ماكنزي» في عام ١٩٩٢ ثلاثة أيام فقط لوضع خطة لتشكيل قوّة حفظ السلام في البوسنة والهرسك، وقد أمضى نصف ذلك الوقت في

المقصف «البيروقراطي» للأمم المتحدة، بما في ذلك الانتظار في الطابور لشراء شيكات سياحية(٣).

ويرى دومينيك دافيد - عضو المؤسّسة الفرنسية للعلاقات الدولية -، أنّه عندما تدخّلت الأمم المتحدة في الحرب بين الصرب والبوسنة كانت النار قد استعرت بشكل بات من غير الممكن إطفاؤها، لهذا فشلت «القبعات الزرقاء» في وقف المجازر، وعمليات الإبادة بحق المسلمين. وأثّرت في ذلك عوامل أميركيّة وروسيّة، مما عقّد المشكلة، وجعلها مفتوحة على الاحتمالات كافة، التي تنعكس على السلام العالمي(٤).

وهذا يوضّح انّ العمليّة منذ بدايتها لم تلقَ الاهتمام الذي تستحق، ولم يكن هناك سعي جادّ للتعامل معها خارج إجراءات التسويف التي تعيق الإنجاز السريع، وأنّ زيادة المهام المسندة إلى قوّة الحماية نالت من قدرتها على القيام بولايتها الأساسيّة، فكان ان تسبّب ذلك بما يلي:(٥)

١ - تعرّضت القوة بسبب تأثّر حيادها لحوادث إعاقة ومضايقة متزايدة في ما يتعلّق بمهمتها الإنسانيّة، خاصة من الطرف الصربي البوسني، والطرف الكرواتي البوسني.

٢ - لم تُومّن للمهام الجديدة الموارد الكافية على وجه السرعة.

٣ - تصدّي قوّة الحماية للأهداف العسكرية لأحد الأطراف، وضع تلك القوّة موضع الشبهة من حيث حيادها.

ولم يقتصر الأمر على الطعن في حياديّة المنظّمة، بل تعدّاه إلى وصفها بأنها غير فعّالة، وعدم فعاليّة عمليّة الأمم المتحدة في البوسنة يمكن إثبات جزء منه، من خلال الوقوف على بعض مخالفات قوّات صرب البوسنة:

١ - لم تسمح لقوّات الحماية الدولية بمرافقة قوافل المؤن إلى المناطق الآمنة في البوسنة، وسَطَتْ على بعضها(٦). وقبلت قوات الأمم المتحدة في البوسنة شروط الصرب بأن تقوم بتسيير قوافل إغاثة إلى سراييفو من دون أن ترافقها قوات المنظمة، وهو ما انتقده مادك كوتس - رئيس المفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في سراييفو - باعتبار أنّ الصرب يملون بذلك أوامرهم على المنظمة، وكذلك انتقدت حكومة البوسنة هذا الموقف(٧).

٢ ـ احتجزت قوّات الصرب جنوداً من قوات الحماية الدولية. فقد احتجزت أكثر من ٥٠ فرداً من تلك القوات لاستخدامهم كدروع بشرية لمنع حلف الأطلسي من شن المزيد من الغارات الجوية ضدهم(٨).

وهكذا فإن قوات الأمم المتحدة التي ذهبت إلى البوسنة لحماية المناطق الآمنة، إنتهى بها الأمر إلى عدم قدرتها على حماية نفسها(٩).

٣ ـ قامت قوات صرب البوسنة بقصف الأمم المتحدة، وهو ما يعني قصف الإرادة الدولية. وقد نجم عن ذلك القصف وفاة العديد من العاملين في قوة الحماية أو إصابتهم بجروح.

٤ ـ ضربت قوات صرب البوسنة حصاراً على قوات الأمم المتحدة، وهذا إجراء آخر يدلّ على المستوى غير الإنساني الذي وصل إليه الصرب في التعامل مع أفراد المنظّمة، الذين يُفترض أن يعاملوا باحترام، لأن وجودهم يهدف إلى إنهاء الحرب ونشر السلام.

٥ ـ رفض زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيج استقبال الأمين العام للأمم المتحدة لإيجاد حلّ سلمي للحرب.

ومنذ اندلاع الحرب في البوسنة والهرسك، اتخذت الأمم المتحدة عدداً من الإجراءات التي لا تساعدها على القيام بشيء. فمجلس الأمن كان قد أعلن بقراره رقم «٨٢٤ تاريخ ١٩٩٣/٥/٦» المدن التالية والمناطق المحيطة بها مناطق آمنة: سراييفو، وتوزلا، وزيبا، وغورازدي، وبيهاتش، وسريبرينيتشا. وبقراره رقم «٨٣٦/أ تاريخ ١٩٩٣/٦/٤»، تمّ توسيع ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لتمكينها من القيام بعدّة أمور منها ردع الهجمات التي تُشن على المناطق الآمنة(٦٤).

لكن قوات الأمم المتحدة عجزت عن حماية المناطق الآمنة في البوسنة. وقد كان جلياً أنه في ما يتعلّق بأزمة البوسنة والهرسك، ـ والتي هي عضو في الأمم المتحدة، «قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٦ لعام ١٩٩١» ـ فإن مجلس الأمن قد كرّر في معظم قراراته ضرورة التوصّل لحلّ سلمي، أو حلّ سياسي عن طريق المفاوضات، وأكّدت الجمعية العامة على ذلك أيضاً(١٠).

إن النمو المتزايد في إساءة إدارة عمليات حفظ السلام، يعمل على أكثر من إضعاف المنظمة مادياً ومؤسسياً. وقد كان هذا نتيجة لفشل ستراتيجية المنظمة، وهو ما كان

واضحاً وجلياً في البوسنة، فنفقات مهمة المنظمة في يوغوسلافيا بلغت خلال خمسة أيام خمسة ملايين دولار، وهو ما يعادل نفقات سنة كاملة في عمليات ليبيريا[١١].

فالمسلمون البوسنيون هم الذين تعرّضوا للنتائج الأكثر خطورة، وهم ضحايا السياسة الإجرامية الهادفة إلى التطهير العرقي أيضاً. وقد سمحت حيادية «القبعات الزرقاء» للقوات الصربية باجتياح ٧٠٪ من أراضي البوسنة، وسقوط حوالى ٢٥٠ ألف قتيل، وتهجير مليون شخص إلى الخارج، وهجرة ١,٣ مليون شخص هجرة داخلية، وبذلك كانت تلك القوات مجرّد شاهد على المجازر بحق الإنسانية والسلام العالمي.

لقد أكّد الصليب الأحمر أن ستة آلاف مسلم فُقدوا شرق البوسنة، ونشرت الولايات المتحدة صوراً، قالت إنها لمقابر جماعية دُفن فيها آلاف المسلمين الذين قُتلوا بالمدافع الرشاشة خارج سريبرينيتشا التي اجتاحها صرب البوسنة[١٢].

وبعد توقيع اتفاقية دايتون، وافق مجلس الأمن في ١٩٩٥/١٢/٢٢ على تفويض الأمم المتحدة إرسال قوة شرطة مدنية يزيد قوامها على ١٧٠٠ فرد إلى البوسنة، وهي أكبر قوة من نوعها تُرسلها المنظمة في مهمة، وسيكون واجبها قيادة وتجنيد وتنظيم الشرطة المحلية[١٣]. وقد بدأت هذه القوات فعلاً بالوصول إلى هناك، وتشارك فيها مجموعة من الشرطة الأردنية.

وبتاريخ ١٩٩٦/٣/٢، أنهت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة مهمتها لحفظ السلام في البوسنة وقد دامت أربع سنوات، وذلك بعد أكثر من شهرين من تولي القوة متعددة الجنسيات بقيادة حلف شمال الأطلسي مهمة حفظ السلام بموجب اتفاقية دايتون[١٤].

٢. دور أوروبا في التأثير سلباً على فعاليّة الأمم المتحدة في البوسنة:

إن السؤال الذي يواجهنا هو: لماذا لم تلجأ المنظمة إلى وسيلة «إنقاذ السلم» في البوسنة كما تم في حرب الخليج؟. والجواب هو أن التدخل العسكري من قبل الأمم المتحدة لوضع حد للحرب في البوسنة كان مستحيلاً بسبب عدم توافر الأجواء السياسية الملائمة، ودقّة العلاقات لدولية، وحسابات تتعلّق بمصالح الدول الأوروبية كلّها، ومصلحة روسيا، والولايات المتحدة الأميركية، وهذه كلّها مصالح متضاربة ما

بينها، وهذا يعني عدم وجود مصلحة واحدة للجميع يسعون لتحقيقها أو الحفاظ عليها، كما هو الحال بالنسبة إلى حرب الخليج. وكان مجلس الأمن بقراره رقم ٧٤٩ تاريخ ١٩٩٢/٤/٧ قد ناشد الأطراف المعنية في البوسنة التعاون مع المجموعة الأوروبية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، والتفاوض من أجل حل الصراع سياسياً. وفي وقت لاحق استصدرت دول المجموعة قراراً من مجلس الأمن يُسند مهمة الإشراف على جمع الأسلحة الثقيلة من أطراف الصراع إلى قوات حفظ السلام، العاجزة عن ذلك. وللهروب من التزاماتها الأخلاقية - في حدودها الدنيا - قامت دول الغرب بتسويف الموضوع من خلال الاستمرار في اللجوء إلى التفاوض من خلال المبعوثين، لكن دون نتيجة.

إن المجموعة الأوروبية وحلف شمال الأطلسي تبدو قادرة على حلّ مشكلاتها على الورق فقط، وقد برهن ذلك على انقسامها وضعفها في معالجة أهم المشكلات التي واجهتها، وهي يوغوسلافيا السابقة وأوروبا الشرقية[١٥].

وعندما زادت حدّة الحرب هناك بسبب استمرار الهجوم الصربي، أعلن وزير خارجية فرنسا آنذاك آلان جوبيه، أن الأمم المتحدة قد تجد نفسها مرغمة على طلب سحب قواتها من البوسنة ما لم يتم التوصل سريعاً إلى وقف لإطلاق النار هناك، وأن انسحاب القوات الفرنسية قد يتم بأسرع مما هو متوقّع. وأعلن وزير الدفاع البريطاني أيضاً مالكوم ريفكينز أن بلاده ستبحث قريباً مسألة سحب جنودها من البوسنة إذا استمرّ الوضع الخطير هناك[١٦]، ومثل هذه الأقوال كانت تُعبِّر عن موقف مؤيّد للقوى الصربية، إذ بدلاً من مواجهتها كان القرار يقضي بالإبتعاد عنها.

وفي ١٩٩٥/٦/١٠، صرّح الرئيس الفرنسي شيراك، بأن إنشاء قوة التدخّل السريع يهدف إلى مساعدة جنود دوليين على عدم التعرّض للذل، وأن بوسعهم أن يدافعوا عن أنفسهم[١٧]. وقد تم الإتفاق بين الأمم المتحدة وكلّ من فرنسا، وهولندا وبريطانيا، على إنشاء قوة تدخّل سريع لإرسالها إلى البوسنة، وقد عارضت روسيا إنشاء مثل هذه القوة[١٨].

ولكن كان من غير الممكن التمويه على عدم وجود ستراتيجية أوروبية، عن طريق إنشاء قوة تدخّل سريع، بمبادرة من فرنسا، وبريطانيا، وهولندا، وألمانيا التي انضمّت

إلى تلك الدول لاحقاً. فالحكومات كانت مرتبكة، وفشل قادة الغرب سبَّب الذهول، في حين استمرّت الحرب، واستمرّ حصار سراييفو[١٩].

وعندما بلغ مجموع القتلى من القوات الفرنسية في البوسنة ٣٧، والجرحى ٢٥٢، دعا الرأي العام الأوروبي لسحب القوات من يوغوسلافيا السابقة[٢٠]. وبعد أن تمّ التوصّل إلى اتفاقية دايتون ومن ثم التوقيع على اتفاقية السلام في باريس في ١٩٩٥/١٢/١٤ وموافقة حلف شمال الأطلسي على المشاركة في القوات التي ستُرسل إلى هناك، أوضح وزير خارجية فرنسا هرفيه دوشاريت أن فرنسا لن تدع قوات الحلف تُهان وتتعرّض للسخرية مثلما حدث مع جنود حفظ السلام[٢١]، فالجميع في أوروبا كانوا يعلمون أن قوات الأمم المتحدة تُهان في البوسنة، لكنهم لم يفعلوا شيئاً حاسماً لوقف ذلك.

- دور حلف شمال الأطلسي في التأثير سلباً على فعالية الأمم المتحدة في البوسنة:

تقع منطقة يوغوسلافيا خارج المنطقة الجغرافية التي يدافع عنها الحلف، لكنه تدخّل تحت قرار مجلس الأمن رقم ٧٥٧ الذي دعا إلى فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية، وحظر تجاري وجوي ونفطي شامل على جمهورية يوغوسلافيا الجديدة. ثم تبنى الاقتراح الروسي الفرنسي - الذي وافقت عليه واشنطن - بعقد مؤتمر دولي جديد حول البوسنة. ويستند الاقتراح على مبدأ تشجيع الصرب على القبول بالتسوية السياسية من خلال الاستجابة لمطالبهم الإقليمية والإتحاد مع صربيا الكبرى. ويمثل ذلك وقوفاً إلى جانب الصرب ضد البوسنيين.

وإذا كان حلف شمال الأطلسي قد شكا من أن قدراته على التصرّف في يوغوسلافيا السابقة مقيّدة من قبل الأمم المتحدة، الضعيفة والبيروقراطية، فإن موظفي الأمم المتحدة قالوا إن الحلف فظ وقاس ومولع بالقتال، والحالة المؤسفة أن جنود المنظمة كانوا غير قادرين على وقف القتال[٢٢].

وبسبب فشل تسوية الصراع سلمياً، وعجز القوات الدولية في البوسنة عن وقف الاعتداءات الصربية على المناطق الآمنة، ورفض الولايات المتحدة المشاركة بقوات برية هناك، لجأت المنظمة إلى حلف شمال الأطلسي للقيام بمهمة وضع حد للاعتداءات من جانب أي طرف في الصراع. ومع تصعيد الصرب للحرب هناك، ومحاولة تغيير الوضع

القائم بالقوة، سمحت المنظمة للحلف بالقيام بغارات على مواقع صرب البوسنة حول العاصمة سراييفو . وعندما نفذت بعض الضربات في ١٩٩٥/٥/٢٦ قام صرب البوسنة باحتجاز ٤٠٠ جندي من قوات حفظ السلام لاستخدامهم كدروع بشرية. وعندما عاود الصرب قصف العاصمة سراييفو، قام الحلف بشن غارات جوية بالتنسيق مع قوات التدخل السريع، التي قصفت مواقع المدفعية الصربية.

لقد نفذ حلف شمال الأطلسي أكثر من ٥٠٠ طلعة جوية ضد مواقع صرب البوسنة[٢٣]، جاءت رداً على قيام هؤلاء بقصف سوق سراييفو مما أدى إلى مقتل ٣٧ شخصاً[٢٤]. لكنّ ذلك لم يُؤدِّ إلى إنهاء القوة الصربية، بل مهّدت فقط للدخول في مفاوضات السلام.

وبعد توقيع اتفاقية السلام في ١٩٩٥/١٢/١٤، تقرر أن تكمل قوات حلف شمال الأطلسي انتشارها خلال ثمانية أسابيع من التوقيع. وبلغ عديد القوات الأميركية المشاركة ٣٢ ألف جندي، منهم ٢٠ ألفاً في البوسنة و٥ آلاف في كرواتيا، و٧ آلاف يُرسلون من هنغاريا وإيطاليا[٢٥]. وهكذا أجاز مجلس الأمن للحلف ان يتولى مهام حفظ السلام في البوسنة.

وبتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢١، بدأت مهمة حلف شمال الأطلسي رسمياً لترسيخ السلام في البوسنة، وبدت فرصة استمرار السلام طوال العام جيدة إذا عرفت كلّ الأطراف بما فيها الحلف متى تتشدد ومتى تهادن[٢٦].

ووافق سفراء حلف شمال الأطلسي الستة عشر على الخطة العملية لقوات تطبيق اتفاقية السلام، وأعطوا الضوء الأخضر للقائد الأعلى للحلف في أوروبا الجنرال جورج جولوان كي يطلب من الدول الـ٣٢ داخل الحلف وخارجه تسليم قيادة قواتها، واتفقوا على قوانين الاشتباك التي تسمح لتلك القوات بالبدء بإطلاق لنار إذا لزم الأمر[٢٧].

وهكذا كان الحلف يلقي بثقل مصداقيته في مستنقع البلقان وهو واثق ان القواعد الصارمة للإشتباك، وهيكل القيادة الواضح المعالم، سيجعلانه ينجح حيث أخفقت الأمم المتحدة من قبل، علماً أنَّ عمليته هذه هي أكبر عملية نشر قوات قام بها خلال الخمسين عاماً الماضية[٢٨].

- دور الولايات المتحدة الأميركية في يوغوسلافيا السابقة:

عندما توعد الصرب الولايات المتحدة بفيتنام جديدة إذا قررت التدخل عسكرياً في البوسنة، صرح وزير الدفاع الأميركي ويليام بيري، في ١٩٩٥/١٠/٢٧ بان الصرب أظهروا تفوقاً عسكرياً على الأرض، وان بلاده ليس لديها أي خطط لإرسال قوات برية إلى البوسنة للمشاركة في الحرب. وفي وقت لاحق، أعلن أنتوني ليك - مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي - أن بلاده ليس لديها الرغبة في التدخل عسكرياً في البوسنة، لأن القتال هناك لا يشكل تهديداً مباشراً لها.

وكان مجلس النواب الأميركي قد أقرّ مشروع قانون يقضي برفع حظر التسليح عن البوسنة، غير أن الرئيس كلينتون هدد باستخدام حق النقض ضد المشروع، نظراً لكونه يتسم بالإنعزالية، ويثير المتاعب، ويضعف جهود أميركا من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات[٢٩]. وفي ١٩٩٥/٧/٢٦، صوّت مجلس الشيوخ الأميركي لصالح رفع حظر السلاح عن البوسنة[٣٠].

واعتبرت أوروبا ذلك القرار تهديداً خطيراً، وهددت بسحب قواتها المشاركة في قوة حفظ السلام الدولية في يوغوسلافيا السابقة، واعتبرت روسيا انه سيشكّل كارثة[٣١]. لكن الرئيس كلينتون استخدم حق النقض ضد هذا المشروع، لأن من شأنه أن يُعقد الصراع في البلقان، ويؤدي إلى إشراك قوات أميركية في عملية قتالية هناك[٣٢]، وقد أدانت ماليزيا قراره هذا[٣٣]، كونه لا يسمح للبوسنيين بامتلاك السلاح للدفاع عن أنفسهم، في الوقت الذي لا يوفر لهم المجتمع الدولي أي حماية.

وقد قدّم ثلاثة مسؤولين من الخارجية الأميركية استقالاتهم على التوالي احتجاجاً على سياسة بلدهم في البوسنة، ثم تبعهم رابع موضحاً إن السبب في ذلك يعود إلى رفض وزير الخارجية الأميركي كريستوفر، تعريف ما يجري في البوسنة بأنه إبادة جماعية، وبذلك فان الأمر تجاوز ما هو سياسي إلى ما هو أخلاقي[٣٤].

ولم يشهد مجلس الأمن ضغطاً من الولايات المتحدة لاتخاذ موقف حاسم لوقف الحرب في البوسنة كما أنها لم تتدخل عسكرياً، ولكنها تدخلت سياسياً ونجحت في أن جعلت الأطراف يوقعون على اتفاقية السلام.

ـ أسباب موقف الولايات المتحدة من الحرب في البوسنة:[٣٥]

١ ـ معاناتها من صعوبات اقتصادية كبيرة ستزداد في حال تدخلها، لأن ذلك سيحملها نفقات كبيرة لحرب قد تطول، وخاصة في غياب دعم مالي خارجي كما حدث في حرب الخليج.

٢ ـ عدم وجود مصالح ستراتيجية للولايات المتحدة تدفعها إلى حشد قواتها في البحر الادرياتيكي.

٣ ـ الاستفادة من الحرب هناك لإثبات فشل محاولات إقامة أمن أوروبي منفصل عن دور أساسي للولايات المتحدة[٣٦].

لقد كانت الولايات المتحدة تتخوف من جميع أطراف الحرب في البوسنة، فهي تتخوف من نصر كاسح للصرب الأرثوذكس قد يتسبب في احياء القوة العظمى التي مثلها الاتحاد السوفياتي السابق الذي استند إلى عدة امور من ضمنها العنصر السلافي الأرثوذكسي، وكانت من جهة أخرى تتخوف من نصر كرواتي يتحوّل إلى رصيد معنوي وسياسي لألمانيا الغربية، ثم إنها كانت تتخوّف من انتصار المسلمين المتمثل في إعلان البوسنة والهرسك جمهورية مستقلة ذات أغلبية مسلمة، وكان تدخلها في النهاية حاسماً في عدم إيصال أي من الأطراف الثلاثة إلى مطالبه، وحققت نجاحاً سياسياً كان في الوقت نفسه دليلاً على عجز أوروبا عن حل مشكلاتها بنفسها[٣٧].

وقد تمّ التوقيع الرسمي على معاهدة السلام في البوسنة بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤، في باريس، وتقوم المعاهدة على اتفاقية «دايتون» التي تم التوصل إليها بإشراف الولايات المتحدة[٣٨].

ثانياً : الصومال :

(United Nations in Somalia 1&11 UNOSOM)(عملية الأمم المتحدة في الصومال ١،٢)

تخلى مجلس الأمن عن ممارسة الرقابة والاشراف اللازمين على عملية التدخل في الصومال. ومع أن قرار التدخل يُعتبر شرعياً ـ إذا ما استثنينا حقيقة نوايا الولايات المتحدة الأميركية ـ لأنه هدف إلى تأمين قوافل الإغاثة، ووضع حد للمأساة الإنسانية هناك ـ إلا أن سيطرة القوات الأميركية على القوات الأخرى المُشتركة، أعطاها المجال للعمل على تحقيق أهدافها الخاصة.

فقد تدخلت الولايات المتحدة في القضية بزخم منذ بدايتها، وكان لها اليد الطولى فيها، حيث بلغ حجم القوة الدولية المكلفة بحراسة المساعدات الإنسانية في الصومال ٣٠ ألف جندي، منهم حوالى ٢٨ ألف جندي أميركي، وبذلك وُضعت القوة تحت قيادة عسكرية أميركية.

وتعرّضت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال للانتقادات: حيث انتقدت إيطاليا بشدة الأعمال التي تنفذها قوات الأمم المتحدة في الصومال، وأخذت عليها القيام بدور الشرطي، وهو الدور الذي ترفض المشاركة فيه[٣٩].

لقد تم وضع ٤٠٠ جندي باكستاني في مطار مقديشو، ولم تكن بحوزتهم سوى أسلحة خفيفة، بينما جماعة عيديد مُدججة بالأسلحة، مما دفع مسؤولي الإغاثة إلى استئجار مسلحين محليين لتأمين حمايتهم، وهذا الوضع المأساوي هو الذي كانت المنظمة قد قدمت إلى الصومال من أجل تغييره، هذا وقد نفى الجنرال التركي شفيق بير، - الذي كان قائداً للقوات الدولية في الصومال - وجود أي تعليمات سياسية أو عسكرية واضحة للقوة الدولية، وأكد أن العمليات العسكرية كانت سيئة التنظيم[٤٠].

وتعرضت الأمم المتحدة والولايات المتحدة لانتقادات بسبب الاعتماد كثيراً على الغارات الجوية الأميركية والمخاطرة بحياة المدنيين[٤١]. فقد أدى استخدام المنظمة لطائرات الهليكوبتر الهجومية إلى سقوط عشرات القتلى من الصوماليين، وهو الأمر الذي انتُقد من جانب المعنيين بحقوق الإنسان باعتباره قد يكون انتهاكاً للقواعد الدولية للحرب[٤٢].

وانتقد الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر دور الشرطي الذي قامت به القوات الأميركية في الصومال، لأنه في اللحظة التي بدأت فيها تلك القوات تستهدف الزعماء السياسيين في المنطقة، حدث تحوّل مؤسف، وهو أمر خاطىء[٤٣]. فقد عرضت الأمم المتحدة مكافأة قدرها ٢٥ ألف دولار لمن يُدلي بمعلومات من شأنها أو تؤدي إلى إلقاء القبض على فرح عيديد. وكذا فعلت الولايات المتحدة الأميركية، لكن ليس حباً في مجاراة الأمم المتحدة، بل لرغبتها الذاتية في إلقاء القبض عليه لأنه وقف في مواجهتها.

أما الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة د. بطرس غالي، فقد ذكر أن العوامل التي أدت إلى فشل مهمة الصومال هي: فقدان الحكومة، وعدم تعاون الفصائل مع المنظمة،

وعمليات السرقة والابتزاز التي تعرّضت لها عمليات المنظمة، والاعتداءات على أفرادها ومعداتها[٤٤]. لكنه لم يذكر أي عامل يتعلّق بالمنظمة أو الولايات المتحدة، وفي هذا ابتعاد كثير عن الحقيقة، ذاك أنّ فشل العملية في جانب كبير منه يعود إلى عدم فعالية المنظمة، وعدم فعاليتها مرتبط بوجود أهداف خفية تقف وراء العملية كلّها، انعكست على الأداء بشكل عام.

فقد انتقد وزير دفاع زيمبابوي، موهن ماهاشي، عملية الأمم المتحدة في الصومال، لأن المنظمة فشلت في إقناع الصوماليين بأنها محايدة، وأنه كان على المنظمة أن لا تزُج نفسها في الشؤون الداخلية للصومال[٤٥].

لقد تحتم في نهاية آذار ١٩٩٥، إنسحاب آخر القطاعات، بعد مهمة فاشلة كانت تكلف يومياً ٢,٧ مليون دولار، وخلفت وراءها ١٣٠ ضحية من قوات الأمم المتحدة، وعدة آلاف من الصوماليين[٤٦].

ثالثاً :رواندا : (United Nations Observer Mission Uganda - Rwanda)

(بعثة مراقبي الأمم المتحدة في رواندا. أوغندا)

(United Nations Assistance Mission for Rwanda UNAMIR)

(بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا) :

عندما كانت صور القتل الجماعي في رواندا تُعرض على كلّ العالم، لم يتساءل أي شخص من الأمم المتحدة عما إذا كان سيُسمح لرواندا بالاحتفاظ بمقعدها في مجلس الأمن. وهو المقعد الذي احتلته حتى نهاية ١٩٩٥.

لقد كان رد فعل المجتمع الدولي قاصرا، مما أدى إلى قيام عدة دول بسحب وحدتها العاملة ضمن القوات الدولية هناك[٤٧]. والسبب الرئيسي هو عدم فعالية المنظمة في ما يخص الجانب المالي، حيث لم تُدفع المخصصات للمشاركين في العملية مما دفعهم إلى الانسحاب منها.

إن تلازم مهام حفظ السلام مع عمليات تقديم الإغاثة الإنسانية، يُعتبر ظاهرة جديدة، ففي شهر واحد تم تأمين المأوى والرعاية الصحية والإغاثة والمياه لأكثر من ٨٠٠ ألف لاجىء في رواندا والبوسنة وغيرها، لكن العاملين في مجال الإغاثة هناك كانوا يشعرون بالقلق، لأن تقديمهم لإمدادات الإغاثة كان يقود فقط إلى مد أمد القتال، ويتسبب في موتى موفوري الصحة؟![٤٨].

ان ما جرى في رواندا يُدين الأمم المتحدة، إذ ان بعض الضحايا كانوا يُخيَّرون ما بين دفع المال مقابل قتلهم بالرصاص، والا فان قتلهم سيتم بالفؤوس(٦٣).

أما انتهاء الثنائية القطبية فلم يسمح بحل المسألة، والأمم المتحدة لم يزد من فعاليتها هناك انتهاء تلك الثنائية. ويبدو أن حل المسألة اعتُبر أمراً ممكن التأجيل ما دامت الأوضاع هناك على ما هي عليه.

الموارد المالية للمنظمة:

لم يُلزِم ميثاق المنظمة الأعضاء بالمساهمة بصورة منتظمة في ميزانيتها، ويدفع كلّ عضو مبلغاً يتحدد استناداً إلى الناتج القومي الصافي ودخل الفرد في الدولة العضو، مما يؤدي إلى أن ٧٥٪ تقريباً من عائدات الاشتراكات تدفعها نحو عشر دول من الأعضاء فقط، وهو ما يحقق لها دوراً أكبر، وتأثيراً أقوى من غيرها من الدول التي تدفع نسبة ضئيلة من الميزانية.

ومع بدايات إنشاء الأمم المتحدة، كانت حصة الولايات المتحدة الأميركية في ميزانيتها ٤٠٪، ثم أصدرت الجمعية العامة تعديلاً جعل الحد الأقصى لمساهمة أي دولة ٢٥٪. وكان أن حاولت الولايات المتحدة إقرار نظام «التصويت الترجيحي»، ليحل مكان نظام «التصويت المتساوي» في الجمعية العامة حيث تقر الميزانية، إلا أنها فشلت في مسعاها هذا(٤٩). فهي لم تكتف بعضويتها الدائمة في مجلس الأمن، بل كانت تريد أيضاً هيمنة على الجمعية العامة، لتصبح المنظمة بحق مكرسة لها، توجهها كيفما تريد، وبسند شرعي يُبرر لها ذلك.

وفي عام ١٩٨٥، أقر الكونغرس الأميركي «تعديل كاسيبوم Amendement» Ksasebaum الذي يقضي التزام الإدارة الأميركية بدفع ٢٠٪ فقط من حصتها في المواعيد المحددة في ميزانية المنظمة والوكالات المتخصصة التي لا تأخذ بنظام التصويت الترجيحي، أما باقي الحصة في مخصصات وزارة الخارجية فلا تُدفع إلا للمنظمة التي تقوم بإصلاحات إدارية ومالية توافق عليها الولايات المتحدة.

ومن التناقضات التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة «التناقض المالي Financial Contradiction»، فالأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة هي أزمة عميقة في ما يتعلّق بعمليات حفظ السلام، إذاً ليس هناك مورد للأموال غير ما تقدمه الدول الأعضاء.

وقد ألحق نقص الأموال ضرراً بمصداقية المنظمة، كما حصل في رواندا والمناطق الآمنة في البوسنة. ويرتكز بناء السلم كلياً على توفير المال، وكذلك تعويض الدول التي تتأثر بالعقوبات المفروضة على دولة جارة لها أو شريكة اقتصادياً معها. وكان ذلك واضحاً بالنسبة للأردن، في ما يخص الآثار التي ترتبت عليه نتيجة لحرب الخليج، وفرض العقوبات على العراق.

وأصبحت الأمم المتحدة مدينة لأكثر من ٦٠ دولة، مشاركة في ١٧ من عمليات حفظ السلام، قدمت قوات ومعدات. والمدين الأكبر هو الولايات المتحدة الأميركية وحصتها ٢٠١ بليون دولار(٥٠). فالأمم المتحدة مفلسة والأعضاء يتقاعسون عن سداد ديونهم، إذ أن ٢٥ ـ ٣٠ دولة فقط دفعت ما يتوجّب في الموعد المحدد(٥١).

وقد تم استخدام التأخير في دفع المساهمات الإلزامية أو رفض دفعها، وسيلة لابتزاز المنظمة للحصول على موافقتها لتوجهات سياسية معينة. فمجلس الشيوخ الأميركي وضع شروطاً لقيام الإدارة الأميركية بدفع المساهمات الإلزامية، معتبراً أن القانون الوطني أعلى شأناً من الالتزامات الدولية المبرمة. ففي عام ١٩٩٣، قرر المجلس تعليق دفع مساهمة الولايات المتحدة في موازنة المنظمة على قيام الأمين العام بإنشاء وظيفة مفتش عام، وكان الاتحاد السوفياتي السابق وفرنسا قد استخدما هذا الأسلوب عام ١٩٦١، لاظهار عدم رضاهما عن الوسائل التي اتبعها أمينها العام داغ همرشولد في الكونغو(٥٢).

وحسبما قال الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة د. بطرس غالي، فان على المنظمة أن تضع حداً لتبعيتها للولايات المتحدة على الصعيد المالي، لأن اعتمادها المتزايد على ما يقدمه هذا البلد أو ذاك سياسة غير سليمة(٥٣).

ويمكن تخطي صعوبة توفير الموارد المالية للمنظمة من خلال :

١ ـ زيادة أموال الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام ليستوعب بصورة أفضل احتياجات العمليات.

٢ ـ قيام كلّ دولة عضو في المنظمة بإنشاء احتياطاتها الخاصة بها لصالح الاحتياجات المالية غير المتوقعة لغايات عمليات حفظ السلام.

٣ ـ أن تُدمج جميع تكاليف عمليات حفظ السلام في ميزانية واحدة تتقاسمها جميع الحكومات(٥٤).

٤ ـ إعطاء الأمين العام الصلاحية للاقتراض من الأسواق التجارية، وتقاضي فوائد على الأموال المتأخرة وإصدار السندات.

كما أن الميزانيات العسكرية يمكن أن تكون مصدراً جيداً لتقديم الأموال للمنظمة. فنفقات الدفاع العالمية مع نهاية العقد الماضي كانت حوالى تريليون دولار سنوياً، أي مليوني دولار في الدقيقة الواحدة. وعلى سبيل المثال، فإنه في عام ١٩٩٥، بلغت ميزانية الدفاع الأميركية ٢٦٧ مليار دولار. وعلى الرغم من ضخامة هذا المبلغ فإن واشنطن تضغط على الأمم المتحدة لتقليص حصتها في تكاليف حفظ السلام من ٣٠,٤٪ إلى ٢٦٪ أو ٢٧٪.

كذلك فإن تسهيل النشر السريع لقوات حفظ السلام يتطلب إنشاء صندوق احتياطي كبير خاص بتلك العمليات.

وفي حين يأمل الأمين العام الأسبق للمنظمة في فرض «رسم دولي» ـ حوالى ١,٥٥ دولار ـ على بطاقات السفر يُخصَّص للمنظمة، من أجل تأمين استقلاليتها المالية، اعلن بوب دول ـ زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ الأميركي ـ معارضته لمثل هذا التوجه[٥٥]، كما رفض الكونغرس الإفراج عن المبالغ المستحقة على واشنطن لصالح المنظمة[٥٦].

ـ تقييم عمليات حفظ السلام:

أظهرت التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة، أن احتمالات تدخل القوى العظمى تضعف كلما كانت مصالحها غير مهددة بشكل مباشر، وينطبق هذا بشكل محدد على الأماكن التي لا يكون النزاع فيها قائماً بين دول وإنما كحرب أهلية حيث يصبح عدم التدخل هو القاعدة، والتدخل هو الاستثناء. ويؤيد هذا عدد من الأمور هي[٥٧]:

١ ـ ان عمليات الأمم المتحدة في الصومال، ويوغوسلافيا السابقة، أثارت شكوكاً حول جدوى وفعالية هذه العمليات، كما أثبتت الفظائع التي وقعت في رواندا ضرورة التدخل وصعوبته في وقت واحد.

٢ ـ إن العدد الكبير من حالات الطوارىء الدولية، يفوق قدرة المنظمة على التدخل. فمنذ عام ١٩٨٧، قامت المنظمة بعمليات لحفظ السلام يفوق عددها عدد العمليات التي قامت بها بين الأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٨٧.

٣ ـ ازدياد مهام الأمم المتحدة بصورة تفوق ما لديها من طاقات، فهي تُطالب الآن عند قيامها بعمليات حفظ الأجهزة الإدارية، وتقديم المساعدات للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

ان قرار استخدام القوة هو بيد الدول، لذلك فإن مجلس الأمن ـ الذي تُسيطر عليه بعض الدول ـ هو الوسيلة التي يُقر بها استخدام القوة. ولم تزود الدول الأعضاء مكتب الأمين العام بالموارد المطلوبة المنوه عنها في الميثاق لاستخدام القوة حتى الآن، ونتج عن ذلك أن الأمين العام قام بإدارة عمليات استخدام القوة بأدوات تناسب عمليات حفظ السلام، وهذه الفجوة أدت إلى نتائج مشكوك فيها كما في الصومال والبوسنة[٥٨].

موجز القول إن عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تتحقق إلا حين تكون الدول الأعضاء مشاركة مُشاركة كاملة، وعلى استعداد لتوفير ما يلزم من أفراد ومعدات وأموال، ولكن لا يوجد حتى الآن نظام دائم ومكتمل النمو لحفظ السلم، بل هناك سلسلة مستمرة من العمليات المخصصة.

ولا يعني ما تقدم أن عمليات حفظ السلام كانت كلّها بالمستوى نفسه من حيث ضعف الفعالية والنتائج، فهناك نجاحات للمنظمة غير بارزة في الإعلام مثل السلفادور، وموزامبيق، وليبيريا[٥٩]. كما أن زيادة جهود حفظ السلام أدت إلى إخفاء صراعات في بعض المناطق مثل ناميبيا.

وقد حققت الأمم المتحدة نجاحات في عملية تسريح الجنود في نيكاراغوا، ومراقبة إطلاق النار في السلفادور، والتحضير للإشراف على مراقبة حقوق الإنسان في غواتيمالا.

كما أن فعالية قوات الأمم المتحدة تعتمد في جانب منها على البنية التحتية للمنظمة، التي أمست غير فعّالة، وعاجزة عن مواكبة احتياجات المهمة. فجهود الأمم المتحدة المستقبلية لحفظ السلام سوف تكون أكثر سرعة وفعالية وبأقل عدد من الأفراد لو توافرت أرضية جديدة لأنظمة الاتصالات بواسطة الأقمار الاصطناعية، التي تمكن من إجراء اتصالات سريعة وسهلة بين مختلف محطات الأمم المتحدة والقيادة المركزية[٦٠].

لقد نجحت عمليات حفظ السلام التقليدية بسبب التزامها بشروط موضوعية ارتاحت إليها أطراف النزاع. ولكن مع توسع هذه العمليات وتطور مفهوم حفظ السلم، فإن الممارسات لم تستقر بعد بشأن أنجع طرق المعالجة. لذلك فإن فعالية عمليات حفظ السلام ونجاحها يقومان على تحقق شروط عدة منها:

١ ـ حيادية الأمم المتحدة من حيث قراراتها ومن ثم قواتها المشاركة في العملية.

٢ ـ ولاية واضحة محددة يمكن تنفيذها.

٣ ـ تعاون الأطراف في تنفيذ تلك الولاية.

٤ ـ دعم مستمر في مجلس الأمن.

٥ ـ استعداد الدول للمساهمة بما يلزم من أفراد ومعدات.

٦ ـ قيادة ميدانية فعالة.

٧ ـ دعم مالي وإمدادي مناسب.

لقد لقي حفظ السلام ـ كأداة ـ نجاحاً ونكسات لم يكن منها بد، وينبغي أن يتم التعلّم منها، ومن المهم الحرص على عدم الوقوع في خطأ الاستغناء عن هذه الأداة. وهناك من يقول إن الشعبية الحالية لعمليات حفظ السلام الدولية تعكس فعاليتها، فهي مقارنة مع الحرب تُعتبر غير مكلفة لذلك يجب أن يُنفق عليها[٦١]، وهو ما يدحض ادعاءات البعض بارتفاع تكاليف عمليات حفظ السلام: إن تكلفة يوم واحد مثلاً من عملية «عاصفة الصحراء»، كان يمكن أن تغطي نفقات جميع عمليات حفظ السلام في العالم لمدة عام.

لقد أدى نشوب الحروب القومية والنزاعات المحلية إلى الكشف عن عجز الأمم المتحدة وتعريضها للنقد، لكن ما تقوم به المنظمة ليس سوى انعكاس لرغبات الدول[٦٢]، خاصة الكبرى منها التي تسيطر على مجلس الأمن وبيدها الحل والربط في ما يخص أهم القرارات التي يمكن أن تصدر عنه.

إن إحدى الطرق لتقوية نظام الأمم المتحدة يمكن أن تكون إيجاد المزيد من قوات حفظ السلام القادرة على خلق الاستقرار، وإذا فشلت في ذلك، العمل كصمام أمان للحفاظ ـ على الأقل ـ على الحد الأدنى الضروري من النظام الموجود أصلاً. وهذا ما يؤكد الحاجة إلى تكاتف الجميع إذا أريد لهذا الأمر أن يُصبح واقعاً ملموساً.

إن إنشاء قوة دائمة لحفظ السلام له العديد من الفوائد. إذ يمكن وضع المعايير اللازمة للترتيبات الامدادية والمالية، كما يمكن تنسيق المهام المختلفة التي يقوم بها الأفراد المدنيون والعسكريون في القوة بصورة أفضل. ويمكن تأكيد عدم انحياز مثل هذه القوة - وبالتالي مدى قبولها من الدول المختلفة - عن طريق التجنيد المباشر، من عدد كبير من مختلف الدول، للأفراد الذي لا يكون هناك شك في ولائهم للمنظمة، عوضاً عن الاعتماد على قوات حكومات قد لا تكون في بعض الأحيان راغبة في ذلك.

ويجب أن تشترك الجمعية العامة وجميع عناصر المنظمة إلى جانب مجلس الأمن في مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين بمعناها الأوسع، فلكل منها دور أساسي في ذلك[٦٣]، واطلاق يد المجلس وحده في هذا المضمار المهم والخطير هو أمر غير مرغوب فيه.

ان الغرب بعيد جداً عن تبني نهج عالمي، وعن منح الثقة للأمم المتحدة لتنظيم السلام. وقد استمرت التفرقة بين دور «إحلال السلام» ودور «حفظ السلام» الذي أسندته الدول الكبرى مرة أخرى للمنظمة مع بعض الاستثناءات التي يتعذّر الوصول فيها إلى حل[٦٤].

لكن إخفاق الأمم المتحدة في بعض المهمات الكبيرة لا يقع بالكامل على أجهزة الأمم المتحدة وحدها، بل تشاركها المسؤولية كلّ الدول الأعضاء وعلى رأسها الولايات المتحدة[٦٥].

النتيجة

بعد تحليل العلاقة بين انتهاء الثنائية القطبية وفعالية الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام، نصل إلى النتائج التالية:

١ - إزداد عدد عمليات حفظ السلام منذ انتهاء الثنائية القطبية زيادة ملحوظة، ساهم فيها الانفراج الذي شهده العالم مع زوال الصراع بين الشرق والغرب والذي كان سبباً رئيساً في عدم انشاء بعض عمليات حفظ السلام، أو تحجيم الكثير منها، خلال فترة الحرب الباردة.

٢ ـ أصبحت الأمم المتحدة اكثر تماساً مع الكثير من النزاعات التي شهدها ويشهدها العالم، وغدت مركزاً للبحث في تلك المنازعات، سعياً للوصول إلى حلول وتسويات لها، باعتبار ان كثيرين يرون ان الامكانات الموجودة لدى المنظمة تُمكنها من القيام بدور الوسيط بين أطراف النزاع، وقد قامت بهذا الدور فعلاً في عدد من النزاعات.

٣ ـ يحدّ من الدور الذي تقوم به المنظمة في هذا المجال مصالح الدول المتنفذة فيها ـ خاصة الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ـ التي عندما ترى أن تعاطي المنظمة مع نزاع ما قد يُلحق ضرراً بمصالحها، تُحجِّم ذلك الدور، مما يؤثر سلباً على مكانة المنظمة وسمعتها.

٤ ـ كانت عمليات حفظ السلام، بشكل عام، خلال فترة الثنائية القطبية ذات أهداف محددة جداً أبرزها ـ إن لم يكن الوحيد ـ هو مراقبة وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع، وهذا يعود إلى تخوف طرفي الثنائية القطبية، ودول أخرى عديدة. ولكن بعد انتهاء الثنائية القطبية، توسع دور عمليات حفظ السلام وتشعب، وشمل أموراً أخرى مثل: تقديم المساعدات الإنسانية، وإعادة اللاجئين، ونزع السلاح، والاعداد والاشراف على تسجيل الناخبين، وإجراء الانتخابات، ومراقبة احترام حقوق الانسان، والتحقيق في انتهاكاتها، وتدريب أفراد الشرطة، والمساعدة في إصلاح الاقتصاد والنظام القضائي، والمساعدة في التوصل إلى اتفاقيات سلام.

٥ ـ أصبحت الأمم المتحدة تتدخل في نزاعات داخل دول، وليس فقط في نزاعات قائمة بين دول، كما كان الحال عليه أثناء الثنائية القطبية. كما أنه وفي أكثر من عملية، فوضت قوات الأمم المتحدة استخدام القوة لتأمين المساعدات الإنسانية، وهو ما يعد عنصراً جديداً دخل إلى تلك العمليات.

٦ ـ تم استغلال هذا الدور من قبل الولايات المتحدة الأميركية ـ بسبب سيطرتها على مجلس الأمن ـ بأن ضغطت على الأمم المتحدة لإنشاء عمليات حفظ للسلام كانت محاطة بالشكوك من حيث أهدافها وبأنها تخدم مصالحها هي فقط، وكان ذلك واضحاً في حرب الخليج، والصومال، وهاييتي.

٧ ـ تبين من خلال مجمل الأزمات والنزاعات التي وقعت في العالم أن المنظمات الإقليمية لم تُعطَ الدور الحقيقي الذي يجب أن تقوم به، بل تم إضعاف دور هذه المنظمات بسبب سيطرة الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى على الأمم المتحدة،

وبشكل خاص مجلس الأمن الذي عليه دعم دور تلك المنظمات لحل المنازعات المحلية سلمياً «المادة ٣/٥٢ من الميثاق». ولم ترغب تلك الدول بدعم هذا الدور حتى لا تتم تسوية النزاعات بطريقة أو أسلوب لا تريده هي، أو لا تريد تسويته أصلاً.

٨ ـ هناك علاقة إيجابية بين انتهاء الثنائية القطبية ودور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. فهذا الدور قد ازداد وبرز وتوسع ليشمل جوانب عديدة. ولا ينفي تلك العلاقة ما ذكرناه من استغلال بعض تلك العمليات لصالح دولة أو دول بعينها، ذلك أن العديد من العمليات ما كانت لتنشأ لو بقيت الثنائية القطبية، مما ساهم في إنقاذ الكثير من الأرواح وإطفاء بعض بؤر التوتر في العالم.

المراجع

١. LEFEVER, W. Ernest: "reining In The U.n.", **Foreign Affairs**, Vol. 72, 3 Summer 1993.

٢. MEIXLER, Louis: "U.N. At 50 Looks To Redeine Shape, Role", **Jordan Times**, No. 5950, 25 June 1995.

٣ ـ تريمبل جيف وآخرون، «قوات الأمم المتحدة في وديان الموت»، يو. أس. نيوز، **مقالة مترجمة نشرت في صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٨٣٤٨، ١٩٩٣/٦/٢٤.

٤ ـ نكد جان، «الأمم المتحدة ٥٠ عاماً من التشرد والفشل»، محرر: **الأسبوع العربي**، لبنان، عدد ١٨٢٢، ١٩٩٤/٩/١٢.

٥ ـ **تقرير للأمين العام**، عملاً بالقرار رقم ٨٧١ عام ١٩٩٣م، س/١٩٩٤/ ٣٠٠، ١٩٩٤/٣/١٦.

٦ ـ اسماعيل محمد زكريا، «من أثيوبيا إلى تشيكوسلوفاكيا إلى البوسنة»، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد ١٢٠، نيسان ١٩٩٥م.

٧ ـ **صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٩٠٥٣، ١٩٩٥/٦/١٢.

٨ ـ **صحيفة الدستور**، عمان، عدد ٩٩٧٣، ١٩٩٥/٦/١.

٩ ـ مقابلة مع المندوب الدائم للجامعة العربية لدى الأمم المتحدة، الكويت، **مجلة العربي**، عدد ٤٤٣، تشرين الثاني ١٩٩٥.

١٠ ـ أبو الوفا أحمد، «الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد»، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد ١٢٢، تشرين الأوّل ١٩٩٥.

١١ ـ غالي بطرس بطرس، حديث مع مجلة دير شبيغل الألمانية، منشور في **صحيفة الدستور**، عمان، عدد ١٠١٧٠، ١٩٩٥/١٢/١٥.

١٢ ـ **صحيفة الأسواق**، عمان، عدد ٦٤، ١٩٩٥/٨/١٢.

١٣ ـ **صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٩٢٤٧، ١٩٩٥/١٢/٢٣.

١٤ ـ **صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٩٣١٦، ١٩٩٥/٣/٣.

١٥. LUCK, C. Edward: "Marking Peace", **Foreign Policy**, No. 89 Winter 1992 - 1994.

١٦ ـ جاد عماد، «البوسنة: ضغوط لتعديل خطة التقسيم»، **السياسة الدولية**، عدد ١٩٩، كانون الثاني ١٩٩٥.

١٧ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٩٠٥٢، ١٩٩٥/٦/١١.

١٨ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٩٠٤٧، ١٩٩٥/٦/٦.

١٩ ـ STAR Barbara: "Peace Keepers To Stay On Says U.N.", **Jane's Defence Weekly**, UK, Vol. 23. No. 21, 27 May 1995.

٢٠ ـ باكسيتش بوزايد، «حروب صغيرة في البلقان وإخفاق النخبة القومية»، لو موند ديبلوماتيك، مقالة مترجمة نشرت في صحيفة الرأي، عمان عدد ٩٠٨٨، ١٩٩٥/٧/١٧.

٢١ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٩٢٣٩، ١٩٩٥/١٢/١٥.

٢٢ ـ SARACINO, Perer: "No More Sympatty For The Devil", **International Defence Review**, UK, Vol. No. 24/25, 16 December 1995, P. 3.

٢٣ ـ صحيفة الأسواق، عمان، عدد ٦٦٣، ١٩٩٥/٩/٢.

٢٤ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٩١٣٤، ١٩٩٥/٩/١.

٢٥ ـ STAR, Barbara: "USA Moves To Protect Ifor From 'Terrorism', "**Jane's Defence Weekly**, Vol. 24, No. 24/25, 16 December 1995, P. 3.

٢٦ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٤٢٩٦، ١٩٩٥/١٢/٢٢.

٢٧ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٩٢٤٠، ١٩٩٥/١٢/١٦.

٢٨ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٩٢٤٢، ١٩٩٥/٦/١٠.

٢٩ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٩٠٥١، ١٩٩٥/٧/٢٨.

٣٠ ـ صحيفة الدستور، عمان، عدد ١٠٠٣٠، ١٩٩٥/٧/٢٨.

٣١ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٩٠٩٩، ١٩٩٥/٧/٢٨.

٣٢ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٩١١٤، ١٩٩٥/٨/١٢.

٣٣ ـ صحيفة الدستور، عمان، عدد ١٠٠٤٦، ١٩٩٥/٨/١٣.

٣٤ ـ صحيفة الرأي، عمان، عدد ٨٣٨٦، ١٩٩٥/٨/١.

٣٥ ـ MARSHALL, A.: :"Vosnia Flights Stops As Nato And Un Clash", **The Independent**, London, December 1994.

٣٦ ـ MARSHALL, A.: :"Nato Splis Over US Bosnia Plan", **The Independent**, London, November 1994.

٣٧ ـ الصلح منح، «باطنية السياسة الأميركية»، صحيفة الأسواق، عمان، عدد ٧٦٨، ١٩٩٦/١/٢.

٣٨ ـ **صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٩٢٣٩، ١٩٩٥/١٢/١٥.

٣٩ ـ **صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٨٤٢٥، ١٩٩٣/٩/٩.

٤٠ ـ «الأمم المتحدة... سلطة الفساد الدولي مهددة بالإفلاس بسبب السرقات وسوء الإدارة»، محرر الشؤون الدولية، **الأفق**، عمان، السنة الثانية، عدد ٩٠، شباط ١٩٩٤.

٤١ ـ **صحيفة الدستور**، عمان، عدد ٩٣٢٧، ١٩٩٣/٨/١١.

٤٢ ـ **صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٩١١٧، ١٩٩٥/٨/١٥.

٤٣ ـ **صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٨٤١٦، ١٩٩٥/٨/٣١.

٤٤ ـ **The United Nations And The Situation In Somalia**, Reference Paper, 30 April 1993, United Nations, Department Of Public Information, June 1993.

٤٥ ـ **صحيفة الرأي**، مقابلة مع وزير دفاع زمبابوي، نقلاً عن هيرلدتربيون، عمان، عدد ٨٣٩٧، ١٩٩٣/٨/١٢.

٤٦ ـ **صحيفة الرأي**، نقلاً عن دير شبيغل، عمان، عدد ٨٩٩٩، ١٩٩٥/٤/١٥.

٤٧ ـ GHALI Boutros Boutros, **Her ald Tribune International**, Paris, No. 34868, 6 April 1995.

٤٨ ـ **صحيفة الأسواق**، عمان، عدد ٤٤٨، ١٩٩٥/١٢/١٩.

٤٩ ـ نافعة حسن، «**العرب وتطوير الأمم المتحدة**»، ورقة قدمت في المؤتمر الستراتيجي العربي الثالث الذي عُقد في الجامعة الأردنية، العرب في الستراتيجيات العالمية، تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الستراتيجية، عمان، ١٩٩٤.

٥٠ ـ $800M Is Owed To Peace Keeping Nations, **Jane's Defence Weekly**, UK. Vol. 24, No. 1, 8, July 1995.

٥١ ـ **صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٩٠١٢، ١٩٩٥/٤/٢٩.

٥٢ ـ برتران موريس، «**الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد**»، ترجمة لطيف فرج، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤.

٥٣ ـ **صحيفة الدستور**، عمان، عدد ١٠٠٤٨، ١٩٩٥/٨/١٥.

٥٤ ـ جيران في عالم واحد، **نص تقرير: لجنة «إدارة شؤون المجتمع العالمي»**، ترجمة مجموعة من المترجمين، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٢٠١، أيلول ١٩٩٥.

٥٥ ـ **صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٩٢٧٥، ١٩٩٦/١/٢٠.

٥٦ ـ **صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٩٣٠٨، ١٩٩٦/٢/٢٤.

٥٧ ـ PASCKE, Karl Theodor: "Why Reform Of The United Nations Souch A Herculean Task?", **Deuschland, Germany**, No. 3, June 1995.

٥٨ - PICCO, Giandomenico: "The U.N. And The Use Of Force", **Foreign Affairs**, Vol. 73, No. 5, Sep./Oct. 1994.

٥٩ - بن شرف فواز، مقابلة بالهاتف أجراها أحمد شاكر، **صحيفة الدستور**، عمان، عدد ٩٩١٠، ١٩٩٥/٣/٢٦.

٦٠ - COOPER, Pat.: "U.N. To Upgrade Communications", **Defense News**, U.S., Vol. 10, No 9 March 6 - 12, 1995.

٦١ - العمري محمد، «الحملة الأميركية ضد الجماهيرية الليبية في ضوء أحكام القانون الدولي»، **مستقبل العالم الإسلامي**، عدد ٦، ١٩٩٥.

٦٢ - هوش كريستيان، «النظام العالمي الجديد، الأمم المتحدة: المهمة المستحيلة» الإكسبرس، **مقابلة مترجمة في صحيفة الرأي**، عمان، عدد ٨٩٨١، ١٩٩٥/٣/٢٨.

٦٣ - KARNIOL, Robert: "An Interesting Assignment" **International Defense Review**, UK. Vol. No. 24, 5/ 1991.

٦٤ - علي محمد إسماعيل، «**الوجيز في المنظمات الدولية**»، القاهرة، مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٢.

٦٥ - DLECHMAN, Barry: "The Intervention Dilemma", **The Washington Quarterly**, Spring 1995.



VISIT OUR NEW TWO BRANCHES IN MSAYLEH &
CHTAURA-TAANAYEL

The Story Never End

TAPIS MAHMOUD KABALAN

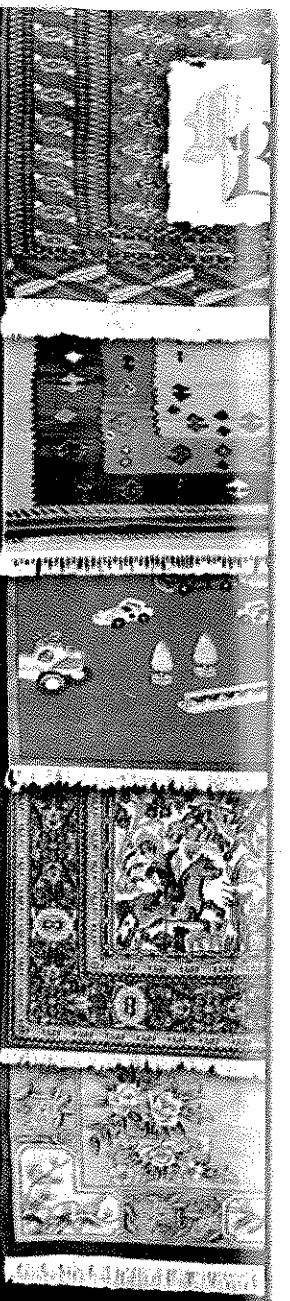

BEIRUT, HAWD EL WILA
TEL: (01) 652229 / (01) 6522
(01) 652231
Fax: 00961-1-361104
P.O.Box. 11-7535
Beirut - LEBANON

KHALDEH, HIGHWAY
TEL: (05) 800172 / (03) 3179

MSHARAFIEH
TEL: (01) 553131 / (01) 2773

ZAHRANI
TEL: (07) 222215 / (03) 2771

TYRE, JAL EL-BAHER
TEL: (07) 344255

MSAYLEH
TEL: (03) 277110

CHTAURA-TAANAYEL
TEL: (03) 732059



العكاوي، نزلة الحكمة، شارع المطران دبس - هاتف: ٥٦١٥١٠/٢/٣ (١-٩٦١) - فاكس: ٥٦١٥١٠/٢/٣ (١-٩٦١)
ص.ب. ٢٥٦٠-١١، بيروت، لبنان - e-mail: gihad@anispress.com.lb - http://www.anispress.com.lb

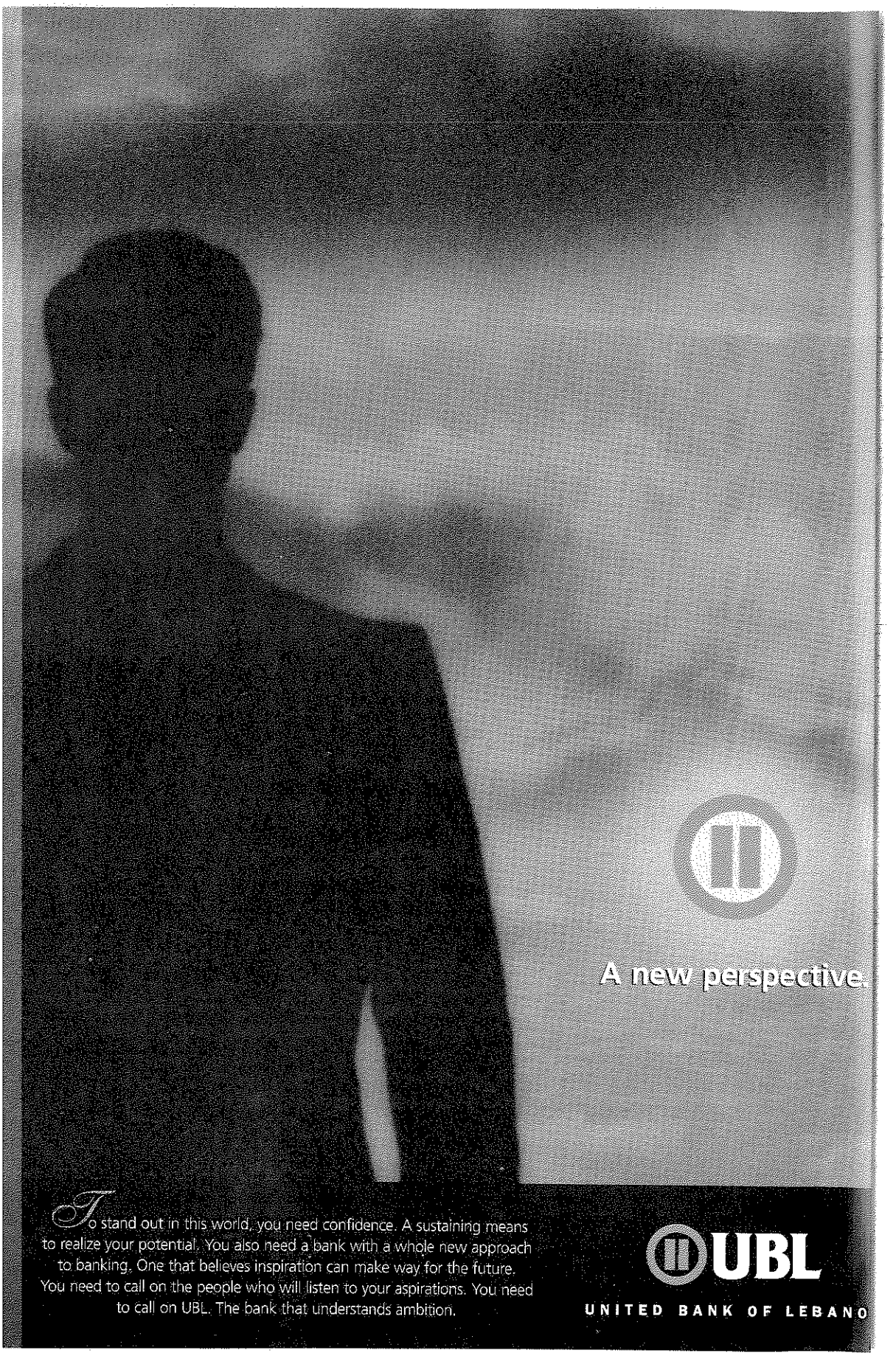
A new perspective.
To stand out in this world, you need confidence. A sustaining means to realize your potential. You also need a bank with a whole new approach to banking. One that believes inspiration can make way for the future. You need to call on the people who will listen to your aspirations. You need to call on UBL. The bank that understands ambition.
UBL
UNITED BANK OF LEBANO

Hangout with Style

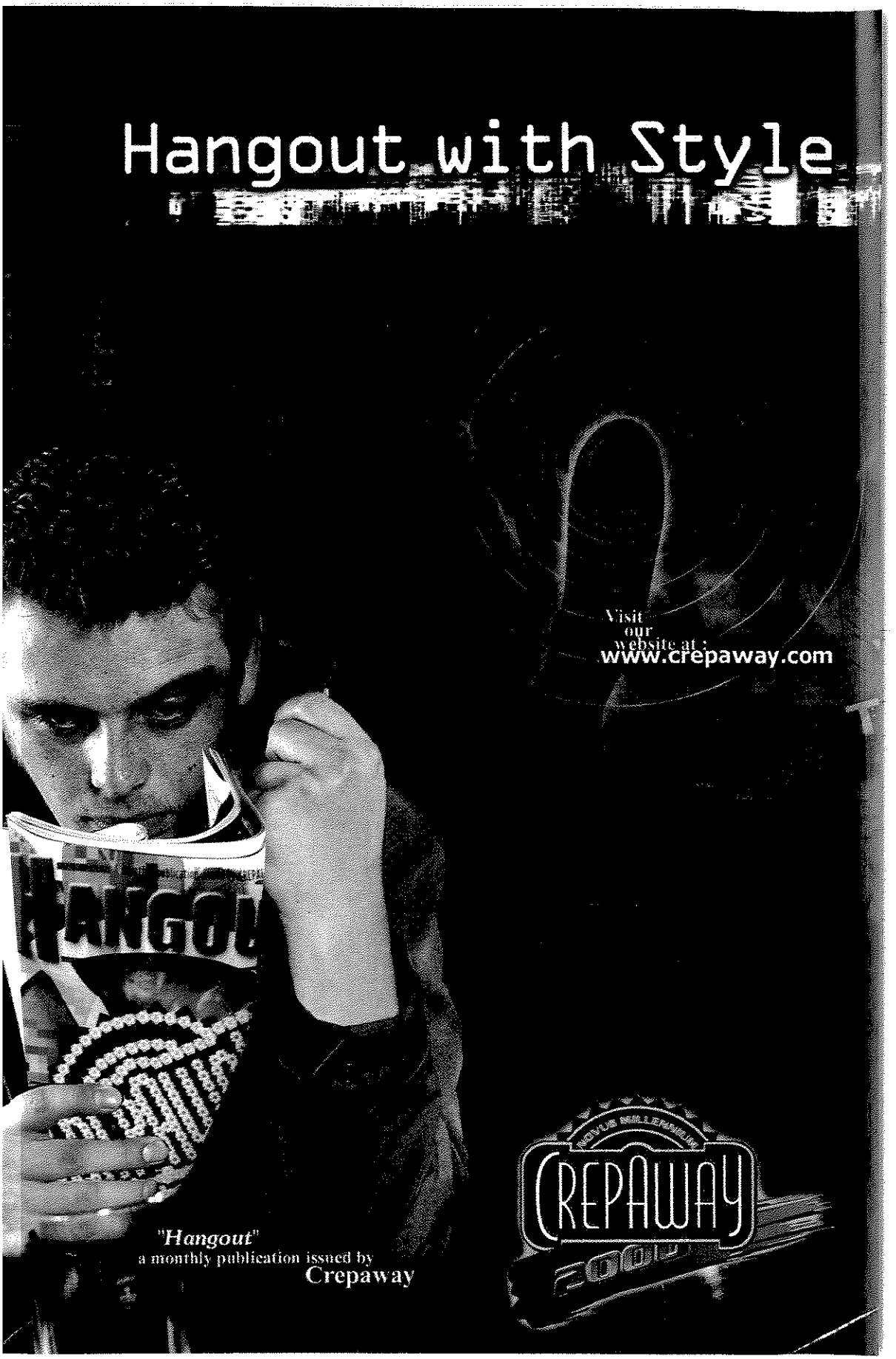

"*Hangout*"
a monthly publication issued by
Crepaway

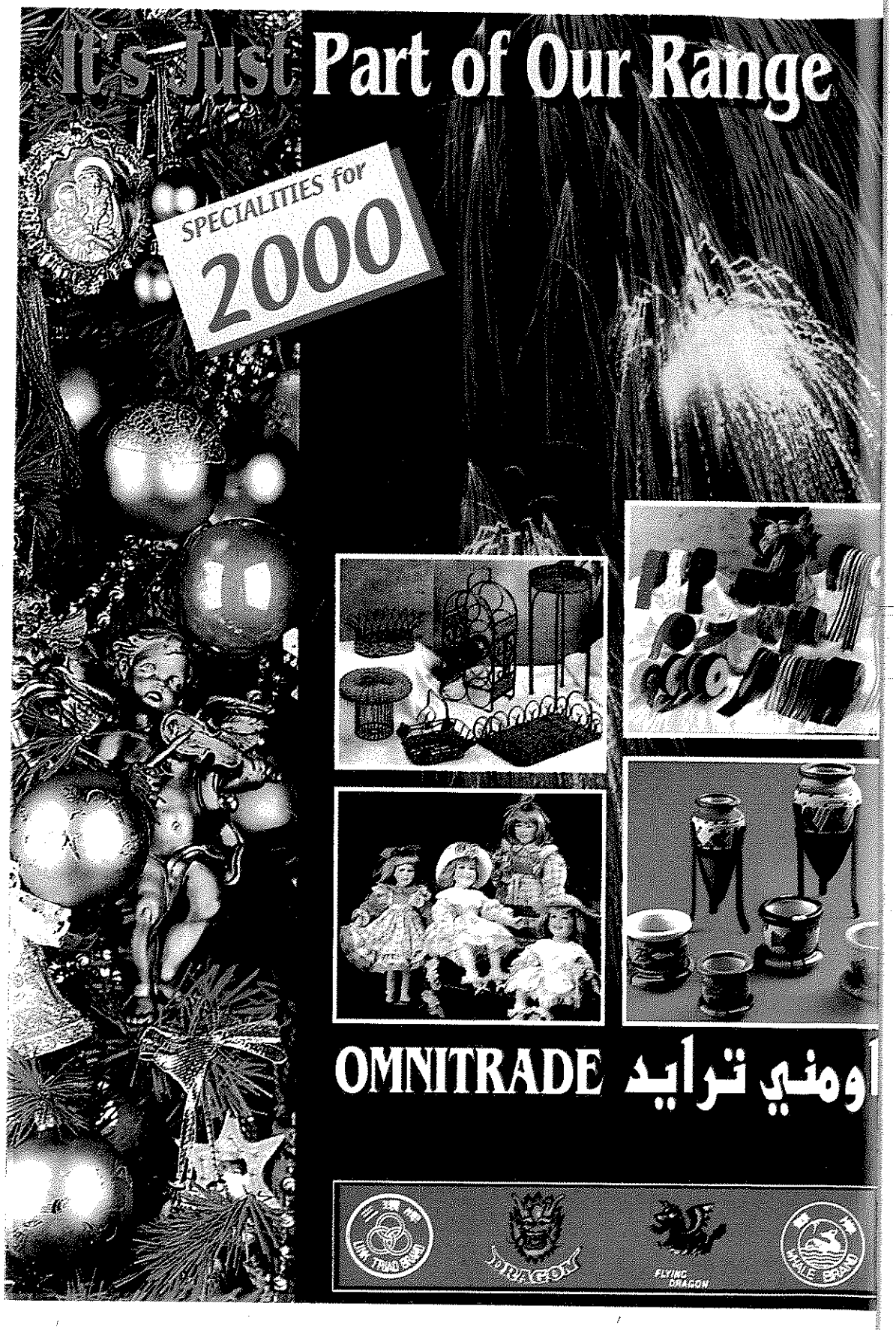
It's Just Part of Our Range
SPECIALITIES for
2000
OMNITRADE
أومني ترايد
DRAGON
FLYING DRAGON

ذاكرة عربية للقرن

مجلد تسجيلي للأحداث في لبنان والوطن العربي

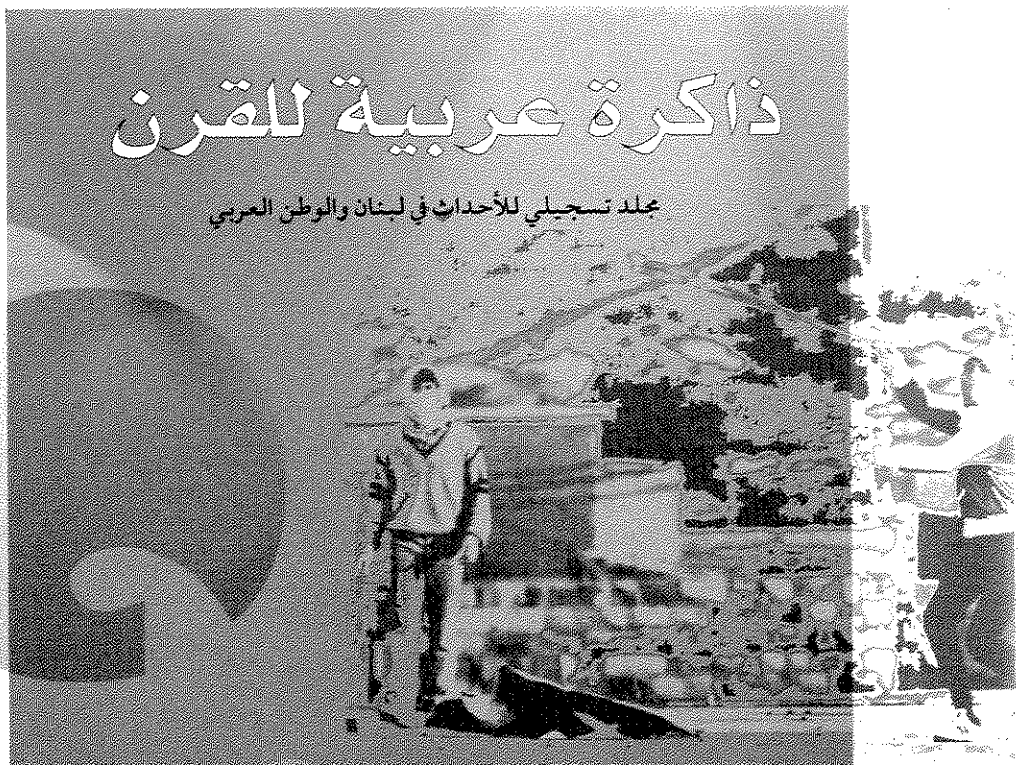

السفير

صوت الذين لا صوت لهم



- أكثر من ٦٠٠ صورة تحكي سيرة العرب في القرن العشرين
- ... بدة مع صور لأبرز الشخصيات التي تركت بصماتها في حياتنا
- شهادات في الماضي وتوقعات للمستقبل كتبها ٦٠ باحثاً عما كان وعما لم يكن وعما سيكون ...

2000

لحجز النسخ الاتصال:

المركز الكرنبي للمعلومات ش.م

adc@assafir.com أو (٩٦١+) ١٣٥٠٠٠١

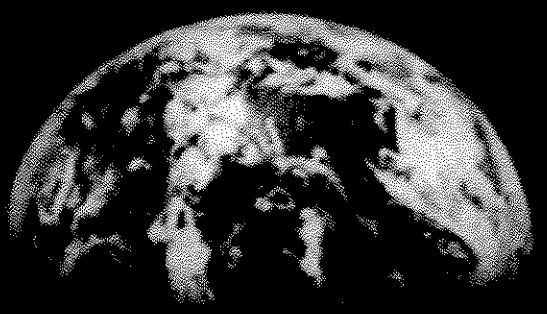

Sometimes it makes sense to view things from a different perspective

DUBAI NATIONAL INSURANCE & REINSURANCE P.S.C

Head Office
Al Habtoor Motors Building, Al Ittehad Street, P.O.Box 1806, Dubai, U.A.E.,
Telephone: 691300 (10 lines), Telefax: 692000, Telex: 46340 DNIEM

Other U.A.E. Branches
ABU DHABI, JEBEL ALI, SHARJAH, FUJAIRAH AND AL AIN

Lebanon Branch
BEIRUT
• Mar Elias, Metco Center, 3rd Floor, P.O.Box 55-599
Telephone: (01) 305213/4 - 815262/3/4, Telefax: (961-1) 313762

• Sin El Fil, Horsh Tabet, Komeir Building
Telephone: (01) 510700, Telefax: 001-502039

Medilab

uipement de Laboratoire / Education et Audiovisuel / Verrerie et Produits chimique

JEULIN

Demain ne sera pas comme hier...

SAO - T.P. informatisés
juipements multimédia
lition
atériel d'observation
P. sciences de la terre
iences de la vie
étrologie
juipement de Laboratoire
oduits chimiques
nénagement de l'espace
dagogique
P. de physique
strumentation de mesure
P. de chimie
boratoire
space-Techno
utillage
obillier de Laboratoire

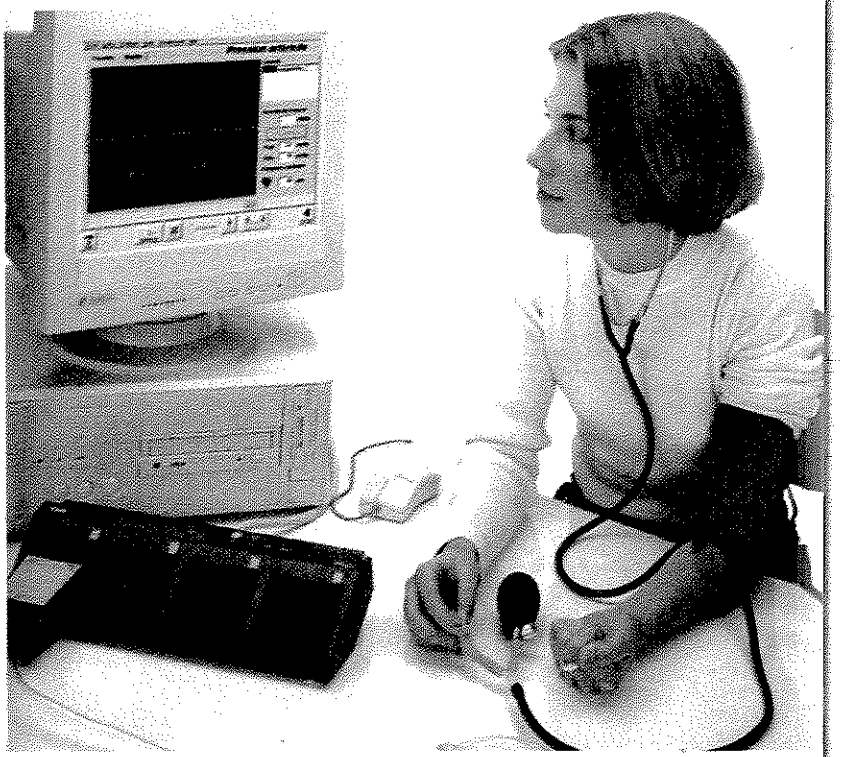

Tous nos appareils sont arantis deux ans, pièces et main d'oeuvre."

What ever the future holds we hold it

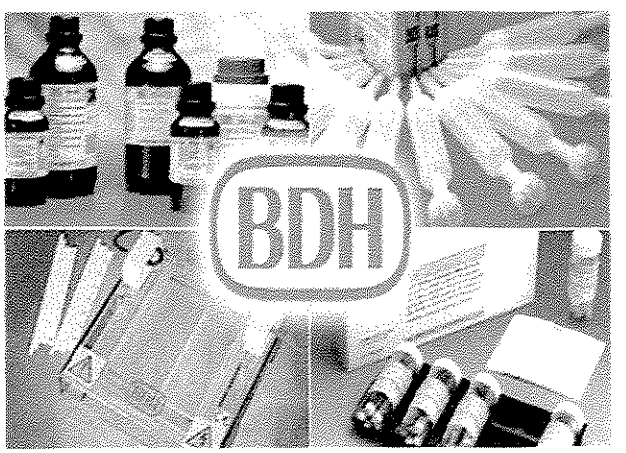

Pour tout conseil avant hat, appelez nos spécialistes:

Rue Mar-Elias
New center 6ème étage
http://www.medilablb.com
e-mail: info@medilablb.com
Tél: 00 961 1 701712
Fax: 00 961 1 305110
B.P.: 14-6407
Beyrouth - Liban
Branche Zahlé: 08 802925

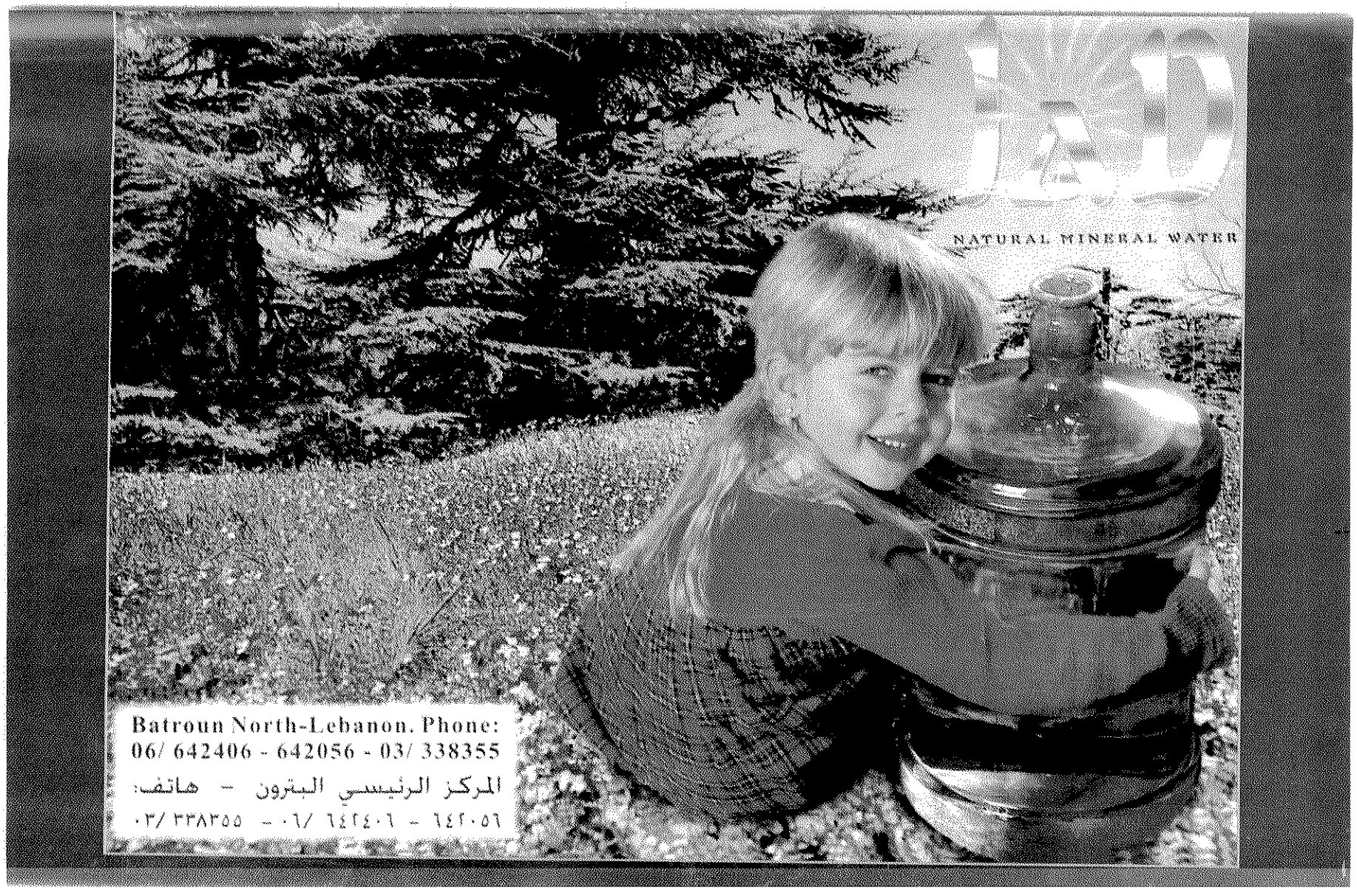
NATURAL MINERAL WATER
Batroun North-Lebanon. Phone:
06/ 642406 - 642056 - 03/ 338355
المركز الرئيسي البترون - هاتف:
٠٦/ ٦٤٢٤٠٦ - ٦٤٢٠٥٦ - ٠٣/ ٣٣٨٣٥٥


VIA SPIGA
MEN - WOMEN
KASLIK - VERDUN - ACHRAFIEH

Soie belle et Enchante-moi ...



WARDE

SUN CITY RESORT

Sun City Resort est un complexe sportif qui s'étend sur 15 000 m² entre mer et soleil, dans le calme et la quiétude des montagnes du Kesrouan.
Sun City Resort est un havre de verdure, de beauté et de paix situé à Ajaltoun à 1/2 de la ville, un club de sport et de détente pour se ressourcer en harmonie complète avec la nature.

Restaurant et club house, salle de loisirs et de détente, pour vos déjeuners, dîners et réceptions.
Tir à l'arc, tir au revolver, parcours de jogging, randonnée en V.T.T. pour les amoureux de la nature.
Parc pour enfants et garderie.
Ballet, danse orientale et de salon, ainsi qu'un mini-golf et un club d'équitation.









SUN CITY RESORT

2 piscines, dont 1 couverte et chauffée pour se détendre même en hiver, après une journée de ski.



Health club, bain turc, hammam, sauna, jacuzzi et massage; des moniteurs conseils sont là pour vous aider.



Devenez actionnaire d'une portion de rêve en choisissant Sun City Resort. Sun City Resort, votre bonheur à portée de main.

3 terrains de tennis,
2 terrains de squash,
1 terrain de basket et de volley.
A Sun City, on joue au tennis toute l'année.

Vous pouvez louer sur place un des 20 bungalows, et profiter de tous les charmes de Sun City.

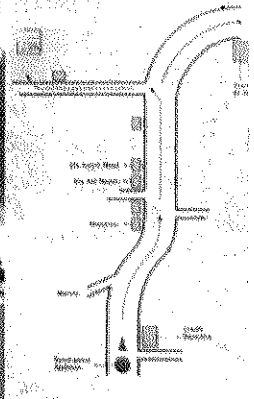

Ajaltoun - Centre Ghosn
Tél: (09) 954098 - 958442
GSM: (03) 351171 - 351181
Fax: (09) 958442
Kesrouan - Liban

دبّانه أخوان

معاً لزراعة أفضل

دبّانه اخوان ش.م.ل. هي إحدى الشركات اللبنانية الرائدة في المجال الزراعي. منذ العام ١٩٥٢ تؤمّن شركة دبّانه اخوان لآلاف المزارعين المواد والارشادات الفنية الحقلية التي تمكنهم من تطوير زراعاتهم وانجاحها.

تتنوع مجالات عمل شركة دبّانه اخوان وتتمثّل بالتالي:

١	مصنع لانتاج البيوت البلاستيكية الزراعية
٤	محطات تجارب وأبحاث زراعية
٧	فروع موزّعة على كل المناطق اللبنانية
٤٥	مهندساً ومرشداً زراعياً
٢٠٠	وكيل وموزّع لأصناف الشركة
٥٤٠	مستلزماً ومادة زراعية

- بيوت وصالات بلاستيكية تتلاءم ومتطلبات كافة الزراعات
- أجهزة ري حديثة للزراعات الحقلية والمحمية
- مبيدات متخصّصة لمكافحة الحشرات والأمراض الفطرية والأعشاب الضارّة
- أسمدة كيماوية للحقل الخارجي وللري بالتنقيط
- أسمدة عضوية
- شتول من الأنسجة الزراعية لزراعة الموز والفريز
- بذور مؤصّلة للخضار والشوندر السكّري... ودرنات البطاطا
- «أغروتيكا» المجلة الرائدة للزراعة في الشرق الأوسط والعالم العربي

دبّانه أخوان ش.م.ل
معاً لزراعة أفضل

DEBBANE FRERES SAL
Together For a Better Agriculture

ص.ب: ١١٩٦٦٦ بيروت - لبنان • هاتف: ٩٦١(٩)٢١١٨٠٠ • فاكس: ٩٦١(٩)٢١١٧٩٧
P.O.Box 119666 Beirut - Lebanon • Phone: 961(9)211800 • Fax: 961(9)211797 • E-mail: info@debbane.com

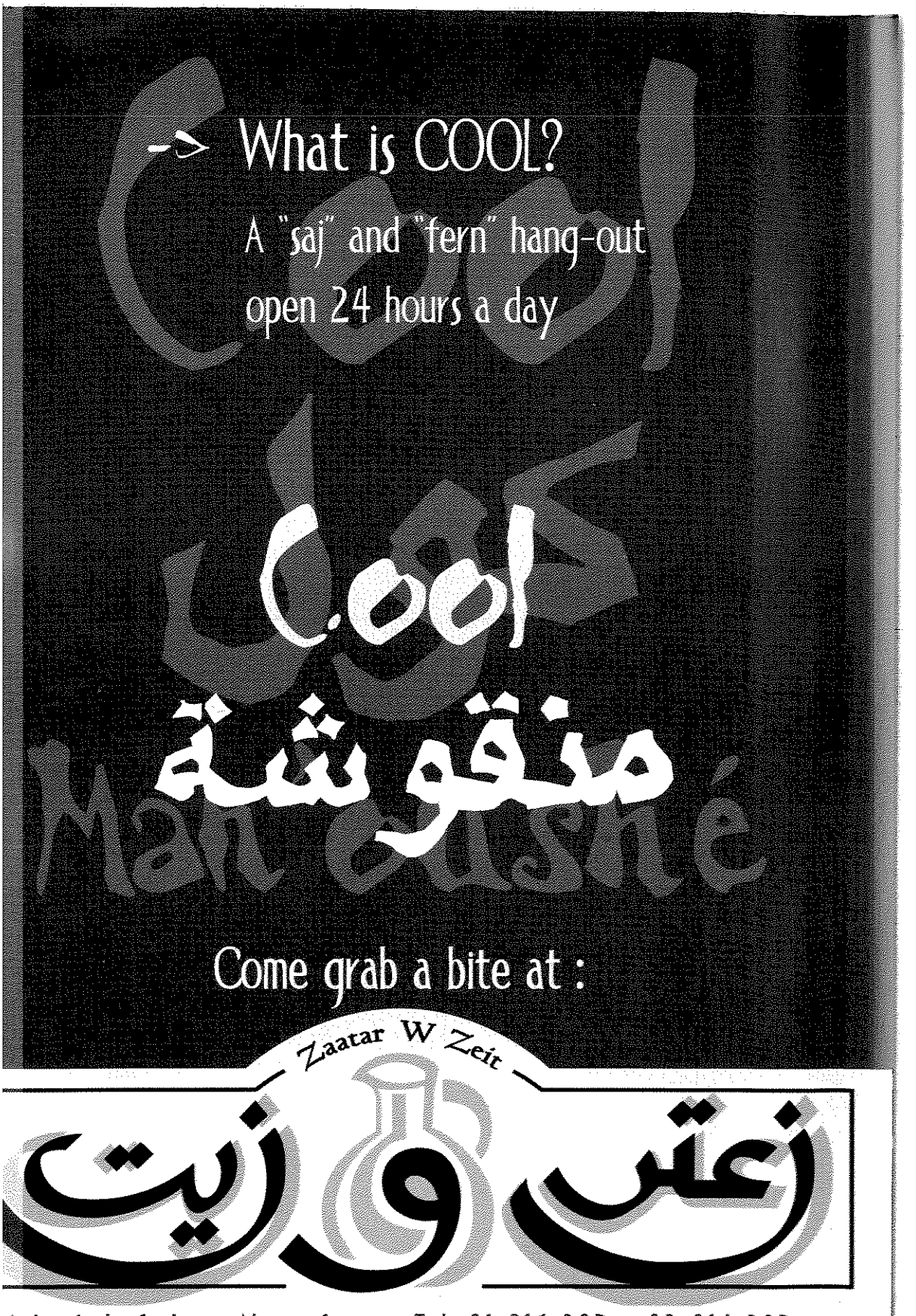
What is COOL?
A "saj" and "fern" hang-out
open 24 hours a day
Cool
منقوشة
Manaeshé
Come grab a bite at :
Zaatar W Zeit
زعتر و زيت
Ashrafieh, Sodeco, Nasra Street. Tel: 01 614 302 - 03 614 302

WELCOME
TO DOWNTOWN BEIRUT

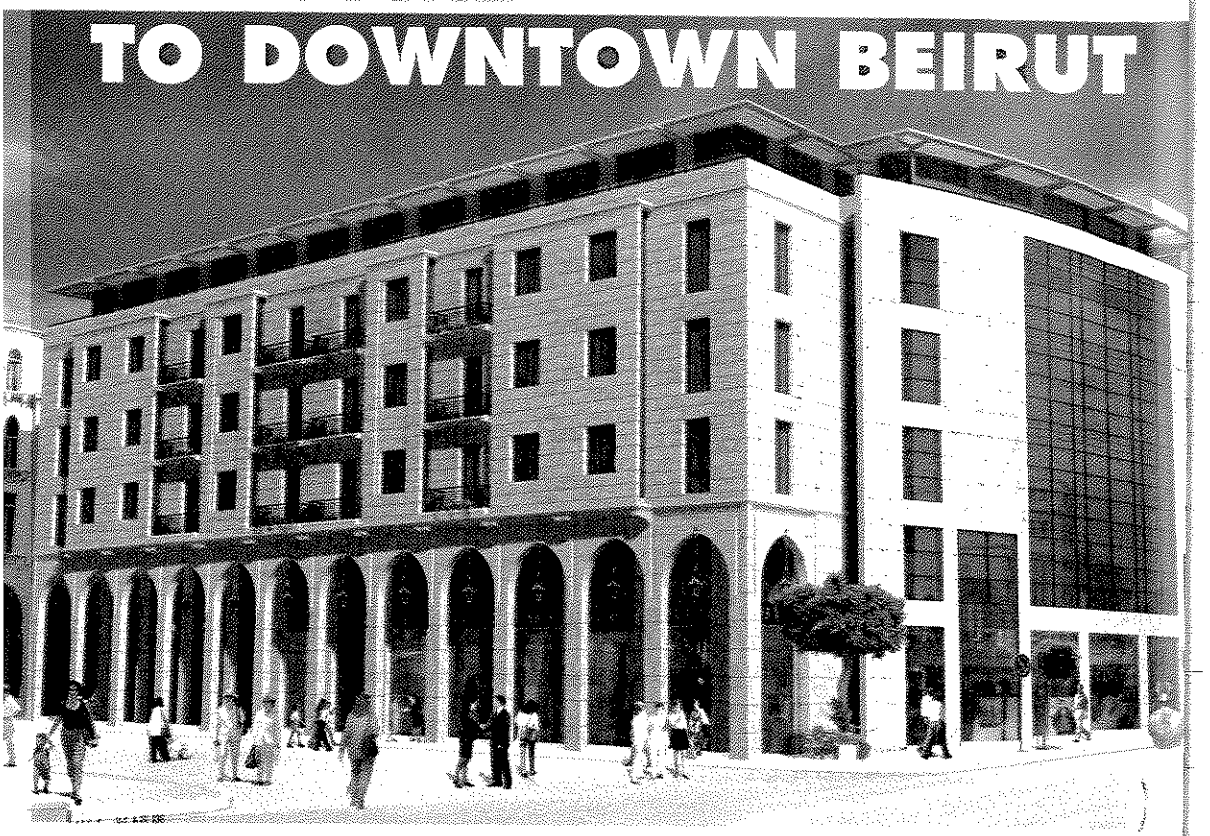

The perfect place for office space

Located right in the heart of the Beirut Central District, **The Atrium** is an ultra modern commercial centre offering some 3,000 square metres of retail premises and over 6,000 square metres of office space.

The Atrium is a five-storey building designed to ensure maximum flexibility for internal layout and to provide a highly functional working environment for guaranteed business success.

The Atrium is your perfect chance for a sound and timely business decision.

THE ATRIUM

Beirut Central District

THE RIGHT PLACE. THE RIGHT TIME

PRIME ESTATES SAL
Borj el Ghazal • Fouad Chehab Blvd
Tabaris • Beirut • Lebanon
Telephone: (01) 33 33 77 • (03) 259 000
Fax: (01) 320 847
E-mail: mig@4com.net.lb
http://www.destination.com.lb/primegroup

Abela'S
SUPERSTORE

eirut's new shopping experience

Cordially invites you to shop

Achrafieh Street - Furn El Hayek
Beirut, Tel: (01) 218490/1/2/5/6/7, Fax: 218534

With the compliments of

'aanayel Commercial Center s.a.r.l.

The Pioneer in manufacturing Dairy Products in Lebanon
)ur Products are made from the FRESHEST Pasteurized Milk
and are rated First in the Nation

Choose
Taanayel Center

الدفاع الوطني

شرذمة الخارطة السياسية في إسرائيل ودورها في تعطيل التسوية

إحسان مرتضى(*)

مقدمة

في أجواء ممطرة وعاصفة، تظاهر بتاريخ العاشر من شهر كانون الثاني من هذا العام أكثر من مئتي ألف شخص ينتمون إلى مختلف ألوان الطيف الحزبي الصهيوني في ساحة الملوك في تل أبيب، وهي الساحة التي كانت قد شهدت عام ١٩٨٢، احتشاد أكثر من أربع مئة ألف شخص احتجاجاً على غزو لبنان، من أجل التعبير عن احتجاجهم على أي انسحاب من مرتفعات الجولان السورية المحتلة. وكان من بين الشعارات الهامة التي رُفعت في حينه: «نحن هنا للاحتجاج لتبقى مرتفعات الجولان لنا» وأيضاً: «إنني يساري وأؤيد البقاء في هضبة الجولان». والملفت ان التظاهرة قادتها لجنة رؤساء مستوطنات الجولان التي ينتمي أغلب أعضائها إلى تيارات متعاطفة مع حزب العمل[1]، في وقت أُجلس على منصة الشرف قادة وزعماء من حزبي مفدال (القومي الديني) و(إسرائيل بعالياه) الذي يمثل المهاجرين الروس بزعامة نتان شرانسكي وهما مشاركان في الائتلاف الحكومي الحالي برئاسة ايهود باراك.

والجدير بالذكر ان منظمي التظاهرة، أرادوا من خلالها، وهم الذين لا يمثلون اليمين القومي المتطرف ولا اليمين الديني الاصولي المتعصب اللذين يرفضان سلفاً أية تسوية عادلة في الجولان والضفة الغربية، ان يوضحوا لباراك انه لا يحظى بأغلبية في أي استفتاء شعبي يمكن ان يحصل في

(*) باحث في الشؤون الإسرائيلية.

أعقاب الوصول إلى إطار تسوية مع سوريا، كما ارادوا ان يوجهوا رسالة واضحة إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون للوقوف على الحياد وترك الإسرائيليين يقررون مصير حدود دولتهم حسب احتياجاتهم الستراتيجية والداخلية من خلال رفع الشعار «لا تتدخل في موضوع الجولان، يا صديق». وعدا عن ذلك فالتظاهرة كانت بمثابة رسالة إلى السوريين والعرب أجمعين بأنه لن تكون هناك تسوية في المنطقة إلا وفقاً لمتطلبات الأمن والسلام الإسرائيليين قبل أي شيء آخر.

على خلفية هذا المشهد السياسي الاجتماعي، كيف يمكننا قراءة دور شرذمة الخارطة السياسية في إسرائيل في تعطيل التسوية التي انطلقت على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، منذ العام ١٩٩١، وما تزال تدور حول نفسها في حلقة مفرغة بأسلوب رئيس الحكومة الليكودي المتطرف في حينه اسحق شامير الذي قال انه سيدير المفاوضات على أساس ان تمضي عشر سنوات طوال من التعب والمعاناة والتراكض هنا وهناك من دون الوصول إلى أية نتيجة؟؟

قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية وتداعياتها

يعتبر الباحث الفلسطيني وعضو الكنيست الإسرائيلي عزمي بشارة[٢] ان ايهود باراك انتصر في انتخابات رئاسة الحكومة عام ١٩٩٩، ولكن انتصاره هذا لا يمكن اعتباره بمثابة حصول «انقلاب سياسي» بكلّ معنى الكلمة ضد خط اليمين القومي والديني الذي كان يتزعمه في السابق كلّ من اسحق شامير ثم بنيامين نتنياهو. وبالتالي لم يكن من الممكن على الإطلاق اعتبار ان «قوى السلام في إسرائيل هزمت قوى الحرب»، وإسرائيل باقية كما هي منقسمة على نفسها، بل انها ماضية قدماً في الانقسامات والتشرذم يوماً بعد يوم وفقاً لمنظومة جديدة من الاعتبارات والمصالح والضغوطات الداخلية والخارجية. والمغزى الأساسي الذي يمكن استخلاصه من تركيبة الكنيست الخامس عشر الذي يضم ٥٩ عضو كنيست من اليمين التقليدي من اصل ١٢٠، والذي يشمل الليكود (١٩ مقعداً) + مفدال (٥ مقاعد) + شاس (١٧ مقعداً) + إسرائيل بيتنا (٤ مقاعد) + الاتحاد الوطني (٤ مقاعد) + إسرائيل بعالياه (٦ مقاعد) + يهدوت هاتوراه (٤ مقاعد)، هو ان المصطلح القائل ان المجتمع الإسرائيلي السياسي ينقسم إلى مجموعتين احداهما تؤيد التسوية والصلح مع الفلسطينيين والعرب عموماً والأخرى تعارض، ليس مصطلحاً مناسباً لتوصيف حقيقة الواقع الموضوعي لهذا

المجتمع الذي تتجاذبه عوامل تأثير متناقضة ومتضاربة وغير ثابتة في شتى مجالات الايديولوجيا والمصالح الاتنية والطائفية.

وإذا نحن أضفنا إلى مجموع المقاعد السابقة إعتبار أنّ حزب شينوي (٦ مقاعد) لديه نوازع يمينية وان حزب الوسط بقيادة اسحق موردخاي (٦ مقاعد) بالإضافة إلى عناصر متطرفة حتى من حزب العمل لديها النوازع ذاتها، يتضح ان اليهود باراك، على افتراض ان لديه نوازع تصالح وسلام مع العرب، يقال إنها مستوحاة، يا للسخرية، من استاذه الراحل اسحق رابين، سيظل محاصراً طيلة الوقت ضمن دائرة ضغوطات القوى الرافضة أو المشككة على أقل تقدير في جدوى وصوابية الدخول في صفقة شاملة من التسوية مع المحيط العربي والإسلامي القريب والبعيد.

لقد أثبتت سيرورة التحولات في نتائج الانتخابات الإسرائيلية تراجع قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) في مقابل تنامي قوة الاحزاب الصغيرة الاتنية والدينية والقومية (شاس، المفدال، إسرائيل بعلياه، والحزبان العربيان: حداش والقائمة العربية) وذلك بسبب تضافر العامل المتمثل في قانون انتخاب رئيس الحكومة بصورة مباشرة من قبل الشعب مع عامل التحولات السياسية والاجتماعية البعيدة المدى في المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي انتهى إلى تعميق الانقسامات الاتنية والدينية والثقافية، وإلى بروز صعوبة متناهية ومعقدة في شأن التوصل إلى حسم خيارات الدولة المصيرية المتعلّقة بنوع خاص بقضايا السلم والحرب، وفي مقدمتها خيار التسوية التاريخية التي ذهب ضحيتها كلّ من شامير وبيريس ونتنياهو سياسياً في حين دفع رابين حياته الشخصية ثمناً لفشله في تسويقها في مجتمع يزداد شرذمة يوماً بعد يوم، الأمر الذي عبّر عنه عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيمرلنغ[٣] بملاحظته ان أهم الدلالات الاجتماعية ـ السياسية للانتخابات هي انها كشفت بوضوح عن وجود ست ثقافات فرعية واضحة المعالم والحدود الاجتماعية تمثلها الأحزاب الصغيرة، في مقابل الثقافة الإسرائيلية الصهيونية العامة، التي تمثلها الأحزاب الكبيرة. وقد تزايد عدد الكتل المشكلة للكنيست من ١٠ كتل عام ١٩٩٢ إلى ١١ كتلة عام ١٩٩٦، إلى ١٥ كتلة عام ١٩٩٩[٤]. ولكلّ كتلة ثقافتها العقائدية والسياسية والاجتماعية الخاصة تجاه كيانية الدولة وعلاقتها المستقبلية مع محيطها الحيوي القريب والبعيد.

من هنا يرى الباحث يتسحاق غلنور[٥] في كتابه «أزمة النظام السياسي الإسرائيلي» ان عجز القيادة السياسية عن اتخاذ القرارات السياسية الحاسمة في اللحظات

المفصلية من تاريخ الدولة، نجم أساساً عن التغيير الذي حدث في اداء الأحزاب ودورها في النظام السياسي. فبعد ان كانت الأحزاب الكبرى (الليكود والعمل) تصادر وتحتكر القرار السياسي، أصبحت بعد تراجعها لا تستطيع اداء الوظيفة نفسها؛ والتي تُختصر بتجميع المصالح وتحضير روزنامة القرار السياسي. من هنا فالنظام السياسي الإسرائيلي قد تحوّل إلى نظام تعددي متقاطب، والحزب المهيمن في كلّ قطب لا يحصل على أغلبية في الكنيست.

وهذا التحوّل يفسّر إلى حد كبير، الهبوط الحاد في استقرار المنظومة الحزبية، مما اضطر الأحزاب الكبيرة للجوء إلى تشكيل ائتلافات موسعة وإلى التفكير بحكومات وحدة وطنية لا يكون من نتيجتها على صعيد إدارة السياسة الخارجية سوى الجمود والشلل. ومثل هذا الوضع مشحون باستمرار بخطر حصول أزمات سياسية وديمقراطية في الوقت ذاته، وهذا عائد إلى انه كلما تعززت قوة الاحزاب الصغيرة على حساب الاحزاب الكبيرة، تزايدت أيضاً في الوقت عينه قيمة المكافآت والتعويضات السياسية والايديولوجية والمالية التي تطالب بها هذه الاحزاب لقاء انضمامها إلى الائتلاف، بحيث ان الحزب الديني الشرقي الخاص باليهود السفاراديم «شاس» قد أصبح قادراً ليس فقط على تقرير مصير الحكومة بل أيضاً على تقرير سلوكها ونهجها السياسي والستراتيجي.

وثمة ملاحظة أخرى لا بد من ابدائها في هذا السياق، وهي ان انتقال صفة التعددية في النظام إلى داخل الاحزاب الكبيرة قد أدى إلى بروز أهمية الصفات الشخصية الكاريزماتية للقادة السياسيين وما يتمتعون به من رصيد وخبرة في المجالين العسكري والسياسي، في مقابل ضعف أجهزة الاحزاب ومؤسساتها مما دفع ببعض الباحثين إلى اعتبار ان إسرائيل ماضية في خط الامركة والنظام شبه الرئاسي. وقد أدّت هذه التطورات إلى خلخلة الاحزاب خاصة الكبيرة وتحويلها من أحزاب جماهيرية بيروقراطية إلى أحزاب محترفة جمع أصوات، مما أفقدها الكثير من هيبة الزعامة وأربكها في إدارة دفة الدولة خاصة تجاه القضايا السياسية الخلافية المتعلّقة بالتعامل مع العرب خصوصاً عندما يبدي العرب مواطن ضعفهم ويشجعون القوى الطموحة والجموحة في الكيان الصهيوني على رفع سقف مطالبها وشروطها منهم.

لقد أثبتت دراسة الصراع الداخلي ما بين القوى المشرذمة في إسرائيل وجود ارتباط وثيق بين هذا الصراع وبين قضايا السياسة الخارجية الاسرائيلية، وفي مقدّمتها

بالتأكيد قضية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وطبيعة الهوية السياسية التي ستحملها إسرائيل في غمرة التحوّلات الجارية على مختلف المستويات الداخلية والاقليمية والدولية.

والملاحظ ان أهم قضية من قضايا التسوية كافة بالنسبة إلى الصراع الداخلي في إسرائيل هي القضية الفلسطينية، وخاصة في ابعادها الامنية حيث تستقطب هذه القضية معظم الجدل ما بين الاطراف المختلفة. اما القضايا الاخرى، مثل الانسحاب من هضبة الجولان السورية والجنوب اللبناني، فيغلب على الاهتمام بها الطابع الموسمي، ويتزايد وزنها في حالات تكبّد القوات الاسرائيلية خسائر فادحة. ثم تأتي (أو لا تأتي) ضمن هذا الجدل، قضايا الترتيبات الاقليمية الامنية والاقتصادية، التي تراجعت بتراجع اليسار الوظيفي[٦].

كما يلاحظ انه على مدار عقد التسعينات تفاوتت مكانة قضايا التسوية بين قضايا الصراع الداخلي الأخرى... وفي المرحلة الراهنة، فرضت القضايا الثقافية الاجتماعية الاقتصادية ذاتها في سياق البحث عن وسيلة لتهدئة حدّة الصراعات الداخلية، من خلال التأكيد على الابعاد القيمية لليهودية[٧]... اما سبب التراجع في اهتمام الاسرائيليين بضرورة التسوية مع العرب فيعود إلى تخاذل العالم العربي، وتراجع السياسة الفلسطينية خاصة في مواجهة تراجع الحكومات الاسرائيلية عن التزاماتها الشفوية والخطية بمقتضيات عملية التسوية، الأمر الذي أفقد هذه المقتضيات كثيراً من أهميتها وسخونتها التي كانت حافزاً للاهتمام بها في الداخل الإسرائيلي، مما سهّل على حزب العمل الاتجاه يميناً نحو التشدد مع العرب[٨]. وقد تأكّد في هذا السياق أن الإسرائيليين بتفكيرهم الاستعماري المادي البحث لا يقيمون وزناً الا لموازين القوى، ولا هم مستعدون لاعطاء أي طرف عربي أية قيمة في حساباتهم السلمية أو الحربية، إلا بقدر ما يثبت هذا الطرف انه يملك فعلياً وتحت الاختبار الميداني من عوامل القوة والقدرة للوقوف بوجه أطماعهم التي لا تقتصر فقط على تخوم المنطقة بل تتعداها إلى أبعد من ذلك بكثير، تماماً كما تفعل الدول الامبريالية ذات النزعة الامبراطورية. ويكفي في هذا المجال ان نتلمس تسلل إسرائيل إلى أعماق القارات في أميركا وأفريقيا وآسيا وأوروبا.

لقد قيل في أعقاب الاعلان الرسمي لنتائج انتخابات الكنيست الخامس عشر الحالي إن خسارة ما كان يسمى لوبي الجولان بزعامة الجنرال المتقاعد افيغدور كهلاني

مقاعده الاربعة التي كانت له في الكنيست السابق، وسقوط حزب تسوميت بزعامة الجنرال المتقاعد ورئيس الاركان الاسبق رفائيل ايتان وعدم حصوله على أي مقعد في الكنيست، انما يشكّل مؤشراً إيجابياً لجهة رغبة الشعب الاسرائيلي بعقد صلح مع آخر دولتين عربيتين من دول الطوق وهما لبنان وسوريا، وكان للصوت العربي دور هام ومؤثر في دعم نجاح ايهود باراك كفارس متوهّم من فوارس السلام، ولكن ما تبيّن ان هذا الأخير يمتلك سلّة طافحة بالمناورات والكذب لا تقل عما كان لدى سلفه نتنياهو حتى ان الصحافة الاسرائيلية نفسها أطلقت عليه لقب «باراكياهو» في إشارة إلى ممارسته الاسلوب نفسه والطريقة ذاتها من اللف والدوران والكذب والتردّد، إلى ان كانت الرسالة الواضحة والصريحة التي وجهها الكنيست بأغلبية كبيرة ضد جدية السعي للتسوية والسلام مع كلّ من سوريا ولبنان وسائر بلدان العالم العربي والإسلامي، عندما صوت بأغلبية ٦١ صوتاً ضد ٥٣ وامتناع نائب واحد عن التصويت لدى تبنيه بقراءة تمهيدية اقتراحاً قدمته المعارضة ودعمته أحزاب مشاركة في الائتلاف الحكومي يفرض حصول أي اتفاق للسلام مع سوريا على أغلبية واسعة لدى طرحه على استفتاء شعبي. ومشروع القانون الذي تم التصويت عليه يدعو إلى حصول غالبية مطلقة من مجمل أصوات المسجلين من الناخبين وليس من الذين ادلوا بأصواتهم فعلاً في الاستفتاء الامر الذي يؤكّد مرّة أخرى بطلان التحليلات المتفائلة التي جاءت فور إعلان نتائج الانتخابات كما أشرنا سابقاً، لأن هذا الشرط يجعل من المستحيل تحقيق أغلبية مطلقة لصالح الانسحاب من الجولان والتمهيد لتسوية سلمية مع سوريا وبالتالي لبنان بصورة طبيعية وعملية.

والملفت ان ثلاثة أحزاب من ائتلاف باراك، وهي حزب شاس لليهود الشرقيين المتشددين (١٧ مقعداً) والحزب القومي الديني (خمسة نواب) وحزب اسرائيل بعالياه للمهاجرين الروس (٤ نواب) قد صوتت جميعاً لصالح مشروع القانون الآنف الذكر[٩]. وفي رأي الخبير في شؤون التصويت في إسرائيل آتسير كوهين الذي أدلى به لصحيفة يديعوت احرونوت انه سيكون من اللازم الحصول على أغلبية ٦٢,٥ في المئة بالضبط لأن نسبة الممتنعين عن التصويت عادة في إسرائيل تقارب ٢٠ في المئة. وبالتالي فالصيغة الجديدة المقترحة ترمي إلى خنق أي ترتيبات سياسية مع دمشق في المهد، لأنها تلغي عملياً أهمية أصوات مليون عربي اسرائيلي يمثلون ١٧ في المئة من الناخبين ويؤيدون مبدئياً توقيع اتفاق التسوية مع سوريا.

رئيس الحكومة الاسرائيلية ايهود باراك علّق على النتيجة الأولية التي جاءت كأوّل هزيمة لائتلافه في الكنيست بالقول: «لا يمكن لأي لعبة برلمانية ان تمنع غالبية الشعب من التصويت بضمير»[١٠] والتركيز هنا على كلمة ضمير!!

المفارقة القائمة في هذا السياق ان بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق، كان قد منع تبني مشروع قانون مشابه قبل سنة، واقترح الغاء الاستفتاء، الذي تعهّد باراك إجراءه، في حال اقرار ما سماه مشروع قانون «عنصري». من هنا لاحظت صحيفة يديعوت احرونوت ان مبادرة حزب ليكود الخاصة بمشروع القانون الحالي: «تعتبر مخالفة لأحد أسس الديموقراطية التي تنص على ان من يدلي بصوته هو الوحيد القادر على التأثير في مجريات الأمور». وعلى الرغم من ان مشروع القانون هذا ما يزال بحاجة لتصويتين آخرين ليصير قانوناً، فإن خسارة باراك تظهر إلى أي حد وصلت الشرذمة الحزبية في إسرائيل وإلى أي حد باتت إسرائيل مفتقدة لعنصر الزعامة الموحدة والقادرة على ضبط الايقاع السياسي عند المنعطفات المصيرية للدولة.

الكاتب في صحيفة هآرتس[١١] ديفيد اربيل رأى في سياق ما حصل ان الكرة الآن في ملعب إسرائيل: «إذ على باراك ان يختار ما بين الانسحاب الكامل مع اتفاق سلام، وبين استمرار الوضع الراهن. صحيح ان سوريا ضعيفة اليوم لكن باستطاعتها ايذاءنا على حدود لبنان، وان تشكّل خطراً أمنياً مستمراً، وان تحول دون مواصلة مسار عملية الاعتراف ما بيننا وبين العالم العربي». ويعلّق الكاتب على ذلك بالقول: «ان تأمين غالبية لاتفاق يقوم على انسحاب كامل... ليس أمراً بسيطاً... فثمّة احتمال بان يكون من الصعب على الشعب الاسرائيلي الذي سمع ليلاً نهاراً من سياسييه وجنرالاته، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، عن الأهمية الستراتيجية للهضبة، وضرورة عدم الثقة بالسوريين، ان يعمد إلى تأييد اتفاق مع سوريا».

ويحذر الكاتب من ان هذا المنحى المتطرف ضد سوريا الذي تمثّل في التصويت الاخير في الكنيست، من شأنه، ليس فقط أن يبعد التسوية السلمية مع سوريا، بل أن يبعد الاستقرار النفسي والاجتماعي والسياسي عن دولة اسرائيل ذاتها التي ستظهر بمظهر رافضة للسلام ومعرقلة تطبيق قرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية، مما سينعكس سلباً على الأوضاع الداخلية، ولا سيما لجهة تصعيد التوتر في منظومة العلاقات المعقدة والصعبة بين اليهود والعرب. وعلى هذا الأساس يطرح الكاتب السؤال

الحيوي والصعب: «هل على باراك في الظروف الراهنة مواصلة المساعي للتوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا، أم عليه أن يؤجّل ذلك إلى ما بعد جولة الحرب المقبلة؟» وهذا الوضع من الحيرة والتوتر عبّر عنه وزير البيئة يوسي ساريد من حزب ميرتس الذي توجه بكلامه في إحدى جلسات الحكومة إلى رئيس الأركان الإسرائيلي شاؤول موفاز قائلاً: «على جنرالات الجيش والأجهزة أن يدركوا ان خطتهم في الشمال (جنوب لبنان) لن تؤدي إلى تغيير في الجغرافيا وفي التاريخ تحت ذريعة حزب الله»[١٢].

أما يوسي بيلين فوجّه كلامه إلى رئيس الوزراء باراك قائلاً: «ان من أسباب نجاحكم في الانتخابات، ان الشعب الاسرائيلي بعد غروب شمس الكثير من الزعامات والقيادات، بسبب الشيخوخة والركود السياسي بات متعطشاً لرؤية قيادات كاريزماتية جديدة تبعث الحيوية في قيادة الدولة... فلا تخيبوا آمال الشعب الذي وجد انكم آتون من أجل السلام ولا تجعلونا نضيع بين حالة اعتدالكم وبين حالة تطرّفكم... بتنا لا نعرف حدود اعتدالكم، ولا نعرف حدود تطرّفكم ولا أشكال هذا التطرّف»[١٣].

على ضوء ما تقدّم يتبيّن مدى الخلل والخطأ الكبير في رهانات الكثير من العرب داخل فلسطين وخارجها عندما حصروا ستراتيجيتهم السياسية في انتظار باراك. وفجأة تبيّن للجميع انه كان عليهم ان يشددوا ويركّزوا في حساباتهم على ما ينتظرونه من باراك بدلاً من انتظاره شخصياً. وعدم الوضوح السياسي والستراتيجي في ظل ولاية باراك الراهنة، قد كشف مدى الحاجة الماسة للمقاومة الوطنية والقومية التي من دونها سيعني ان العالم العربي يواجه حالة فقدان المناعة بوجه الهجمة التدميرية الصهيونية. وعلى هذا الأساس كانت شبكة الحماية العربية للمقاومة في لبنان على مستويي الشعب والدولة، كبادرة يقظة ستراتيجية متأخّرة ولكن في منتهى الضرورة.

تكتيك باراك وأزمة مواجهة لحظة الحقيقة

لقد أسّس ايهود باراك حكومته الائتلافية الحالية على قاعدة «الوحدة الوطنية» المرتكزة على أغلبية يهودية، وأسقط خيار الاستعانة بالاصوات العربية لتوفير الاغلبية المطلوبة، وكرّس بذلك الطبيعة العنصرية للديمقراطية الصهيونية. وكان حزب العمل الذي يتزعّمه باراك نفسه حاليا قد أضاف إلى برنامجه السياسي منذ العام ١٩٩٦ عبارة تنص على ان الحزب «يرى في هضبة الجولان منطقة ذات أهمية قومية لدولة إسرائيل»[١٤].

وكان شمعون بيريس قد بدأ منذ ما بعد اغتيال اسحق رابين بإجراء مفاوضات مع حزب مفدال الديني اليميني المتصرف، توصل في أعقابها إلى تفاهمات نصّت على ما يلي: «لا جدال بين حزب العمل والحركة الدينية القومية بشأن حق شعب اسرائيل في أرض اسرائيل، وبشأن حقه القانوني في استيطان كلّ أجزائها». وهذا التوجه نفسه هو الذي شكّل القاعدة النظرية والعملية للأخبار التي تناقلتها الصحافة الاسرائيلية عام ١٩٩٩ بشأن احتمال تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب ليكود الذي لا يفهم التسوية الا من موقع المنتصر تجاه المنهزم.

الا ان التغيير الانقلابي الذي طرأ على أسلوب التعبير السياسي والقطاعي والمصلحي للناخب الاسرائيلي، مهما كان انتماؤه العقائدي أو المذهبي والسياسي، بعد اعتماد اسلوب الاقتراع المزدوج لكل من رئيس الحكومة وأعضاء الكنيست كلّ على حدة، قد أدى إلى نشوء حالات صارخة وفاضحة من الاستقطاب في أسلوب ومضمون التعبير عن المصالح المتضاربة بين المعسكرات المتنافسة بجميع انتماءاتها القومية والعرقية والمذهبية والعقائدية[١٥]. ومن هذا المنطلق كان تكتيك باراك في تشكيل حكومته الائتلافية قائماً على مراعاة متطلّبات الاجماع القومي قدر الامكان والتي من بين عناصرها عدم الاعتماد على أصوات غلاة المستوطنين من ناحية والعرب من ناحية أخرى.

الا ان الأحزاب الدينية بشكل خاص استغلّت ارباكات باراك وراحت تعمل لصالحها الخاص، بالرغم من وجودها في الائتلاف معه. ولم يستفد باراك من تكتيك توسيع رقعة استناده الحكومي من ١٨ حقيبة إلى ٢٣ حقيبة بإدخاله أحزاباً جديدة امل أن تسعفه في ساعات العسيرة[١٦]. وهكذا اجتمع مثلاً كلّ من حزب المفدال الديني الاشكنازي مع حزب اسرائيل بعالياه الخاص باليهود والروس وهو علماني قطاعي مع حزب شاس الديني الشرقي السفارادي، حول دعم مشروع قانون الاستفتاء الشعبي المعارض لإعادة الجولان المحتل إلى سوريا، وذلك في ظل تزايد الخلافات الحادة داخل حكومة باراك بين حركتي ميرتس اليسارية العلمانية وحزب شاس الديني التقليدي. ولا يستبعد المراقبون في إسرائيل أن يكون الزعيم الروحي لحزب شاس الحاخام عوفديا يوسف قد دفع الحزب إلى هذا الموقف انتقاماً للاذلال الذي تعرّضت له حركته عند دخولها الحكومة[١٧]، بحيث لم يقف إلى جانب باراك سوى حزب ميرتس والأحزاب

العربية وحزب الوسط. هذا مع ملاحظة ان الاحزاب، شاس والمفدال وإسرائيل بعالياه، المشاكسة من ضمن ائتلاف باراك كانت هي نفسها المشاكسة في حكومة نتنياهو الذاهبة. وكان المخرج الوحيد المتبقي لدى باراك للتخلّص من أزمته يكمن في تحويل التصويت على مشروع القانون المتعلّق بالجولان من مجرّد تصويت لاقراره إلى تصويت ثقة بالحكومة، فإما ان ينجو من المأزق واما ان تؤدي الخطوة إلى حل الكنيست والحكومة بتصويت شركائه ضد الحكومة[١٨]. ولكن باراك آثر الانحناء أمام العاصفة معتبراً ان الكبوة التي أصابته يمكن أن تفيده لمواجهة مفاجآت المستقبل.

ان مصرع رابين وسقوط نتنياهو وترنح باراك ما هي سوى مؤشرات ودلائل واضحة على فقدان المجتمع الاسرائيلي بوصلته السياسية. وما المناورات المفضوحة التي يقوم بها رؤساء حكومات إسرائيل المتعاقبون سوى محاولات لترقيع تصدعات الوضع الداخلي الذي يواجهونه بواسطة تنازلات مستفادة من تداعيات الأوضاع ما بين الدول العربية، خصوصاً بعد النتائج المأساوية التي افرزتها حرب الخليج الثاني على جميع أنحاء العالم العربي وخاصة على الساحات الفلسطينية واللبنانية والسورية.

ومن هنا لاحظنا كيف ان باراك عمل على الاستفادة من بعض الاندفاعات العربية في التطبيع، واستخدمها من دون أية كلفة لتأليب قسم من العرب على القسم الآخر في اتجاه الحصول على تنازلات أوسع. ولذلك فهو لم يذهب مثلاً إلى مؤتمر دافوس في سويسرا مؤخراً، حيث كان من المقرر ان يلتقي الرئيس الأميركي وربما ان يعقد لقاء ثلاثياً مع عرفات لدفع المسار الفلسطيني المتعثر وإنهاء إشكالات الاتفاق الانتقالي المتعثّر، وآثر الذهاب إلى مصر حيث استقبله الرئيس مبارك، وأطلق من هناك وفي أثناء مؤتمر صحافي مشترك وباللغة العبرية تهديداته المتوحشة ضد لبنان، ثم كرّر الشيء ذاته أيضاً في الأردن، عاملاً من خلال ذلك على محاصرة الدولتين العربيتين سوريا ولبنان بدول عربية شقيقة هي مصر والأردن. الا ان صمود المقاومة في لبنان على مستوى الشعب والدولة وبدعم سوري قد أدى إلى تظهير هذه الصورة القبيحة لمناورات باراك، فانقلب السحر على الساحر، وبهت باراك عندما شاهد طائرة الرئيس المصري بالذات فهبط في مطار بيروت، ثم كرّت سبحة اليقظة العربية بتدفّق القيادات العربية الشقيقة من كلّ من الكويت والسعودية والجزائر وسواها خاصة بعد تلقي لبنان الضربة الصهيونية الاجرامية ضد بناه التحتية الحيوية وبعد إفشال المقاومة والدولة خطة باراك المتمادية التي كانت تريد ايقاع منتهى الشر والخراب بلبنان وبنيه.

وهكذا نلاحظ ان تضافر الصمود اللبناني والعربي بوجه مخططات اسرائيل العدوانية قد شكّل شبكة حماية ووقاية أقل ما يقال فيها انها عكست مؤمرات اسرائيل على نفسها، بحيث وجد باراك ان لا مناص امامه سوى العودة إلى همومه الداخلية التي لا تعد ولا تحصى خائباً مذموماً، مما حرّك لديه حوافز الرجل العسكري بعد انكفاء حوافزه السياسية المستحدثة، فشكل ما سمي «ترويكا» النار والدم التي ضمته إلى كل من اسحق موردخاي ودافيد ليفي صاحب الصرخات النازية المخزية، بحيث لم يعد يسمع في إسرائيل سوى صيحات الانتقام لستراتيجية خاسرة ولجنود شبان قتلتهم هذه الستراتيجية الفاشلة بالذات.

خلاصة

ان شبكة الحماية العربية التي نشرتها الدول العربية من المحيط إلى الخليج على لبنان في أعقاب ما أصابه من ظلم وأذى بسبب عدوان اسرائيل الاخير على بناه التحتية، في سياق الاعتداءات التي لا تعد ولا تحصى خاصة منذ العام ١٩٧٨ وحتى اليوم مروراً بجرائم الأعوام ١٩٨٢ و١٩٩٣ و١٩٩٦، قد كشفت وبصورة واضحة كم ان الكيد الاسرائيلي ضعيف وكم ان العرب كانوا يعيشون في أوهام الغطرسة الاسرائيلية، بحيث ان اجتماع المقاومة الوطنية والاسلامية في لبنان مع المقاومة القومية العربية ولو بحدودها الرمزية السياسية أو الدبلوماسية فقط، قد أتت ثمارها الستراتيجية الواضحة من حيث انها فضحت لعبة الحبال التي يمارسها القادة الصهاينة مثلما فضحت هشاشة وركاكة أوضاع العدو الداخلية، الامر الذي تجلى في مسارعة كلّ من مستشار باراك السياسي والامني الجنرال داني ياتوم إلى القاهرة ومسارعة اسحق موردخاي إلى الاردن فقط من اجل ايقاف هذه الصحوة العربية التي لم تكلف العرب سوى زيارات صلة رحم كانت كافية لترغم الاسرائيليين على إعادة حساباتهم في مناوراتهم الفارغة التي انقلبت عليهم تفاقماً في أزمة الحكم والقيادة التي يواجهونها، وزيادة في الشرذمة والمماحكات السياسية بين مختلف زعامات الاحزاب لجهة رسم ستراتيجية سياسية جديدة تنقذ الكيان الصهيوني من تخبطه العسكري والمعنوي ليس في أرض الجنوب اللبناني وحسب، بل أيضاً تجاه دول العالمين العربي والغربي معاً.

المراجع

١ ـ السفير ٢٠٠٠/١/١١، حلمي موسى.

٢ ـ مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٩، العدد ٣٩، ص ٣ وما بعدها.

٣ ـ مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٦، العدد ٢٧، ص ٢٢.

٤ ـ مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٩، العدد ٣٩، ص ١٦.

٥ ـ مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٨، العدد ٣٦، ص٤٧.

٦ ـ مجلة دراسات، رقم ٣٠، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الباحث جلال الدين عز الدين علي، الصراع الداخلي في إسرائيل، ص ١١٩.

٧ ـ المصدر نفسه.

٨ ـ المصدر السابق.

٩ ـ أنظر الصحف ٢٠٠٠/٣/٢، السفير، النهار...

١٠ ـ النهار ٢٠٠٠/٣/٢.

١١ ـ هآرتس ٢٠٠٠/٢/٢٢.

١٢ ـ نهار الشباب، ١٠٠٠/٢/٢٩، عبد الهادي محفوظ.

١٣ ـ المصدر نفسه.

١٤ ـ هآرتس ١٩٩٦/٦/١٧، الخطوط الاساسية لتشكيل الحكومة.

١٥ ـ أنظر في هذا الشأن مجلّة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٩، العدد ٣٩، ص ٣ وما بعدها.

١٦ ـ الاحزاب التي أضيف تمثيلها في الحكومة هي: إسرائيل واحدة، الوسط، ميرتس المفدال، إسرائيل بعالياه.

١٧ ـ السفير ٢٠٠٠/٣/١.

١٨ ـ المصدر نفسه.

30 YEARS OF EXPERIENCE AT YOUR SERVICE



Advanced Telephone Systems

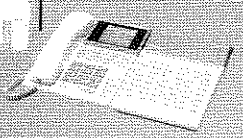

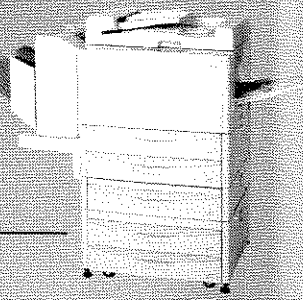

OLYMPIA
Photocopiers



KATUN / Toner & Parts
for all photocopy brands



Fax machines

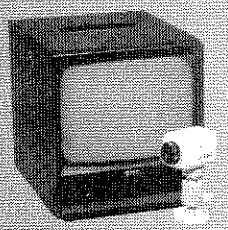





MAGNER
Currency Counters

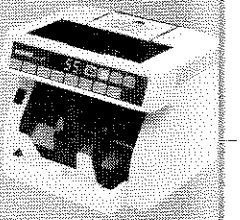

CCTV Surveillance Camera

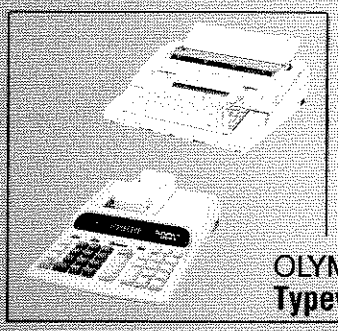



OLYMPIA
Over Head projector

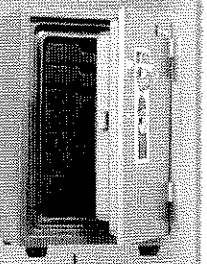

THEFT &
FIREPROOF
STRONGSAFE

OLYMPIA
Typewriters & Calculators

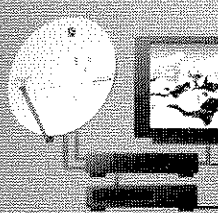

SATELLITE Dish Systems

Receiver

IRD

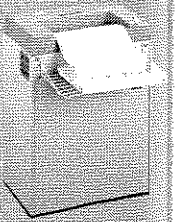

BLS
paper shredders

TELETRADE Communications Ltd. provides advanced office equipments.
Credit facilities, guarantee, after-sale service.

TELETRADE
COMMUNICATIONS, LTD.
KIMAZ & HADDAD

NAHR EL MOTT	HAMRA	ZAHLE
01-896710	01-342710	08-807130
01-887244	01-342711	08-811396

MBA

Ecole Supérieure des Affaires
Beyrouth

حسن مهاراتك باللغة الفرنـ
قبل انضمامك الى برامج شـ
MBA في لبنان

تريد الإنضمام الى بـــــرنامج SA
MBA . تتكلم القليل من الفرنســية لكـ
تنقصك الممارسة الفعلية. يبدو مســتوا
اللغوي هذا عائقا يحد من طموحك. نحـ
لدينا الحل.

توفر لك ESA بــرنامجا لرفع مهارا
باللغة الفرنسية من خلال:
- تقييم مستواك الحالي
- اختيار البرنامج المناسب لك
- إعدادك لإمتحانات الإختيار

زيادة فرصتك في الإســتفادة من بــراه
MBA الأولى في لبنان الخاضعة للمعاي
الدولية والمعترف بها في أوساط الأعمال
هذا هو هدفنا.
فليكن هدفك أيضاً.

للإستعلام

صموئيل ميم
قسم اللغات

فدى صقر
المسؤول المساعد عن البرنامج

تاريخ بدء الدروس

اعتباراً من ١ أذار ٢٠٠٠

إن دورات التدريب اللغوية مفتوحة أمام جميع الطلاب في برامج ESA MBA

حرم جامعة ESA

٢٨٩ ، شارع كليمانصو
بيروت
هاتف: ٣٧٣ ٣٧٣(٠١)
فاكس: ٣٧٤ ٣٧٣(٠١)

ESA
Ecole Supérieure des Affaires
Beyrouth

Etablissement d'Enseignement Supérieur géré par CHAMBRE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE DE PARIS

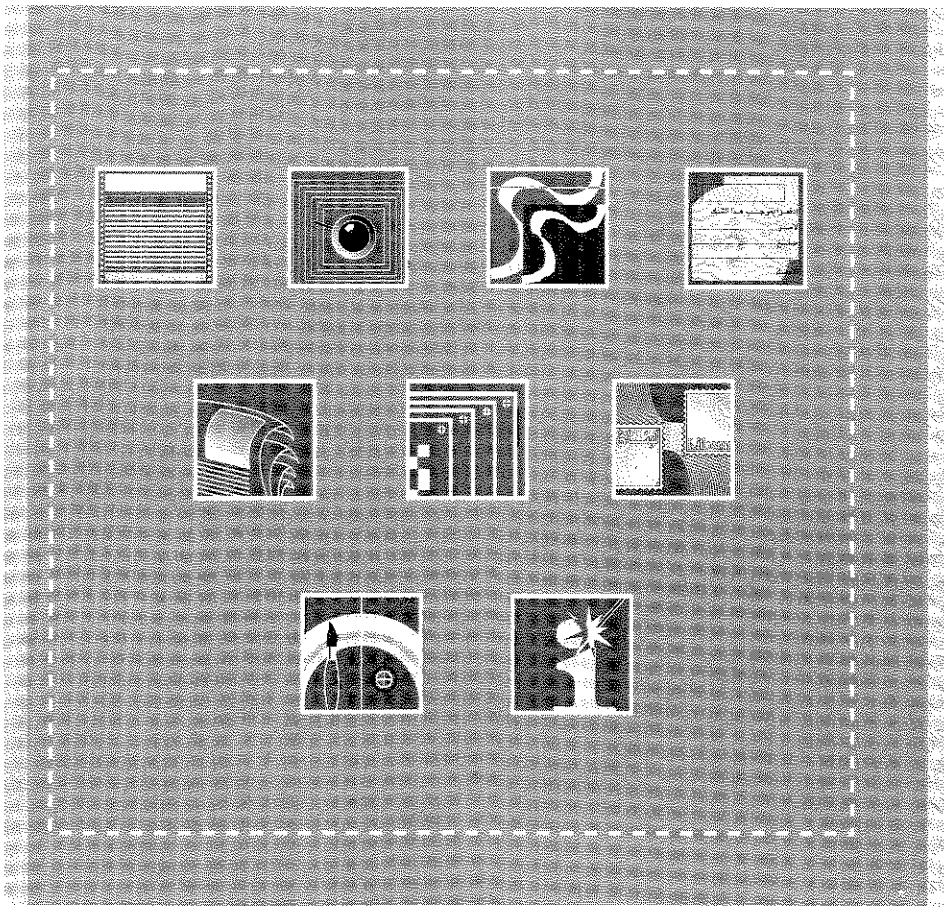

IPT

عنقاني للطباعة والتجارة

الطباعة المتتالية

ورق الكمبيوتر

الطباعة المستندية

الشكات

الطوابع

طباعة الطيران

الطباعة التجارية

عنقاني للطباعة والتجارة

ع. عرداتي، رأس بيروت، بناية طيارة

ت. ٨٠٨٠٨١(٠٥) - ٧٤٠٩٠١(٠١)

فاكس: ٧٤٠٩٠٥(٠١)

ص.ب: ١٣/٥٥٩٢ بيروت، لبنان

E-mail: mail@ipt.com.lb

http://www.ipt.com.lb

NONI LIBAN S.A.L.

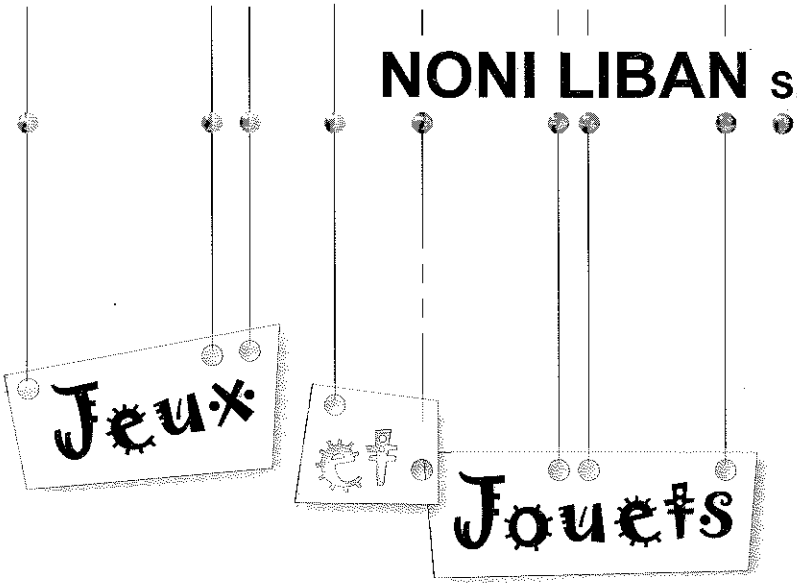

NONI LAND

SHOW RO

HADDAD BUILDING - ATCHINAK STREET - SIO

TEL.: (01) 334 587 - BEIRUT - LEBAN

GRAND HOTEL
ABCHI

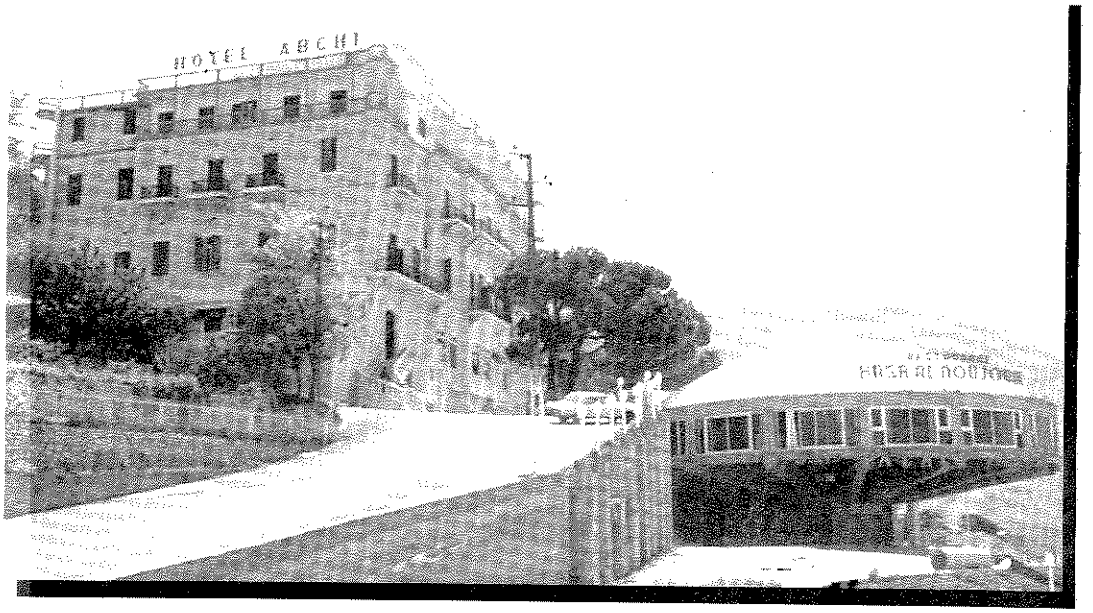

- *60 Chambres*
- *Salle d'expo*
- *Night Club*
- *Restaurant Kasr Al Noujoum*
- *Jardin*

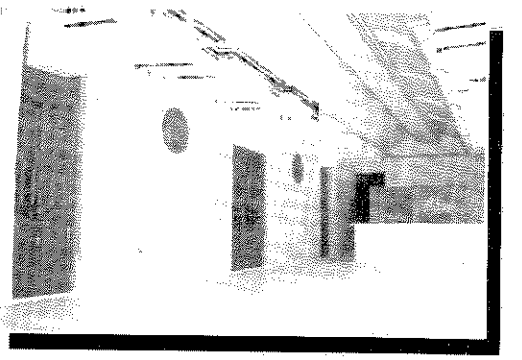

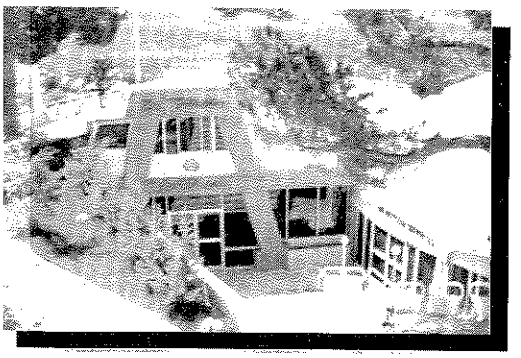

EHDEN TEL: 06. 560001

تفاهم نيسان في أبعاده القانونيّة والسياسيّة

د. شفيق المصري(*)

١ ـ كانت «عناقيد الغضب» التي فجّرها الحقد الإسرائيلي في نيسان ١٩٩٦ مرتقبة في ضوء ظروف إقليميّة تحضّر لها وتوفّر المبرّر المسبق لحدوثها: من مؤتمر شرم الشيخ الذي عُقد في آذار ١٩٩٦ وطالب بمكافحة الإرهاب بشتى أشكاله وبواعثه، ولم يميّز بين الإرهاب والمقاومة، إلى دعوة الرئيس الأميركي آنذاك إلى محاصرة «أعداء السلام»، إلى الإصرار الإسرائيلي على «تجفيف مستنقع الإرهاب» في لبنان... الخ.

وكان «تفاهم نيسان» في ١٩٩٦/٤/٢٦ قد أنهى العمليّة العسكرية الإسرائيلية، كما أنهى محاولات بيريز لتوظيفها انتخابياً. فالتفاهم حظي آنذاك بدعم إقليمي ودولي كاملين، بدءاً بموقف الإدارة الأميركية التي التزمته أصلاً ومروراً بموقف قمة الدول السبع التي انعقدت في فرنسا في ١٩٩٦/٦/٢٧ ووصولاً إلى قمّة القاهرة العربية التي انعقدت في الشهر ذاته. وكان الموقف الدولي والعربي يؤكدان على الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية للبنان ويدعمان تفاهم نيسان سبيلاً للتهدئة وتمهيداً لتطبيق القرار ٤٢٥.

واليوم بعد مرور أربع سنوات تقريباً على صدور هذا التفاهم يتكرّر الموقف ذاته، سواء على المستوى الدولي المتمثّل بالتأييد الكامل لإعادة تفعيل التفاهم أو على المستوى الفرنسي ـ الأميركي المطالب بعودة لجنة المراقبة أو على المستوى العربي الذي أكّدت وفوده إلى لبنان تعاطفها الكامل معه كما حدّدت وعودها في مساعدته.

(*) أستاذ في القانون الدولي والعلاقات الدولية.

وبذلك تتكرّر المآسي اللبنانية على يد إسرائيل كما تتكرّر المواقف الواعدة على يد الدول الأخرى. فلا اليد التدميرية تتوقف ولا اليد الواعدة تحسم موقفها.

وكانت ثمّة أسباب إقليمية ساهمت في دفع الجهود باتجاه صدور تفاهم نيسان ومنها:

- الباعث الإنساني الذي نقل مجزرة قانا إلى العالم وما رافق ذلك من جهود ديبلوماسية شخصية وعامة وما أسفرت عنه من تعاطف دولي بارز في المحافل الديبلوماسية الدولية وفي الصحافة العالمية وفي المنظمات الإقليمية وسواها.

- الباعث الدولي - السياسي الذي تحرّك على أكثر من صعيد وجهة، من أجل اختراق الاحتكارية الأميركية في الشرق الأوسط. إلاّ انّ الديبلوماسية الروسية اضطرّت آنذاك إلى الانسحاب وكذلك الاتحاد الأوروبي بعد أن تبيّن لهما مدى الإصرار الأميركي على التفرّد بالقرار الشرق أوسطي. وحدها الديبلوماسية الفرنسية استطاعت حينذاك أن تنتصر في المشاركة بلجنة المراقبة المنبثقة عن تفاهم نيسان. وكان لذلك الاختراق الفرنسي أثر بالغ الأهميةحمل الرئيس شيراك على القول يومذاك: «ان فرنسا استعادت موقعها في شؤون الشرق الأوسط بفضل صلابة الديبلوماسية الفرنسية وثباتها».

أما الجانب السوري الشريك في هذه اللجنة المنبثقة عن التفاهم فقد كانت مشاركته ضرورية بقدر ما يستطيع استجابة الضمانات المطلوبة على أكثر من صعيد. وبقدر ما يستطيع مدّ الجسور المنشأة أصلاً مع القوى الإقليمية والمحليّة التي تعنى بشأن المقاومة وآلياتها وأطرها العامة.

واليوم، بعد مرور إربع سنوات تقريباً على هذه الديناميات الديبلوماسية المتحركة، وبعد الضربة الإسرائيلية الأخيرة في شباط ٢٠٠٠. تُبعث الأجواء ذاتها والمواقف ذاتها تقريباً وذلك في ضوء الإصرار الأميركي - الفرنسي على معاودة نشاطات لجنة التفاهم. كما يتكرر الإقرار بالدور السوري الضامن. وكذلك يتكرر الفشل الإسرائيلي في محاولة تعديل هذا التفاهم أو تبديله. كما يتكرّر الفشل في ممارسة أي ضغط إسرائيلي، على المستويين الإقليمي والدولي، لتحقيق مكاسب إسرائيلية مسبقة سواء على طاولة المفاوضات أو على الأرض في الجنوب والجولان.

والواقع ان التشبّث اللبناني بتفاهم نيسان له ما يبرره على أكثر من جهة قانونية:

ان تفاهم نيسان يشكّل الاتفاق المكتوب الثاني (بعد اتفاق الهدنة للعام ١٩٤٩) الذي يلزم اسرائيل ولبنان معاً. فهو يمثّل اتفاقاً دولياً أو التزاماً ثنائياً على الأقل بين لبنان واسرائيل، وذلك:

- لأنه نصّ مكتوب، محدّد وملزم: للجانب الأميركي الذي أعلنه، كما ورد في سطره الأول، وللجانبين اللبناني والإسرائيلي بعد أن صدّق مجلسا الوزراء في البلدين على هذا التفاهم. أمّا ما يمكن إثارته من ان هذا التفاهم لم يقترن بإبرام الدولتين وتوقيعهما المباشر عليه، فإنّ العبرة الأساسية هنا تكمن في القبول المعلن والطوعي والرسمي بهذا التفاهم. وقد صدر هذا القبول كما تقدّم.
- لأنّ قانون المعاهدات الدولية الصادر في العام ١٩٦٩ يجيز مثل هذا الالتزام: فالمادة الثالثة من هذا القانون تنصّ على ان كون هذا القانون لا ينطبق (المقصود تقنياً) على بعض المعاهدات بين الدول لا يؤثر في النفاذ القانوني لهذه المعاهدات.

والمادة ١١ من القانون ذاته تؤكد ان قبول الدولة أن تلتزم بمعاهدة يمكن أن يُعبّر عنه بالتوقيع أو بتبادل أدوات قانونية أو بقبول أو بموافقة أو بأي وسيلة أخرى يُتفق عليها.

والمادة ١٣ من القانون ذاته تلحظ إمكانية التزام الدول أدوات قانونية غير المعاهدات، ولكنها تصبح ملزمة كالمعاهدة.

والمعاهدة الدولية تُلزم الدولتين اللتين قبلتا بها بصرف النظر عن تغيير الحكومات فيهما. كما ان أي تعديل في هذه المعاهدة لا يجوز أن يتمّ من طرف واحد ومن دون موافقة الطرف الآخر، وذلك تحت طائلة المسؤولية الدولية التي تترتّب على الطرف المخالف.

وتفاهم نيسان، إلى جانب ذلك، يشكّل معاهدة دولية تشارك في آليتيها (الأمنية والاقتصادية) دول أخرى تلتزم أحكامها وتسعى إلى تطبيق سليم لشروطها. والدول هي الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا. وهي ليست مجرّد شاهد على الالتزام الثنائي اللبناني - الإسرائيلي وإنما هي معنيّة بالتنفيذ أيضاً.

أما بالنسبة إلى مضمون تفاهم نيسان فهو يتّسم أولاً بإطار عام حدّده المضمون نفسه حيث اعتبر:

- ان الولايات المتحدة «تعتبر انّ لبنان واسرائيل سيطبّقان» مضمون هذا التفاهم. وهذا يعني ان أية مخالفة أو تجاوز لهذا التفاهم من أي من الطرفين سيعرّضه للمسؤولية التعاقدية من جهة وللمسؤولية المعنوية السياسية أمام الولايات المتحدة من جهة ثانية. ويُنتظر في هذه الحالة ان تكون الإدارة الأميركية مكلّفة معنوياً بحسن تطبيق هذا التفاهم.

وهذا التكليف ليس محصوراً بلجنة المراقبة وحدها وإنما بمبدأ التفاهم ذاته. بمعنى ان لجنة المراقبة مسؤولة عن تنفيذ التفاهم و«إجراءات معالجة الشكاوى» الواردة إليها. أما إذا صرّح أحد الطرفين انه رافض للتفاهم أصلاً او انه سيعمل على إلغائه أو انه سيتصرّف بمعزل عنه، فإنّ هذا الطرف يجب أن يكون موضع ملامة ومتابعة من الإدارة الأميركية ذاتها.

- ان التفاهم لا يشكّل أي إطار سياسي لإنهاء الصراع اللبناني ـ الإسرائيلي ولا يتعارض مع أية آلية أخرى لضبط هذا الصراع، وإنما هو وسيلة لتوفير الجو المناسب من أجل معاودة المفاوضات الثنائية على المسارين اللبناني والسوري مع إسرائيل. فهو، لذلك ليس «بديلاً من حل دائم». ذلك لأن الحل الدائم سيتمثّل، كما أورد التفاهم ذاته، في «تحقيق سلام شامل في المنطقة».

- إنّ التفاهم لا يصرّ على وقف كامل ونهائي لإطلاق النار وإنما يهدف إلى توفير سلامة المدنيين. كذلك يسعى التفاهم إلى تجنيب المنشآت المدنية أو «الأهداف المدنية في لبنان» من الضربات والهجمات الإسرائيلية. وبذلك فإنّ ما قامت بع إسرائيل في حزيران ١٩٩٩ وشباط ٢٠٠٠ من ضرب متعمّد ودقيق التخطيط وواسع النطاق للأهداف المدنية اللبنانية يجعلها مسؤولة دولياً أمام لبنان وأمام الشركاء الثلاثة (أميركا وفرنسا وسوريا) في هذا التفاهم. وقد سبق لمجلس الأمن منذ العام ١٩٦٨ وبموجب القرار ٢٦٢ الذي اعتبر أنّ كلّ عمل عدواني ترتكبه إسرائيل ويجمع هذه العناصر الثلاثة (الضرب المتعمّد دقيق التخطيط وواسع النطاق) يجعل إسرائيل مسؤولة دولياً ويمنح لبنان الحق في التعويض عن خسائره المترتّبة عن هذا الضرب الإسرائيلي.

أما بنود تفاهم نيسان الأربعة فإنها تتضمّن ما يأتي:

أ ـ «لن تنفّذ المجموعات المسلّحة في لبنان هجمات على إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا أو أي نوع آخر من الأسلحة». وهذا البند الموضوع لمصلحة إسرائيل مشروط بـ:

- ان الهجمات، بالكاتيوشا أو غيره، غير مسموح بها على إسرائيل. وهذا يعني انها (أي الهجمات) واردة على الأرض اللبنانيّة المحتلة ضد الجندي الإسرائيلي، وانها واردة أيضاً ضد جيش لحد على الأرض اللبنانية.
- ان هذه الهجمات واردة كذلك على أي مدني لبناني يتعامل مع العدو الإسرائيلي أو مع جيش لحد. وعلى هذا الأساس فإنّ كلّ الهجمات التي حصلت أو قد تحصل على عناصر جيش لحد أو الجيش الإسرائيلي في لبنان لا تعتبر اختراقاً لتفاهم نيسان.

ب - «لن تطلق إسرائيل والذين يتعاونون معها أي نوع من الأسلحة على مدنيين أو أهداف مدنيّة في لبنان». والواقع ان هذا البند يتفق مع الأحكام الدولية لهذه الجهة. فاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ التي تتعلّق بحماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال تنصّ على ضرورة حماية المدنيين بما يؤمّن سلامتهم الشخصية وحماية ممتلكاتهم. وتلتزم القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) بعدم تشتيت عائلاتهم وعدم نقلهم إلى أماكن خطرة وعدم تغيير وضعهم الديمغرافي وعدم إلحاق أي من الأرض المحتلة بإقليم الدولة القائمة بالاحتلال.

والمعروف انّ إسرائيل أبرمت معاهدة جنيف الرابعة منذ العام ١٩٥١. وبذلك فإنّ التزامها بهذا الموجب هو التزام مزدوج:

بمقتضى أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وبمقتضى النصّ التعاقدي الوارد في تفاهم نيسان. أما عبارة «الذين يتعاونون معها» الواردة أعلاه فإنها غير مقبولة على الصعيد القانوني. فالتعاون مع إسرائيل يشكّل جريمة بنظر القانون اللبناني. وعلى هذا الأساس صدر عدد من الأحكام القضائية المتعلّقة بهذا الشأن والتي قضت قادة جيش لحد بسبب تعاونهم مع العدو وعمالتهم له.

ج - «بصورة أعمّ، يتعهّد الطرفان عدم تعريض المدنيين، أيّاً كانت الظروف،للهجمات وعدم استخدام المناطق المأهولة بالمدنيين والمنشآت الصناعية والكهربائية مركزاً لانطلاق الهجمات».

ويشتمل هذا البند على عدد من الأمور التي يقتضي توضيحها ومنها:

- ان الهجمات، هنا، ليست محظورة في المطلق. وإذا جرت، فيجب أن تكون بمعزل عن المناطق المدنية والمنشآت الصناعية والكهربائية. أما تحديد انطلاق هذه الهجمات فقد حاولت اسرائيل، جاهدة، توسيع تفسير هذه العبارة كي تشمل انطلاق

الأشخاص من هذه الأماكن المأهولة. إلاّ انّ التفاهم واضح لهذه الجهة: فالمقصود هو انطلاق الهجمات وليس انطلاق الأشخاص.

- ويتضح، في ضوء هذا التفسير، مدى التزام المقاومة الوطنية أحكام هذا البند وعدم إعطاء إسرائيل ذريعة لتعريض المدنيين اللبنانيين لأي هجوم انتقامي من دون أن تكون مسؤولة قانونياً عنه.

- وكان يُنتظر، من جهة أخرى، أن تصدر لغة مختلفة عن الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة وفرنسا، بإدانة إسرائيل على العمل العدواني في شباط ٢٠٠٠ ومطالبتها بالتعويضات التي قد تنتج عن ذلك لأنّها تعمّدت ضرب منشآت مدنيّة بعد إعلان متكرّر بذلك، وكان عملها دقيق التخطيط ووسع النطاق.

د - «من دون انتهاك التفاهم، ليس فيه ما يمنع أي طرف من ممارسة حقّه المشروع في الدفاع عن النفس».

والواقع ان حق الدفاع عن النفس معترَف به، للدول وللأشخاص، في كافة أحكام القانون الدولي. وهذا الدفاع لا يشكّل حالة تعاقدية وحسب إنما هو إقرار دولي قائم.

والدفاع المشروع عن النفس يرتدي حلّة قانونية جديدة من دون أن يتنكّر لجذوره الحضارية العامة. وهذا الدفاع الذي استُدرج إلى متاهات الشروط المسبقة وادعاءات القدرة على مقاربة المشاكل ومعالجتها... هذا الدفاع عن النفس يتضمّن اعترافاً اميركياً - اسرائيلياً. علماً ان المقاومة الوطنية المسلّحة مشروعة في القانون الدولي.

والواقع ان تفاهم نيسان يؤكّد ما يذهب إليه القانون الدولي لهذه الجهة.

فالقانون الدولي يحظّر الإرهاب بكلّ أشكاله ومصادره سواء كان إرهاب الأفراد أو إرهاب الدولة، ولكنه حريص من جهة ثانية على مشروعية المقاومة الوطنية. وهذه المقاومة مشروعة، في نظر القانون الدولي في حالتين:

- عندما يمارسها شعب ما في سبيل تقرير مصيره. والمعروف ان الحق في تقرير المصير بات اليوم من القواعد الآمرة في القانون الدولي.

- وعندما يمارسها الشعب في سبيل التحرّر من الاحتلال. فالقانون الدولي يفرض على القوة القائمة بالاحتلال شروطاً يقتضي تنفيذها من أجل حماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال وبانتظار زوال هذا الاحتلال المخالف أصلاً للقانون الدولي،

فإنّ على القوة القائمة بالاحتلال واجبات تجاه هؤلاء السكان. أما إذا رفضت هذه القوة القيام بالموجبات الملقاة عليها فإنه يصبح من حق الشعب المحتلة أرضه أن يقوم بعصيان ضد هذه القوة القائمة بالاحتلال، ومن ثم بمقاومتها عسكرياً. وله (أي الشعب) في هذه الحالة أن يواصل مقاومته لطرد هذا المحتل. وله، من أجل ذلك أيضاً، أن يطلب العون من الدول الأخرى المتعاطفة.

أما مسألة الحق المشروع في الدفاع عن النفس فإنّها تشكّل تأكيداً لمشروعية المقاومة الوطنية من جهة واعترافاً أميركياً وإسرائيلياً بوجودها وحقوقها (بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس) طالما بقي الاحتلال جاثماً على الأرض اللبنانية، من جهة ثانية.

ولعلّ التساوي بين إسرائيل والعناصر اللبنانية المسلّحة هو الذي أقلق إسرائيل ذاتها. وهي لا تنفكّ تطالب بإنكار هذا الحق وما قد يلحق به من خلاصات واستنتاجات أخرى بهذا الصدد.

ويتّضح، في ضوء ما تقدّم، مدى الأهمية التي يكتسبها تفاهم نيسان بقدر ما يعكس من أحكام للقانون الدولي، من جهة، ومن اعتراف أميركي - إسرائيلي بحق المقاومة الوطنية في الدفاع المشروع عن النفس، من جهة ثانية، ومن حماية المدنيين والمنشآت المدنية اللبنانية، من جهة ثالثة... الخ.

والمهمّ بالنسبة لنا ان آلية تفاهم نيسان لا تتعارض إطلاقاً مع الوثائق الأخرى الأساسية التي تشكّل هيكلية الموقف اللبناني بدءاً باتفاق الهدنة للعام ١٩٤٩ ووصولاً إلى القرار ٤٢٥ وآخر قرارات تمديد لمهام اليونيفيل (رقم ١٢٨٨) لغاية آخر تموز من هذا العام.

والمهم أيضاً ان هذا التفاهم يحظى اليوم بإجماع دولي. وهو على كلّ حال يشكّل مأزقاً للجانب الإسرائيلي كما يشكّل له الحل الوحيد المتاح على الأرض مهما تعدّدت السيناريوهات المقبلة:

أ - فإذا كان أحد هذه السيناريوهات ميّالاً إلى انسحاب إسرائيلي من لبنان بموجب اتفاق، فإنّ هذا الاتفاق سيكون مزدوجاً، أي انه سيكون اتفاقاً اسرائيلياً - سورياً واسرائيلياً - لبنانياً، وسيتضمن:

- تقديم الانسحاب الاسرائيلي الكامل إلى الحدود المعترف بها دولياً بين لبنان وفلسطين كما نصّ على ذلك اتفاق الهدنة والقرار ٤٢٥ والقرار ٤٢٦.
- ضمانة سلامة العسكري والمدني الإسرائيلي بعد هذا الانسحاب. وهذه الضمانة ستكون سورية ـ لبنانية لاحقة بعد قيام قوات الأمم المتحدة بدورها وفقاً للقرار ٤٢٦.
- الآلية المناسبة لهذه الضمانات وللتحقق من عدم ضرب المدنيين ستبقى آلية لجنة المراقبة لتفاهم نيسان.
- يمكن في هذه المرحلة، أي بعد الانتهاء من الانسحاب الإسرائيلي الكامل، أن يُصار إلى تنسيق عملاني بين هذه الآلية وبين لجنة مراقبي الهدنة. وسواء تمّ ذلك أم لا فإنّ التفاهم ذاته (وبحضور أميركي وفرنسي) يبقى دليلاً موازِناً لهذا الموضوع.

ب ـ وإذا كان السيناريو قاصراً عن تحقيق أي اتفاق بسبب التعنّت الإسرائيلي المعروف، فإنّ الانسحاب قد يتمّ من جانب واحد أي من دون اتفاق، وهو انسحاب متدرّج قد لا يصل إلى خط الحدود الدولية وقد ينقل معه أكياس الرمل اللحدية الواقية وقد يفتعل إشكالات وربما يفجّر مشكلات في الأماكن التي ينسحب منها (وهذا النوع من الانسحاب إنسحاب شاروني ـ نسبة إلى شارون).

وفي هذه الحالة أيضاً يبقى الضامن الوحيد ليس للجانب اللبناني وحده وإنما للجانب الإسرائيلي أيضاً، هو تفاهم نيسان ذاته بقدر ما يحرص على تحييد المدنيين عن الهجمات العسكرية. وإذا رفضت اسرائيل استمرارية هذا التفاهم فستعرّض الجانب المدني من أمنها لشتى الاحتمالات أيضاً.

أما أن تفكّر القيادة الإسرائيلية ان مثل هذا الانسحاب الآحادي من دون اتفاق قد يستدرج لبنان إلى اتفاق ثنائي منعزل عن سوريا أو سابق لها، فهذا الأمر غير وارد على الإطلاق بقدر ما يدرك المسؤولون اللبنانيون من مخاطر هذا الاستفراد الاسرائيلي ومن عواقبه الوخيمة أيضاً.

والواقع ان الاسرائيليين أنفسهم يحذّرون من عواقب مثل هذا الانسحاب على سلامة العسكريين والمدنيين معاً وعلى علاقاتهم المقبلة مع الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية ذاتها وعلى علاقاتهم الإقليمية والدولية كذلك.

ج ـ وهكذا يتضح ان تفاهم نيسان يبقى الآلية الوحيدة المتاحة لهذه المرحلة، وبهذا القدر من السقف الأمني ـ الاحترازي الفاعل. والمعروف ان تفاهم نيسان يتضمن آليتين بالإضافة إلى البنود الأربعة التي تقدّم ذكرها:

ـ الآلية الأمنية المتمثّلة بلجنة المراقبة وبوجود الجانب السوري وبرئاسة الجانب الفرنسي أو الأميركي فيها، في إطار مناوبتهما لترؤس اللجنة وفي إطار قرارات اللجنة التي أصدرت إدانات كثيرة لإسرائيل بسبب خرقها التفاهم. وهذه ظاهرة كان يقتضي توظيفها من قِبَل الديبلوماسية اللبنانية: ان الولايات المتحدة التي ترفض إدانة إسرائيل في مجلس الأمن وترفض أحياناً تقديم شكوى بحقها إليه، لا تتردد إطلاقاً في إعلان مسؤولية إسرائيل في خرق هذا التفاهم وفي دعوتها إلى التزام بنوده.

ـ الآلية الاقتصادية المتمثّلة بالمجموعة الاستشارية التي سترأسها الولايات المتحدة المتحدة (على نطاق دولي) والتي تهدف إلى «تلبية حاجات إعادة الإعمار في لبنان». وقد سبق لهذه المجموعة ان تحرّكت جزئياً تحت عنوان «أصدقاء لبنان» واقترحت بعض الأرقام اللازمة لإنجاز المرحلة الأولى من نشاطها. إلاّ ان الأمور توقّفت عند هذه الوعود لعدّة أسباب، منها مجيء نتنياهو إلى الحكم، ومنها الإصرار على ان المساعدات لن تكون سلفة على التسوية وإنما تأتي مكافأة بعد عقدها، ومنها تردد بعض الدول المانحة القريبة والبعيدة معاً... الخ.

وهذا الأمر يشكّل حافزاً أساسياً ثانياً لتشبّث لبنان بتفاهم نيسان حتى بعد الانسحاب الاسرائيلي من أراضيه، وذلك من أجل تفعيل الشق الاقتصادي منه بعد طول انتظار.

50 ans
Joura
1948-1998

ufi Tél. (01) 425533 - 398362 - 398392 - **Salam** Tél. (01) 215806 - 337599 - 200883





THE TRADE MARK FOR

INSULATION

FANAR Tel: (01) 885180 - 885750 - (03) 896669 - Fax: (01) 888599

بنك البقاع ش.م.ل.

يقدم

برنامجا للقروض الشخصية المقسطة

- بالليرة اللبنانية لمن دخله بالليرة.
- بالدولار الاميركي لمن دخله بالدولار.

وذلك

- لكافة الهيئات التعليمية في القطاعين العام والخاص.
- لكافة اصحاب المهن الحرة.
- لكافة الموظفين في كل القطاعات.

بفوائد متدنية ومدروسة.

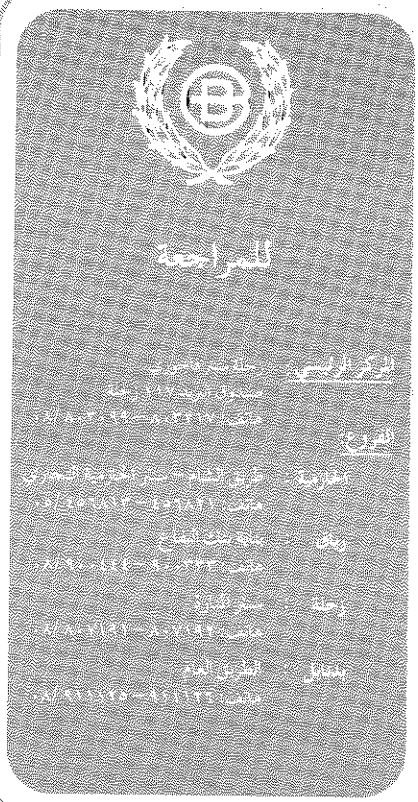

IE address for all your MARINE requirements in all Lebanese Ports:

D M I R A L
MARINE
Ser ices

- Cargo, Hull & Machinery Surveys
- Marine Consultancy
- Sworn Marine Surveyors
- Oil Terminals', Ships' & Ports' Equipment
- Oil Terminals' specialists
- Oil pollution experts
- Deck / Engine spares and repairs
- Gas Free & Hot works Certification
- Ships' registration & Radio Accounting
- Ultrasonic thickness measurements
- STCW & GMDSS Training & Certification
- Diving & Marine Contracting

Tel:01-565 565 Fax:01-560 842
P.O.Box 90-567, Beirut
Email: marine@ams-lebanon.com

ناتوت كومبيوتر سيستمز
Natout Computer Systems



أجهزة برامج واستشارات
Hardware, Software & Consultants

أفضل خدمة لأفضل كومبيوتر
الثقة والصيانة بعد البيع أولاً
تقسيط مريح للجيش اللبناني

صيدا، شارع جزين، شارع حسام الحريري، بناية ل
للفون وفاكس: ٧٥٠٩٩٩ - ٧٣١٣٢٥ - ٧٣٣٥٥٥

The International Schools of Choueifat
Established 1886
Members of the
SABIS® SCHOOL NETWORK

مدرسة الشويفات الدولية
تأسست سنة ١٨٨٦
SABIS®

Choueifat
Tel.: (05) 430430 - 431600
(05) 433253 - 431740
Fax: (961) 5 433254
E-mail: iscleb@sabis.net.

Koura
Tel.: (03) 324160 - 324161
(03) 324162
Fax: (961) 3 598089
E-mail: isckoura@sabis.net.

الكورة
هاتف: ٣٢٤١٦٠-٣٢٤١٦١ (٠٣)
(٠٣) ٣٢٤١٦٢
فاكس: ٥٩٨٠٨٩-٣(٩٦١)
بريد الكتروني:
E-mail: isckoura@sabis.net.

الشويفات
هاتف: ٤٣٠٤٣٠-٤٣١٦٠٠ (٠٥)
٤٣٣٢٥٣-٤٣١٧٤٠(٠٥)
فاكس: ٤٣٣٢٥٤-٥(٩٦١)
بريد الكتروني:
E-mail: iscleb@sabis.net.

Intrenet Home page
http://www.sabis.com/school-network/

عنوان الأنترنت
http://www.sabis.com/school-network/

Prepares students for
Lebanese Baccalaureate, British GCSEs & A-Levels, American Advanced Placements.

شهاداتها
البكلوريا اللبنانية، المنهج الأجنبي الذي يعد الطلاب لشهدات الـ GCSEs والـA-Levels البريطانية والـ Advanced Placements الأميركية

Other Schools of the Network are in:
Lebanon since 1886, U.A.E. since 1976, U.K. since 1983, U.S.A. since 1985, Pakistan since 1992, Germany since 1995, Egypt since 1995, Jordan since 1997

مدارس SABIS® تنتشر في:
لبنان، الإمارات العربية المتحدة، بريطانيا، الولايات المتحدة الأميركية، الباكستان، المانيا، مصر، الأردن

مع تمنيات

مؤسسة عزيز وردة

تجارة عامة

بولفار زحلة - بناية وردة

MEE MIDDLE EAST ELEVATORS S.A.R.L.

Hyundai

Mansourieh El Metn - Aziz Sakr Bldg. - P.O. Box: 114
Tel. 04/409 853 - Telefax: 961 - 4 - 409 209 - 03/ 882 191

HERMES hydroelectrique s.a.r.l.

TEL.: (01) 444200/1/2/3 - 582957 - 585412 - 583468 - 587023/4/5
FAX: (01) 447770 - 587026
B.P.: 175435
RUE GOURAUD - Imm. HERMES - BEYROUTH - LIBAN
E-mail: hermes@dm.net.lb

هرمس هيدرو الكتريك ش.م.م.

تلفون: ٤٤٤٢٠٠/١/٢/٣ – ٥٨٢٩٥٧(٠١)
٥٨٣٤٦٨ – ٥٨٥٤١٢ – ٥٨٧٠٢٣/٤/٥ (٠١)
فاكس: ٤٤٧٧٧٠ – ٥٨٧٠٢٦ (٠١)
ص.ب.: ١٧٥٤٣٥
شارع غورو – ملك هرمس – بيروت – لبنان

E-mail: hermes@dm.net.lb

Somoplast

عامِل
سوموبلاست

رائدة صناعة الكراسي والطاولات والصناديق والخزانات البلاستيكية

قساطل الري البلاستيك بالتنقيط. أنابيب للتمديدات الكهربائية والهاتفية تحت الأرض.
أنابيب سميكة للإمدادات الصحية في المنازل

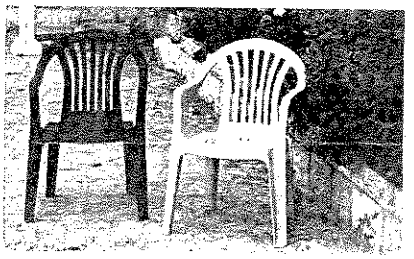
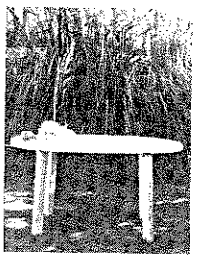
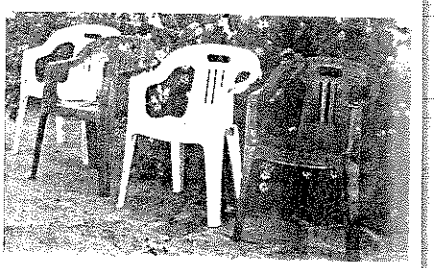
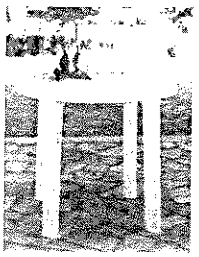

سوموبلاست – زحلة – لبنان – المدينة الصناعية
تلفون: ٢١-٢٠-١٩-٠٨/٩٣٠٧١٨
فاكس: ٠٨/٩٣٠٧٢٦

e-mail: somoplast@inco.com.lb


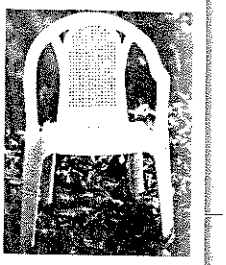

ZINC®

37 rue Seifeddine el-Khatib, Sodeco, Beyrouth.téléphone: 01 - 61 26 12 / 03 - 87 33 3

"مختصر مفيد"

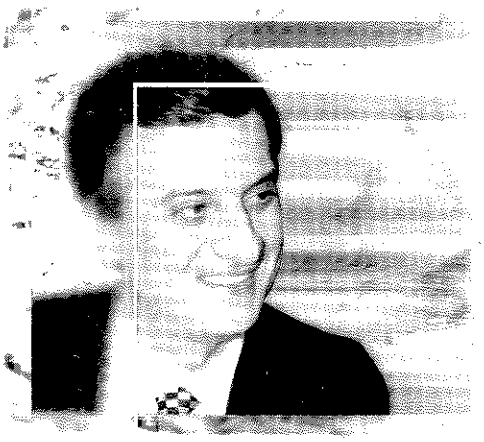

مع

سعيد غريّب

الإثنين و الأربعاء
الساعة الثامنة و النصف مساء

NBN
The News TV. Station

الدفاع الوطني

لبنان بين الأمس واليوم
رؤية إقتصادية لمشكلة متفاقمة

د. حازم البُنّي(*)

تحاول هذه الدراسة تسليط الأضواء على العوامل الكامنة وراء تفاقم الأزمة الاقتصادية العامة في لبنان، بما فيها أزمة الدَين العامة، وذلك من منطلق ماكرو اقتصادي، ومن منهجية علم الاقتصاد السياسي الذي يبحث في الانتاج، التوزيع، وإعادة التوزيع على صعيد الوطن بكامله. وفي محاولتنا لبلورة تأكيد حصول إشكالية أساسية مرتبطة بطبيعة النظام الإقتصادي السائد، غير المنفصل أساساً عن سيرورته وتواصله حتى أيامنا الحالية، والهادف أبداً، تحت شعار الليبرالية ومن ثم النيوليبرالية الاقتصادية، إلى إيجاد حلول إقتصادية واجتماعية انطلاقاً من ضرورة عدم تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية إلاّ في الحدّ الأدنى. وإذا كانت ظروف الحرب اللبنانية اقتضت هذا التدخّل لتأمين مستلزمات الصمود، وخاصة مع تراجع الدخل القومي وتراجع تحصيل الإيرادات العامة، فقد اضطرّت الحكومات المتعاقبة، في السنوات الأخيرة، إلى التمسّك بثلاثة أهداف أساسية، هي تباعاً: سياسة التثبيت النقدي (لغاية العام ١٩٩٦)، النموّ الإقتصادي وضبط العجز المالي في الموازنة. إنّ محاولة إبقاء معدّل النموّ في الدين العام دون معدّل نمو الناتج، أصبح حلماً يراود مخيّلة القيّمين على الشأن العام، بعد العام ١٩٩٣، بل اصطدمت أهداف السياسة النقدية بعضها بالبعض الآخر حتى كثر الحديث عن ظاهرة كرة الثلج وضرورة تذويب شيئ منها وإيجاد الحلول

(*) أستاذ الإقتصاد في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية الفرع الثالث.

اللازمة لمعالجة مكامن الخلل، بما في ذلك تأكيد أهمية الخصخصة في بعض القطاعات والمرافق الاقتصادية الهامة.

لقد قسّمنا البحث إلى قسمين أساسيين حاولنا من خلالهما تأكيد جملة من المقولات الاقتصادية الهامة، حيث نرى النتيجة الحتمية لما تمّ تبنّيه من سياسات اقتصادية للفترة الممتدة منذ بداية القرن الحالي وصولاً إلى أيامنا الأخيرة، والممثّلة بتراجع الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية، بل وانهيارها الكامل، وما يعنيه هذا القول من وقوع شرائح واسعة من الشعب اللبناني ضحية «الرأسمالية المتوحشة»

قبل الحرب العالمية الأولى، كان لبنان خاضعاً للدولة العثمانية ولنظامها النقدي، المرتكز، منذ العام ١٨٨٨، على أساس قاعدة الذهب إلى جانب نظام المعدنين. وكانت الليرة التركية الذهبية تساوي ٤,٤ دولارات ذهب وتزن ٧,٢١٦ غرامات بنقاوة ٠,٩٦٥ من الذهب. إلى جانب القطع الذهبية، وُضعت قطع فضية أساسية ورئيسية مساعدة ونقود ورقية يصدرها البنك العثماني (شركة فرنسية انكليزية تأسست عام١٨٦٢) قابلة للتحويل إلى ذهب ومغطاة بنسبة ٢٠٠ بالمئة ولكن تداولها كان ضعيفاً. وخلال الحرب، اعتمدت تركيا نظام النقود الورقية الإلزامية التي لم تتمكّن القوانين الإلزامية من جعلها وسيلة للتبادل، إذ بقيت النقود المعدنية متداولة في السوق[1].

ولقد مرّ لبنان في تطوّره الإقتصادي بالمراحل الثلاث الرئيسية الآتية:

I. <u>المرحلة الأولى</u> تمتد حتى أواخر الأربعينات وتتسم بحسم السيطرة الرأسمالية التابعة على التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية اللبنانية، وبخاصة على أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية فيها. وإذا كان صحيحاً أنّ العلاقات السابقة على الرأسمالية ظلّت قائمة، وبقوة أحياناً، في البنية الإجتماعية التابعة وتعايشت خلال حقبة طويلة مع العلاقات الرأسمالية التابعة للدول الغربية، إلاّ ان هذا التعايش كان محكوماً بالرضوخ والخضوع لهذه الأخيرة (العلاقات الرأسمالية) التي كانت تمارس السيطرة في البنية الإجتماعية على أنماط الإنتاج السابقة، في إطار العلاقة التبعية البنيوية للرأسمالية. وهذا التعايش الذي هو شكل تاريخي محدّد من نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته يشكّل سمة أساسية من سمات آلية النمو الرأسمالي في البنية الإجتماعية التابعة سواء في لبنان أو في الدول النامية الأخرى، ومنها الدول العربية(حيث وزن العلاقات السابقة أقوى وأهم). ولقد عرفت الليرة اللبنانية منذ نشأتها الأولى عام ١٩٢٠ مراحل عديدة

من التطوّر التي أثّرت على قيمتها الداخلية والخارجية، وذلك بعد وقف تداول النقود العثمانية. فبين الأعوام ١٩٢٠ - ١٩٤٨ كان هناك ارتباط لـ «الليرة اللبنانية - السورية» بالفرنك الفرنسي بنسبة ليرة واحدة قابلة للتحويل إلى ٢٠ فرنكاً فرنسياً عند الطلب، بموجب شيك قابل للدفع دون أية تكاليف في «شبابيك» كلّ من باريس ومرسيليا. وقد عانت الليرة في تلك الفترة من تدهور قيمة الفرنك الفرنسي ومن عدم تقيّد السلطات المنتدبة آنذاك بتطبيق الاتفاقيات النقدية عام ١٩٢٤، ١٩٣٧ وعام ١٩٤٤ إلى أن تمّ في شباط ١٩٤٨ الاتفاق المباشر اللبناني - الفرنسي حول موضوع النقد والذي كان من نتائجه فصل النقدين السوري واللبناني والذي شكّل الخطوة الأولى في عملية الانفصال الاقتصادي والجمركي الذي حصل في شهر آذار من العام ١٩٥٠. وكان صدر في ٢٤ أيار ١٩٤٩ قانون النقد اللبناني الذي حُدّد بموجبه سعر صرف الليرة اللبنانية بـ ٠,٤٠٥٥١٢ غرام من الذهب الصافي، مع التأكيد على حرص الدولة اللبنانية على تخفيف ارتباط الليرة بالفرنك الفرنسي وتغطية الليرة بكميات إضافية من الذهب الذي اشترته لهذه الغاية، والذي شكّل نسبة عالية من التغطية وصلت إلى حوالى ٩٤٪ ، الأمر الذي جعل النقد اللبناني من أقوى العملات المضمونة بالمعدن الأصفر. وهذه النسبة التبادلية تبيّن لنا أنّ لبنان كان ثبّت منذ ٢٧ آب ١٩٤٥ سعر تبديل الليرة على الدولار الأميركي بنسبة ٢,١٩١٤٨ ليرة لكل دولار أميركي، وهي النسبة الرسمية المسجلة في صندوق النقد الدولي[٢]. من هنا كان اتباع النظام الحر أو العائم الذي يحدّد سعر الليرة اللبنانية بموجب قانون العرض والطلب. ثم كان قانون النقد والتسليف لعام ١٩٦٣ الذي تخلّى عن المعادلة السابقة ونصّ على تحديد قيمة الليرة بالذهب بموجب قانون لاحق. وأعطيت الحكومة صلاحيات تحديد سعر انتقالي جديد لليرة اللبنانية في المرسوم رقم ٦١٠٥ الصادر في ١٩٧٣/١/٥، وتالياً إتّبع مصرف لبنان النظام العائم لتحديد سعر صرف الليرة اللبنانية الذي يترك فيه للسوق تحديد القيمة الخارجية متمسكاً بالنظام العائم لصرف الليرة نظراً لقناعته بعدم جدوى التدخّل في سوق بيروت المفتوحة على الأسواق الدولية كافة[٣]. وكما استفاد لبنان لاحقاً من جملة من الإجراءات الأخرى الهادفة لتحرير المبادلات التجارية والتبادل الحر، نراه أيضاً يستفيد من إقرار السرية المصرفية (١٩٥٦) و تشريع الحسابات المشتركة (١٩٦١)، وتحرير فوائد حسابات التوفير من الضرائب (١٩٦٦)، وإيجاد ضمان الودائع (١٩٦٨) والمناطق البنكية الحرة (١٩٧٧) ليكون لبنان بهذا قد حضّر نفسه ليصبح أحد أهم المراكز المالية في المنطقة

العربية، مستفيداً من التحوّلات السياسية والاقتصادية العميقة التي طاولت بعض الدول، في كلّ من فلسطين ومصر والعراق وسوريا، مع بروز التيار الناصري ووصول حزب البعث إلى السلطة، وما عنى هذا من رفع شعارات سياسية مناهضة للرأسمالية العالمية وتبنّي الفكر الاشتراكي نهجاً وعقيدة، الأمر الذي ساهم في هروب قسم كبير من الرساميل العربية وهجرة قسم من رجال الأعمال وكبار الموظفين الميسورين[٤].

في هذه الأجواء كان لا بدّ من التمسّك بكلّ ما من شأنه تحويل أكثر السلبيات السياسية في المنطقة إلى إيجابيات اقتصادية ترتد بحبوحة وازدهاراً اقتصادياً وعمرانياً، لقي ترجمته بتعبير «الأعجوبة اللبنانية» وبدأ من سقوط فلسطين عام ١٩٤٨ وانتقال النشاط الاقتصادي والتجاري إلى بيروت وتوسيع نشاط المرفأ وكلّ ما يرتبط بالزراعة والبناء بسبب رخص اليد العاملة من السوريين والفلسطينيين، إضافة إلى الدور الذي لعبته الرساميل العربية المهاجرة من بقية الدول العربية، الموظّفة أساساً في القطاع المصرفي والصناعي والتجاري الخدماتي. ولقد عرف لبنان المعاصر أفكاراً اقتصادية تمحورت حول اتجاهين أساسيين، وهما تباعاً الفكر الاقتصادي الليبرالي (أعداء تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية) والفكر الاقتصادي النيوليبرالي (الاتجاه التوفيقي للمبدأ «دعه يعمل، دعه يمرّ») أو الليبرالي الجديد. فتحت شعار الحرية الاقتصادية، عمم بعض المنظّرين رؤيتهم عن ضرر تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية ومنع كلّ أشكال الدعم الحكومي للاقتصاد اللبناني انطلاقاً من «خصوصيات» الوضع اللبناني من الناحية الجغرافية والاقتصادية. ولقد عبّر عن هذا الاتجاه بشكل أساسي المفكّر اللبناني ميشال شيحا، الذي اقترح سياسة اقتصادية موجّهة لتطوير قطاع الخدمات ودعم البورجوازية اللبنانية الناشئة التي يمثلها خير تمثيل. من هنا كان تمسكه الكبير بالحرية الاقتصادية الكاملة والامتناع عن كلّ تدابير الحماية الاقتصادية وخلق كلّ الظروف الملائمة والتسهيلات لقدوم الرساميل الأجنبية لأنّ واجب الدولة يتلخّص بتشجيع المبادرة الخاصة بكل الوسائل. هذا الأسلوب من الإدارة أكثر إنسانية ومرونة، وهو يعتبر بالنسبة للبنان مسألة حياة أو موت[٥]. في مكان آخر يكتب شيحا ما مفاده أنّ لبنان يعيش من الحرية. الحرية بالنسبة لهذا البلد كالهواء الذي يتنشقه... ففي العشرة آلاف كلم٢ التي تشكّل البُعد الجغرافي للبنانيين ليس هناك إلاّ مكان محدود للحواجز والقيود[٦].

II ـ **المرحلة الثانية** تمتدّ حتى أواسط الستينات، وبالتحديد حتى أزمة بنك انترا عام ١٩٦٦، وهي مرحلة توطّد الإنطلاقة المصرفية وانتعاشها الكبير، وقد تعاقبت فيها فترة الإزدهار النسبي مع فترة تجمع عوامل الأزمة. ولم يكن عصر «الخدمات الذهبية» عصر ازدهار النشاطات التجارية فحسب، بل كان أيضاً عصر الإنطلاقة المصرفية، حيث نلاحظ ان ثمة تلازماً ما بين نمو وهيمنة التجارة وبخاصة الإستيراد والتصدير وبين نمو المصارف. التي ظلّت خاضعة، خضوع التجارة ذاتها، وبأشكال مختلفة لرأس المال الأجنبي(٧).

و في ظل الهيمنة الأجنبية، اقترنت الأمور بعملية فرز واضحة داخل البورجوازية ذاتها أدّت إلى تكوّن وبروز فئة مهيمنة تجارية ـ مصرفية تسيطر على مواقع أساسية مقرّرة في الإقتصاد اللبناني، وتتركّز في أيديها أموال ضخمة نسبياً. ويشكّل مسار تكوُّن بنك «انترا». وتطوره أفضل تعبير عن هذه الطموحات إذ استطاع هذا البنك اللبناني أن يلعب دوراً مهمّاً ليس فقط على الصعيد المحلي، بل تعدى حدوده القصوى وبدأ يوظّف نجاحه في الإشراف والسيطرة على شركات لبنانية كبيرة تتمتع بمواقع احتكارية كانت حتى ماضٍ قريب مملوكة بكاملها من قِبَل رأس المال الأجنبي، كمرفأ بيروت، راديو أوريون، شركة طيران الشرق الأوسط (MEA)... ولقد توصّل هذا البنك إلى شراء شركة «أحواض» لبناء السفن في فرنسا، كما انه تدخّل في إحدى المرات لتأمين قرض كبير لمصر، أيام عبد الناصر، في وقت كان رأس المال الأميركي يحكم الحصار على الإقتصاد المصري(٨). ولقد اعتبر هذا التوسّع بمثابة خروج على «قواعد اللعبة» من زاوية نظر رأس المال الأميركي خاصة، وذلك بسبب تطلعاته إلى الخارج ومبادراته التي تتعدى الدور المحدّد للقطاع المصرفي اللبناني. ويُقصد بهذا تمويل المستوردات إلى لبنان والدول العربية وضخّ العائدات النفطية إلى الأسواق المالية الغربية. ومن هذا المنظار لا يمكن تفسير انهيار بنك انترا وأزمة السيولة النقدية (تشرين الأوّل ١٩٦٦) بأنه عائد إلى عوامل بنكية فنية، بل انه «كان موجّهاً ضد نهج انترا، وما قد ينجم عن ذلك من تحسين في شروط العلاقة التبعية ومن مزيد من الإستقلال النسبي لرأس المال اللبناني والعربي حيال سياسات الدول الراسمالية».

فلو عدنا إلى البدايات الأولى للقرن التاسع عشر مع إتجاه العلاقات الإقطاعية في جبل لبنان نحو التفكّك، لرأينا انه بدأت تنشأ في صورة تدريجية معالم سوق داخلية

واقليمية، محكومة بتقسيم العمل وبتخصص متزايد في الإنتاج الحرفي والبضاعي، الأمر الذي شكّل أساساً لبروز النواة الجنينية لطبقة بورجوازية تجارية داخلية. وكان ممكناً لهذه العملية أن تتواصل وفق أوالية النمو الرأسمال وقوانينه، وأن تفضي إلى نشوء حلقة صناعية عضوية في دورة رأس المال، كما حصل في البلدان الرأسمالية الصناعية، لولا انها ارتطمت بالعلاقة الرأسمالية، في أواسط القرن الماضي، مما أدى إلى قطع هذه العملية وإلى ربط النمو الرأسمالي في لبنان بمستلزمات التراكم في الدول الرأسمالية ذاتها، وبخاصة فرنسا، في إطار من التبعية البنيوية. ونتيجة لذلك تمّ إخضاع لبنان للتقسيم الأمبريالي للعمل، وتحدّد موقعه كوسيط تجاري ثم كوسيط خدمات عموماً بين الرأسمالية (وخاصة فرنسا) من جهة، وبين الداخل العربي، من جهة ثانية.

ومع تخصص لبنان في إنتاج وتصدير الحرير، كان رأس المال الفرنسي يغرق الأسواق اللبنانية والداخل العربي بمنتجاته من السلع الاستهلاكية المصنّعة، مستندا إلى شبكة من السماسرة والوسطاء المحليين من ممثلي الوكالات التجارية الفرنسية والأجنبية الأخرى. ونتيجة لذلك انخفضت نسبة تغطية المستوردات اللبنانية من الصادرات من ٦٥٪ في أواسط القرن الماضي إلى ما دون ٥٠٪ عشية الحرب العالمية الأولى، بالرغم من الإرتفاع الكبير الذي طرأ على الصادرات اللبنانية؛ ولقد شكّل عجز الميزان التجاري اللبناني منذ ذلك التاريخ، وبسبب البنية الإقتصادية الوحيدة الجانب، سمة ملازمة للنمو الرأسمالي التابع.

وكان ممكناً لخضوع لبنان للتقسيم الرأسمالي للعمل واضطلاعه بدور الوساطة التجارية ـ الخدماتية عموماً، أن يأخذ مداه هذا لو لم يقترن بعاملين أساسيين اثنين هما:

١ ـ دخول المصارف الأجنبية من الباب الواسع إلى لبنان.

٢ ـ قيام رأس المال الأجنبي بتنفيذ مشاريع البنية التحتية وإستثمارها كجزء من تنفيذ سياسته العامة في لبنان والمنطقة، ومن بين هذه المصارف ـ الكريدي ليونيه (فرنسي عام ١٨٧٥)، البنك الألماني ـ الفلسطيني (١٨٨٩) وأنكلو بالستينيان كومباني (١٩٠٢).

إلاّ ان خضوع لبنان للتقسيم الرأسمالي للعمل لم يقض على جميع مظاهر النمو الصناعي في لبنان وذلك لغاية العشرينات من هذا القرن. أما في فترة الانتداب

الفرنسي فان التبعية لم تعد اقتصادية فقط، بل أصبحت إضافة إلى ذلك تبعية سياسية كاملة. وقد ازداد وزن التجارة والخدمات وتدفّقت تبعاً لذلك المصارف الفرنسية إلى لبنان، خصوصاً بعد إنشاء بنك سوريا ولبنان ١٩١٩، بحيث أصبحت لائحة المصارف العاملة في لبنان، في هذه الفترة ١٩١٨ - ١٩٢٤ تقتصر على المصارف الفرنسية، مع إستثناءين اثنين هما بنك مصر ولبنان١٩٢٩، وبنك دي روما ١٩٣٦. وأعطي بنك سوريا ولبنان من قِبَل سلطات الإنتداب صلاحية التصرّف بكلّ ما له علاقة بالقضايا النقدية - المالية، ورُبطت العملة اللبنانية بالفرنك الفرنسي مما أدى إلى انخفاض قوتها الشرائية بنسبة٩٠٪ بين الأعوام ١٩٢٠ - ١٩٤٥، نظراً إلى إنخفاض الفرنك بالنسبة ذاتها في هذه الفترة[٩].

إنّ النمو الرأسمالي التابع الذي اقترن بنشوء وتطوّر البورجوازية التجارية الوسيطة جنباً إلى جنب مع أنواع من العمل المأجور في الزراعة والصناعة والحرف، قد أدّى إلى ظهور واحتلال واجهة النشاط الإقتصادي من قِبَل مجموعة من العائلات اللبنانية، كانت تنشط في عمليات الإستيراد والتصدير. هذه البورجوازية اللبنانية - الشريك الصغير - سرعان ما أفرغت الإستقلال السياسي من مستلزماته ومهّدت السبيل منذ أواخر الأربعينات في اتجاه تعميق التبعية الكاملة الاقتصادية والسياسية للرأسمالية، مع كلّ ما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية بالغة الأهمية على صعيد تحديد الموقع الذي سيكون للبنان في المنطقة والعلاقة التي ستربطه بها.

إنّ الخدمات الرئيسية التي نشطت في لبنان قبل الحرب العالمية الثانية كانت التجارة والإصطياف والخدمات التعليمية. وهذه في جملتها كانت أقلّ شأناً من نشاطات القطاعات المنتجة للسلع. فالتحوّل من اقتصاد كانت القطاعات السلعية فيه تنتج ما يزيد بوضوح عن نصف الدخل الوطني عشية الحرب العالمية الثانية، إلى إقتصاد تنتج قطاعات الخدمات فيه نحو ٢/٣ من الدخل الوطني تمّ خلال ثلاثة عقود من الزمن. وهذا يعود إلى سببين رئيسيين[١٠]:

أوّلاً : نموّ قطاعات الخدمات القائمة بمعدل يفوق بكثير معدل نموّ القطاعات المنتجة للسلع.

ثانياً: بروز قطاعات خدمات جديدة كالسياحة، والمصارف، والمنتجعات، والمستشفيات الخ...

ومن دون الغوص في تفاصيل هذه الأسباب يجب ذكر النقاط البارزة في عملية التحوّل في بنية الإقتصاد اللبناني، وأهمها الحرب العالمية الثانية ونفقات جيوش الحلفاء في لبنان، ثم نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ واضطلاع لبنان بالكثير مما كانت تنتجه فلسطين من خدمات للمنطقة، ثم الانفصال الجمركي عن سوريا عام١٩٥٠ وما ولّده ذلك من توجّه لبناني نحو أسواق جديدة، فكان أن «استخرج هذا الإقتصاد بالتالي كسباً من النكسة وقوة من الضعف»[١١]، يضاف إلى ذلك تحوّل قسم كبير من عائدات النفط نحو لبنان بحثاً عن مجالات توظيف آمنة نسبياً. وقد يكون أهمّ هذه العوامل هي التحوّلات السياسية والإجتماعية التي جرت في المنطقة على امتداد الخمسينات والتي تمخّض عنها هروب رؤوس الأموال العربية،ذاك أن «المتعاملين الرئيسيين مع المصارف العاملة في لبنان هم الملوك العرب وشركات البترول الأميركية والرأسماليون الهاربون من مصر والعراق وما لا يقلّ عن٦٠٠ ثري من الكويت والمهاجرون السابقون الذين جنوا ثروات في المهجر وأودعوها في المصارف[١٢]»، علماً انه بين الأعوام ١٩٥٦ - ١٩٦٥ كان قد دخل إلى لبنان ما يوازي ١,٥ مليار ليرة لبنانية من دول الخليج العربي، مما شكّل حوال ٦٥٪ من فوائضهم[١٣].

III - المرحلة الثالثة تمتد حتى العام ١٩٧٥، وهي المرحلة التي شهدت انطلاقة الحلقة الصناعية في دورة رأس المال، وسط ترافق «الطفرة» الإقتصادية العابرة (بعد تطويق أزمة انترا) مع استمرار توتر مظاهر الأزمة الإقتصادية والإجتماعية واستفحال أبعادها. ولا يخفى على أحد ان لبنان، في هذه المرحلة، قد استفاد من التغيّرات البنيوية، موسّعاً من حجم علاقاته الاقتصادية مع الدول النامية[١٤]، أساساً مع الدول العربية، وذلك نتيجة إغلاق قناة السويس بسبب العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧، مسترجعاً بهذا دوره كمركز تجاري أساسي في المشرق العربي[١٥].

ويمكن القول ان جملة من العوامل قد تضافرت وتداخلت لتفسح المجال أمام دخول لبنان «عصر الخدمات الذهبية». وهذا يعني تراكم رأسمالي محلي سريع خارج قطاعات الإنتاج، تكرّست في سياقه هيمنة رأس المال التجاري المصرفي التابع للغرب، كما تكرّس دور لبنان الوسيط وتعمّق في تمفصل بنيانه في اتجاه الخارج حيث تجسّدت هذه الهيمنة في الإزدياد الملحوظ الذي طرأ على مساهمة قطاع التجارة والخدمات في إجمالي الناتج الوطني. والجدير بالذكر ان هيمنة التجارة والخدمات

ترافقت مع تركّز في الدخل في القطاع التجاري، وهذا يعني ان نسبة صغيرة من مجموع السكان العاملين يستفيدون من قطاعات الخدمات الرئيسية ويتركّز الثراء في نسبة أصغر منهم، وهذا ما يؤكده تقرير بعثة ايرفد المشهورة، التي ترأسها الأب لوبريه - مستشار الرئيس الراحل فؤاد شهاب في الأمور التنموية بين الأعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٤، وهي بعثة من الخبراء التنمويين من فرنسا من شركة الابحاث للتنمية والتطوير (Formations en vue أو I.R.F.E.D du developpement) وضعت، بالمشاركة مع العديد من الاقتصاديين اللبنانيين، خطة إنمائية شاملة وأعطت تحليلاً شيّقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة حيث بيّنت في تقرير لها من ٩٠٠ صفحة ان مجموعة ضئيلة من اللبنانيين في حدود ٦٪ تحصل على ما يوازي ٩٤٪ من الدخل القومي السنوي، وان ٩٤٪ من اللبنانيين، يحصلون على ٦٪ من الدخل القومي السنوي[١٦].

ولم يكن عصر «الخدمات الذهبية» عصر ازدهار النشاطات التجارية فحسب، بل كان أيضاً عصر الإنطلاقة المصرفية، حيث نلاحظ ان ثمة تلازماً بين نمو وهيمنة التجارة وبخاصة الإستيراد والتصدير وبين نمو المصارف التي ظلّت خاضعة، خضوع التجارة ذاتها، وبأشكال مختلفة، لرأس المال الأجنبي.

وإذا كان عدد المصارف أثناء الإنتداب الفرنسي قد بلغ ٦مصارف كلها أجنبية، ثم ارتفع العدد إلى ٩ في العام ١٩٤٥، فإن عدد المصارف في لبنان ازداد بسرعة، في فترة ما بعد الإستقلال، كي يصبح في العام ١٩٥٥ ما مجموعه ٣٦ مصرفاً (منها ١٨ مصرفاً لبنانياً)، وفي العام ١٩٦٠ ما مجموعه ٥٣ مصرفاً (منها ٣١ مصرفاً لبنانياً)، وفي العام ١٩٦٦ ما مجموعه ٩٢ (منها ٣٠ مصرفاً أجنبياً أو مصرفًا مملوكاً بصورة مشتركة بين اللبنانيين والأجانب). وهذه المصارف التي لم تكن تمثّل إلاّ ١/٣ من إجمالي عدد المصارف، كانت تستوعب في أيلول ١٩٦٦ نحو ٣٦٪ من مجموع الودائع. وبين الأعوام ١٩٦٦ - ١٩٦٨ تمّت تصفية ١٧ مصرفاً لبنانياً تحولت إلى ٩ مصارف أجنبية كبيرة، ووقعت خمس مصارف أخرى تحت الإشراف الكلي للمصارف الأجنبية. وهكذا نجد ان المصارف الأجنبية والمشتركة التي تشكّل ٥٣٪ من العدد الإجمالي للمصارف في نهاية العام١٩٧٠ تستأثر بنحو ٨١٪ من مجموع الودائع. كذلك نجد ان أكبر ٩ مصارف من حيث قيمة الودائع تتكوّن من ٨ مصارف أجنبية ومصرف مشترك يشارك فيه رأس المال الفرنسي بنسبة عالية، وان أكبر ٢٠ مصرفاً في لبنان تتشكّل من ١١ مصرفاً أجنبياً و٩ مصارف مشتركة[١٧].

ولقد استفادت الشركات الأجنبية من سياسة الباب المفتوح واستمر نشاطها في شتى القطاعات المصرفية والفندقية والسياحية ومن ثم الصناعية. وتُظهر دراسة التوزّع القطاعي للشركات في لبنان النتائج التالية: ١٠٪ مصارف ومؤسسات مالية، ٤٠٪ تجارة، ٣٠٪ خدمات، ٢٠٪ نشاطات متنوّعة. وقد بقي القطاع التجاري الذي تصلّب عوده في موقع التبعية للاحتكارات الغربية، عنصراً معيقاً للتطور المتوازن في الإقتصاد اللبناني. وهذا الإنتفاخ في قطاع الخدمات هو ظاهرة ورم غير صحية لعدم ارتكازه على المنتجات الوطنية ولتبعيته لاقتصاديات الدول الغربية. ومن هنا برزت أزمته التي تمثّلت بأزمة بنك انترا، ونتائج الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧، وعجزه عن استيعاب استثمارات جديدة بسبب درجة الإشباع التي بلغها، وتناقص ربحيته بسبب الأزمات الإقتصادية والنقدية المتعاقبة التي تتالت في العالم الرأسمالي وازدياد كلفة النقل والتأمين.

ولقد بلغت وتيرة النمو في قيمة التوظيفات الرأسمالية في هذا القطاع نحو ٢١٪ سنوياً وهي نسبة لم تسجّل في أي فترة تاريخية سابقة. وتبعاً لذلك ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي من ١٢,٧٪ في أواسط الخمسينات إلى ١٥٪ عام ١٩٧٣ ثم إلى ١٨٪ عام ١٩٧٥[١٨].

غير انه من الواضح ان هذا النمو لم يؤثر جذرياً في هيمنة قطاع التجارة والخدمات، الذي ظلّ القطاع الرئيسي في الإقتصاد اللبناني ككل. إلى جانب هذا لم يتحقق هذا النمو الصناعي خارج التقسيم الأمبريالي للعمل، بل اندرج في سياق التعديلات التي طرأت على هذا التقسيم منذ السبعينات والتي تمخّضت عن إقدام الأقسام المسيطرة في النظام الأمبريالي العالمي على تحويل جزء من الصناعات، وبخاصة الخفيفة والتحويلية والتجميعية، بل وحتى بعض الصناعات المتطورة كالصناعة الالكترونية، إلى الدول النامية، في مقابل احتفاظ الدول الرأسمالية المتطورة بالصناعات الأكثر تقدماً ورسملة والأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، بما يكفل لها السيطرة على مفاتيح صناعة البلدان التابعة. وهذا الإتجاه وتحقيقه في الوطن العربي يجب النظر إليه فقط من زاوية الأوضاع الجديدة التي نشأت بعد إرتفاع أسعار النفط والتي حتّمت توسيع نطاق التوظيفات الصناعية بغية استيعاب الجزء الأكبر من العائدات النفطية «الفائضة»، مع التأكيد على انه لا يمكن الحديث عن تصنيع داخل العالم العربي بالمعنى العلمي للكلمة، بل يمكن الحديث عن مشاريع صناعية موجّهة في معظمها نحو التصدير

بالإرتباط مع الخطط التسويقية للشركات المتعددة الجنسية وخاصة الأميركية منها. فلقد بلغت حصة الصناعة في إجمالي الصادرات في لبنان نحو ٤٠٪ في العام ١٩٧٣ و٦٢٪ في العام ١٩٧٥ (٩٠٪ منها للعرب بعد ان كانت عام ١٩٦٤ حوالى ٢٢٪ فقط).

وليس من قبيل الصدفة أن تكون الفترة التي شهدت ازدهار الصناعة اللبنانية هي الفترة نفسها التي شهدت تزايد سيطرة رأس المال الأجنبي على القطاع المصرفي الذي يشكّل مفتاح تمويل القطاعات الإقتصادية الأخرى. وهذه الفترة نفسها شهدت للمرّة الأولى في لبنان تأسيس بنوك التسليف المتوسط والطويل الأجل شارك فيها رأس المال الأجنبي وخاصة الأميركي بنسبة عالية وبخاصة في صناعات المواد الكيماوية، الأسمدة، البلاستيك، الأدوية، الورق والكرتون، الصناعات الكهربائية، المصاعد، الألمنيوم، الجلود، الإسمنت، قضبان الحديد والأحذية وغيرها...

وتشير تقديرات لغرفة التجارة والصناعة في بيروت إلى أنه يوجد ٢٠ مشروعاً صناعياً في لبنان تجاوزت قيمة الإنتاج الصناعي في كلّ منها الأربعين مليون ليرة عام ١٩٧٣، وبلغت حصة الـ ٢٠مشروع حوالى ٥٠٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي في لبنان البالغ عام١٩٧٣ نحو ٢ مليار ليرة لبنانية[١٩]، وهذا يؤكّد على تركّز رأس المال الصناعي في أيدي حفنة قليلة من المنشآت الضخمة التي ترتبط بنسبة كبرى من علاقات الخضوع تجاه رأس المال الأميركي بشكل خاص[٢٠].

أخيراً يمكن القول إنّ الرساميل الأميركية لم تعمل على تطوير الحرفيات والصناعة الصغيرة بقدر ما اتجهت إلى تأسيس فروع تنافسية لبعض الصناعات اللبنانية، من دون أن تثمر رأسمالاً في صناعات ثقيلة وحديثة تتطلب تقنية عالية وخبرة واسعة.

هذه الإتجاهات الإقتصادية الأساسية تؤكد على أن هيمنة رأس المال التجاري المصرفي الكبير (في الخمسينات) قد أفسح المجال منذ بداية السبعينات أمام تحوّل نواة داخل البرجوازية التجارية ـ المصرفية نحو التوظيف وعلى نطاق واسع في النشاط الصناعي. وهذه الفئة التجارية المصرفية ـ الصناعية في آن واحد، وبسيطرتها شبه الكاملة على المفاتيح الأساسية المقرّرة في الإقتصاد اللبناني، لم تخرج عن الحدود التي تفرضها علاقة التبعية لرأس المال الأمبريالي، بل قامت بدور الطغمة المالية التابعة للرأسمالية.

ولقد وقفت الدولة اللبنانية في معظم الأحيان موقف المتفرّج وذلك في ما يتعلّق باتخاذ الإجراءات الإقتصادية اللازمة، كالتدخّل في الكثير من المؤشرات السلبية من زيادة التفاوت الإجتماعي وازدياد تمركز الثروة الوطنية بأيدي فئة قليلة من الأغنياء، إلى تقهقر القطاع الزراعي نسبياً، وعدم كبح جماح الغلاء والتضخّم، مما يعني فشل السياسة المالية والبنك المركزي في ضبط سياسات التسليف وضبط الكتلة النقدية والحفاظ على القوّة الشرائية لليرة اللبنانية.

ويجب التنويه أوّلاً بمساهمة الدولة في الناتج المحلي القائم حيث انخفضت هذه المساهمة في شكل تدريجي خلال سنوات «الطفرة» الإقتصادية ولغاية العام ١٩٧٥ من ٨,٧٪ إلى ٦,٨٪ فقط في الوقت الذي كانت فيه الموارد المتاحة للإستخدام في إطار الموازنة العامة للدولة ترتفع عاماً بعد عام وبنسبة عالية لا تقلّ عن ١٠٪ للفترة نفسها أي بين الأعوام (١٩٦٥ - ١٩٧٤).

من ناحية ثانية، يُلاحظ انه، ومنذ العام ١٩٦٢، لم يحصل أي تغيير جذري في السياسة المالية في لبنان، كما ان الطابع اللاإنمائي في موازنات الدولة المتعاقبة ظلّ سمة ثابتة وأساسية لتلك السياسة. إلى جانب هذا، يُلاحظ ان النفقات المخصصة لمشاريع التنمية والتي بلغت في العام ١٩٧٥ حوالى ٢٣٣ مليون ليرة لبنانية (كانت في العام ١٩٦٤ تعادل ٧٧ مليون ليرة لبنانية)، لم تمثّل إلاّ نسبة هامشية من إجمالي النفقات المخصصة للتنمية، إذ انها تشمل أيضاً تجهيزات السلاح ونفقات التسليح التي في الواقع تأخذ النسبة الأعلى من إجمالي المخصصات. بكلمات أخرى، من الموازنة العامة المرصودة للعام ١٩٧٥ البالغة ١٩٨٥ مليون ليرة لبنانية، بلغت حصة وزارة الداخلية ١١٨ مليون ليرة لبنانية، أما حصة وزارة الدفاع فكانت ٣٤٤ مليون ليرة والباقي من أصل المبلغ كان من نصيب بقية الوزارات[٣١].

بالإضافة إلى ذلك، فإن هامشية السوق المالي اللبناني تجعل ثقل الأزمات في الأسواق النقدية العالمية كبيراً على القطاع المصرفي في لبنان، وتؤثّر مباشرة على مجمل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية. فالتضخم بشقيه المحلي والمستورد أصبح سمة ثابتة من سمات النظام الإقتصادي اللبناني نظراً للعلاقة التبعية الإقتصادية التي تحكم لبنان بالرأسمالية الامريكية (أي بدولة المركز). إنطلاقاً من هذا يمكن القول ان الليرة اللبنانية فقدت في السنوات الأخيرة نسبة قوية من قوتها الشرائية فوصلت إلى ٣٠٪ بين ١٩٦٦ و١٩٧٣[٣٢].

وهذه العملية ترتبط بالعوامل المحلية من دون أن يقلّل ذلك من تأثير العوامل الخارجية وخاصة أزمة الدولار الأميركي الذي تعرّض مرتين للإنخفاض (عام ١٩٧١ و١٩٧٣) نتج عنهما تدهور تدريجي في قيمته الفعلية، مما دفع بالبنك المركزي في لبنان إلى شراء ٧٠ مليون دولار أو ما يوازي ١٧٥ مليون ليرة لبنانية لم تكن السوق اللبنانية في حاجة موضوعية إليها، في الوقت نفسه الذي كان فيه الإقتصاد اللبناني يشكو من ارتفاع السيولة في جهازه المصرفي(٢٣).

إنّ هذه الظواهر مجتمعة، من التضخم إلى الإحتكار والتمركز، بالإضافة إلى الخصائص البنيوية للنظام الاقتصادي اللبناني غير القادر على تطوير القوى المنتجة واستيعاب كامل قوة العمل، قد اقترنت بتدهور شروط العمل مما عزز من هجرة العمّال والكادرات والملاكات الفنية إلى البلدان العربية الأخرى وخاصة البلدان العربية المصدرة للنفط.

وإذا كانت البورجوازية اللبنانية دأبت على وصف ظاهرة هجرة اللبنانيين إلى الخارج بأنها عائدة إلى انفتاح اللبناني على الخارج وحبّه للسفر وطموحه وشطارته، فتلك دعاية تهدف إلى إخفاء الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اتجاه اللبنانيين للهجرة، إذ أن الأسباب هي اقتصادية اجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببنية الاقتصاد والمجتمع اللبناني وفي طليعتها النمو غير المتكافىء بين المناطق اللبنانية، وخاصة بين بيروت وجبل لبنان من جهة، وبقية المناطق الأكثر حرماناً، كما تمثّلت الهجرة في النمو غير المتكافىء بين قطاعات الاقتصاد اللبناني، إلى جانب انعدام الاهتمام الرسمي بتنمية وتوسيع قدرات القوى العاملة إنّ على صعيد الإعداد التربوي التوجيهي للقوى العاملة أو على صعيد الإعداد المدرسي أو الجامعي أو المهني(٢٤). ونلاحظ أن صافي تدفق اللبنانيين إلى الخارج خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ اقترب من المليون مهاجر، وتحديداً ٩٣٣ ألف، بمعدل سنوي بلغ ٦٢ ألفاً، أي حوالى ٢٪ من مجموع السكان المقيمين في لبنان عام ١٩٨٧(٢٥)، يحدوهم أمل بالعثور على عمل ومدخول جيّد، (حيث الاستقرار والأمن مما يساعد على تأمين مسكن مناسب وفرص ترفيه.

ولعلّه من المفيد التأكيد على أهمية الدعم المالي الذي تقدّمه الهجرة الخارجية، إذ أنّ هذه التحويلات النقدية ساعدت اللبنانيين على تحمّل نتائج التضخم المالي، ومواجهة الأزمات المعيشية المتفاقمة، وهي تدعم عملياً حوالي نصف السكان المقيمين في لبنان.

وكانت قد قدّرت بـ ٦٠ مليون دولار أميركي شهرياً على حساب ان ما يحوّله الفرد منهم شهرياً إلى عائلته يبلغ ١٠٠ دولار فقط، وذلك من الدول العربية، خاصة النفطية منها، والدول الأفريقية وبقية المهاجر في أميركا وأوستراليا وبعض دول أوروبا[٢٦].

ان بلوغ الأزمة ذروتها وفشل البرجوازية الكبرى في احتوائها، اقترن بمجموعة من التحوّلات البالغة الأهمية في البنية الإجتماعية وفي المواقف السياسية للقوى الطبقية. وقد نتج عن هذه التحوّلات انسلاخ أقسام واسعة من البورجوازية الصغيرة والمتوسطة عن الطغمة المالية، وأدى ذلك إلى إضعاف علاقة التبعية السياسية والأيديولوجية التي كانت تربط هذه الفئات كلها بتلك الطغمة المالية و بممثليها في السلطة. عملية الإنسلاخ هذه، التي جرت بوتائر وأشكال وفي ظلّ شعارات متنوعة ومتفاوتة أحياناً من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر ومن طائفية إلى أخرى، هدّدت تجدّد علاقة التبعية تلك التي شكّلت تاريخياً صمّام أمان للنظام السياسي ـ الاقتصادي ـ الإجتماعي اللبناني، وأدّت في محصلتها العامة إلى فقدان البورجوازية الكبرى ذلك التوازن الطبقي والسياسي الذي كانت تقوم على أساسه سيطرتها الطبقية السياسية والاستقرار النسبي لنظامها.

وإذا كان الاقتصاد اللبناني قد تميّز بازدهار نسبي قبل الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ متماشياً مع ظهور سياسة إنمائية في الستينات ونمو القطاع العام، إلاّ ان الاقتصاد هذا بقي متميّزاً بكونه «الاقتصاد الحر»، الذي يقوم أساساً على المبادرة الفردية ويتقدّم فيه القطاع الخاص ليحتل المرتبة الأولى، كما يمتاز فيه قطاع الخدمات بالهيمنة المطلقة، حيث يشكّل أكثر من ٧٠ بالمئة، بينما قطاعا الصناعة والزراعة لا يتجاوزان الـ ٣٠٪، مما جعله اقتصاداً مكشوفاً معرّضاً للهزات عند أوّل أزمة ومعتمداً أساساً على الإستيراد من الخارج. ونلاحظ مع بداية المرحلة الثانية (التي نحدّدها بالسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) حصول تغيّرات بنيوية سالبة تشمل قسماً كبيراً من الطاقة الانتاجية للاقتصاد اللبناني، وما يعنيه هذا من الخسائر المادية والبشرية، في جميع المؤسسات والمناطق والقطاعات، بحيث بتنا نعرف التراجع الكبير في الإنتاج الزراعي والصناعي والنسب المتزايدة في وتيرة الهجرة في اليد العاملة الكفوءة التي تركت آثارها على جميع فروع الاقتصاد.

إلاّ ان مرحلة ما قبل العدوان الإسرائيلي لم تقوّض الاقتصاد اللبناني لعدّة أسباب منها:

❖ الحفاظ على الوحدة النسبية للسوق الداخلية.

❖ الحفاظ على الصلات مع المحيط العربي كسوق واسع.

❖ تدفّق التحويلات الخارجية المتنوعة من الدول العربية وفي مقدمتها الدول النفطية. وهي تحويلات بلغت حسب مذكرة صادرة عن الهيئات الاقتصادية نحو ٩ مليارات ليرة لبنانية في حينه، مما قدّم دعماً كبيراً للاقتصاد اللبناني وأسهم في تمويل الإستيراد والعجز في الميزان التجاري الذي بلغ أكثر من ١٥ مليار ل.ل. (قيمة الاستيراد) حسب إحصاءات البنك الدولي، متجاوزاً بذلك الناتج المحلي الإجمالي، متيحاً للنظام المصرفي مضاعفة ودائعه وموارده.

وانعكس هذا الوضع، على الرغم من مآسي الحرب، على الأنشطة الاقتصادية وما يعنيه من تنشيط الاستثمارات العقارية والحفاظ على مستوى معيشة مقبول نسبياً، واستيعاب البطالة جزئياً وذلك في البلاد النفطية العربية، بالدرجة الأولى، حيث هناك هجرة لعشرات الألوف من اللبنانيين. وكل هذا إنما يصبّ في الخانة الإيجابية بما في ذلك خانة موازين المدفوعات.

ومنذ العام ١٩٨٢، ونتيجةً للعدوان الاسرائيلي بدخوله أجزاء من بيروت، لحق بالاقتصاد اللبناني خسائر هائلة أصابته في الصميم، وتحديداً في البنية الأساسية الإرتكازية، حيث كان هناك تدمير منظّم ومدروس للمرافق العامة، وللمؤسسات الخاصة وما شابه، الأمر الذي أدّى إلى تقطيع أوصال الحركة الاقتصادية عن طريق تفتيت السوق اللبنانية وفرض حصار على انسياب السلع والخبرات نحو المحيط العربي. بنهاية الأمر، لحقت بالاقتصاد اللبناني أضرار بالغة وأمست هناك مهمة ملحّة لإعادة تأهيل البنية التحتية وخاصة في خطوط الكهرباء، والمياه والهاتف والطرقات، إضافة إلى الخسائر في التجهيزات والمباني، بدون أن ننسى واقع التشريد وإضاعة فرص العمل والاعتقالات التي أصابت الآلاف من اللبنانيين في المدن والأرياف. وقد قدّرت الأمم المتحدة الخسائر المباشرة التي أصابت رأس المال الإنشائي والتجهيزي في القطاعين العام والخاص بنحو ٢٥ مليار دولار، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة التي طاولت الدخل وبلغت قيمتها ارقاماً مضاعفة، علماً أنه حصل تراجع في الناتج المحلي للفرد في لبنان عند انتهاء الحرب اللبنانية عام ١٩٩٠ إلى نحو ثلث ما كان عليه عام ١٩٧٤

(بالأسعار الثابتة) وذلك بسبب انخفاض حجم النشاط الاقتصادي من جهة، ومن جهة ثانية بسبب ازدياد عدد المقيمين[٢٧].

ولقد أدّت هذه الأوضاع على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي إلى ما يلي:

أولاً. في القطاع الصناعي: شهد هذا القطاع انهياراً مريعاً. فالصادرات الصناعية انخفضت إلى نسبة ٣٥ ٪ في عام ١٩٨٣ مما كانت عليه عام ١٩٧٤، أما في الفصل الأول من عام ١٩٨٤، بالمقارنة مع الفصل الأول من العام ١٩٨٣، فيُلاحظ انخفاض الحصة إلى ما يساوي ٦٥٪. وهذا يؤكد انه جرت تصفية العشرات من المؤسسات الصناعية في أكثر من مكان في طرابلس مروراً بسلعاتا والشويفات والناعمة والضاحية الجنوبية الخ. ويزيد الأمر سوءاً أن الخسائر الصناعية تفاقمت مع مشكلة التهريب عن طريق المرافئ غير الشرعية ابتداءً من العام ١٩٧٨ وانهيار نظام الحماية الجمركية والخوات المتعددة، وتضاعف أسعار المحروقات والكهرباء، إضافة إلى تشرذم الأسواق والتمزيق المنظّم للسوق الداخلية وتفكيكها وتقطيع أوصالها.

ثانياً. في القطاع الزراعي: وقد شهد أيضاً انهياراً تدريجياً إذ انخفضت صادرات الحمضيات بنسبة كبيرة، بلغت حوالى ٤٠٪ عام ١٩٨٣، وكذلك الأمر في ما يتعلق بالتفاح والموز... كما ان المساحة المزروعة من التبغ وصلت إلى نصف ما كانت عليه عشية ١٩٧٥. وانخفضت زراعة الشمندر السكري بنسبة ٣٠٪ عام ١٩٨٢ مقارنة بعشية الحرب الأهلية. أما الثروة الحيوانية فقد تراجعت كثيراً، كما أفلست عشرات المزارع والمؤسسات الصناعية الزراعية وترتّب على ذلك هجرات فلاحية من الأطراف إلى العاصمة ومن الأطراف إلى خارج البلاد.

ثالثاً. في قطاع الخدمات: لا يخفى على أحد أنّ التدهور حصل أيضاً في خدمات التعليم والطبابة والاستشفاء، وبصورة خاصة في خدمات السياحة والاصطياف التي انهارت كلياً. وإن أخذنا على سبيل المثال لا الحصر المؤسسات الفندقية فقط، لقلنا إنها شهدت انهياراً كبيراً إذ وصل عددها إلى ٣٧ مؤسسة عام ١٩٨٣ بعد ان كان أكثر من ١٠٠ مؤسسة عام ١٩٧٥. كذلك حصل تدهور في خدمات المواصلات والاتصالات وشبكات الطرق وصيانتها، كما تراجع الترانزيت ومداخيل مطار بيروت بصورة ملموسة.

من ناحية ثانية، يلاحظ ان أدوار الوساطة التي انخرط فيها لبنان في إطار المحيط العربي في مدة معينة من تاريخه لم تتحسر فقط، بل هي تميل نحو الزوال التدريجي.

وهذا ينطبق على مختلف أدوار الوساطة خصوصاً الصناعية منها التي بنيت عليها آمال كبيرة في معرض سعي البورجوازية اللبنانية لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي انفجرت في النصف الثاني من الستينات (أزمة انترا، حرب حزيران).

لبنان اليوم

إن أردنا إعطاء فكرة سريعة عن الأوضاع المعاصرة في لبنان، لقلنا إننا نشهد تعديلات جذرية تطال طبيعة وحجم الدور الاقتصادي للبنان في المنطقة. وهي على كلّ تعديلات لم تنتج فقط عن الحرب الأهلية المتمادية والغزو الإسرائيلي، بل أيضاً، وأساساً، عن التحوّلات ذات الطابع البنيوي في بعض أوجهها، التي طالت اقتصاديات البلدان العربية وبخاصة بلدان الخليج، والتي كانت تشكّل المدى الحيوي لنمو الاقتصاد اللبناني، بحيث ان استمرارها يؤدّي إلى نتائج من شأنها أن تعيق تطوّر القوى المنتجة للاقتصاد اللبناني، كنظام ذي هيكلية وسمات خاصة ودور وسيطي أصبح ضعيفاً. وهذا الطرح الاقتصادي يطال، إضافة إلى القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية، الأساس المادي للطابع الخدماتي للاقتصاد اللبناني، أي اقتصاد المستودع، الممر، الوسيط، المصرف، القجة العربية، الخدمات السياحية، الاتصالات والمواصلات...

وما يؤكّد الميل نحو تلاشي أسس اقتصاد الخدمات، هو ان أدوار الوساطة اللبنانية في مختلف المجالات قامت وتطوّرت وتكيّفت، وإن بدرجات وأشكال متفاوتة، مع حاجات الاقتصاديات، والأسواق العربية، وليس تبعاً لحاجة السوق المحلية فقط.

والحال ان هذه الأسواق التي كانت تشكّل عوامل ازدهار الاقتصاد اللبناني في أوائل العقد الماضي، شهدت تحوّلات يمكن أن تشكّل عوامل تأزيم لهذا الاقتصاد في الكثير من المجالات، بما فيه القطاع المصرفي الذي دفع جزءاً من فاتورة الأزمة والحرب. فهذا القطاع الذي ظل وحتى ماض قريب جداً كأنه «جزيرة في وسط الصحراء» مستفيداً من سيل التحويلات والتدفّقات المالية في اتجاه لبنان، بدأ يتأثّر إلى حدّ كبير بهبوط قيمة التحويلات وبالركود الذي تعاني منه مختلف القطاعات الاقتصادية في لبنان، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية ونتائج الحرب العراقية ـ الايرانية، إضافة إلى نتائج حرب «عاصفة الصحراء». من ناحية ثانية، وفي العديد من المجالات الاقتصادية الأخرى، طرأت تغيّرات أساسية حملت في طيّاتها مؤشّرات نوعية جديدة، تشير في معظمها إلى أن العديد من العوامل التي سبق ان ساهمت إلى هذا الحد أو

ذلك في صنع الازدهار النسبي الذي عرفه لبنان في بعض الفترات، والتي ساهمت في الوقت نفسه في صنع الدور الذي احتله لبنان في إطار محيطه العربي الكبير(..) ان هذه العوامل هي في الطريق إلى الانحسار، أو هي في صدد التحوّل من عوامل ازدهار إلى عوامل تأزيم. ويبدو أن الوظيفة التي اضطلع بها لبنان قبل الحرب الأهلية في إطار المحيط الاقتصادي العربي لن تعود إلى سابق عهدها تماماً،وهذا غير ناتج فقط عن فعل الحرب وإنما أيضاً عن تغييرات بنيوية شهدتها اقتصادات العالم العربي، لا سيما الخليجية منها خلال حقبة الطفرة النفطية وما تلاها. ان الحاجة العربية إلى لبنان، اقتصادياً، لم تعد كما كانت عليه سابقاً. فقد حصلت تحوّلات سياسية في العالم العربي بإتجاه التكيّف والإنخراط المتزايدين في دورة السياسة والاقتصاد الغربيين، فتوقّف لبنان عن احتكار ميزة التواصل مع الغرب، خصوصاً بعد توقيع معاهدة الصلح المصري - الاسرائيلي، ومن ثم اتجاه غالبية الأنظمة العربية نحو «الواقعية» على الصعيدين السياسي والاقتصادي. كما ان بلدان الخليج والعديد من رعايا البلدان ذات النظم التدخليّة الذين كانوا يعتمدون لبنان مقرّاً أو ممراً لرؤوس أموالهم وتجارتهم المثلثة ونشاطاتهم الاقتصادية عموماً، هؤلاء بنوا شبكات من العلاقات المباشرة والمتنوّعة مع السوق العالمية ولم يعودوا في حاجة بالقدر ذاته إلى الوسيط اللبناني، إضافة إلى نقل دور الوسيط من قِبَل اللبنانيين أنفسهم، المقيمين في الخارج، في عواصم الغرب المختلفة والدول العربية، ليعملوا على نقل بعض من فعالية لبنان إلى أماكن إقامتهم الجديدة وليحققوا ثروات طائلة جرّاء فرص العمل والتوظيفات المهمة نسبياً خارج لبنان، على هامش الطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة[٢٨]. إلاّ ان كثافة التحويلات المالية من الخارج (اليد العاملة والتمويل الخارجي للحرب) ونمو الاقتصاد الموازي وتضخم حجم الأعمال الهامشية، قد ساعدت على امتصاص الآثار التدميرية للحرب في الاقتصاد ووحّدت كثيراً من تدهور أدائه علماً انه في المقابل عانت سوق العمل خللاً نوعياً واضحاً بين العرض والطلب[٢٩] على بعض الفئات المهنية المؤهلة من كفاءات ومهارات. وسرعان ما تبدل الأمر إلى ضمور في التحويلات من الخارج وارتفاع في معدّلات البطالة التي ظلّت على امتداد الخمسينات والستينات ظاهرة هامشية نسبياً متحوّلة منذ بداية الثمانينات، مروراً بالتسعينات، إلى ظاهرة عضوية وبارزة، قد تشكّل إحدى أخطر المعضلات الاقتصادية - الاجتماعية، مع التأكيد على مخاطر انسداد افق الهجرة أمام اللبنانيين بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية على المستوى العالمي، وخصوصاً إلى بلدان

المقصد التقليدية للهجرة اللبنانية، وما تبعها من تضييق في مجال استقبال المهاجرين عموماً والمهاجرين اللبنانيين خصوصاً (بلدان الخليج، كندا، الولايات المتحدة)، أو بسبب تزايد كثافة الهجرة العائدة، من الذين هاجروا لاعتبارات أمنية لبنانية، أو بسبب الإضطرابات في بعض البلدان الأفريقية (ليبيريا، شاطىء العاج، زائير)، أو لسبب استمرار الركود الاقتصادي، بحيث «ارتفع معدل البطالة من ٥,٨٪ سنة ١٩٧٠ خلال فترة الفورة الاقتصادية إلى أكثر من ٨,٣٪ من المجموع الكلي للقوى العاملة في العام ١٩٩٧»، علماً ان المشكلة الأولى هي في ان البطالة مرتفعة جداً في الفئات العمرية الأصغر سناً في القوة العاملة (١٥ ـ ١٩ سنة) وقاربت ٢٩٪ سنة ١٩٧٧، وما يقارب ١٨٪ للفئة العمرية ٢٠ و ٢٤ سنة[٣٠].

كما ان التضخّم أصبح لفترة طويلة نسبياً ظاهرة شاملة، وملازمة للنمو الاقتصادي، مع ما لهذه الظاهرة من آثار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وما يعنيه من تعطيل «صمام الأمان»، بحيث تحوّلت البلاد ولفترة من الزمن نحو التضخم على الطريقة السائدة في بعض بلدان أميركا اللاتينية. فتحت تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية ومالية ونقدية في غاية التعقيد، ارتفعت نسبة التضخم السنوي الوسطي من ٧٪ في بداية السبعينات إلى ٢٠٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤، ثم إلى نحو ١١٠٪ سنوياً بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٢، الأمر الذي جرّ إلى انعكاسات سلبية على مستويات الأجور في القطاعين العام والخاص[٣١]، وعلى مستوى الأسعار. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نورد النتائج الهامة التى توصل إليها الباحث كمال حمدان حين أكّد أنه بدءاً من أواسط الثمانينات، حصل انفصام حادّ ومتزايد بين الأجر، من جهة، وبين تكاليف المعيشة، من جهة ثانية، تمثّل في خسارة الحد الأدنى للأجور نحو ٧٥٪ من قوته الشرائية، فيما خسر الأجر الوسطي نحو ٨٥٪ منها في الفترة المذكورة[٣٢].

وإذا ما انطلقنا من التأكيد على ان ظاهرة تعاظم التحويلات الوافدة من الخارج، والتي جعلت الناتج الوطني يتجاوز الناتج المحلي بنسب كبيرة، قد شارفت على نهايتها، فإن هذا يعني ان على لبنان أن يعتاد في المستقبل على احتمال حالة عجز في ميزان مدفوعاته، وليس فقط في ميزانه التجاري، كما هو معهود.

وينسحب هذا الأمر على السنوات القليلة المنصرمة، فلقد سجّل الميزان التجاري عجزاً بقيمة ١,٧ مليار دولار خلال المرحلة ١٩٨٩/١٩٩٠. وإذا ما استرجعنا ظاهرة

التراجع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود ٢,٦ مليار دولار عام ١٩٨٣، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والتوقف القسري عن العمل لحوالى ٢٠٠ يوم عام ١٩٨٨، وازدياد تحويلات رؤوس الأموال من لبنان إلى الخارج، اي إلى اللبنانيين المهاجرين الباحثين عن ملاذ وعمل خارج لبنان، نتيجة تردّي الأوضاع الأمنية وانقسام السلطة السياسية، وتراجع التحويلات إلى لبنان من العراق والسعودية والكويت وبقية دول المنطقة الخليجية: لوجدنا أنّ النتيجة المنطقية لهذا إنما تكمن في تزايد العجز في ميزان المدفوعات عام ١٩٩٠ ليصل إلى أكثر من ٤٣٠ مليون دولار.

وإذا ما كان الكلّ يجمع على ضرورة وقف النزيف المدمّر وضرورة إعادة البناء الاقتصادي، فإنّ إعادة البناء لا يجب أن تعني بالضرورة إعادة تكوين ما دمّر على الصورة التي كان عليها قبل الأحداث. فمن جهة، لن يكون ذلك ممكناً فنياً في كثير من الحالات نظراً لتطوّر التكنولوجيا المطبّقة في كثير من النشاطات، وللتبدّل في موفور السلع والمواد والمعدات، كما تملي المصلحة علينا إدخال تعديلات بنيوية على النشاط الإنتاجي في البلاد.

وعملية إعادة البناء يجب أن توجّه قدر الإمكان، عملياً، بحيث تدفع بالنشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي منه للانتشار في سائر المناطق، وليس بتمركزه، بشكل بارز في المدن، وحولها، و لا سيما العاصمة بيروت. وهذا يعني ضرورة تطوير الإدارة اللبنانية بشكل يجعل منها أداة خلاّقة ذات قوة دافعة وحركة هادفة، تضع أمامها فكرة جوهرية في ان محور الإنماء هو الإنسان نفسه قبل كلّ شيء آخر. إلاّ أن الملاحظ هنا انه وحيال جملة من الظاهرات والمتغيّرات المتشابكة والمعقّدة، كالتدهور الحاصل في القوّة الشرائية للأجراء، وبروز أشكال من الإفقار النسبي، والمطلق، أو تردّي خدمات التطبيب، والاستشفاء، والتعليم، في ظلّ ازدياد دور المؤسسات الطائفية المنتجة لهذه الخدمات، وتراجع الدور المنتج للدولة على هذا الصعيد، أو استفحال أزمة السكن وانعدام عرض المساكن لغرض التأجير والإرتفاع الهائل في بدلات إيجار المساكن، حيال هذه الظاهرات وغيرها لا بدّ من معالجة تطال السياسة النقدية والمالية، مع التذكير دائماً بأن طبيعة ومحتوى السياسات التي انتهجتها الدولة استندا إلى فهم شديد التخلّف لمبادئ «الاقتصاد الحرّ»، إذ أنّ لبنان يكاد يكون من أكثر الأنظمة في العالم إفراطاً في ممارسة الحرية الاقتصادية[٣٣]. وهذا النظام لا يفرض ضوابط أو قيود على النشاط التجاري

مما يعني فوضى الاستثمار، علماً ان الدولة لا تضع ضوابط على حركة الأموال والرساميل الوافدة أو الخارجة. وهذا ينطبق على فلسفة النظام الضريبي، الذي لا يفرض أعباء جديّة وفعليّة على رأس المال، بل يفسح أمامه مجال الحركة واسعاً.

ولكن اعتماد سياسة «اليد المرفوعة» بين القوي والضعيف، بين من يملك ومن لا يملك، هو في الواقع انحياز للطرف الأقوى ضد الطرف الأضعف. ومن هذا المنظار جرى تكريس مختلف أدوات تدخّل الدولة على الأصعدة الاقتصادية والمالية والنقدية، والجزء الأكبر من العبء الضريبي على الفئات الشعبية، أو تركيز الجزء الأكبر من الإنفاق العام على النفقات الإدارية غير المنتجة، والتغاضي عن ممارسة الحرية الاقتصادية من قِبَل رأس المال الكبير حتى درجة التوحّش، والسكوت عن التهريب عبر المرافئ، الأمر الذي أتاح لحفنة من التجّار والقبضايات الإثراء الفاحش على حساب الألوف من الناس...

وإذا كان من المتعارَف عليه في الدول النامية ان دور الدولة التنفيذي يبقى غير فاعل ويعاني من عوائق ومشاكل عدّة تميّزه عن بقية دول العالم، وخاصة الدول الصناعية الرأسمالية المتطوّرة لناحية السياسة الاقتصادية ومحاولة تطبيق النماذج الاقتصادية، أو اتباع نهج إنمائي بالإستناد إلى سلّة من الأدوات الاقتصادية والمؤشّرات الاقتصادية، محاكاةً أو تقليداً للدول الراسمالية المتطوّرة؛ فإننا نلاحظ انه كثيراً ما تفقد السياسة النقدية من فاعليتها بحيث لا تؤدّي إلى آثار واحدة في حجم التشغيل والإنتاج نظراً لوجود معوقات بنيانية تمنع التغيّرات المطلوبة. وهذا يعني ارتفاع الميل الحدّي للإستهلاك، وانخفاض قيمة المضاعف، واتساع نطاق القطاع الزراعي والحرفي الراكد، وضعف دوائر التصنيع، وانخفاض مستويات الدخل القومي، وانخفاض نصيب متوسط دخل الفرد منه، وارتفاع الميل لاستيراد السلع من الخارج، وانخفاض الميل الحدي للاستثمار بسبب انخفاض الفعالية الحديّة لرأس المال، بالنسبة لسعر الفائدة. بكلمات أخرى نحن أمام كمّ من المسائل الاقتصادية المتراكمة والمستجدّة لمختلف الأسباب. وبما ان هناك خصوصيات في السياسة النقدية يلازمها ضعف في مستوى أداء الجهاز المصرفي، وعدم نمو السوق المالية والنقدية، وفي سوء توزيعها إن وجدت، وفي ضعف سيطرة البنك المركزي؛ فإن الملاحظ هو انه لم يعد أمام السلطات النقدية من طريق آخر تلجأ إليه إلاّ طريق الإصدار النقدي عن طريق البنك المركزي، أو من خلال طرح

الحكومة لمجموعة من السندات يشتريها القطاع الخاص بما فيه القطاع المالي مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية ودخول لبنان في الدائرة الجهنمية المغلقة بين تضخم وعجز ودين عام الخ... وهنا لا بدّ من التوقّف عند المقولات الاقتصادية الأكثر أهمية لنبيّن عجز هذه السلطات عن تنفيذ سياسات سليمة من شأنها المحافظة على قوة الليرة اللبنانية بشكل خاص ومستقبل الاقتصاد اللبناني بشكل عام. وهذا يعني ضرورة مناقشة كلّ من: إيرادات الدولة، مصروفات الدولة، العجز والدين العام.

أولاً: في الإيرادات

من الملاحظ ان الدولة اللبنانية كانت عاجزة عن جمع إيراداتها لأسباب عديدة منها ما يعود إلى الحرب المستشرية وما تعنيه من تواجد فعلي للإقتصاد الموازي، الذي نفهمه بكلّ الأنشطة غير الشرعية التى لا تخضع لرقابة الدولة وإشرافها، كما تشمل النشاطات الطفيلية التي نشأت بسبب تشرذم الأسواق وتبعثرها. وهذه النشاطات الموازية تستمد حيويتها من خلال المشاريع المشبوهة في التعامل بالممنوعات (بالأعراف الدولية) بكلّ مرتكزاتها ووسائل إنتاجها وتوزيعها[٣٤]، مما يعني التمدّد على جزء من المناطق اللبنانية، بما في ذلك المرافىء والمرافق الاقتصادية والنقاط الجمركية غير الشرعية، لوجود البديل الممثل بقوى الأمر الواقع، وسيطرة الميليشيات أو استيلائها على ما تجبيه من رسوم وأتاوات وخوّات؛ إضافة إلى تفاقم العجز الإداري في هيكل سلطة الدولة وعجزها عن جباية ضرائبها بشكل صحيح لتهرّب أصحاب الشركات والمؤسسات من دفع الضرائب على الأرباح والدخل، بحيث ان هذه الضرائب لم تتجاوز في العام ١٩٩١ الـ ١٪ من الناتج المحلي: فمن أصل ٦٥ الف مؤسسة تجارية مسجلة في بيروت، هناك ٢٠ الف مؤسسة فقط تقدّم بيانات مالية لإدارة الضرائب. وتصرّح ٧٠ من هذه المؤسسات العشرين الفاً عن خسائر في نهاية السنة المالية، مما يعني ان ١٠٪ فقط من المؤسسات التجارية المسجلة تصرّح عن تحقيق ارباح وتدفع الضرائب عنها. ويستنتج من هذا التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي ان ٧٠٪ من المؤسسات غير معروفة من إدارة الضرائب، مما أدّى إلى تمركز كبير في الجباية إذ ان ١٠٪ فقط من الشركات تدفع ٨٥٪ من الضرائب على الأرباح[٣٥]. ويمكن إضافة بعض الأفكار الأخرى، والتي لا تقلّ أهمية عن سابقاتها، وهي هنا ممثّلة بحجم الضرائب والرسوم غير المباشرة، وأهمها الرسوم الجمركية لاعتماد لبنان اعتماداً كبيراً، قبل الحرب الأهلية، على هذه

الموارد الجمركية كونه بلداً مستورداً للسلع، بل ويعاني من عجز دائم وكبير في ميزانه التجاري، بحيث كانت الرسوم الجمركية وحدها تشكّل قبل الحرب بين ١٠٪ و١١٪ من المستوردات، متدنيةً إلى ٢٪ من المستوردات سنة ١٩٨٤، وإلى ١٪ عام ١٩٨٥. ومع بدعة «الدولار الجمركي» المستحدث بموجب المرسوم ١٨٧ تاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٨٥ والمحدّد بـ ٦ ليرات لبنانية، مما يعني تقييم البضائع المستوردة حسب سعر ثابت للدولار يقلّ عن سعره الحقيقي المتصاعد في سوق القطع، بحيث مثّل سعر هذا الدولار الجمركي ١,٣٪ من السعر الحقيقي للدولار عام ١٩٨٧ و١,١٪ نهاية العام ١٩٨٨ و٠,٧٪ سنة ١٩٩٠، يكون هذا الدولار الجمركي ساهم في تهميش العائدات الجمركية التي كانت فيما مضى العمود الفقري لإيرادات الدولة اللبنانية والتي، أي الرسوم الجمركية، كانت قبل الحرب الأهلية تموّل بين ٣٠ و٣٥٪ من نفقات الدولة، فأصبحت تساوي ١,٥٪ من هذه النفقات سنة ١٩٨٥، و٠,٣٥٪ سنة ١٩٨٧، واستمرّت في التراجع إلى حدّ انها شكّلت في سنتي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ معاً نسبة ٢,٣٪ فقط من مجموع الإيرادات(٣٦).

واللافت في الأمر انه إذا حذفنا أرباح مصرف لبنان من إيرادات الخزينة لمعرفة مدى إسهام الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق الحكومي، لتبيّن لنا ان إيرادات الدولة، بدون أرباح مصرف لبنان بين الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩٠، بلغت حوالى ٧,٥٪ فقط من النفقات، أي ما يساوي ثلث رواتب موظفي القطاع العام وحدها، وأقل من ثلث خدمة الدَين العام وحوالى نصف فاتورة دعم المحروقات(٣٧). من جهة ثانية، يتبيّن لنا من دراسة هيكلية إيرادات الدولة اللبنانية، لغاية أوّل عشر سنوات بعد اندلاع الحرب، ان تغيّراً هاماً حصل خلافاً للقاعدة التقليدية في تاريخ لبنان الضريبي، حين تراجعت الرسوم الجمركية بشكل حاد مما جعل عائدات الضرائب المباشرة (الدخل، الأملاك المبنية، السيارات الخاصة، الأحراج، الأراضي، الرسوم القضائية وكتّاب العدول والطوابع، والسير، والأمن العام، والقنصلية، ومغادرة الأراضي اللبنانية) تفوق حجم الضرائب والرسوم غير المباشرة (رسوم الجمارك و رسوم الإستهلاك من ملاه و تبغ وتنباك واسمنت ومسكرات ومواد ملتهبة)، الأمر الذي يعني وقوع عبء الضريبة على ذوي الدخل المحدود أكثر من الأغنياء، وهو ما يشكّل خللاً في مبدأ العدالة في التحصيل. وبهذا يكون النظام الضرائبي قد أظهر سهولة في التحصيل على حساب العدالة، مع استمرار التركيز على الضرائب غير المباشرة التي يتأثّر بها الفقير والغني

بالتساوي ولكن ليس بالعدل[٣٨].

ومع تقلّص هذه الإيرادات والتغيّرات في هيكلية الضريبة في لبنان، برز تشوّه آخر في مالية الدولة حين كانت الدولة مضطرّة للإعتماد على أرباح مصرف لبنان بالحصول منه على ٨٠٪ تحوّل إلى الخزينة تطبيقاً لـ «قانون النقد والتسليف»، إذ أشارت المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف إلى وجوب تقويم موجودات الذهب والعملات الأجنبية من قِبَل مصرف لبنان، على أن يُفتح باسم الخزينة اللبنانية حساب خاص تقيّد فيه:

أ ـ الفروق بين ما يوازي موجودات المصرف المركزي من ذهب وعملات أجنبية بالسعر القانوني، وبين السعر الفعلي لشراء أو بيع هذه الموجودات.

ب ـ الأرباح أو الخسائر الناتجة في موجودات المصرف من ذهب وعملات أجنبية، عن تعديل سعر الليرة اللبنانية القانوني أو إحدى العملات الأجنبية.

وعملاً بمضمون هذه المادة، يُعاد تقويم هذه الموجودات مرّة كلّ ١٥ يوماً. ولغاية نهاية العام ١٩٨٤، كان المصرف يحوّل فروقات القطع، أي رصيد التقويم الدفتري والفعلي (نسبة ٨٠٪ من الفروقات عملاً بأحكام المادة ١١٣، التي تنصّ على ان الربح الصافي يتألف من فائض الواردات على النفقات العامة والأعباء والاستهلاكات وسائر المؤونات). ويقيّد ٥٠٪ من هذا الربح الصافي في حساب في المصرف المركزي يدعى «الاحتياط العام» ويدفع ٥٠٪ إلى الخزينة. وعندما يبلغ الاحتياط العام نصف رأسمال المصرف يوزّع الربح الصافي بنسبة ٢٠٪ للإحتياط العام و ٨٠٪ للخزينة، إلى حساب مفتوح لدى مصرف لبنان تحت الرقم ٣٦[٣٩]. وكانت هذه الفروقات تغطي جزءاً لا يُستهان به من عجز الخزينة سنوياً. وقد بلغت أرباح مصرف لبنان المحوّلة إلى الخزينة ٣٨,٤٪ من إيرادات الدولة سنة ١٩٨٢، و٢٣٪ سنة ١٩٨٥، و٥٥٪ سنة ١٩٨٧، ووصلت إلى ذروتها سنة ١٩٨٩ عندما أصبحت تشكّل ٦٢٪ من الإيرادات[٤٠]. ومع الرأي القائل بأنّ التقويم الدفتري ليس أرباحاً فعليّة محقّقة بل وهمية يمكن أن تزول في حال هبوط أسعار النقد الأجنبي نتيجة أي تحسّن قد يطرأ على المناخ السياسي في البلاد، نشبت أزمة بين السلطتين المالية والنقدية انتهت إلى تحكيم هيئة التشريع والاستشارات القانونية في وزارة العدل، وذلك مع توقّف مصرف لبنان عن تحويل أرباح إعادة التقويم إلى الخزينة منذ العام ١٩٨٥، بعد أن كان حوّل إلى الخزينة ما مجموعه ٥,٦ مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل ١,٥٥٠ مليار دولار أميركي من أرباح إعادة تقويم الإحتياط[٤١]. والجدير

بالذكر ان رصيد إعادة التقويم يؤثّر عملياً في وضعيّة حساب ميزان المدفوعات (سلباً أو إيجاباً) لأنّ قوّة الليرة يتحكّم فيها عاملان: ملاءة مخزون القطع وثبات مخزون الذهب، وفي حال توافرهما تتعزز قيمتها الداخلية والخارجية وكذلك الثقة بها وبتداولها. وقد أثبتت تجارب سنوات الحرب ان الضعف في مخزون القطع أدّى إلى ضعف قيمة الليرة أساساً، وان تحويل الفروقات زاد من حجم النقد المتداول ومن وتيرة التضخم المالي، فارتفعت الأسعار ومعدّلات التضخّم وانحسرت المساعدات الخارجية[٤٢] بانتظار تحقيق الوفاق السياسي الشامل وبسط سلطة الدولة على الاراضي اللبنانية كافة، علماً ان عوامل أخرى ساهمت في ظهور هذه المؤشّرات السلبية، ومنها تراكم العجز المالي، الأمر الذي أدّى إلى طرح فكرة تسييل أو رهن جزء من مخزون الذهب، مع تعذّر الحصول على موارد عمومية لتغطية العجز المالي المتراكم[٤٣]، مما دفع بمجلس النواب إلى حسم الجدل القائم وإقرار القانون رقم ٨٦/٤١ بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٤ بمادة وحيدة «بصورة استثنائية، وخلافاً لأي نصّ يمنع منعاً مطلقاً التصرّف بالموجودات الذهبية لدى مصرف لبنان أو لحسابه مهما كانت طبيعة هذا التصرّف وماهيته، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلاّ بنصّ تشريعي يصدر عن مجلس النواب».

ثانياً: في نفقات الدولة

من خلال الإمتياز المعطى للدولة والهيئات العامة كسلطة قيادية مسؤولة عن توجيه وتنظيم المجتمع وتلبية حاجاته، فإنّ النفقات العمومية لتلك السلطة القيادية يجب أن تمثّل الأداة التي تمكّنها من تحقيق غاياتها. وفي المثال اللبناني لم تكن النفقات أفضل حالاً من الإيرادات، بل هي تعكس الصورة المثالية عن اختلالات تحصل في إدارة الشأن العام الاقتصادي في البلاد، كما يبدو من بنود الإنفاق، وخاصةً حين يكون الحديث عن القياس لتبدّلات هذه البنود من الناتج المحلي القائم.

ولو أمعنّا النظر في الأسباب الحقيقية لارتفاع نفقات الدولة لأمكننا تبيان المؤشرات التالية:

١ ـ ارتفاع نسبة الاجُور والرواتب.

٢ ـ زيادة نفقات الدولة على دعم السلع الضرورية الاستهلاكية كالسكر والقمح والبترول.

٣ ـ إرتفاع قيمة الفوائد على الدين العام للخزينة، مع ارتفاع سلفات الخزينة المعطاة

لمؤسسة كهرباء لبنان ومكتب الحبوب والبلديات.

٤ ـ ثبات قيمة الإيرادات الجمركية.

٥ ـ هبوط قيمة وحجم الضرائب المباشرة حسب الأسعار الثابتة.

٦ ـ توقّف المساعدات الخارجية المرصودة من المؤسسات الدولية والعربية، وتأخّر سداد حوالى ٢ مليار دولار مرصودة بحسب مقررات قمّة «فاس» في المغرب.

٧ ـ تخصيص موازنة جديدة لوزارة شؤون الجنوب والإعمار تتساوى تقريباً مع غيرها من الوزارات[٤٤].

صحيح ان الإنفاق العام يُعتبر وسيلة للتدخّل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مع افتراض كون الموازنة العامة وسيلة لإعادة توزيع الدخل الوطني ولتطبيق السياسات الحكومية في مختلف الميادين، إلاّ ان ما حصل في لبنان، طيلة سنوات الحرب، وفي السنوات القليلة التي تلتها، أكّد على استمرارية سياسة ثابتة اعتمدتها الحكومات في لبنان، إبتداء من الستينات، وتجسّدت في إعداد خطط تنموية في العهود المتعددة. بكلمات أخرى، أمام انعدام فرص العمل في الصناعة والزراعة، وعجز القطاع التجاري والمصرفي عن استيعاب كلّ من يبحث عن عمل في لبنان، «لم تعالج السياسات الاقتصادية المعمول بها في لبنان منذ عهد الاستقلال ـ وباستثناء السياسة المتّبعة في عهد الرئيس فؤاد شهاب ـ هذا الموضوع الجوهري، بل عمّقت تداعي المرتكزات الاقتصادية الاجتماعية اللبنانية بتشجيع قطاع الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة. ويعيش لبنان اليوم قمّة مثل هذا التطوّر الهدّام للنسيج الاجتماعي للبلاد وللتوازن المناطقي، فبعد خمسة عشر عاماً من الفتنة الفتاكة، من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠، تُطبَّق السياسات الاقتصادية نفسها التي يُختصر هدفها في جعل بيروت مخزناً تجارياً ومصرفاً إقليمياً، وكأنّ لبنان ليس له أية مقوّمات اقتصادية غير التجارة بمنتوجات الغير، ومن لا يتقن التجارة والمال فعليه أن يهاجر أو ان يلجأ إلى زعيمه الطائفي لإيجاد وظيفة في الدولة أو إلى الهجرة في غياب فرص العمل الكافية في الزراعة أو في الصناعة»[٤٥].

في ١٩٨٩/١٠/٢٢، تمّ التوصّل في الطائف، في المملكة العربية السعودية، إلى اتفاق يضع حدّاً للنزاع اللبناني، وتحديداً «الإتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة

القوية القادرة المبنيّة على أساس الوفاق الوطني، فتقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصّلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجاً على كامل الأراضي اللبنانية (...) وحلّ مشكلة المهجّرين اللبنانيين جذرياً، وإقرار حق كلّ مهجّر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هُجّر منه، ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق، وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير». وإذا ما كان هذا الاتفاق قد توقّف عند الأسس والهيكلية للنظام السياسي الجديد، الا انه لم يقدّم شيئاً جديداً في ما يتعلّق بالمجالين الاقتصادي والمالي، وبالتالي في سبيل بناء وإعمار القاعدة الإنتاجية في البلاد. لقد كان على الدولة رفع مستوى أداء القطاع العام وجعله في مستوى القطاع الخاص وضبطه، وكنّا بحاجة ماسّة إلى تفكير جديد ومتطوّر مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهو تفكير يتجاوز المعايير التقليدية التي درج عليها حتى الآن.

من هنا كان الحديث حول حل المهمات العاجلة والملحة في توفير كلّ من العمل والسكن والتعليم والاستشفاء والضمانات الاجتماعية، كما كان هناك مهمّات ملحّة كتشغيل المطار، والمرفأ، وإصلاح شبكات الكهرباء، والهاتف، ووسائل الاتصالات والمواصلات، وتنفيذ المشاريع العاجلة في المناطق كافة، وهي مهمات لا تقلّ شأناً عن المهمات السياسية والأمنية. فإحياء الاقتصاد وإعادته اقتصاداً وطنياً موحّداً هو الذي يمكن أن يوحّد بين أبناء الوطن، ويستوعب الشباب الذين اعتادوا الحرب ليتحوّلوا إلى العيش المشترك وحياة السلم والاستقرار.

وإذا كان العام ١٩٩٠ قد شهد حدثاً مالياً مهماً تمثّل في عملية إقرار قانون الموازنة للعام ١٩٩٠، من قِبَل مجلس النواب، وذلك بعد انقطاع دام خمس سنوات، فإن اللافت في الأمر تمثّل في سياسة عصر النفقات إلى حدود لم نألفها سابقاً. وإذ نعمل على تحليل مالية الدولة وواقع العجز في موازنتها السنوية وكبر حجم الدَين الداخلي والخارجي، لا بدّ من أن نتوقّف عند السياسة النقدية نظراً لأهمية هذه المقولة الاقتصادية وخاصة لناحية واقع الكتلة النقدية ونموّها، لناحية الإشراف والرقابة على أداء الجهاز المصرفي وضمان ودائع المواطنين وتأمين التسليف اللازم، ولناحية قيام المصرف المركزي بدور بنك البنوك ومصرف الدولة تسهيلاً لإدارة الموارد والمدفوعات.

حيال هذه الأهداف الهامة، أتت الإجراءات، في أغلب الأحيان، متعارضة ما بينها، بحيث أتت نجاحاتها جزئية وغير جذرية، إذا لم نقل إنها مضرّة وسلبية. فازدياد عجز الموازنة العامة أدّى إلى تسارع نمو الكتلة النقدية، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع معدّلات

التضخم في السنوات القليلة الماضية، بل إلى انهيار سريع في سعر صرف الليرة اللبنانية وتسريع واقع دولرة الاقتصاد.

والجدير بالذكر ان مسلسل التغيّر في سعر صرف الليرة اللبنانية قد أتى على الشكل التالي[٤٦]:

السنوات	١ دولار لكل.. ليرة وسطياً	السنوات	١ دولار لكل ليرة
١٩٥٣-١٩٦٠	٣,١-٣,٣ ليرة	١٩٨١(ايلول)	٤,٦٢ليرة
١٩٦١-١٩٦٨	٣,٠-٣,٢ ليرة	١٩٨٣	٥,٥ ليرة
١٩٦٩	٣,٢٥ ليرة	١٩٨٩	٤٩٧ ليرة
١٩٧٠	٣,٢٥ ليرة	١٩٩٠	٨٠٢ ليرة
١٩٧١	٣,١٦ ليرة	١٩٩١	٩٢٨ ليرة
١٩٧٢	٣,٠١ ليرة	١٩٩٢	١٧١٣ ليرة
١٩٧٣	٢,٥١ ليرة	١٩٩٣	١٧٤١ ليرة
١٩٧٤	٢,٣٠ ليرة	١٩٩٤	١٦٩٠ ليرة
١٩٧٥	٢,٤٣ ليرة	١٩٩٥	١٦٠٠ ليرة
١٩٧٦	٢,٩٣ ليرة	١٩٩٦	١٥٦٠ ليرة
١٩٧٧	٣,٠٠ ليرة	١٩٩٧	١٥٣٤ ليرة
١٩٧٨	٣,٠١ ليرة	١٩٩٨	١٥١٦,٢ ليرة
١٩٧٩	٣,٢٦ ليرة	١٩٩٩	
١٩٨٠	٣,٦٢ ليرة		

ومن خلال المعطيات المتوفرة من قِبَل مصرف لبنان عن نموّ الكتلة النقدية ومقارنتها بمؤشر الأسعار العام، يتبيّن لنا ان العلاقة بين هذين المؤشرين أتت قوية الإرتباط. فخلال عشر سنوات، أي من العام ١٩٧٥ وحتى العام ١٩٨٨ ضمناً، وبعد دراسة سلسلة الأرقام المتعلّقة بالكتلة النقدية ومؤشر الأسعار السنوات نفسها والرقم القياسي لنمو الكتلة النقدية، إستنتج الدكتور يوسف شبل ان هناك علاقة وثيقة تربط مستوى الأسعار بكمية النقود (نقد في التداول + ودائع تحت الطلب أو ما نطلق عليه تعبير M_1)، وأنه كلما ارتفعت الكتلة النقدية ١٠٠ نقطة كلما ارتفع مستوى الأسعار إلى حوالى ٨١,٧ ٪[٤٧].

وكانت الفترة الممتدة ما بين الطائف ونهاية العام ١٩٩٢ فترة إنتقالية ازداد فيها النموّ الاقتصادي، واستعادت الحكومة سلطتها على مصادر إيراداتها، وبخاصة الجمارك منها، إذ بلغت نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي ما معدّله ١٢٪ عامي ١٩٩١ و١٩٩٢». ونتج من هذا التحسّن المتزامن مع كبت النفقات انخفاض حادّ في عجز الموازنة الإجمالي، فانخفض العجز في العام ١٩٩١ إلى نصف قيمته بالنسبة إلى مستواه في العامين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ وبنسبة ٢٥٪ إضافية في العام ١٩٩٢ ليبلغ ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتمّ عصر جزء من النفقات العامة عبر إبقاء نسبة النمو في النفقات الإسمية دون معدّل التضخّم. وازدادت نفقات الموازنة الاسمية بمعدّل ٨٦٪ في العام ١٩٩٢، فيما ناهز معدّل التضخّم الـ ١٢٠٪»[٤٨].

ومع استتباب الوضع السياسي في لبنان، وخاصة مع تشكيل الحكومة الحريرية الأولى خريف ١٩٩٢، تصدّرت الخطاب السياسي المعلن جملة من الأهداف الاقتصادية الأساسية والمترابطة التي آل الحكم على نفسه العمل على تنفيذها في المدى القريب والمتوسط، ومنها:

١ ـ السيطرة على التضخّم وارتفاع الأسعار، وتحقيق الاستقرار النقدي وإعادة الثقة إلى العملة الوطنية.

.٢ ضبط العجز المالي للدولة، والسيطرة بالتالي على تطوّر قيمة الدين العام الاجمالي.

٣ ـ العمل على إعادة بناء الدولة من خلال إصلاح الإدارة والمؤسسات العامة.

٤ ـ العمل على معالجة الاختلالات الاجتماعية التي تعاني منها فئات واسعة من اللبنانيين[٤٩].

وإذ يذكر رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، أنه عشيّة تشكيل حكومته الأولى أواخر العام ١٩٩٢ كان سعر صرف الليرة اللبنانية وصل إلى حدود ٢٨٠٠ ليرة لكل دولار أميركي، وان معدّل التضخم اجتاز عتبة الـ١٢٠٪، ووصلت معدّلات الفوائد على سندات الخزينة إلى ٣٤٪، وتعدّى معدّل الفائدة على التسليفات والقروض التي تمنحها المصارف ما نسبته الـ٥١٪[٥٠]، نراه يؤكّد على ضرورة أخذ أحد الخيارات الرئيسية الثلاثة لمعالجة الواقع المرير: فإما خيار الانتظار للمساعدات الخارجية قبل الإنفاق على إعادة الإعمار، في وقت كانت الديون العامة تبلغ نهاية العام ١٩٩٢ ثلاثة مليارات دولار

وبمعدّلات فائدة بلغت ٣٤٪؛ وإما خيار زيادة الضرائب والرسوم في بلد خارج من حرب مدمرة ويعاني من خسائر هائلة ومن انعدام الأرباح في القطاع الخاص؛ وإما أخيراً خيار النمو والإنماء والإعمار لتوفير بنية تحتية حديثة تشكّل شرطاً مسبقاً وقاعدة لا بدّ منها لتفعيل الدورة الاقتصادية[٥١]. وكما نعرف فأنه مع الخيارات تكون الغلبة لـ «أحلاهم مرٌّ»، إذ تمّ ضبط مُعدّل التضخم وأصبح تحسّن سعر صرف الليرة اللبنانية نموذجاً يُحتذى، و«ازدهر القطاع المصرفي مع تضاعف الودائع لديه من ٧ مليارات دولار في العام ١٩٩٢ إلى ٣٠ مليار دولار في أواخر العام ١٩٩٨، بينما ارتفعت رسملة المصارف بشكل كبير، وتضاعفت إلى أكثر من ١٤ مرة لتصبح في حدود ٢,٤ مليار دولار»[٥٢].

وهذا الوضع الاقتصادي الجديد كان حمل في طيّاته توجّهاً لـ «اتباع سياسة إنفاقية توسّعية ولتطبيق سياسة ضرائبية واضحة الأهداف والمعالم، إن كان على صعيد معدّلات النمو الاقتصادي أم على صعيد الدور المستقبلي للبنان في منطقة يُعاد ترتيبها ضمن مسار العولمة»[٥٣]. صحيح انه كانت سُجِّلت، من دون أدنى شك، نجاحات مهمة على أكثر من صعيد، بعد العام ١٩٩٢، تمثّلت في تعزيز سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الأجنبية، بالتزامن مع سياسة التثبيت النقدي التي اتبعها لبنان منذ العام ١٩٩٣، وفقاً لنصيحة صندوق النقد الدولي، إضافة إلى التراجع في معدّلات التضخّم وأسعار السلع، الا ان هذا الأمر تزامن مع بروز سلبيات هامّة ومكلفة للغاية، في مقدمتها سياسة معدّلات الفوائد المرتفعة، التي من نتائجها الارتفاع المتنامي في أعباء خدمة الدَين، وتعزيز السلوك الريعي للمواطن الذي فضل طريق التوظيفات في سندات الخزينة، الكريمة العطاء، على التوظيف مباشرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة والمرتبطة مباشرة بالإنتاج. وليس في هذا السلوك ما يثير الاستغراب، «فالعائد على سندات الخزينة اللبنانية شكّل ثالث أعلى عائد مقابل أدنى مخاطرة، إستناداً للدراسة التي أجريت على ٣٤ بلداً في العالم»[٥٤]. كما تمثّل في كون التحسّن النقدي بدا وكأنه هدف قائم بذاته ولذاته، بمعزل عن بقية الأهداف الأخرى الأشمل والأعمّ في تفعيل العملية الإنتاجية وزيادة استخدام العملة الوطنية من قِبَل القطاع الخاص في مجالات الاستثمار المختلفة.

ومع تراجع الاستثمارات الخاصة، كما الاستثمارات العامة، تراجع معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى حوالى ٣,٥٪، علماً «ان الإنفاق الاستثماري على

إعادة الإنماء والإعمار الذي قام به القطاع العام بلغت قيمته الوسطية ٨٠٠ مليون دولار أميركي في السنة، خلال فترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧»[٥٥]. وهذه السياسة المالية التوسّعية عنت قبل كلّ شيء زيادة النفقات العامة بمقادير كبيرة ومتزايدة عن الإيرادات العامة، وأتت أرقامها، بين العام ١٩٩٣ وحتى نهاية العام ١٩٩٨، على الشكل التالي: مجموع الإنفاق العام يساوي ٢٨ مليار دولار، أما حجم إيرادات الخزينة فيبلغ ١٢,٥ مليار دولار. وتكون الزيادة في الدين العام بلغت حوالي ١٥,٥ مليار دولار[٥٦]. ولقد أدّى ذلك إلى تسارع زيادة العجز العام السنوي وارتفاع الدَين العام الاجمالي، قيمةً ونسبة، من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ارتفاع خدمة الدَين العام التي وصلت إلى حوالى ٩٠٪ من مجمل الإيرادات العامة، بعد ان كانت تشكّل ٤٣٪ من الإيرادات في نهاية العام ١٩٩٣[٥٧]. ونظراً لأهمية ومخاطر سياسة التمويل بالعجز على الاقتصاد اللبناني، نبادر إلى التذكير بأنّ الحكومات تلجأ عادةً إلى تمويل العجز في الموازنة من مصادر عدّة، كالمساعدات والقروض العامة الداخلية والخارجية والمعونات من المؤسسات الدولية الحكومية أو الخاصة. ولعلّ أهم أدوات التمويل هو في الاقتراض عن طريق إصدار سندات الخزينة الآنفة الذكر، بفوائد محدّدة ولآجال مختلفة، أو عن طريق القروض الخارجية. ولقد امتصّت الدولة مليارات الليرات اللبنانية من الجمهور والمؤسسات المالية الخاصة (المصارف التجارية). ويؤكّد الدكتور الياس سابا في «مشروعه البديل» ان الحكومة لجأت إلى الاقتراض ـ عبر سندات الخزينة ـ:

❖ بمبالغ تفوق الحاجات الفعلية للخزينة، الأمر الذي رتّب فوائد إضافية على مبالغ جُمِّدت في حساب الخزينة لدى مصرف لبنان من غير أن تُستعمل. ويمكن تقدير الكلفة «الإضافية» للفوائد على الأموال غير المستعملة بحوالى ٣٦٥ مليار ليرة للعام ١٩٩٤. وهذه الكلفة سبّبت عجزاً إضافياً في الموازنة تمثّل بحوالى ٩٪ من نفقات موازنة ١٩٩٤، الأمر الذي خلق ضغوطاً تضخمية إضافية، مما خلق بدوره ضغوطاً إضافية على سعر صرف الليرة نفسه[٥٨].

❖ حرمت هذه السياسة قطاعات اقتصادية عدّة من مصادر تمويل بالليرة اللبنانية، الأمر الذي أدّى إلى رفع الفوائد وإلى المزيد من التضخمّ وإلى المزيد من الضغط على سعر صرف الليرة وإلى المزيد من الدولرة.

❖ رافق سياسة تثبيت سعر الصرف المزيد من سوء توزيع الدخل والثروة وارتفاع

هوامش الربح.

❖ كلّفت هذه السياسة مصرف لبنان نزيفاً ضخماً في احتياطياته الصافية من العملات الأجنبية، لأنه خسر حوالى ١٧٦٠ مليون دولار خلال فترة ١١ شهراً (من أول تشرين الأول ١٩٩٤ إلى نهاية آب ١٩٩٥)، أي ما يوازي ٧٨٪ من احتياطيه في نهاية شهر أيلول ١٩٩٤.

❖ أضعفت هذه السياسة قدرة لبنان التنافسية وجعلته بلداً مرتفع الأسعار، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرته التصديرية للسلع والخدمات على السواء.

❖ إن ربط سعر صرف الليرة بالدولار الأميركي أدّى إلى انخفاض قيمتها وقيمة احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وذلك بسبب هبوط سعر صرف الدولار تجاه بعض العملات الرئيسية. وهكذا يتضح ان الحكومة فشلت في تحسين وتثبيت سعر صرف الليرة بالمفهوم الاقتصادي الموضوعي. ذلك ان ما حصل بقي مربوطاً باستمرار جوّ التفاؤل المفتعل، والمغذى على الدوام، والمرتبط إلى حدّ بعيد بشخص رئيس الحكومة وببقائه في السلطة، من غير أن يستند إلى عوامل اقتصادية موضوعية(٥٩).

من هنا كانت الضرورة تقضي باحتواء العجز الكبير في موازنة الحكومة. ففي نهاية العام ١٩٩٧، اتخذت الحكومة قراراً حازماً بالمحافظة على عجز الموازنة (حيث العجز يعني دائماً ـ الفرق بين النفقات والواردات) بحدود الـ ٤٢٪ من مجموع المدفوعات لسنة ١٩٩٨، وهو ما يساوي ١٢بالمئة من إجمالي الدخل المحلي، علماً ان العجز كان بلغ ٥٩٪ سنة ١٩٩٧، أو ما يساوي ٢٣,٥بالمئة من إجمالي الدخل المحلي ـ وهي نسبة مرتفعة جداً(٦٠).

ولربما أتت المحاولة الحكومية في سياق النشاط والنمو الاقتصاديين بتشجيع تدفّق رؤوس الأموال من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة السيولة وتخفيض معدّلات أسعار الفوائد، الأمر الذي يؤدّي تلقائياً إلى المزيد من النمو وإفساح المجال أمام المزيد من فرص العمل وتحصيل نسبة أعلى من الإيرادات كأفضل وسيلة لحلّ مشكلة العجز. من هنا أيضاً كان التركيز على اتباع سياسة اقتصادية ذات بُعد أو عمق تنموي مستدام. فسياسة الحدّ من العجز في الموازنة ليست إلاّ مجرّد «وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى، وهي ليست هدفاً في حد ذاتها. لذلك يأتي التخوّف من الإفراط في هذه السياسة على حساب الاقتصاد الوطني والمستوى المعيشي للشعب اللبناني. فالوسيلة

لبلوغ هدف ما، عندما تصبح هدفاً لذاتها، تتحوّل في الواقع إلى عقبة إضافية وإلى نتيجة مناقضة لسبب اللجوء إليها أساساً»[٦١].

وما الإرتفاع المتزايد في حجم الدين العام والاستدانة الداخلية أوّلاً، ثم الإستدانة الخارجية لاحقاً، بغية تسديدهما، الأمر الذي أوصل المالية العامة للدولة إلى حلقة مفرغة ورثتها الحكومة الحالية عن سابقاتها، ما هي إلاّ النتيجة الحتمية والمنطقية للهروب إلى الأمام، وذلك بعدم تناسبها مع تطوّر المؤشرات الاقتصاديّة الكلية، سيما منها الناتج المحلي، حيث «لامست نسبة الدَين العام القائم إلى هذا الناتج عتبة الـ ١١١٪ مع نهاية العام ١٩٩٨»[٦٢]. من هنا الكلام عن عدم إمكانية تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، حيث كلّ الدلائل كانت تشير إلى ان العجز المالي للدولة ما زال ماضياً أكثر فأكثر في اكتساب سمات ذات طابع بنيوي بددها تصريح وزير المالية عن «شبه أعجوبة» في ما حصل وتحقق خلال هذه السنة، علماً ان المؤشر الصادر عن مصرف لبنان يدلّ على ان نسبة النمو أواخر تشرين الثاني (من العام ١٩٩٩) زادت ١ في المئة لتصبح ١,٧٢ في المئة[٦٣].

خلاصة عامة

ما زال أمام لبنان الكثير مما يستوجب عمله حتى يتم القطع مع المرحلة الماضية، التي ما زلنا، وسنبقى لفترة مستقبلية قادمة نعيش مورّثاتها، بكلّ ما في الكلمة من معنى اقتصادي واجتماعي، وخاصة ان «دولرة» الاقتصاد ما زالت مرتفعة، بالمفهوم النسبي والمطلق، إذ بلغت نسبتها في الودائع ٦٥,٨٪ وفي التسليفات ٨٩٪، في أواخر أيلول ١٩٩٨، وهما نسبتان قريبتان مما كانتا عليه في نهاية العام ١٩٩٢[٦٤].

أمّا في ما يتعلق بمستوى الفوائد المرتفعة على الليرة اللبنانية، فما زالت هذه النسبة الفعلية «قاتلة» تبلغ ١٤٪، متميّزةً عن سائر البلدان بهذا المستوى من الفوائد الفعلية، «ليس فقط للدَين العام، بل قاتلة للقطاع الخاص وللإستثمارات لأي نهضة اقتصادية»[٦٥]. فهذه الفوائد المرتفعة طردت القطاع الخاص من سوق التسليفات بالعملة اللبنانية، ولا يمكن بالتالي تحقيق تنمية اقتصادية في لبنان عن طريق تسليف قطاعات الاقتصاد بالعملة الأجنبية، التي لا يمكن التحكّم بأحجامها وكلفتها[٦٦]، إضافة إلى الضغوطات السياسية المرافقة لها، وذلك حين يكون الحديث عن بعض القروض الخاصة الآتية من وراء الحدود.

وطبعاً لا بدّ من التنويه بضرورة التمييز بين الإعمار والتنمية. فحين يكون الحديث منصبّاً فقط على الناحية الإعمارية، نرى الجهود والإمكانات كلها متمحورة حول البنية

المادية التحتية أساساً، مع استبعاد، أو تهميش، كلّ الحاجات الاجتماعية والإنسانية والتربوية. وإذا ما كان الوطن، بعد الإنتهاء من الحرب المدمّرة، بحاجة ماسة إلى إعادة بناء ما دُمِّر، أو إلى إعادة بيروت إلى سابق عهدها كأكبر مركز تجاري ومالي في الشرق الأوسط، على الرغم من كلّ التطوّرات العملاقة التي حصلت في البلدان المجاورة والبعيدة، التي تطوّرت بدورها وعرفت تقدّماً هائلاً في تطوير بناها التحتية وشبكات النقل والمواصلات وإنشاء الجامعات الحديثة والمستشفيات والمرافق السياحية. والتصوّر الحاصل الذي تمّ تبنيه في لبنان، على الرغم من أهميته الكبيرة، هو تصوّر إعماري فقط، وليس تصوّراً انمائياً. بل أكثر من هذا «يمكن القول ان التصوّر الإعماري هو الذي رسم وفرض ملامح الأساليب الإنمائية، وليس العكس كما يستحسن أن تكون الأمور»(٦٧). من هنا أهمية وضع تصوّر للأولويات في الإنفاق الحكومي ولحظ قياس التبدّلات بنصيب بنود الإنفاق من الناتج المحلي القائم، حتى لا تأتي أولويات الإنفاق للسنوات القادمة شبيهة بسابقاتها، وبالتالي لا تكوِّن خيارات تنموية، حيث الإخلال بالتوازنات الماكرو اقتصادية الأساسية وبالعلاقة الجدلية ما بين الإقتصادي والإجتماعي ومسيرة الإعمار يأتي بإتجاه واحد، أي لصالح رأس المال، و ما يعنيه من الأرباح والفوائد والريوع، على حساب الأجور في القطاعين العام والخاص. ولقد تنبه الدكتور جورج قرم إلى هذه المسألة، من زاوية الفروقات بين الاستثمارات والتوظيفات، حين أكّد أنّ هناك ضرورة للتمييز بينهما. فالإكتتاب في سندات الخزينة ليس استثماراً وإنما توظيف مالي، كما ان شراء شقة فخمة ليس استثماراً. إن أي جهد إضافي يعزز البنية الإنتاجية في ذاتها ويعطي الإقتصاد القدرة على تصنيع سلعة أو خدمة جديدة لتصديرها إلى الخارج، هو ما نسميه استثماراً. أما البقية فتوظيف مالي أو نشاطات ريعية(٦٨).

وإذا ما كان الخلاص من كلّ المعوِّقات الاقتصادية يكمن في الخروج من الحلقة المغلقة أو المفرغة إلى الحلقة الإيجابية التي تسمح بتحقيق معدّلات متزايدة من النموّ وتحسين القدرة الإنتاجية وإعادة بلورة ، بل وصنع الميزات النسبية المقارنة للبنان الجديد، والسيطرة على بنية تكاليف الإنتاج المرتفعة و«الأكلاف الزائدة»، في شكل طاقة إنتاج إضافية معطلة، إلى جانب نفقات تشغيل سنوية إضافية وسمسرات غير مبررة، ودمج القطاعات الاقتصادية بعضها بالبعض الآخر بين مدخلات ومخرجات، وترابطات أمامية وخلفية، والعمل على إيجاد كلّ السبل المؤدية إلى تعظيم إنتاج القيمة المضافة؛ فإنّ من حق الناس ان تسأل، وهو ما عبّر عنه فخامة الرئيس العماد اميل لحود «عن نوع السياسة الاقتصادية والمالية التي ترعاهم، وما هي اعباؤها، وكيف تراكمت، والى أين ستقود، كما ان من حقهم ان تكون لهم سياسة ضريبية متوازنة وعادلة تتوزّع فيها النسبة على الثروة، فلا يحمل المحتاج أعباء المقتدر»(٦٩).

المراجع

١ ـ سلّوم عبد الأمير. «السلطة التشريعية وحماية مخزون الذهب». مجلة الحياة النيابية، بيروت، ١٩٩٦، آذار، المجلد الثامن عشر، ص ٢٦ ـ ٣٥.

٢ ـ عملات بلدان العالم. بوريسوف س.م، فورونين أ.غ، ريبالكو غ. ب. موسكو، الأموال والإحصاء، ١٩٨١، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

٣ ـ البساط هشام، المشكلة النقدية والمالية في لبنان. في كتاب «**لبنان والبنية الطائفية**». منشورات دار الفن والأدب، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ص ١٠٢.

٤ ـ حمدان كمال، «**الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، والهوية الوطنية**». الفارابي، ترجمة: رياض صوما، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ٨٩.

٥ ـ CHIHA Michel, "**Propos d'Economie Libanaise**". Publication de la Fondation Michel Chiha, Editions du Trident, Beyrouth, 5691, p. 201.

٦- CHIHA Michel, Ibidem, p. 119.

٧ ـ د. العكاوي سميرة. «لبنان في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة الأميركية ١٩٦٥/١٩٧٥»، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية صادرة عن جامعة كييف الحكومية ١٩٨٤.

٨ ـ د. حمدان كمال، «**مهدي عامل**»، ص ٤٠، أيضاً: خليل أ. «**انترا: أزمة بنك أم أزمة نظام؟**» بيروت، ١٩٦٧، ص ٢٥٠.

٩ ـ د. حمدان كمال، ص ٢١.

١٠ ـ صايغ ي. عطالله م. «**نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني**». بيروت، الطليعة، ١٩٦٦، ص ٢٧-٢٨.

١١ ـ المرجع السابق، ص ٣١-٣٢.

١٢ ـ الحياة، ٣١ تشرين الأول ١٩٦٤.

١٣ ـ DUBAR Claude, NASR Salim. "Les classes sociales du Liban", presses- de la fond.nationale des sciences politiques, 6791, p. 27.

١٤ ـ د. حمدان كمال، مهدي عامل. «الطغمة المالية في لبنان»، الطريق، العدد ٤، ١٩٧٣، ص ٢٤.

١٥ ـ ايسايف ف. أ. «**العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدول النامية**»، ١٩٧١-١٩٨٢، موسكو، دار العلم، ١٩٨٣، ص ١٥٠.

١٦ ـ د. بشير اسكندر. «**التنمية في لبنان. الفرصة الثانية للنهوض الاقتصادي والاداري**». بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٤، ص ٢١. نلاحظ هنا انه في إحصاء حديث حول توزيع الأموال والودائع في البنوك اللبنانية، ظهر ان ٣٪ من المودعين يملكون ٧٥٪ من الأموال المودعة و٧٦٪ من المودعين يملكون ٦ في المئة من الاموال المودعة و٢١٪ من المودعين يملكون ١٨ في المئة من الاموال المودعة. أنظر: أنيس أبي فرح. سياسة الأجور والمداخيل.مجلة أبعاد، بيروت، العدد الثاني: تشرين الأول ١٩٩٤، ص ١٥٩.

١٧ ـ "**Le Système Monétaire et la Banque au Liban**". Beyrouth, 0791, p.321.

نلاحظ هنا ان مجموع المصارف العاملة وصل في العام ١٩٩٨ إلى ٧٨ مصرفاً، منهم ٤٠ مصرفاً تجارياً لبنانياً و١١ مصرفاً لبنانياً ذات مساهمة عربية أكثرية و ٤ مصارف لبنانية ذات مساهمة أجنبية أكثرية و٥ مصارف عربية و١٠ مصارف أجنبية. - انظر جمعية مصارف لبنان. التقرير السنوي ١٩٩٧/١٩٩٨، ص ١٨٣-١٨٤.

١٨ ـ Cermoc, "**Etat et Perspectives de L'industrie au Liban**". 1978, mai - p.7.

١٩ ـ Dubar, Nasr. Op. cit. p. 97.

٢٠ ـ حمدان كمال، الطريق، العدد ٤، ١٩٧٩، ص ٦٣.

٢١ ـ «الموازنة، الضرائب والسياسة المالية»، الطريق، العدد ٣، ١٩٧٥ ص ٢٧-٣٢.

٢٢ ـ هاني كمال. «ماذا بقي من الليرة اللبنانية»، الأخبار، ١٩ ك. أول ١٩٧٤، العدد ١٠٠٧/٥١، ص ٦.

٢٣ ـ هاني كمال. «لماذا اشترى المصرف المركزي اللبناني ملايين الدولارات أثناء الأزمة»، الأخبار ٣٠ حزيران ١٩٧٣، العدد ٩٧٧/٢٢، ص ١٠.

٢٤ ـ نجيب الكسندرا. «بعض مشكلات الهجرة والبطالة قبل وخلال الحرب الأهلية». الطريق، ١٩٨٤، العدد ٦، كانون الأول، ص ١٢٦-١٢٨.

٢٥ ـ القصيفي جورج. «مدخل إلى دراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال ١٩٧٥-١٩٩١: الوقائع والسياسات». المستقبل العربي، ١٩٩٣/٢، العدد ١٦٨، ص ٥٧.

٢٦ ـ محتسبة من: د. علي فاعور. الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة اللبنانية. الجامعة اللبنانية. كلية الآداب والعلوم الانسانية. مجلة حنون، ١٩٩٣، العدد ٢٢، ص ٦١؛ والجدير ذكره أنّ تحويلات اللبنانيين بلغت وفقاً لمصدر آخر ما يساوي ٣٠٠ مليون دولار كمعدل سنوي عام ١٩٧٥، وهي هنا تفوق بكثير المصدر السابق الذكر، وبلغت نحو ٢ مليار دولار تقريباً عام ١٩٨٢، أي ما يمثّل ٧٥٪ من الناتج المحلي القائم لتلك السنة. - أنظر: - كمال حمدان. الأزمة اللبنانية. بيروت، ١٩٩٨، دار الفارابي، الطبعة الأولى، ترجمة رياض صوما، ص ٢٣١.

٢٧ ـ د. حمدان كمال. «مشروع إعادة إعمار بيروت ، الحصيلة... والتوقّعات»، مجلة الطريق العدد الثاني ١٩٩٧، ص ٨.

٢٨ ـ د. حمدان كمال. «ليس لبنان وحده الذي تغيّر بل تغيّر العالم من حوله..» الحياة، الأحد ٢ شباط ١٩٩٢، العدد ١٠٥٨٧، ص ١٤.

٢٩ ـ عيسى نجيب. «سياسة العمالة». مجلة ابعاد، بيروت، ١٩٨٤، العدد ٢، ص ١٢٨.

٣٠ ـ التقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان. الشباب والتنمية. تقرير صادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار. بيروت، لبنان ـ أيلول ١٩٩٩، ص ٧٧.

٣١ ـ بقي معدل التضخم في لبنان مرتفعاً بالمقارنة مع معدّلات التضخّم السائدة في غالبية البلدان التي يتبادل معها لبنان، وذلك بعد انخفاض المعدّل من ١٢٠٪ عام ١٩٩٢إلى حوالى ٥٪ حالياً، بينما معدّل التضخّم في الدول الصناعية بحدود ٢٪ فقط.. أنظر: ـ جمعية مصارف لبنان. التقرير السنوي ١٩٩٧/١٩٩٨. ص ١٤.

٣٢ ـ د. حمدان كمال. «سياسة الأجور والمداخيل». أبعاد، ١٩٩٤، العدد الثاني: تشرين الثاني، ص ١٤٥-١٤٦.

٣٣ ـ د. سليم الحص. «الدولة والحرية الإقتصادية في لبنان». الإقتصاد والأعمال، تموز، ١٩٨١.

٣٤ ـ أنظر وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاقتصادي. المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. مركز الدراسات والتوثيق والنشر. سلسلة دراسات الحياة اللبنانية ـ ٣ ، بيروت ١٧ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ و٢٠ شباط ١٩٩٣، ص ١١٤.

٣٥ ـ العياش غسان. «أزمة المالية العامة في لبنان. قصة الإنهيار النقدي ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢». دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٧، ص ٧٩. ويضيف الدكتور عياش إلى تحليله فكرة فقدان العدالة في التحصيل، إذ ان عبء الضرائب المباشرة يقع بصورة أساسية على ضريبة الدخل المحصّلة من الأجراء في القطاعين العام والخاص الذين لا يستطيعون التهرّب من دفع الضريبة، فيما القيمة الحقيقية لأجورهم تذوب مع الذوبان المستمر في قيمة الليرة اللبنانية.. المصدر نفسه ص ٨٠. وكملاحظة هامة جداً يؤكد الدكتور جورج قرم انه إمّا أن نقبل بدفع ضريبة دخل بمستويات معقولة لا تزيد على ٢٥٪ أو ٣٠٪ من جميع المداخيل المحققة في لبنان أو انطلاقاً من لبنان، وذلك بعد سدّ الثغرات القانونية، الأمر الذي يحقّق العدالة في التكليف والتحصيل، أو ان يبقى لبنان على مسار اقتصادي هزيل معرّضاً للهزات والأزمات المستمرة.. أنظر: جورج قرم. إنماء لبنان الإقتصادي: عبر الماضي للمستقبل. مجلة شؤون المتوسط، بيروت، ١٩٩٣، العدد السابع عشر، ص ٣٦.

٣٦ ـ العياش غسان. «أزمة المالية العامة في لبنان. قصة الإنهيار النقدي ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢». دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧ ص ٧٦ ـ ٧٧. من المعروف انه تمّ إلغاء الدولار الجمركي بقرار من حكومة الحريري بعد عشرة أعوام وستة أشهر على بدء سريان مفعوله.

٣٧ ـ العياش غسان، المصدر السابق، ص ٧٤.

٣٨ ـ التقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان ١٩٩٨. الشباب والتنمية. تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار. بيروت، لبنان ـ أيلول ١٩٩٩، ص ٣٧-٣٨.

٣٩ ـ أنظر: عبد الأمير سلّوم. «السلطة التشريعية وحماية مخزون الذهب». مجلة الحياة النيابية، بيروت، المجلد الثامن عشر، آذار ١٩٩٦، ص ٢٩-٣٠.

٤٠ ـ العياش غسان، مصدر سابق، ص ٨١.

٤١ ـ العياش غسان، مصدر سابق، ص ١٣٣-١٣٤.

٤٢ ـ ولا ننسى طبعاً خسارة لبنان من المساعدات الخارجية الموعود بها من مؤسسات دولية وعربية، كالبنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة والجامعة العربية، وهذه الأخيرة كانت وعدت، بموجب قرارات مؤتمر القمة العربية في فاس بـ ٢ مليار دولار.

٤٣ ـ سلّوم عبد الأمير، مصدر سابق، ص ٣٠ ـ ٣١. ويؤكد هذا الباحث الاقتصادي في الصفحة ٢٨ من المرجع المذكور ان لبنان بدأ بشراء الأونص تروي (١, ٣١غرام) بـ ٣٥ دولاراً إبتداء من العام ١٩٤٩، ثم بـ ٣٨ دولاراً حتى عام ١٩٧٢، ثم بـ ٤٢,٢٢٢ دولاراً إبتداء من العام ١٩٧٣ (وهو السعر المحدّد من قِبَل صندوق النقد الدولي)، حيث بلغت قيمة التغطية بالدولارات ٣٨٩,٣٠٠ مليون دولار وفقاً للسعر المذكور و ٣٢٢٠ مليون دولار وفقاً لسعر الأونص تروي في السوق (٣٥٠ دولار). وبتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٥ بلغ حجم التغطية بالليرات اللبنانية ١٠,٨١٩ مليارات مقابل ٣,٦٤٥ مليارات في التداول، فتكون نسبة التغطية ٢٩٧٪. وإذا أضفنا قيمة العملات الأجنبية إلى قيمة الذهب يصبح حجم التغطية الإجمالي ١٩,٤١٨ مليار ل.ل وترتفع النسبة إلى ٣٤٢٪ مما يدل على قوّة الليرة قبل انهيارها إبتداء من عام ١٩٨٤.

٤٤ ـ د. محمد حيدر. «أسباب هبوط الليرة اللبنانية ١٩٧٥ ـ ١٩٩١. دراسة من المنظورين الاقتصادي والمالي-٢.». مجلة العرفان. بيروت، ١٩٩٥، أيار وحزيران، العددان الثالث والرابع، المجلد التاسع والسبعون، ص ٣١ ـ ٣٢.

٤٥ – د. جورج قرم. «**مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**». دار الجديد. بيروت، ١٩٩٦، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

٤٦ ـ عملات بلدان العالم. بوريسوف س.م، فورونين أ.غ، ريبالكو غ. ب. موسكو، الأموال والإحصاء، ١٩٨١، ص ١٥٣ ـ ١٥٤، عبد الله عطيه. مخاطرالعجز والدين العام على الإستقرار والحريات في لبنان. الدولية للمعلومات، دار الجديد، ١٩٩٨، ص ٩٥. (للأعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٩٧)، إدارة الإحصاء المركزي. النشرة الإحصائية، نيسان ١٩٩٩، العدد ٤/٩٩، ص ٤٥ (عن العام ١٩٩٨ فقط).

٤٧ ـ د. شبل يوسف. «**مقالات في الإقتصاد التطبيقي**». دار الحمراء، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٣٢.

٤٨ ـ حتي سعيد، شحادة كمال، شاهين وسيم، ديبة غسان. «سياسة الموازنة في لبنان. مذكرة للمناقشة العامة». سلسلة المنبر الاقتصادي اللبناني ٣، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٧، ص ١٩.

٤٩ ـ د. حمدان كمال. «مشروع إعادة إعمار لبنان. الحصيلة والتوقّعات». مجلة الطريق، بيروت، ١٩٩٧، العدد الثاني، السنة السادسة والخمسون، ص ١٠.

٥٠ ـ الحريري رفيق. «**الحكم والمسؤولية. الخروج من الحرب والدخول في المستقبل**». منشورات الشركة العربية المتحدة للصحافة، بيروت ـ تموز/يوليو ١٩٩٩، ص ١٥.

٥١ ـ المصدر السابق، ص ٢١ ـ ٢٤.

٥٢ ـ المصدر السابق، ص ٢٧.

٥٣ ـ د. عطية عبد الله. «**مخاطر العجز والدين العام على الإستقرار والحريات في لبنان**». بيروت، دار الجديد، الدولية للمعلومات، ١٩٩٨، ص ٦٥.

٥٤ ـ د. عطية عبد الله. المصدر السابق، ص ٦٥.

٥٥ ـ جمعية مصارف لبنان. التقرير السنوي ١٩٩٧/١٩٩٨، ص ١١.

٥٦ ـ الحريري رفيق، مصدر مذكور سابقاً، ص ٥١.

٥٧ ـ جمعية مصارف لبنان. التقرير السنوي ١٩٩٧/١٩٩٨، ص ١١ ـ ١٢.

٥٨ ـ يورد الدكتور عطية تحليلاً ومعطيات مفادها ان مجمل الدَين الداخلي لمتطلبات إعادة الإعمار (النفقات الإستثمارية) لا يُشكّل سوى ١٢,٦٪ من نفقات الموازنة العامة، وان النفقات الجارية تتزايد بمعدّل يفوق بكثير تزايد الإيرادات المحققة، وانه بسبب الإستدانة بأكثر من حاجة الخزينة لتغطية العجز، بهدف الحفاظ على استقرار النقد الوطني، حرصت الحكومة على الحفاظ برصيد دائن للخزينة بشكل مستمر لدى المصرف المركزي والذي ما برح يتزايد سنة بعد سنة حتى وصل في آخر حزيران ١٩٩٧ إلى ٤٥٧٩ مليار ليرة، مما رتب زيادة ملحوظة في فاتورة خدمة الدين الذي بات يشكل ٤٤٪ من مجمل الموازنة، ويستهلك اكثر من ١٠٠٪ من مجمل الايرادات للعام ١٩٩٧. . أنظر: عبدالله عطية. مخاطر العجز والدَين العام، مصدر سابق، ص ١٨. وهذا هو رأي الخبير الاقتصادي د. مروان اسكندر حين يؤكّد أنه، في فترة سابقة، أي في العام ١٩٨٦ دأبت السلطات النقدية على تحقيق هدفين متناقضين، أي تثبيت سعر صرف الليرة وتمويل العجز العام المتراكم، وذلك عن طريق احتفاظ مصرف لبنان بسندات الخزينة الفائضة عن اكتتابات المصارف التجارية، فكوّنت تلك السندات مع ديون مصرف لبنان للخزينة الجزء النقدي من الدَين العام، أي الجزء الذي يترجم تزايداً مباشراً في الكتلة النقدية خلافاً للجزء المموّل من الدَين الذي يتكوّن من التحويلات المالية إلى الخزينة. ومن الواضح ان الجزء النقدي من الدين العام يؤدّي إلى تضخّم مضاعف، تحاول السلطات النقدية الحد منه من خلال تمويل الدَين العام مباشرة ـ أنظر: مروان اسكندر. السياسة الإنفاقية. مجلة أبعاد، بيروت، ١٩٩٤، العدد الثاني، ص ٩٩.

٥٩ ـ سابا الياس. «**حوار حول الإقتصاد في جمهورية الطائف. المشروع البديل**»، أيلول، ١٩٩٥، ص ١٢. (بدون دار نشر).

٦٠ ـ أنظر التقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان ١٩٩٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، بيروت، ١٩٩٩، ص ٣٧.

٦١ ـ الحريري رفيق. مصدر سابق، ص ٦٩.

٦٢ ـ العميد الدكتور منقارة أحمد سامي. «**المفاهيم التقليدية والحديثة في الأموال العمومية والموازنة العامة**». طرابلس، ٢٠٠٠، دار البلاد، ص ١٨٠. والمؤلّف الذي يستند إلى الدراسة التي كانت وضعتها مؤسسة البحوث والإستشارات في شباط ١٩٩٩ بالتعاون مع مؤسسة مخزومي للأبحاث في إطار السلسلة الاقتصادية التي تجريها، كان قد أكّد بدوره على قوة ارتباط الأزمة المالية بأزمة الاقتصاد الحقيقي، إذ ان علاقة العجز ـ كنسبة من النفقات ـ بمعدّل النمو ومعدّل الفائدة وميزان المدفوعات (كنسبة من الناتج) خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ هي علاقة قوية نسبياً، أي ان النسبة المرتفعة من العجز قد تزامنت بشكل عام مع معدّلات نموّ منخفضة وفوائد مرتفعة وفائض ضعيف (أو عجز) في ميزان المدفوعات. أنظر ص ١٨٥ ـ ١٨٦. من ناحية ثانية نسجّل طريقة الإحتساب التالية: ان تثبيت نسبة الدين إلى الناتج يتطلّب ان تحقق الموازنة فائضاً أولياً تساوي نسبته إلى هذا الناتج متوسط الفائدة الإسمية على الدَين العام ناقص مجموع المعدّلين المرتقبين للتضخم ولنمو الناتج المحلي الحقيقي. والوسيلة تكون في خفض النفقات العامة الجارية وليس عن طريق زيادة الضرائب. ـ أنظر : جمعية مصارف لبنان، التقرير السنوي١٩٩٧/١٩٩٨، ص ١٤.

٦٣ ـ النهار، الخميس ٣٠ كانون الاول ١٩٩٩، ص ٦ و ١٦.

٦٤ ـ جمعية مصارف لبنان، التقرير السنوي ١٩٩٧/١٩٩٨، ص ١٣.

٦٥ ـ قرم جورج: «العجز الكلي لم يتجاوز ٤٢٪ في المئة» ـ السفير، الإثنين ٣ كانون الثاني ٢٠٠٠، العدد ٨٤٩١، ص ٧.

٦٦ ـ أنظر: غلاّب صلاح. «دراسة تحليلية للموازنة في لبنان». مجلة أبعاد، بيروت، ١٩٩٥، العدد الرابع، كانون الأول، ص ٢٤٠.

٦٧ ـ قرم جورج. «السياسة الاعمارية للجمهورية الثانية». مجلة أبعاد، بيروت، ١٩٩٤، العدد ٢: تشرين الثاني، ص ٢١. ويسجل الدكتور قرم ان رهان صانعي القرار هو حصول السلام في المنطقة في الأمد القريب وفتح الحدود وتحقيق الليبرالية الجديدة في التبادلات بين أقطار المنطقة، الأمر الذي يتطلّب بالتالي الإسراع في تهيئة مدينة بيروت لتنافس عواصم المنطقة في استجلاب الرساميل والشركات والحركة التجارية والمالية الإقليمية الخ. ـ جورج قرم، ص ٢٢.

٦٨ ـ قرم جورج، جريدة النهار، الخميس ٣٠ كانون الأول ١٩٩٩، ص ١٦.

٦٩ ـ من خطاب القَسَم الذي ألقاه فخامة الرئيس العماد اميل لحود بعد أدائه اليمين الدستورية في مجلس النواب يوم الثلاثاء الواقع فيه ١٩٩٨/١١/٢٤. أنظر: ـ مجلة الحياة النيابية، العدد التاسع والعشرون، كانون الأول ١٩٩٨، ص ٥ ـ ٩.

CA&T

NETTOYAGE
HYGIÈNE & PROPRETÉ

CLEANING IS A MUST !

- The major challenges facing a professional cleaning company are:
  - Manpower availability
  - Professional training
  - Proper use of chemicals
  - Supervision efficiency

- Extensive know-how and experience have allowed **CA&T** to become the leading professional cleaning company in Lebanon, with a client base from different sectors including:
  - Hotels
  - Restaurants
  - Banks
  - Hospitals
  - Health Clubs
  - Commercial centers
  - Cinemas
  - Offices, etc...

- In addition to professional cleaning, **CA&T** is also the first company in the Lebanese market to offer stewarding services for hotels and restaurants.

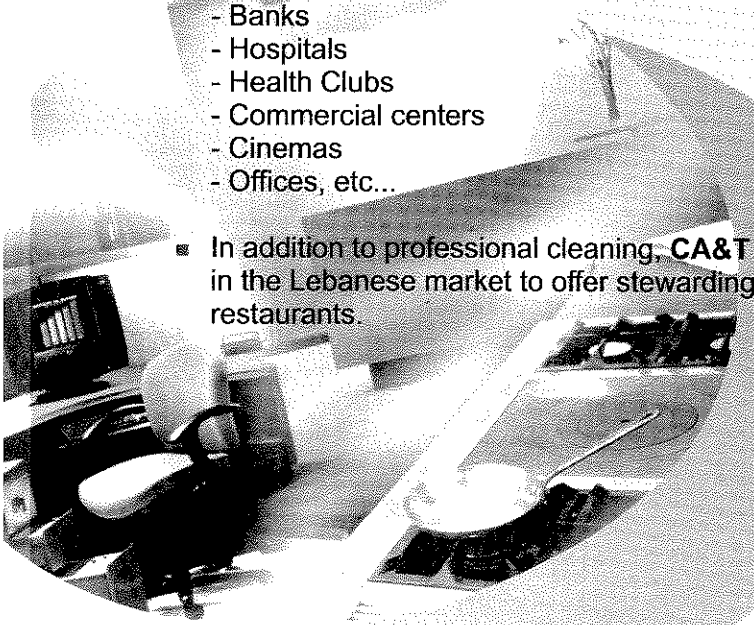

Telephone & Fax: 09 - 643916 - E-mail: info@catnettoyage.com.lb - http://www.catnettoyage.com.lb

A Vivid Feeling

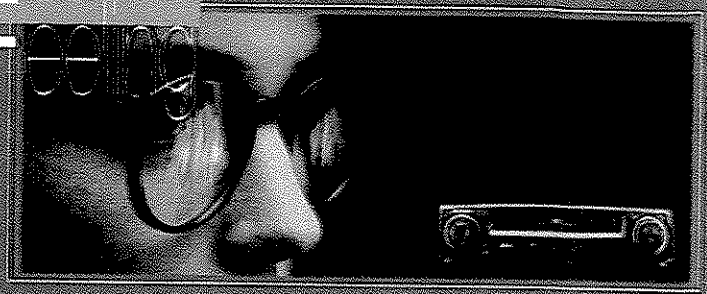

A Clean Feeling

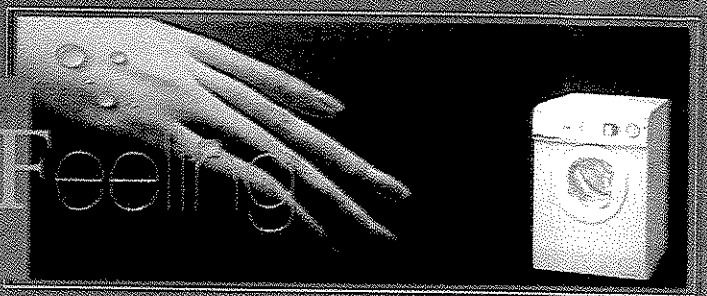

A Sound Feeling

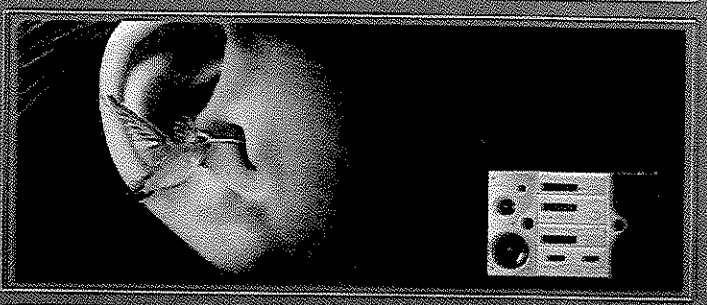

A Fresh Feeling

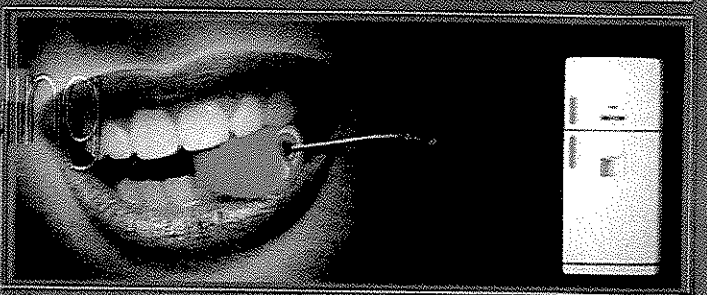

A Brilliant Feeling



alsaraco
O ELECTRONICS CO. LTD.
[illegible]

DAEWOO
ELECTRONICS

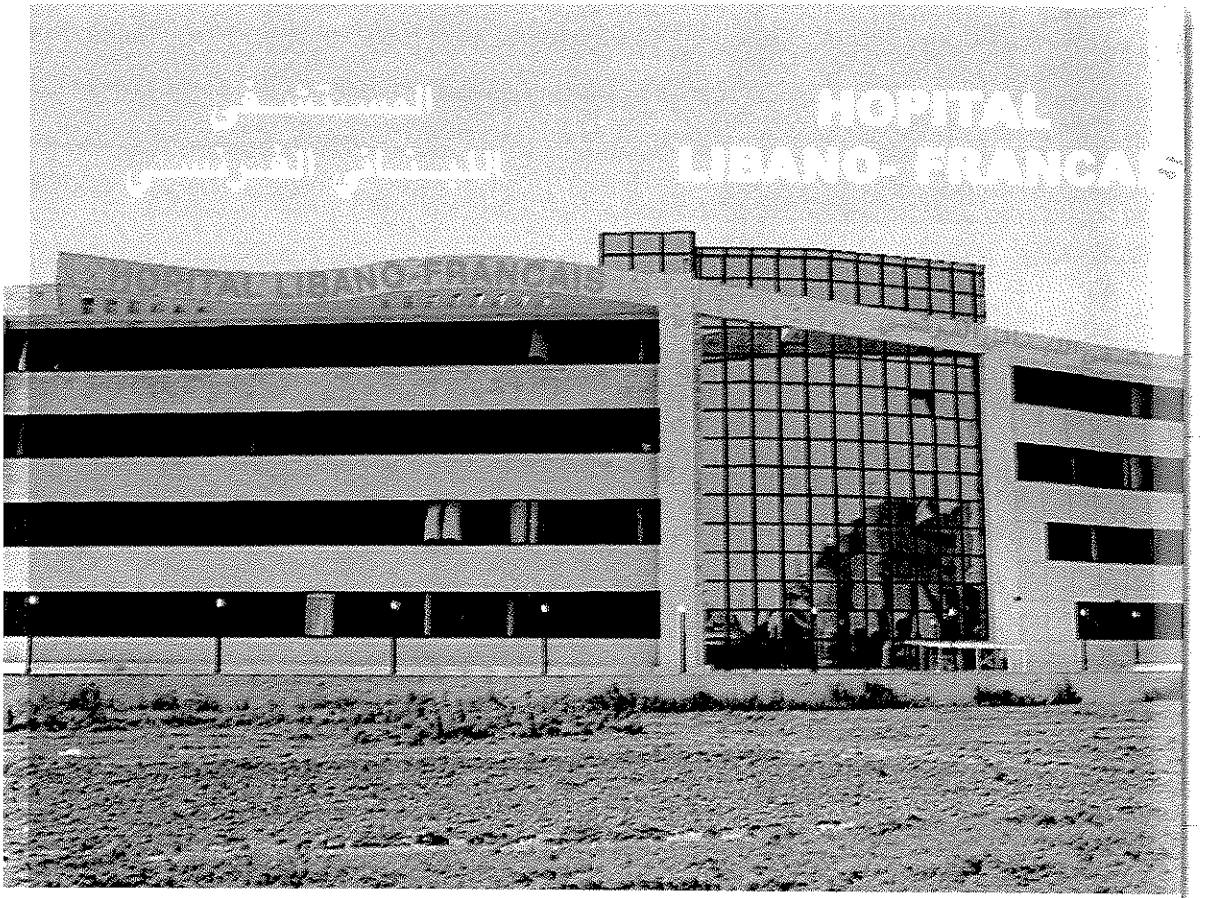
HOPITAL
LIBANO-FRANCAIS
المستشفى
اللبناني الفرنسي


PAMPA
PAMPA
PAMPA
PAMPA

er's Brass

es, Medals Trophies & Pins

Unique, Exclusive, Custom-Designed Awards, Ideal Rewards for those Who Deserve the Very Best.



ar, Motor Street: TEL: 01-870024 / FAX: 01-873148 E-Mail: petersbrass@cyberia.net.lb

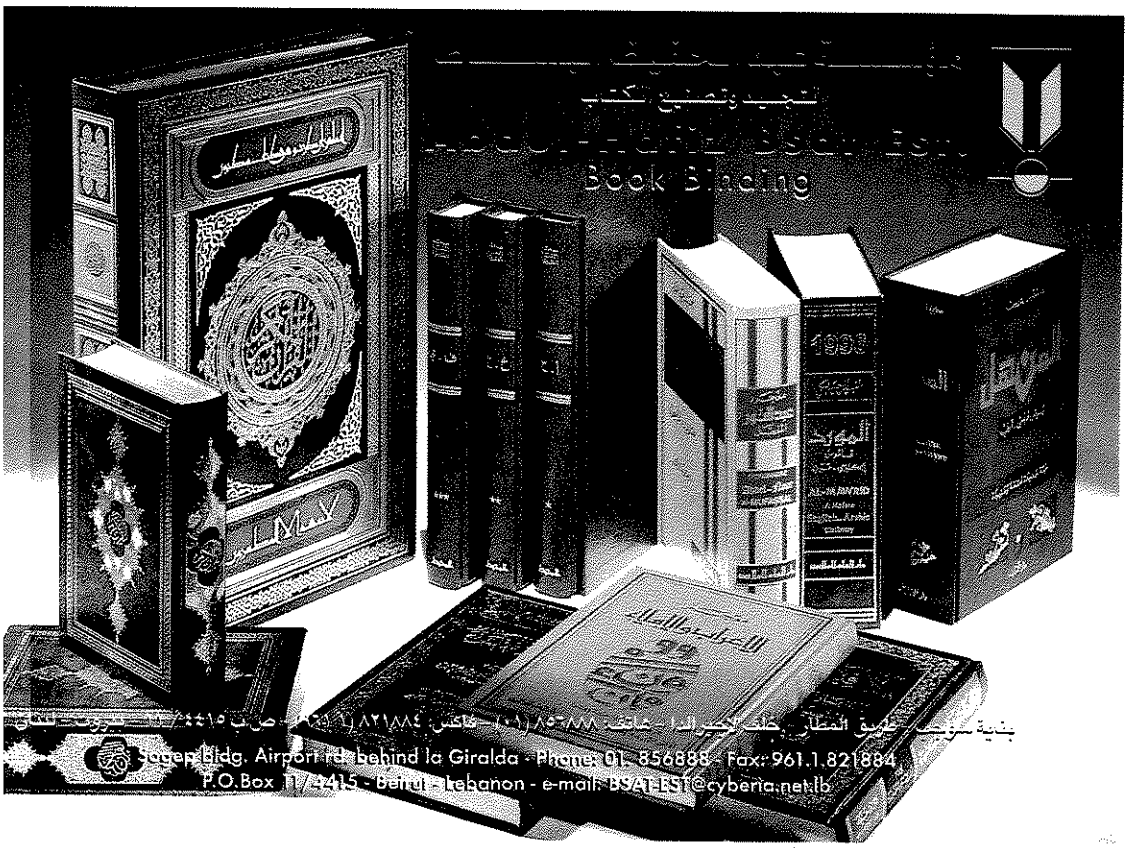

Jagen bldg. Airport rd. behind la Giralda - Phone: 01- 856885 - Fax: 961.1.821884
P.O.Box 11/4415 - Beirut - Lebanon - e-mail: BSAT-EST@cyberia.net.lb

E-Line

The Revolutionary Elevator Concept by

KONE

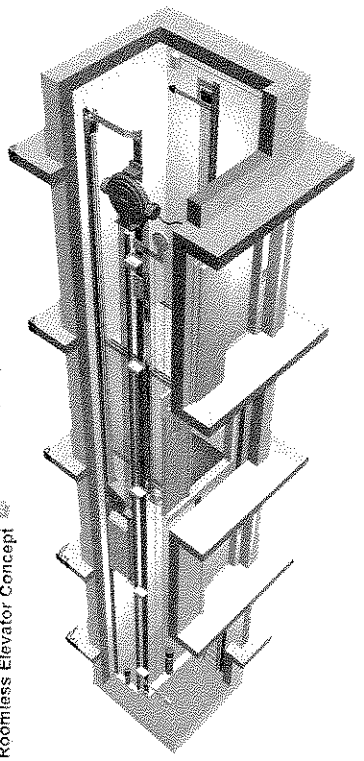

MonoSpace®
Roomless Elevator Concept

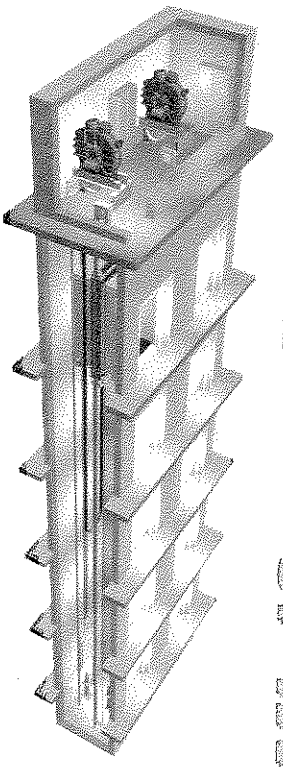

MiniSpace®
New Dimension of Space

Kay Systems
s.a.l.
Elevators & Escalators
exclusive agents

O&K
ESCALATORS

SABIEM

Head Office: Badaro, Taleb Hobeiche street, Abdallah Khoury building, 1st floor, Beirut, Lebanon
Telephone: 961 1 383 023 Fax: 961 1 383 027 P.O.Box: 90553 Jdeidet El Metn http://www.kay.com.lb
Zahleh 961 3 339 227 ■ Tripoli 961 3 263 382 ■ Saïda 961 3 370 030

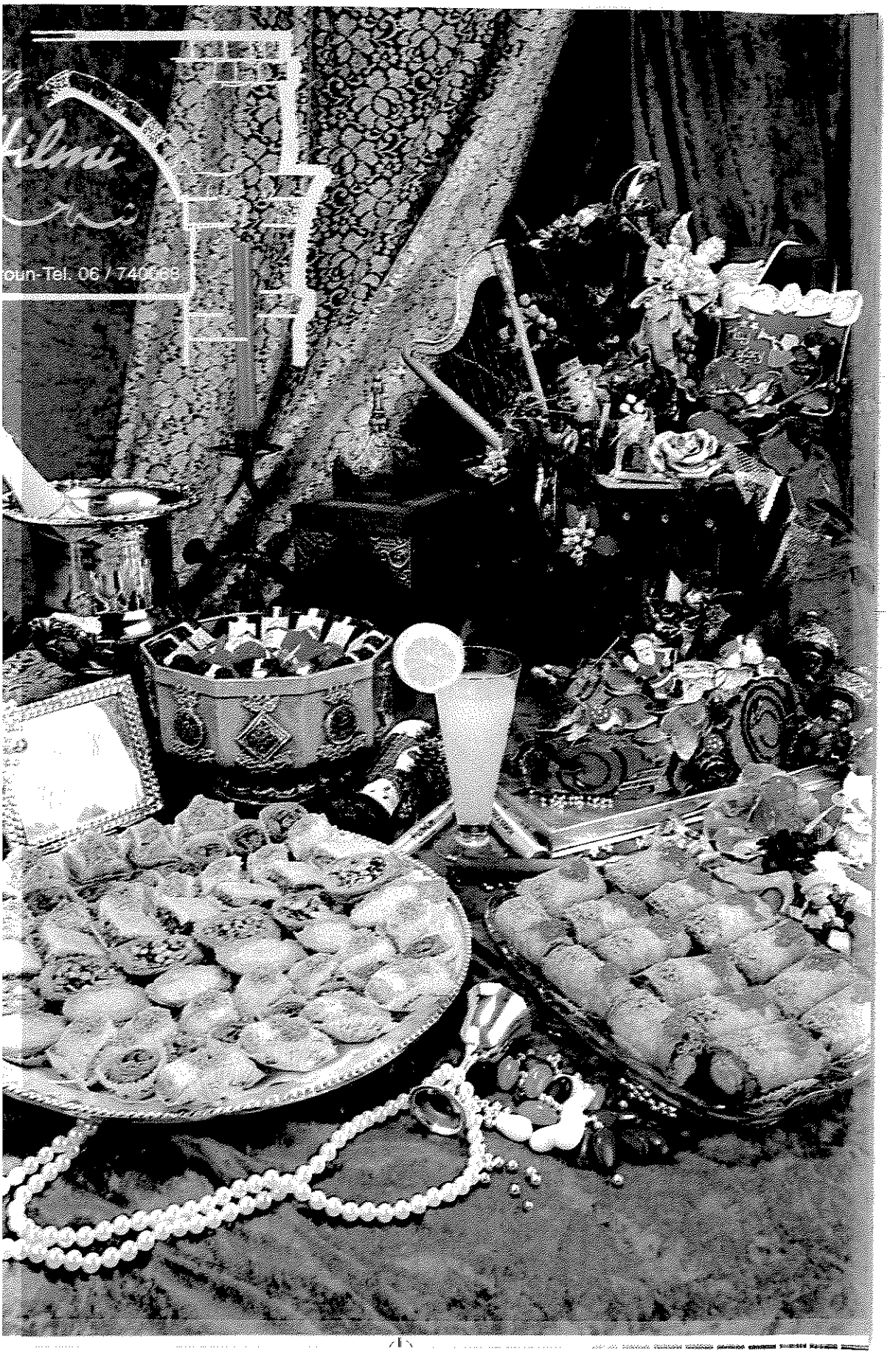

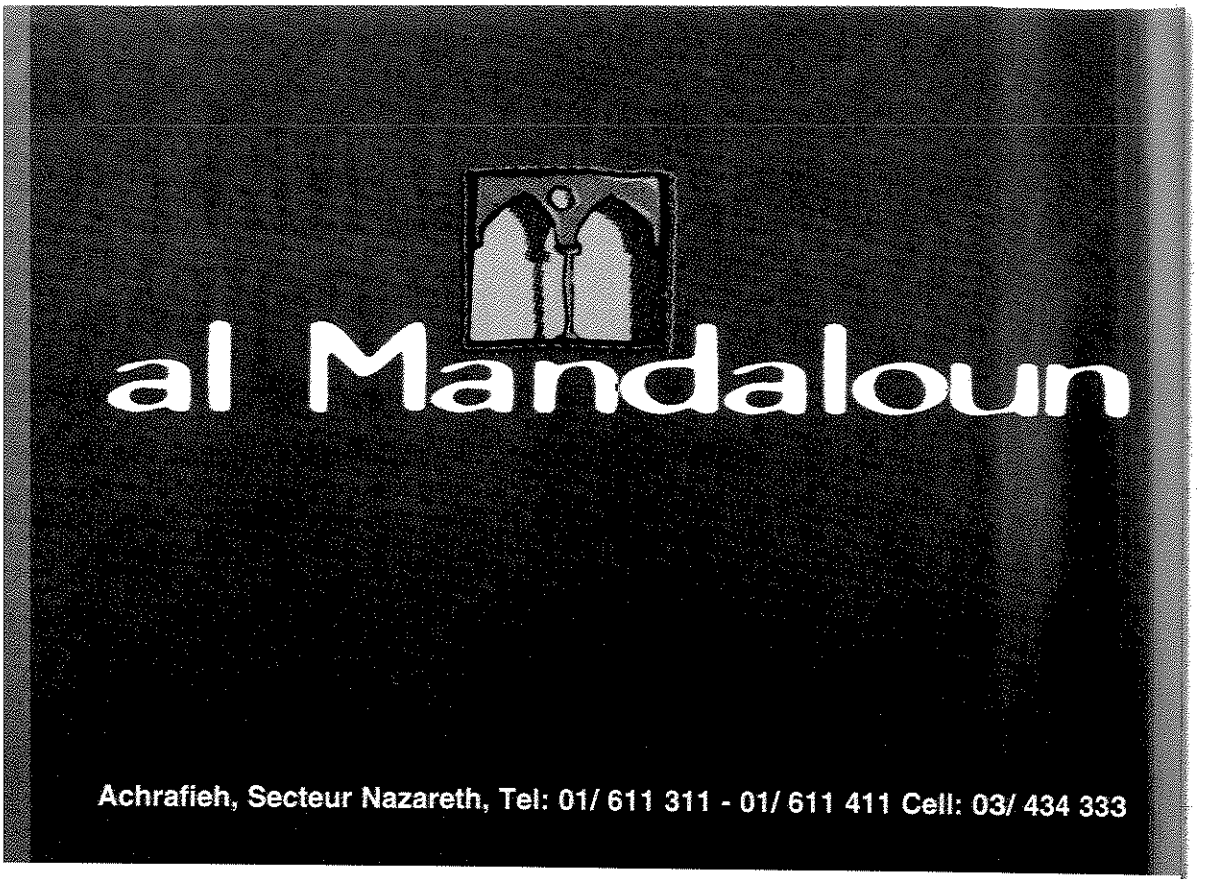

مؤسسة جوزف عجيل

تعهدات لصالح الجيش اللبناني
وقوى الأمن الداخلي والأمن العام
وأمن الدولة والجمارك

العنوان: الدكوانة- السلاف- بناية ابي راشد- بيروت- لبنان
الهاتف: ٦٨٧٢٠٠/٤ (٠١) فاكس: ٦٨٧٢٠٢ (٠١) - ص.ب: ٥٥٤٠٦ سن الفيل- لبنان
e-mail: jojeil@inco.com.lb ص.ب: ٢٥٢٧-١١ بيروت



WE WILL NEVER LET YOU DOWN...

Life - Health Ins - Motor - Fire
Burglary - Marine - Personal accident
Workmen's compensation-Third party
liability - Engineering - Bankers blanket

AL ITTIHAD AL WATANI

Kabbara Bldg.
Jisr el-Wati, Achrafieh,
Tel: (01) 426480-9
Fax: (01) 426486
P.O.Box: 1270
Beirut - Lebanon

LA PHENICIENNE

Haddad Bldg.
A. Gemayel St. Sioufi
Tel: (01) 425484
Fax: (01) 424532
P.O.Box: 11-5652
Beirut - Lebanon

The International Assurance Co.

Kabbara Bldg.
Jisr el-Wati, Achrafieh,
Tel: (01) 426021
Fax: (01) 424722
P.O.Box: 11-8864
Beirut - Lebanon

R O U P O F C O M P A N I E S

معرض غسان مكارم للسيارات

بيع جميع انواع السيارات السويسرية



تقسيط من سنة لغاية ٤ سنوات
دفعة اولى ٣٠٪ – فائدة ٨٪

اتوستراد الناعمة – الدامور تلفون: ٠٣/٦٧٠١١١ – ٠٣/٢٤٤٠٣٣

STATION EL KIK

Where you can find the best and speed servic



Mogas Super Gas oil Home supply Kerosine Washing, Greasing and Lubricatio

Sin El Fil Tel: 01-480209

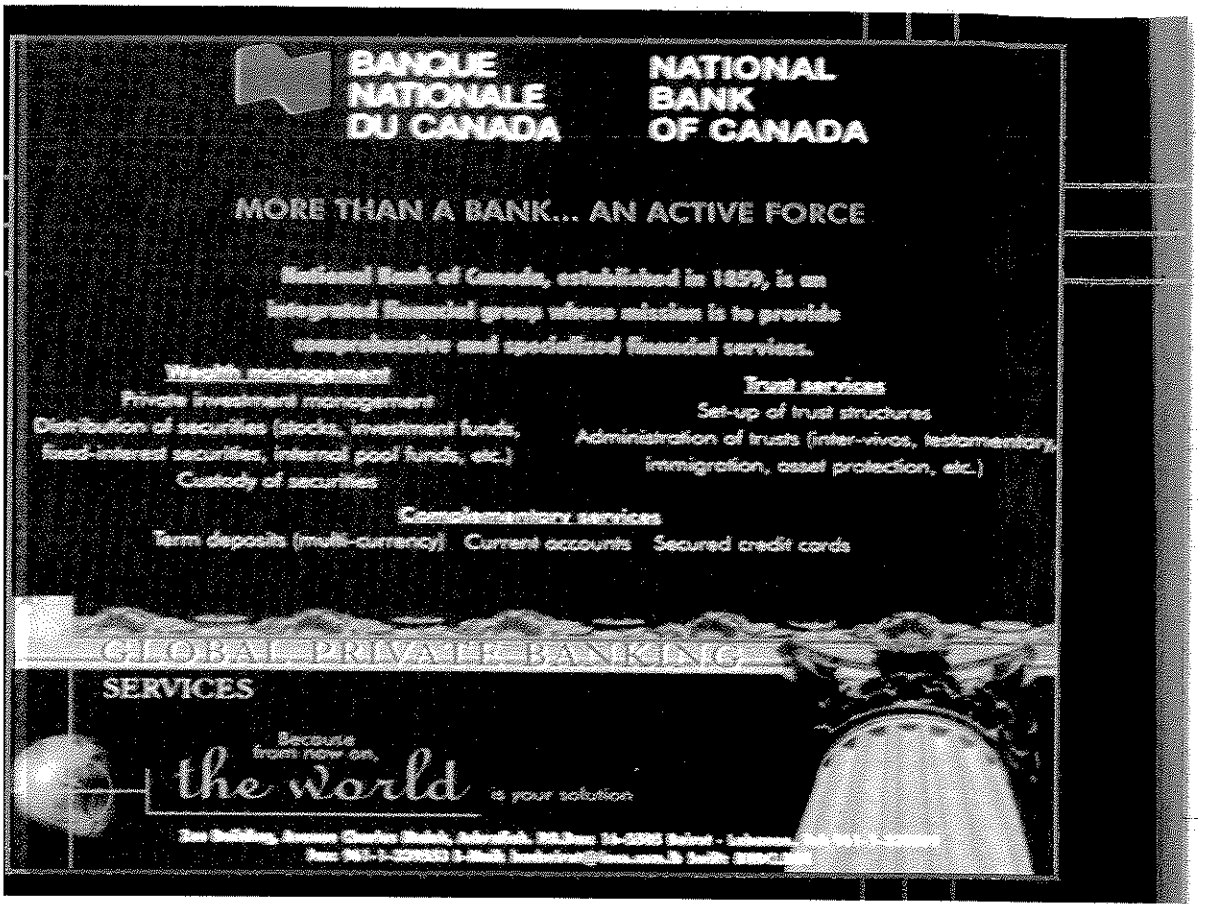

دير مار أنطونيوس – بعبدا

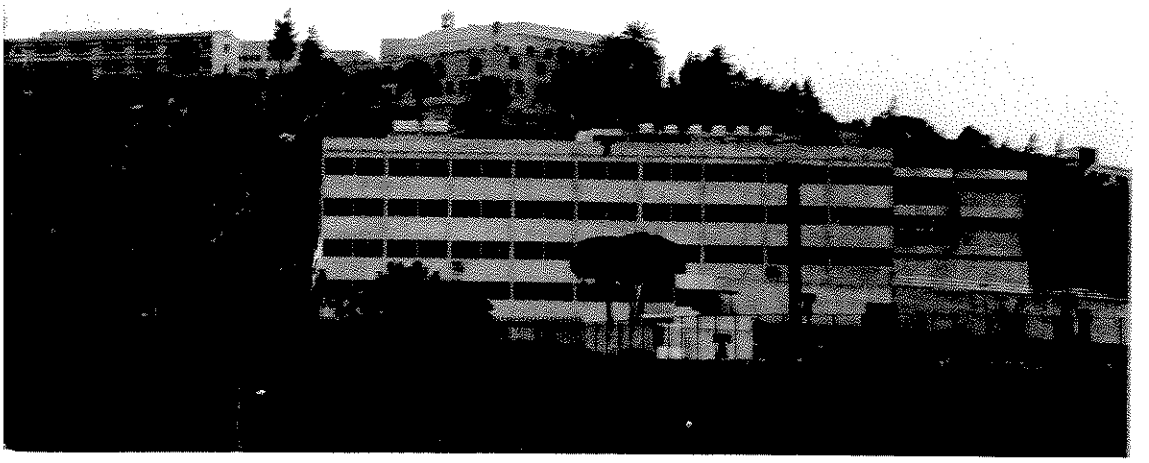

المعهد الأنطوني

الجامعة الأنطونية

هاتف: ٠٥/٤٦٨٢٢٣-٩٢٠٥٢٥-٩٢٠٢٦٦ فاكس: ٠٥/٤٦٨٢٢٤ هاتف: ٠٥/٩٢٤٠٧٣-٩٢٤٠٧٤-٩٢٤٠٧٦ فاكس: ٠٥/

DISCO NUMBER ONE

Lebanon's NUMBER ONE Source In The Realm of Music

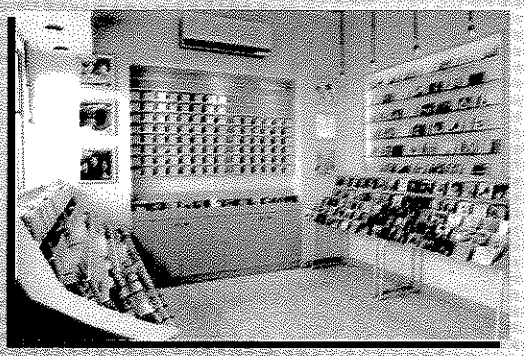

Now open in Verdun "Blue Silver" Center



Ashrafieh - Rmeil
Jesuites Building
Tel: 01-446762-446914

Jounieh - Fahed Market
La Maison Des Marques
Tel: 09-934433 Ext:27

Ashrafieh Sassine
Avenue President
"Elias Sarkis"
Tel: 01-216804

THERE IS NOTHING WE WON'T DO FOR MUSIC

Goodies

When it's this good, it's Goodies

Beyrouth: (01) 861056 - 862156 - 603641/2
Dbaieh : (04) 416000



أوتار
AWTAR
مطعم لبناني وغنية

زوق مكايل – مدخل السوق العتيق – هاتف: ٢١٦٥٩٦ (٠٩) – ٦٥٦٦٥٠ (٠٣) – فاكس: ٢٢٠٢٥٨ (٠٩)

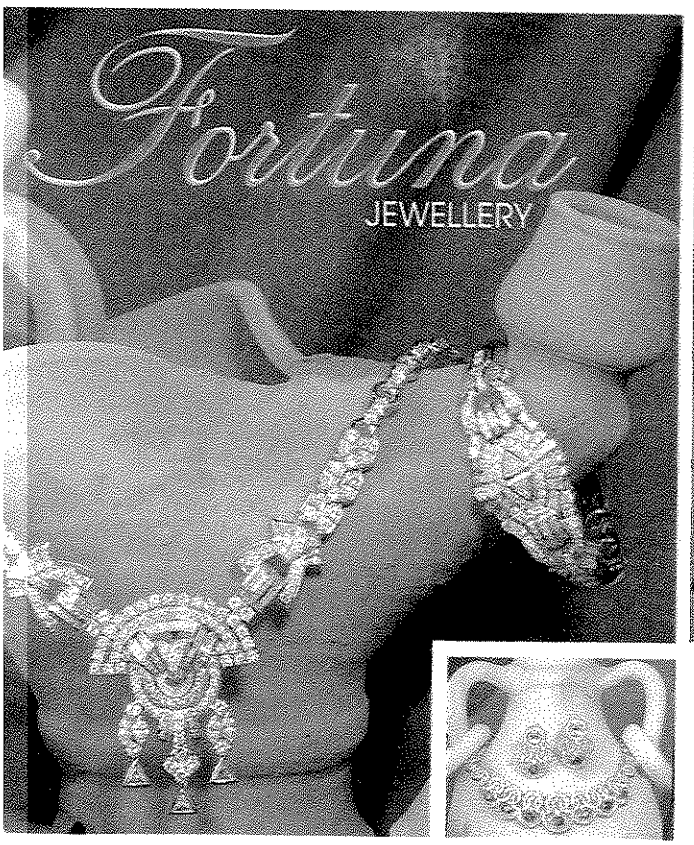

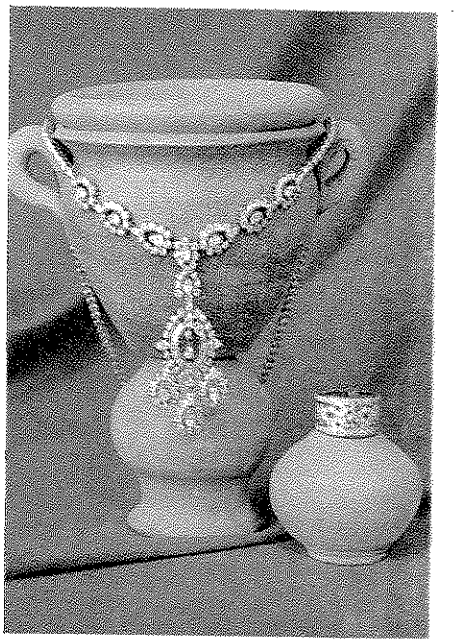

Mar Elias Street, Beirut- Lebanon
Phone: 961 1 304909/ 863279
Cell: 961 3 615550 Tlx: 20605 LE

الشركة اللبنانية للاسمنت الابيض ش م ل

Sté Libanaise des Ciments Blancs s.a.l



SUPERBLANC
MONTLIBAN

Chekka, Liban.
Telephone: 961-6-545233 / 545244
Cellulaire: 961-3-270254.
Fax: 961-6-545255



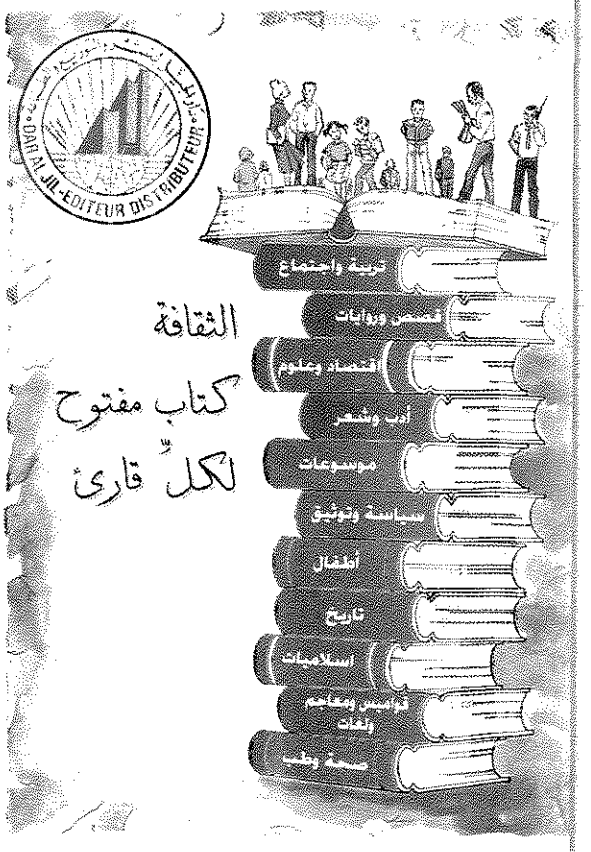

دار الجيل بيروت
هاتف : ٦٨٩٩٥٠/٥١/٥٢ (٠٠٩٦١١)
فاكس : ٦٨٩٩٥٣ (٠٠٩٦١١)
ص.ب. : ٨٧٣٧ بيروت – لبنان

دار الجيل القاهرة
٧ شارع القناوي– المتفرع من الملك فيصل الهرم
هاتف : ٥٨٦٥٦٥٩ (٢٠٢)
فاكس : ٥٨٧٠٨٥٢ (٢٠٢)

Tele Computer World

Mar Elias Str. Facing Al Mahed Center - Beirut - Lebanon
Tel. 01/310410 - 311333 - Fax 01/312999 - P.O.Box:14/5755

PIII 500 Intel

CPU PIII 500 Intel
M/B Intel Chip
VGA 8 MB
Sound 64 Bit
HDD 8.4 GB
SDRAM 64MB
CD-ROM 48x Sony
FDD Sony 1.44
CASE AT
Monitor 15" Viewsonic
Key Board
Mouse + Pad
Speaker 200 Watt

PIII 550MMX 2222 $

PIII 600MMX 2222 $

PIII 667MMX 2222 $

Color Printer
2455ss Free Gifts
Computer Table
CD HOLDER
UPS 400 Wats
Modem 56K +100 hour Internet

Only 1222 $

امكانية تقسيط على ١٨ شهر



دار الكعكي
للهندسة والمقاولات
ابناء الحاج يحيي الكعكي

شقق فخمة للبيع مساحة ٢٤٠م٢
مخازن فخمة للبيع مساحة من ٦٥ الى
للمراجعة: ٠٣/٩٦٩٠٠٠

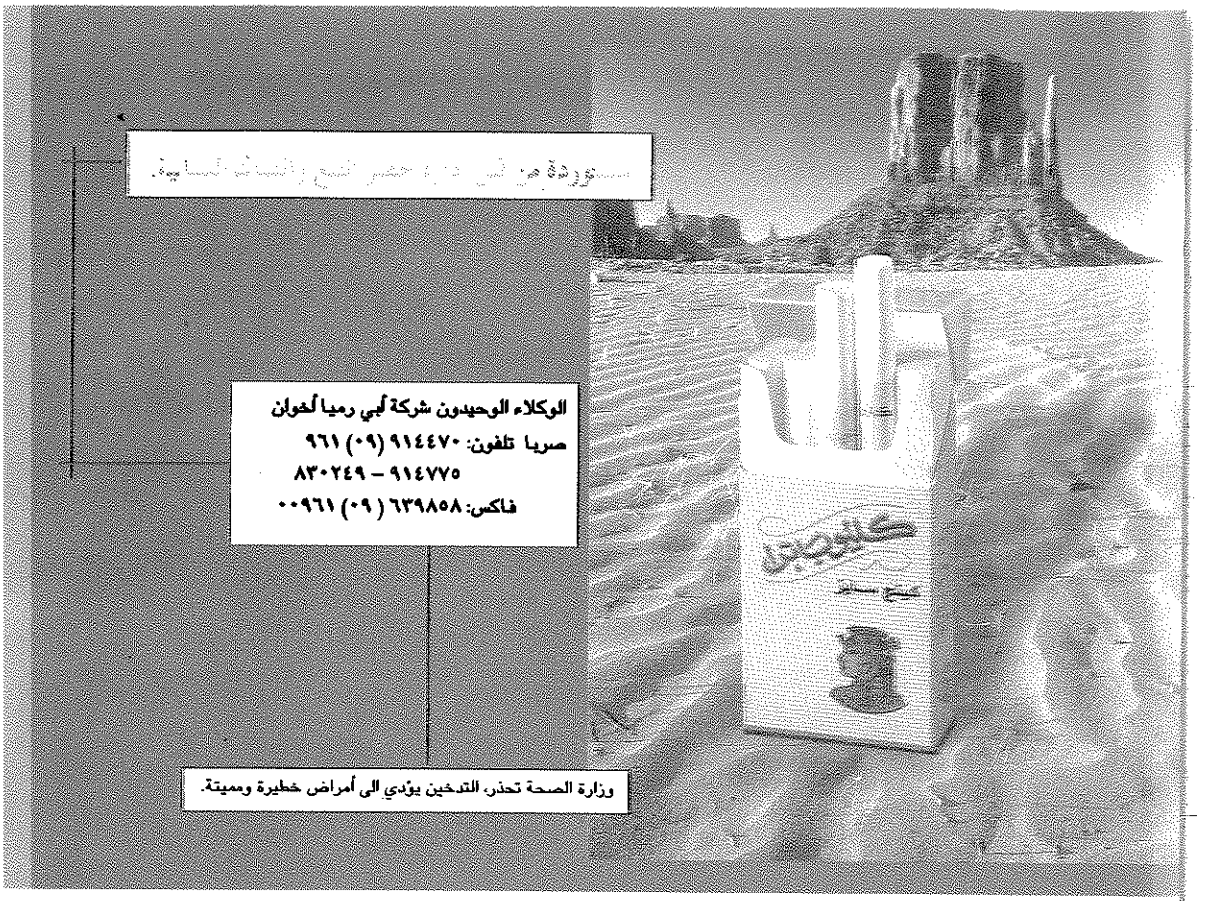

SINCE 1955

TEHINI, HANA GROUP

is at your service with

AUTOMATIVE SPARE PARTS

BOSCH

POWER TOOLS

BOSCH

SKIL

fischer
Fixing Materials

DOMESTIC APPLIANCES

BOSCH

SIEMENS

NEFF
électroménager

nolte
German Kitchens

Esclusive agent: TEHINI, HANA GROUP Dora

Tel: 01- 255211/6 - 260260 - Fax: 01- 601588 - E-mail: boschthc@dm.net.lb

LEIFEL

KHALDEH - LEBANON
Tel. (01) 433139 / 142

d Office
ut - LEBANON
w Room
assed Center - Mar Elias
(01) 310717 - 312219
00 961 1 311192
Box: 11/1890



Steel & Wood Furniture for Offices & Schools

مؤسسة سمير سعد
للإنشاءات الحديدية

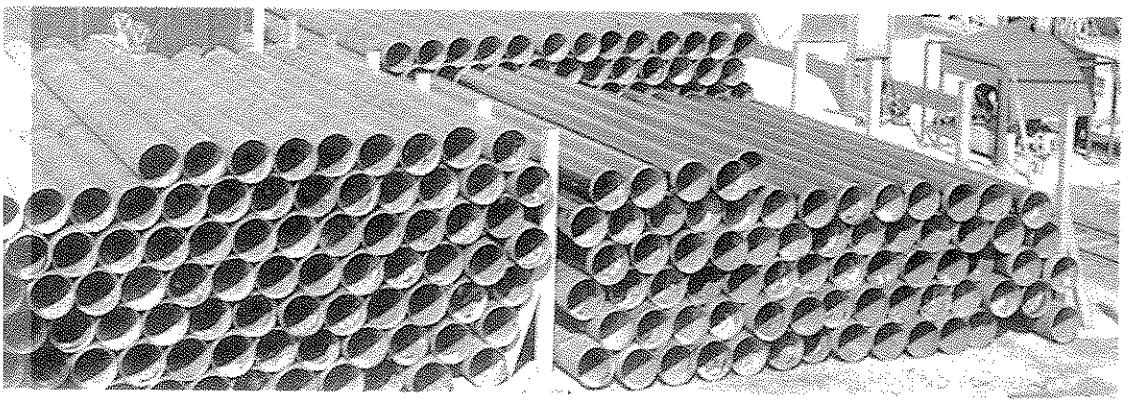

قساطل من ٢ أنش لغاية ٦٠ أنش لعدّة مجالات منها:

قساطل وقمصان حديد للآبار الارتوازية

قساطل للبترول والخطوط البحرية

"Piling Pipes" لجميع الأقطار والسماكات

جميع أنواع الح والأكسسوارا

الرميلة، الطريق العام، مقابل مسبح السندباد، فاكس: ٠٣/٥٩٦٠٢٧

(39) "Sanctioning Madness", p.79.
(40) "International Organizations, p. 153.
(41) Russet and Starr "World Politics" p.156.
(42) "Sanctioning Madness", p. 77.
(43) "Sanctioning Madness", p. 80.
(44) ibid.
(45) http://www.webcom.com/peaceact/sanctions-perspectives.html#create.
(46) ibid.
(47) ibid.
(48) ibid
(49) ibid.

(1) "Economic Sanctions Effectiveness as Tools of Foreign Policy", p.8.
(2) ibid.
(3) http://www.iie.com/HOTOPICS/SANCTION/execsum.htm.
(4) Oxford Companion to "Politics of the World", p.813.
(5) "Economic Sanctions Effectiveness as Tools of Foreign Policy", US (GAO) p.4.
(6) International Encyclopaedia of Social Sciences (13-14), p.6.
(7) "Boycotts and Peace", Clark, p. 89.
(8) "International Organizations", Bennett, p. 148.
(9) ibid.
(10) "Sanctioning Madness", p.74.
(11) "Sanctioning Madness", Hass, p. 74.
(12) ibid.
(13) "Do Economic Sanctions Work?", Miyagawa, p.6.
(14) http://www.iie.com/HOTOPICS/SANCTION/execsum.htm.
(15) ibid.
(16) "Economic Sanctions Effectiveness as Tools of Foreign Policy", p.2.
(17) ibid, p. 9.
(18) ibid.
(19) ibid, p.11.
(20) ibid.
(21) ibid, p.12.
(22) "Sanctioning Madness", p.75.
(23) "Politics of the World", p.813.
(24) "Economic Sanctions Effectiveness as Tools of Foreign Policy".
(25) "Politics of the World", p.813.
(26) "Sanctioning Madness", p.75.
(27) ibid, p. 76.
(28) ibid.
(29) ibid, p.77.
(30) ibid.
(31) "Politics of the World", p. 813.
(32) "Sanctioning Madness", p.75.
(33)http://www.webcom.com/peaceact/sanctions-perspectives.html#create.
(34) "Sanctioning Madness". P.78.
(35) http://www.iie.cm/HOTOPICS/SANCTION/execsum.htm.
(36) ibid.
(37) "World Politics", p.155.
(38) ibid.

disapproval of objectionable behavior, and deter further abuses. They are most effective when combined with incentives as part of a "carrot and sticks" diplomacy designed to resolve conflict and bring about a negotiated solution. This requires that the imposing authority establishes clear and consistent standards for lifting of sanctions (this was not the case with Iraq). "Steps towards compliance by the target must be rewarded with an easing of coercive pressure"[49]. In most other cases sanctions tend to fail. Many states, most notably the US, increasingly utilize them in pursuing their foreign policy.

The most obvious and important explanation of the sharp decline of the effectiveness of US sanctions is the relative decline and centrality of the US position in the world economy. Unlike the early post-war era, the United States is no longer the major supplier of many goods and services, and it is not the only source of economic assistance for developing countries. United Europe and Japan notably are important suppliers of goods as well.

While sometimes seen as an alternative to war, sanctions may cause economic and social hardships equivalent to those caused by war. In some cases, the negative humanitarian consequences arguably outweigh whatever political objectives may have been accomplished as portrayed in the Iraqi case. Sanctions must not cause severe social and economic hardships that drive the level of living standards below subsistence level even tremendously below subsistence level in the case of Iraq.

It has been learned from the Iraqi case that sanctions that hurt the general population tend to be ineffective in carrying out the overriding political goals. It has been assumed that sanctions must hurt the population, who then bring pressure to bear on the political leadership to change policy. This can work in democratic regimes where public opinion matters. In the case of Iraq, the nature of the regime is not open to such pressure from the people and "can mobilize even stronger mass support when faced with a foreign challenge"[46].

The more logical option would be to try to develop targeted economic sanctions that are more effective and less harmful on innocent people. By contrast with general trade sanctions, targeted sanctions have a narrower focus and seek to minimize negative humanitarian effects while maximizing pressure on leaders. Targeting can aim at many possible items, including weapons and hardware trade. Available evidence reveal that "financial sanctions are more effective than general trade sanctions because they create fewer humanitarian hardships"[47].

The Iraqi crisis has, thus, led to a re-evaluation of sanctions policy at the United Nations and the search for more humane effective alternatives. UN officials have become increasingly skeptical of general trade sanctions. Many members of the Security Council have expressed misgivings about blanket sanctions and have called for more focused measures that target elites rather than vulnerable populations[48].

Sanctions are still considered effective instruments of influence in international relations. They are optional and available means for achieving foreign policy goals in international relations, but rarely effective. They are middle ground between mere diplomatic protest and the resort to military violence. As such, they offer the UN means of addressing threats to peace without resorting to the use of armed force. It can be concluded that sanctions tend to be effective when they are used to reinforce international norms, signal

underestimate the direct costs of sanctions, perhaps because unlike the cost of military intervention, they do not show up in the US budget tables. Sanctions do affect the American economy by reducing revenues of US companies and individuals. Moreover, this cost is difficult to measure because it includes not only lost sales, but also forfeited opportunities: governments and overseas companies can elect not to do business with the US for fear that sanctions might one day be introduced spoiling normal economic relations"[44].

Conclusion

The Iraqi case indicates that sanctions are to be resorted to with caution. Economic sanctions inflict considerable damage and suffering, so they must not be seen as an early response, but rather as later resort, after diplomatic means have been exhausted. They are supposed to be applied under laws, rules, guidelines or binding criteria. Sanctions should be applied under roughly similar circumstances trying to avoid double standards, which is often committed by the US. As such, economic sanctions are supposed to have clear, well-defined objectives and termination criteria. In the Iraqi case nothing seemed well defined or logical anymore. Sanctions are not expected to punish the deprived Iraqi population. On the contrary, they are expected to modify behavior or policy to comply with standards of international law and not to be confused with a criminal law. This is why sanctions are to exempt food, medicines, and other humanitarian supplies. General trade sanctions imposed on Iraq often block humanitarian supplies including food and medicine. Pre-assessment, monitoring and regular review is expected to accompany sanctions. Revision on a regular and pre-established basis by the Security Council must be monitored on an ongoing basis by the Secretariat. The monitoring process is expected to employ regular indicators to assess the humanitarian impact and other aspects of impact[45].

achieve, or help achieve modest foreign policy goals to fairly significant ones, but not very ambitious or high policy ones like altering the Iraqi regime and getting rid of Saddam. Multilateral economic sanctions succeeded in increasing Iraqi compliance with UN resolutions calling for the elimination of its weapons of mass destruction. They have also diminished Baghdad's ability to import weapons and related technology. Iraq today is dramatically weaker militarily and economically than it would have been without the sanctions. After ten years of sanctions, they continue without clear, precisely defined objectives and termination criteria. Instead of penalizing the ruling elite, women, children, and those dependent on the societal safety net pay the price painfully, by living in conditions much below subsistence level. High policy goals like destabilizing the Iraqi regime have strongly failed, for the regime is entrenched more than ever and domestic opposition is too weak to alter the dominant regime. Saddam and the ruling elites surrounding him succeeded in reversing the effects of the sanctions to their people insulating themselves and their assets. In such an authoritarian regime, economic sanctions often miss the target. The nature of the regime has succeeded in rallying people around the flag as a nationalist reaction against the western sanctioning states. Ironically, the people became the victim. "By creating scarcity, economic sanctions enabled the government to better control the distribution of goods and they create a general sense of siege that governments can exploit to maintain political control"[43]. Economic sanctions thus persisting are a total failure and contribute nothing except increasing the misfortunes of the Iraqi people and incurring budget losses on the US. Then why hasn't the US thought of giving up sanctions? Is it because by doing so, they will be asserting victory for Saddam? Or is it because they have no other foreign policy alternative?

These sanctions like other sanctions have been expensive for American business. "There is a tendency to overlook or

Sanctions and Iraq

Two sets of sanctions were applied on Iraq. "The first set of economic sanctions was incorporated into the series of fifteen Security Council resolutions condemning the attack and authorizing retaliatory collective measures. The second set were the measures imposed on Iraq in Security Council resolution 687 adopted in April 1991, which included the destruction of all Iraqi chemical, biological, nuclear sites, and long-range armaments, and which affirmed Iraqi's liability for war damages to be repaid out of future oil export revenues"[40]. The instrumental goals of these sanctions were to pressure a withdrawal from Kuwait and to impede the ability of the Iraqi military to fight a war. Further goals aimed at ousting Saddam and destroying the Iraqi economy and military infrastructure since Iraq was rising as a potential economic and military power in the region.

The major debate, however, was whether or not economic sanctions would have forced Iraq to withdraw from Kuwait without a war. It is clear that sanctions weakened the country considerably and made living conditions far more difficult. It is not clear, however whether such effects would have moved Saddam Hussein to comply with the UN resolutions[41]. History showed that even though economic sanctions on Iraq were comprehensive and enjoyed almost universal international backing for nearly six months, sanctions failed to compel Saddam Hussein to withdraw from Kuwait in 1990. In the end it took nothing less than Operation Desert Storm. In this case war could do what multilateral sanctions failed to do.

The crucial question in analyzing the Iraqi case lies in judging whether the economic sanctions failed or succeeded. The continued use of sanctions after the Gulf War failed of course to oust Saddam Hussein from power for Saddam is still a dangerous and strong enemy to the US. The sanctions however were able to destroy the Iraqi economy and prevent Iraq from rebuilding its military forces. This shows that under the right circumstances, sanctions can

ineffective boycott of Israel is a great example. Furthermore, the size of the targeted country is quite decisive in determining the success of economic sanctions. Sanctions are more likely to succeed when the target is much smaller than the country imposing sanctions (Cuba compared to US) and it is economically weak and politically unstable[35].

Economic sanctions seem most effective when aimed against friends and close trading partners. In contrast, sanctions directed against target countries that have long been adversaries of the sender country are generally less successful. Issues of vulnerability and substitutability are relevant here[37]. The countries of Western Europe had strong ties with the economies of Arab oil exporting states. Faced with the 1973 oil embargo and price rise by Arab states, they were strongly vulnerable because they had a hard time finding substitutes, after basing their "energy policies on the assumption of a continued flow of low-priced oil from OPEC states which provided the overwhelming proportion of their supply'.

The time factor is also crucial in judging the success of economic sanctions. Sanctions should be imposed quickly and decisively to maximize impact. It was concluded from the same study (conducted by the Institute for International Economics) that successful sanctions averaged around 3 years in duration and failures averaged 8 years. The extensive and long duration of economic sanctions in countries like Cuba and Iraq did not breed success. Besides the time factor, economic sanctions are supposed to be smartly designed in targeting the ruling elites of the sanctioned state and not the population. However, smart sanctions designed to target the ruling elite are rather arduous to achieve since leaders and governments have many ways to insulate themselves[39]. In addition, economic sanctions are not likely to be effective when the sender incurs high costs on it. The US incurs billion of dollars of losses in its annual budget as a result of sanctions.

flexible component of a wider diplomatic strategy"[33]. Ambitious goals aiming to destabilize the target government illustrated in the US campaigns against Fidel Castro, Manuel Noriega, Saddam Hussein, and the Soviet campaign against Marshal Tito all failed. In fact, such authoritarian regimes are often able to resist the outcomes of sanctions by triggering nationalist reactions against the sanctioning nations. However, economic sanctions may be effective if the goals are modest such as protesting against breach of human rights or violation of nuclear nonproliferation treaties.

International agreement and cooperation in applying a sanctions regime aid the success of economic sanctions. Multilateral sanctions tend to be more effective than unilateral sanctions. In some cases, when economic sanctions fail, it is because the target has found alternative markets or suppliers to offset the sender's actions. This is why strenuous effort is exerted by the sanctioning state to gain the cooperation of other states. For example, when the US imposed a grain embargo against the Soviet Union in 1980, it attempted to organize cooperation from other grain exporters, including Canada, the European Community, Australia, and Argentina. While some states initially cooperated, Argentina took advantage of the situation to increase profitable exports to the Soviets leading to the failure of the whole sanctions effort. This example illustrates the absolute necessity of international cooperation if sanctions are to be effective, making sanctions a matter of multilateral as much as bilateral diplomacy. "Unilateral sanctions did however, prove more costly for Haiti and Cuba, which were heavily dependent on trade with the United States. Such cases are the exception, though: most unilateral sanctions will be little more than costly expressions of opposition except in those instances in which the ties between the United States and the target are so extensive that the latter cannot adjust to an American cutoff"[34]. Although multilateral sanctions tend to be more effective than unilateral ones, international cooperation does not necessarily guarantee success all the time. The Arab League

example, the League of Nations sanctions did not force Italy to pull out of Ethiopia and the US grain embargo against the Soviet Union did not compel the latter to end its occupations of Afghanistan. Comprehensive sanctions that enjoyed universal backing for a long period of time failed to compel Saddam Hussein to pull out of Kuwait. Despite sanctions against Iran, Tehran remained defiant in its support for anti-American groups, and its pursuit of nuclear weapons[30]. Fidel Castro still commands a socialist political system and a state led economy. Pakistan, secretly is still resuming its nuclear program.

The list of ineffective sanctions is endless. In fact, the initiator in many of these cases suffered higher costs than the target "making sanctions counterproductive"[31]. A recent study by the Institute for International Economics concluded that in 1995 alone, sanctions cost US companies between $15 and $19 billion and affected some 200 000 workers. "Secondary sanctions, directed against third-party states that do not support the US certain sanctions procedures, add to this cost by jeopardizing the United States trade relations"[32].

In dealing with the effectiveness of economic sanctions, it is often said that multilateral sanctions are more prone to success than unilateral ones, sanctions with modest goals are more effective than those with very ambitious goals, and the number of years economic sanctions were in force might determine the outcome of economic sanctions.

Effective sanctions

A study conducted by the Institute for International Economics in 1990 found out that the probability of success decreases as the goals of the sender become more ambitious. For example, sanctions rarely lead to major reversals in military policies or to a change of government in the target. "Sanctions by themselves are seldom able to achieve major objectives such as rolling back aggression or facing a change in the leadership of a regime. Sanctions need to be a

than sanctions. Thus, states find that despite the low probability of success in using sanctions, they are still practical means of carrying out policy. "In difficult foreign policy decisions, economic sanctions are the most attractive means in an array of unattractive policy options"[25]. "The frequency with which the United States uses sanctions is also a result of the increased influence, especially on Congress. Many of these influences are single-issue constituencies, notably those promoting human rights, environmentalism, or ethnic religious, or racially oriented causes"[26].

The media plays a role as well in encouraging the use of economic sanctions by instigating Americans' desire to respond. Sanctions somehow offer a popular and seemingly cost free way of acting. The end of the Cold War and the disintegration of the Soviet Union again contributed to the increasing popularity of economic sanctions. "Sanctions can now be introduced by the United Nations without opposition from Moscow, which in the past meant a veto in the Security Council or a subsidy for a target US sanctions"[27]. In defending the use of economic sanctions in foreign policy, one is inclined to believe that under the right circumstances, sanctions if properly used can achieve or assist in achieving certain goals. Sanctions, for example were one reason for the Serbs to accept the Dayton agreement in August 1995 ending the fighting in Bosnia. Economic sanctions imposed by US on Pakistan have hurt Islamabad both militarily and economically influencing Pakistan's nuclear future. Sanctions, rightly or wrongly, also affected the economies of Cuba, Haiti, Libya, Iraq, and Iran. "The threat of sanctions may have also deterred several European firms from investing in Iran's oil and gas industry"[28]. Most notably sanctions highly influenced the dismantling of apartheid in South Africa.

Despite such exceptions, studies of individual cases of sanctions have typically come to the conclusion that these measures do not have the desired impact on the target country. "The limitations of sanctions are more pronounced than their accomplishments"[29]. For

displaying potential aggressive behavior"[21]. In the mid-80s, the US placed fairly comprehensive unilateral travel and financial sanctions on Libya to punish it for sponsoring state terrorism and to deter it from intervening against neighboring states.

Are Economic Sanctions Effective?

The primary debate about economic sanctions is related to their effectiveness. Can sanctions bring about desired changes in target countries' policies? If so! Is their impact on the target worth the cost of sanctions to the sanctioning state?

The affectivity of sanctions as an instrument of influence in international relations is highly debatable, but one cannot deny the fact that sanctions are popular. "Economic sanctions are popular because they offer what appears to be a proportional response to challenges in which the interests at stake are less than vital"[22]. They are a form of expression or a signal elicited by the sanctioning state to the target state to express its discontent with a certain act or behavior like nuclear proliferation (Pakistan, Iraq) or lack of respect to human rights (China). Reluctance to use military force is another motivation. As the National Conference of Catholic Bishops points out "Sanctions can offer a nonmilitary alternative to the terrible options of war or indifference when confronted with aggression or injustice." On the other hand, advocates of sanctions argue that the "relevant comparison is not between the costs of sanctions to different countries, but between the costs and benefits of sanctions and the costs and benefits of alternative foreign policy tools"[23]. States utilize sanctions from a list of various policy tools such as military intervention and diplomatic protests. "Sanctions often are imposed when domestic pressure for action exists, but diplomacy or propaganda would be too mild a response, yet the most severe responses, covert action or military action, would be too severe"[24]. Military measures, although perhaps more likely to succeed in transforming the target's policies, can be more costly and more risky

dissidents in Tianenman Square were symbolic, for the US wanted to send a signal of disapproval to Chinese government, while maintaining commercial relations.

The Diverse Goals of Economic Sanctions

It is worth asserting her that the goals of economic sanctions are political rather than economic in nature. They are imposed by one nation to change the foreign policy of another nation, thus, enhancing the power of the sanctioning state to deter potential policies or actions of other nations[19]. Governments are ready to accept economic losses when imposing sanctions in anticipation of achieving overriding political goals. An assessment of the success of economic sanctions should focus on their ability in achieving these overriding goals, rather than measuring the degree of economic pressure brought to bear on a target nation. The committee of foreign relations in the United States government identified three stages of goals: primary, secondary, and tertiary. "Primary goals are the publicly revealed objectives of the nation imposing sanctions, usually presented in terms of making the target comply with its wishes". For example, The UN imposed sanctions against white minority-led government in Rhodesia in 1966 to compel it to institute a system of majority rule. The primary goal of sanctions is usually the most difficult to achieve.

Secondary objectives "entail symbolically enhancing the prestige or status of the sanctioning government. Sanctions can enhance prestige internationally by making a moral statement against the target's behavior"[20]. For example, US import and export sanctions in 1978 against the Idi Amin government in Uganda for violations of human rights satisfied this goal.

Tertiary goals "are goals that affect the international system. Sanctions or the threat of them can punish a nation for the violation of international norms. They can also act as a symbol of resolve by the sanctioning nation to deter the target or other nations from

What are Economic Sanctions?

"Economic sanctions take a variety of forms, ranging from a mere refusal to renew trade agreements to a total export and import embargo"[13]. Economic sanctions are defined to mean the "deliberate, government inspired withdrawal, or threat of withdrawal, of customary trade or financial relations"[14] to bring about a change in the policy of the target country. "Customary does not mean contractual; it simply means level of trade and financial activity that would probably have occurred in the absence of sanctions"[15]. Economic sanctions used for foreign policy purposes are economic penalties, such as prohibiting trade, stopping financial transactions, or barring economic and military assistance. "Sanctions can be imposed selectively, stopping only certain trade and financial transactions or aid programs, or comprehensively, halting all economic relations with the target nation"[16]. Parallel to the typology of being comprehensive and selective, scholars of Foreign Relations recognize three categories of sanctions in order of declining severity: instrumental, punitive, and symbolic.

Instrumental economic sanctions are designed to prevent the target country from obtaining specific goods or financial capital. Under Instrumental sanctions the target state's commerce is totally choked off. Sanctions imposed on Iraq in 1990 are an example whereby "the unprecedented degree of cooperation among the sanctioning nations and the military blockade to enforce the measures were designed to severely cripple the Iraqi economy"[17]. "Punitive sanctions do not prevent the target nation from obtaining goods or capital, but can impose substantial economic costs"[18]. The League sanctions imposed on Italy incurred certain economic costs as a result of the arms and import embargo, but Italy's economy was not paralyzed.

Symbolic sanctions have mild and minor damage, for they do not expect to cause great economic harm to the target nation. The mild sanctions imposed on China in 1989 as a result of suppressing the

routes. In addition, the US continued to trade with Italy except for arms. When Hitler invaded the Rhineland, Austria and Czechoslovakia, and committed other aggressive acts, no economic sanctions were imposed on Germany. These examples and others show that the League's sanctioning policy was inconsistent and fear from major powers did not allow for sanctions to total and automatic. Indeed, they were selective and voluntary.

Today, the United Nations has a similar right of imposing economic sanctions on target countries if the latter commit an act of aggression. The United Nations imposed many economic sanctions on different countries like Iraq (1990), Libya (1992), Angola (1993), Rwanda (1994), Sierra Leone (1997), Yugoslavia (1992-1996). Etc. The selective and voluntary nature of economic sanctions is again reflected in the UN sanctioning policy. Israel repeatedly committed major acts of military, social and humanitarian aggressions against Lebanese, Syrians and Palestinians, but, Israel was never sanctioned by the United Nations or the international community. Whereas a country like Iraq suffers the consequences of economic and other forms of sanctions for ten years prone to continuity.

Aside from the League of Nations and the United Nations' sanctions, the United States, "Economic sanctions are fast becoming the United States policy tool of choice"[10]. With the absence of Soviet opposition to US sanctions, the number of sanctions imposed by U.S. augmented tremendously. A 1997 study by the National Association of Manufacturers "listed 35 countries targeted by new American sanctions from 1993 to 1996 alone"[11]. Sanctions-predominantly economic-utilized by the United States for various goals. "The United States, far more than any other country, uses them to discourage the proliferation of weapons of mass destruction and ballistic missiles"[12] (Iraq 1990), promote human rights (China 1989), end support for terrorism (Sudan 1996), thwart drug trafficking, discourage armed aggression (Rhwanda), protect the environment and oust governments (Cuba).

and the League of Nations yesterday and sanctions imposed by the United States since it has utilized sanctions more than any other state or group of sates especially in the post cold-war era.

Sanctions: Global Organizations and USA

Customary international law has in the past admitted the right of states to take certain measures of self-help in support of their legal claims if it was not possible to achieve satisfaction by negotiation or third party settlement. "These measures included withdrawal of diplomatic representatives, acts of reprisal such as embargo and pacific blockade, display of force, landing of armed forces for purposes of protection of persons and property, and resort to war[6]. Thus, international law admits the right of a state to sanction another state.

"Article 16 of the Covenant of the League of Nations is devoted to the question of sanctions"[7]. Economic sanctions of the Covenant were intended to be total and automatic. The experience of the League reveals reluctance by the members to adhere to the collective-security obligations of the Covenant[8]. Instead of total and automatic application of economic sanctions, the obligations were treated as selective and voluntary, for each member in each situation. In 1921 the Assembly adopted resolutions that declared that for each state the application of economic sanctions under article 16 was optional, not mandatory. "Loopholes were discovered in the Covenant formula for collective security and taken advantage to avoid inconvenient enforcement obligations"[9].

In 1931, when Japan invaded Manchuria, the league gave a belated response and failed to apply effective sanctions against the aggressor. In 1935-36, although the League imposed economic sanctions on Italy, The embargo that was then made by fifty league members on arms and on financial aid and a ban on imports from Italy failed. The reason of this failure is because it was not harsh enough to encompass an oil embargo or a blockade of Italian ports or sea

judged 115 cases of economic sanctions between World War I and 1990. Out of these cases, 34% were judged to be at least partially successful. These cases included instances of multilateral sanctions and sanctioners other than the United States[3]. If the record of economic sanctions shows more failures than successes, why do states still resort to sanctions in their foreign policy.

Sanctions: Old Trends

The use of economic sanctions is not new. Thucydides in his "History of the Pelponnesian War" describes a trade boycott imposed by Athens against Megara, an ally of Sparta, in 432 B.C.[4] During the Napoleonic Wars; France managed to limit sales of grain to Britain. The United States used sanctions against the British and the French from 1808 to 1809 to try to make them to make concessions on the rights of neutral states[5]. In the first half of twentieth century the use of economic sanctions persisted. The League of Nations imposed a boycott and a limited embargo against Italy for its invasion of Ethiopia in 1935. Since World War II, and with the second half of the century, the utilization of economic sanctions remarkably augmented. The UN has sanctioned Rhodesia and South Africa, protesting their policies of Apartheid. However, the US has notably utilized economic sanctions more frequently than any other state or group of states in post World War II era and even more abundantly in the post cold war era. The United States imposed a grain sanction on USSR after its invasion of Afghanistan. It imposed selected embargoes on China in 1989 after its repression of political dissent in Tiananmen Square.

From this historical background, it can be easily noticed that sanctions can be unilateral or multilateral; they can be imposed by a state like the United States or by a group of nation states like the League of Nations or the United Nations. In understanding economic sanctions in international relations, it is thus necessary to distinguish between sanctions imposed by the United Nations today

oil-producing states could easily accept a reduction in oil revenues. In other words, the state doing the punishing must not be as vulnerable to the threatened disruption as the state being punished.

The success of sanctions needs to be measured in terms of the objectives sought through sanctions: compliance, subversion, deterrence, international symbolism, or domestic symbolism. Sanctions usually do not work in achieving compliance; they may be effective in subverting the government of another state only if the state is small and its government already shaky. A study of twentieth-century applications of sanctions determined that, overall, sanctions succeeded to a significant degree about a third of the time. When the objective was only modest policy changes, the success rate went up to about 40 percent.

Scholars of foreign policy assert in their literature that diplomatic measures, military intervention, and economic sanctions are the most commonly used instruments of international relations. The use is for achieving international influence. Economic sanctions, however, have been popular tools of foreign policy in the past and current history. In fact, in the last decade and most prominently after the demise of America's major foreign policy contender -the USSR-, the utilization of economic sanctions especially by the United States has skyrocketed.

Advocates of sanctions regard them as successful weapons of foreign policy. They "recognize that economic sanctions are often employed when there is domestic pressure in the sanctioning state to take some action against the target nation, but diplomatic measures are perceived as too weak and military action is seen as too strong"[1]. Those who oppose sanctions question their effectiveness as a successful foreign policy tool. According to them "in an interdependent trading world where multiple buyers and suppliers exist for particular goods and services, it is difficult to devastate the target economy with sanctions"[2]. As mentioned earlier, the Institute for International Economics in Washington

5 - Respect to international law can be achieved if major economic states desire stability in the world community and they are willing to pay the whole cost (or most of it) for that. An example on that is the United States willingness to pay all parties at conflict to reconcile their problems in exchange for economic relief provided by the USA and its allies.

6 - One strategy to achieve respect to international law is to create regional and global organizations from a number of small groups of states and then to create some sort of federal structure to tie together and coordinate these groups.

These general strategies for coping with and resolving issues of international violations of international law involve both formal and informal mechanisms. These mechanisms help states coordinate their activities and collaborate in a positive way. However, these strategies only hint at a very powerful informal process that helps to overcome the problem of anarchism in the international community. As it stands, there are no formal centralized enforcement mechanisms in international law. But there are informal mechanisms of reciprocity-tit for tat or other forms of retaliation.

Whether an economic good or service is being used to punish or reward another state, the success of the influence attempt and the amount of influence achieved depend on how vulnerable the target is to the manipulation of that economic good or service. The key issue here is substitutability and how dependent one state can make another state on the first state's economic goods and services. The state being punished must be unable to find a substitute for the sanctioned item, in terms either of goods or markets. The punishing state, too, must be able to substitute or be able to afford the cutbacks in supply or purchases. For example, if the oil producers had desperately needed every petrodollar garnered from oil sales, then the embargo would not have worked. But there were plenty of other states in the world willing to purchase their oil, and most

encourage world reaction against the defection of small states. In this sense a government and its leaders may lose prestige if other governments feel that they are not pulling their weight or cooperating. As an indicator to this, NATO's annual review to identify and spotlight slackers has been used in this way. Such pressure was put on states that bore low costs during the Gulf War II or that dragged their feet in paying their share.

2 - Leaders of developing societies think that positive strategies based on rewards of some kind seem to be more useful than negative ones in the international sphere. Members of a group will be more likely to act to protect agreement and respect commitments if they can receive rewards as side payments. States may join alliances and provide a share of the defense burden if they receive new and sophisticated weapons in return.

3 - Creating alternatives for states interesting in creating large armies to use them in defense or deterrence against their own violations of international laws and agreements. Major powers create incentives for small powers to join alliances, which in turn is provided with some forces that contribute to the collective good of strong deterrent, even though that was not the first state's intention.

4 - A form of non-coercive strategy is education. That is to increase the individual state perception of the self-interest to be gained from group cooperation and respect to international law. The intent behind this strategy is to force policy-makers to confront their aggressive tendencies and to understand what the structure of the decision situation looks like. If states are educated to understand that their interests are best served in the long run if they cooperate globally, they will be able to deal with options of decision-making. This educational strategy is also related to the process of integration that consists of shifting loyalties to new and larger political units with broader interests. But this is a slow process, and a number of international violations require immediate attention and quick action.

Mandatory Global cooperation: Sanctions vs. Other Means

Professor Michel Nehmé

Major Powers have always expressed the need to indulge in establishing strategies to promote global cooperation in order to solve the problems posed by states defecting from commitments to the established system of international law. Research has presented situations where the strictly economic forces of the marketplace cannot bring about solutions. Political and social action must be taken to achieve desired collective outcomes (cooperation, collaboration) or to prevent the destruction of collective agreements and treaties.

Six broad strategies for achieving collaborations are thought of in the hope that some way they increase the costs of defecting or increase the payoffs of cooperation.

1 - One option of getting an actor in the international community to cooperate is coercion. However, many analysts feel that coercion can occur only with central authority given enforcement powers and that this is the only way to solve violations of the international law. Calls for some form of world government have been made on this basis. Promoters of the interest of super powers (USA) argue that if defectors are small actors then they are easily identified. Then social pressures can be applied to

(*) American University of Beirut



RAOUCHE Tel: (01) 812829 - 865290
Dora Tel: (01) 265289 - 251223 - 251227 - Cell: (03) 301543
Beyrouth - LIBAN

مدرسة بيروت الأهلية
Beirut Community School

موقعها:

سقي الحدث – خلف فيلا ابو جودة
(المجلس الدستوري حالياً).

ادارتها:

اربعون عاماً في التربية والتعليم.

اساتذتها:

نخبة من الاساتذة "المربّين" المتخصصّين كل في مجاله.

صفوفها:

من الروضة حتى الثانوي الثالث "جميع الفروع".

لغاتها:

العربية – الانكليزية – والفرنسية كلغة اضافية.

اقساطها:

مدروسة ومتلائمة مع الوضع الاقتصادي العام.

تجهيزاتها:

بناء سليم معد ليكون مدرسة نموذجية، مكتبة، قاعة موسيقى، كمبيوتر، قاعة سمعية بصرية بالاضافة الى المختبرات والملاعب.

نتائجها:

منذ افتتاحها عام (٩٢/٩٣) ونتائجها محط اعجاب الاهلين والطلاب.

اهدافها:

بناء جيل جديد قادر على مواجهة تحديات المستقبل بعقل مدر واخلاق سامية.

الرئيس: الاستاذ نوّاف خوري

الحدث – تلفون: ٤٦٠٤٥٠ – ٤٦٧٤٦٨ / ٠٥

دولي

جودة تطلبها ومذاق تحبه

Dolly's FAMOUS FOODS
Wilmington, Del, USA

- كاتشب
- عصير
- مايونيز وخردل
- بطحه حرة
- بوريه بندورة
- خضار وفاكهة معلبة
- ذرة
- بالميتو وهليون
- زيوت
- تونا

PROFESSIONNELLEMENT VÔTRE.

OV
optique et vision

ACHRAFIEH 01.320704 • JOUNIEH 09.914910
BEIT MERY 04.873923 • DEKWANE 01.681668
KORNET CHEHWANE 04.911001 • ZAHLE 08.811252

Igena
Paper Tissue

Tel: (01) 743 150 - 741 768 - Fax: (01) 745 176

Mr. Steak
Steak House

Horsh Tabet - Sin El Fil - Tel: (01) 499 198 - Cell: (03) 729 985

(30) Fouad Ajami, "The Summer of Arab Discontent", Foreign Affairs 69 (Winter 1990 - 91), p. 2.
(31) Ibid., p. 3.
(32) Ibid., pp. 11 - 12.
(33) Ibid., p. 13.
(34) Charles L. Glaser, "Political Consequences of Military Strategy", World Politics 44 (July 1992).
(35) Ibid., p. 500.
(36) Ibid., p. 501.
(37) Ibid.
(38) Ibid.
(39) Ibid.
(40) Ibid.
(41) Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics (Princeton: Princeton University Press, 1976), chap. 3.
(42) Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma", Worls Politics 30 (January 1978).
(43) Glaser, "Political Consequences", p. 504.
(44) Ibid., pp. 509 and 532 - 533.
(45) Ibid., pp. 527 - 528 and 530 - 531.
(46) Ibid., p. 516.
(47) Ibid., pp. 518 - 519.
(48) Fred H. Lawson, Social Origins of Egyptian Expansionism during the Muhammad 'Ali Period (New York: Columbia University Press, 1992), chap. 2.
(49) Middle East International (MEI), 16 February 1990.
(50) See Fred H Lawson, "Neglected Aspects of the Security Dilemma", in Bahgat Korany, Paul noble and Rex Brynen, eds. The Many Faces of National Security in the Arab world (London: Macmillan, 1993), p. 114.
(51) MEI, 19 January 1990.
(52) MEI, 22 June 1990; Bruce W. Jentleson, With Freinds Like These (New York: Norton, 1994), pp. 139 - 140.
(53) MEI, 25 May 1990.
(54) MEI, 13 April 1990.
(55) Middle East Econimic Digest (MEED), 24 November 1989.
(56) This section is draw from Lawson, Social Origins of Egyptian Expansionism, pp. 156 - 171.
(57) MEED, 5 August 1983.
(58) MEI, 25 May 1990.
(59) MEI, 20 July 1990; MEED, 20 July 1990.
(60) INA, 19 July 1990 (FBIS, 19 July 1990).
(61) INA, 22 July 1990 (FBIS, 23 July 1990).
(62) INA, 24 July 1990 (FBIS, 25 July 1990).

(1) An exception to the rule is Laurie Mylroie, "Why Saddam Hussein Invaded kuwait", Orbis 36 (1993).
(2) John K. Cooley, "Pre-war Gulf Diplomacy", Survival 33 (March-April 1991), p. 125.
(3) Janice Gross Stein, "Deterrence and Compellence in the Gulf, 1990 - 91", International Security 17 (Fall 1992), p. 155.
(4) Richard K. Herrmann, "The Middle East and the New World Order", International Security 16 (Fall 1991), pp. 50 - 51.
(5) Fred Halliday, "The Gulf War and its Aftermath: First Reflections", international Affairs 67 (April 1991), p. 226.
(6) Steve A. Yetiv, "The Outcomes of Operations Desert Shield and Desert Storm: Some Antecedent Causes", Political Science Quarterly 107 (Summer 1992), pp. 197 - 198.
(7) Simon Murden, Emergemt Regional Powers and International Relations in the Gulf, 1988 - 1991 (Reading: Ithaca Press, 1995), p. 101.
(8) Stein, "Deterrence and Compellence", p. 158.
(9) Halliday, "Gulf War", p. 226.
(10) Yetiv, "Outcomes of Operations," p. 198.
(11) Murden, Emergent Regional Powers, p. 123.
(12) Lawrence Freedman and Efraim Karsh, The Gulf Conflit 1990 - 1991 (Princeton: Princeton University Press, 1993), p. 38.
(13) Ibid., p. 39.
(14) Ibid., p. 40.
(15) Ibid., p. 62.
(16) Ibid., p. 41.
(17) Murden, Emergent Regional Powers, p. 123.
(18) Bassam Tibi, "The Gulf Crisis and the Fragmentation of the Arab World", Cairo Papers in Social Science 14 (Spring 1991), pp. 75 - 76.
(19) Stein, "Deterrence and Compellence", p. 157.
(20) Hallidy, "Gulf War", p. 227.
(21) Freedman and Karsh, Gulf Conflict, p. 62.
(22) Stein, "Deterrence and Compellence", p. 159.
(23) Majid Khadduri and Edmund Ghareeb, War in the Gulf 1990-91 (New York: Oxford University Press, 1997), p. 124.
(24) Yezid Sayigh, "The Gulf Crisis: Why the Arab Regional Order Failled", International Affairs 67 (July 1991), pp. 489 - 490.
(25) Ibid., p. 500.
(26) Ibid., p. 502.
(27) Ibid., p. 503.
(28) Dan Tschirgi, "The United States, the Arab World and the Gulf Crisis", Cairo Papers in Social Science 14 (Spring 1991), p. 5.
(29) Ibid., p. 43.

involvement in the region generated further threats to Iraqi security, eliciting even greater belligerence on Baghdad's part. Washington's evident willingness to exercise military muscle in Gulf affairs led the Iraqi leadership to conclude that it must take desperate measures to buttress the country's strategic position before the United States and its allies succeeded in circumscribing Iraq's ability to influence the course of future events in the region.

From this point of view, the desultory debate that occupied the United States Congress during the fall of 1990 over whether Iraq should face immediate punishment or be subjected to economic sanctions largely missed the point. In light of Iraq's underlying vulnerability, any peaceful resolution to the crisis would have demanded a subtle and complex admixture of threats and reassurance on washington's part. different kinds of sticks would have made little if any difference to the way situation unfolded.

Last, the argument advanced here implies that the eventual outcome of the 1990 crisis left Iraq in an even more vulnerable position than it had been before the invasion. It therefore should come as no surprise that the leadership in Baghdad continues to probe the margins of the postwar order in the Gulf. Iraq's persistent unwillingness to acquiesce in the new status quo arises not from the essential aggressiveness of the current regime, nor from Saddam Husain's dogged refusal to learn his lesson, but out of the simple fact that almost all of the major sources of Iraqi insecurity that precipitated the 1990 invasion of Kuwait remain intact.

Kuwait's rulers, Velayati announced that "the way is now paved for further co-operation in various fields" between the two governments.[59]

More important, persistent Kuwait overproduction accompanied unprecedented United States military activity in the Gulf. The Baghdad newspaper al-Thawrah suggested in mid-July that "some rulers of the Gulf states are using oil in accordance with a subversive and short-sighted policy that serves only the enemies of the Arab nation. ...The paper described the policy of those Arab rulers as 'American' and said it is being implemented upon instructions from the United States."[60] On 22 July, al-Thawrah claimed that Kuwait policy was designed "to facilitate the sending of foreign forces that seek to intervene in the region. ... [T]he Kuwait rulers have kept the US flag on their tankers to provide the excuse for elements of the US Navy to remain in the Gulf waters despite the cessation of hostilities" between Iraq and Iran.[61] Radio baghdad was especially critical of the joint naval and air exercises carried out by warships of the US and United Arab Amirates the third week of July, labelling them "part of a comprehensive conspiracy against the Arab nation and against Iraq in particular by US imperialism and Zionism."[62] President Saddam Husain had warned in late February 1990 that more active United States military intervention was to be expected in the Gulf following the end of the cold war and the retreat of Soviet influence from the Middle East; events that summer merely confirmed his reading of the strategic situation in the region.

Conclusion

To the extent that Iraq resorted to blatant coercion in its dealings with Kuwait during the spring and summer of 1990 from a position of growing vulnerability, overt Unite States military intervention in the Gulf that July generated a classic conflict spiral. Iraq's character as a potentially insecure, not-greedy state made it virtually impossible for deterrence to operate as US policy-makers may have intended. In fact, unprecedented forms of American military

victory" during the course of the war with Iran. Nevertheless, he continued, "today, O glorious Iraqi woman, you have an additional role and responsibility to what you carried out under the previous circumstances and conditions. You are required to play a leading and distinct role in all walks of life, and in the home in particular. It differs slightly from the previous role due to the difference in circumstances and tasks. The leading role which I am urging you to play today, O glorious Iraqi woman, is to reorganize the family's economic life. Such reorganization and the activities in all other fields will help us reorganize the economic life of the entire country". This move was legitimated as a response to the embargo imposed upon Iraq by the United Nations Security Council. But it addressed the far deeper problem of how to reorder relations between the sexes so as to lessen both the friction that remained from the 1980s and the new problems that were likely to arise from attempts to balance work and family interests in the deregulated Iraqi political economy of the 1990s.

driving the conflict spiral

Iraq therefore assumed an increasingly belligerent posture toward Kuwait during the summer of 1990 not from a position of strength, but rather out of growing vulnerability and weakness. Iraqi criticism of the Kuwaiti government's failure to adhere to the production quotas mandated by the Organization of Petroleum Exporting Countries became more strident after the authorities in Tehran rejected a proposal by President Saddam Husain that the two sides appoint high-ranking representatives to negotiate such outstanding issues as the exchange of remaining prisoners of war, the clearing of the Shatt al-'Arab and the demarcation of a permanent boundary between the two states[58], Baghdad's concern over strategic developments along its southern borders heightened following an official visit to Kuwait by the Iranian foreign minister, 'Ali Akbar Velayati, in early July 1990. At the conclusion of this talks with

council announced on 11 August that anyone caught hoarding or speculating in foodstuffs would be executed; the decree noted that "the party and mass organizations and the competent authorities are responsible for monitoring hoarders very closely". Rationing of flour, tea, sugar and rice was reinstates on 1 September, and the ministry of industry and military industrialization took over the distribution of fertilizers to farmers later that same month. Within the boundaries set by government agencies, private enterprise continued to be encouraged: a decree dated 5 September opened state lands to cultivation by individual farmers at greatly reduced rents. Deputy Prime Minister Hammadi observed that as a result of the incorporation of 833 industrial establishments located in the former territory of Kuwait into the southern economy of Iraq, "the private sector in new Iraq has expanded. ... Consequently, Iraqi industrial capacity has expanded and become more effective and active than it was in the past".

Finally, heightened tensions with Kuwait provided the regime with the opportunity to relieve Iraq's growing unemployment and gender-related coordination problems by remobilizing the country's male population into military formations. On the morning of the invasion, the president promulgated an order rescinding the limitations that had been placed on the size and duties of the Popular army. Meanwhile, the general staff of the armed forces reactivated thirteen regular infantry divisions and the headquarters division of the al-Ahwar district and ordered "all demobilized reservists born in 1961, 1962, 1963, 1964, 1965 and 1966 [to] join their recruiting so that they can be sent to their unit's training centers". The remobilization of the armed forces accompanied a notable shift in the regime's general orientation toward the women left behind as the men marched off to war: on 12 August the president broadcast a personal appeal to all Iraqi women that acknowledged that their "services in the home. the factory, the educational institutions, and the fields of culture and art, as well as in all other fields of activity and work, constituted a wide door to

Under these circumstances, adopting a belligerent posture toward Kuwait could be expected to provide the regime in Baghdad with just the resources its constituent forces needed both to ameliorate their conflicts with one another and to prevent nascent opponents from acquiring a solid base from which to challenge their collective predominance. Most obvious, capturing the rich oilfields of Kuwait was likely to give the Iraqi government secure access to an even greater pool of hard currency, which could be put to good use in smoothing the rocky transition to a market-driven domestic political-economic order. Kuwait's proven reserves of petroleum totalled some 94.5 billion barrels as of the end of 1989, a figure almost equalling that estimated for Iraq. Sale of this petroleum earned the Kuwaiti government almost 8$ billion during 1988. Furthermore, by taking direct charge of production from Kuwait's reservoirs, Iraq's rulers would be in a position to regulate output from its neighbor's wells in such as way as to stop-and perhaps even reverse-the slide in international oil prices that Baghdad blamed on Kuwaiti overproduction. Deputy Prime Minister Hammadi told a local radio audience on 1 September 1990 that "the new united Iraq" would adhere to the production quotas set for Iraq and Kuwait by the Organization of Petroleum Exporting Countries; he went on to say "Iraq's returns, if estimated in view of its current quota, which is 4.6 billion [sic: million] barrels per day, and at the minimum price, which is now 25$ per barrel, will amount to 38.3$ billion annually". Moreover, he speculated that the world market price would soon rise to 30$ per barrel, resulting in annual revenues of around 436$ billion. This sum would enable Iraq "to repay its debts in two to four years and invest in development between 10$ and 30$ billion".

In addition, escalating the crisis could be expected to re-establish the position of the Ba'th Party apparatus and central administration as the primary actors in the Iraqi political economy, thereby providing a more orderly framework in which subsequent expansion of the private sector could occur. The Revolutionary command

reached even greater levels in some plants. The women's federation estimated that more than fifteen thousand women passed through its industrial training programs in the 1980s. Federation members organized some seven thousand public markets during these years as well. Young women moved into the central administration and state-supported educational institutions en mass as the Iran-Iraq war dragged on; by the time of the August 1988 ceasefire female students made up the great majority of those enrolled in even the most technical degree programs at the country's universities. As a result of all these activities, the General Fédration of Iraqi Women became the strongest of the party-affilitated popular organizations: more than 56 per cent of all adult women belonged to the federation by mid-1988.

Given the firm position of the country's women in the domestic labor force, not to mention the rising level of unemployment among Iraqi men during the winter of 1989-90, the regime found it impossible to carry out a comprehensive demobilization of the country's armed forces in the wake of the 1988 ceasefire. President Saddam Husain presided over a meeting of the military high command in late September 1989 at which the general staff decided to decommission five regular army divisions, releasing some 35,000 additional young men into the bursting domestic labor market. It is probably no accident that this move virtually coincided with a major change in the regulations governing the amount of Iraqi money that expatriate Arab workers could remit to their home countries. The Egyptian authorities in particular interpreted the sharp reduction in permissible remittances as a means of forcing foreign laborers out of Iraq. Those who tried to protest the new regulations were quickly arrested and deported by the state security services. By the spring of 1990, the difficulties arising from the reintegration of Iraqi soldiers into the local economy had become so pressing that the head of the women's federation was taking an active part in the deliberations of the Revolutionary Command Council and was reported to have the ear of the president himself.

light industry. Meanwhile, the ministry of trade cut back the range of items that private importers were allowed to bring into the country using funds held overseas. Such developments promised to buttress the position of the ministry of industry and military industrialization as a major competitor to private manufacturing.

State agencies recaptured a more prominent role in Iraq's domestic and foreign economic affairs as the amount of subsidized foreign credit available to local enterprises shrank during and summer of 1990. Persistent Iraqi borrowing led France to curtail new lending to Baghdad at the beginning of the year, although the french minister of defense met with Iraqi minister of industry and military industrialization at the end of January to discuss arrangements whereby French aircraft and missiles could be assembled in the ministry's plants. Rising anti-Iraq sentiment in the United States Congress culminated in the introduction of two bills in mid-April that dramatically reduced the level of credits open to Baghdad from the US Department of Agriculture and the Export-Import Bank; USDA credits contracted even further as the summer passed. Complicated alternatives to these credits proved largely unworkable, pushing Iraqi officials into greater reliance on barter arrangements whose terms fluctuated in line with the price of crude oil on world markets.

Gender- related co-ordination problems exacerbated the difficulties facing the regime during the first half of 1990. Women played an exceptionally active role in the Iraqi economy throughout the Ba'thi era. But during the course of the eight-year war with Iran, the rate of female participation skyrocketed in virtually all sectors of the local economy. As early as the summer of 1983 a British observer noted that "over the last year, the war has had a very significant impact on manpower. Nearly all experienced young men have been drafted, and have been replaced by well-qualified, but inexperienced, young women."[57] The General Federation of Iraqi Women projected in the fall of 1983 that 28 per cent of the country's industrial workers would be women by the middle of the decade, while the proportion

Chaudhry observes that the trend toward privatization sharply skewed the distribution of wealth: "Ownership of the newly privatized enterprises is highly concentrated. Thirteen of the 70 factories that were privatized were bought by one family. Not counting agricultural projects, this same family owns 36 of the very largest industries and over 45 million square meters of land". The members of the resurgent bourgeoisie for the most part cultivated intimate personal and family ties to the ruling elite. Nevertheless, their very compactness endowed them with a degree of collective leverage that posed a long-term challenge to the Ba'thi regime. State officials attempted to preclude the emergence of overt opposition on the bourgeoisie's part by taking steps to create a liberal-democratic political order. The vice chair of the RCC indicated on 30 March 1989 that the members of the National Assembly would be charged with ratifying a new constitution whose articles would permit the formation of authorized political parties and guarantee freedom of the press; he went on to hint that in time the RCC itself might be disbanded and the president chosen or confirmed by popular election. President Saddam Husain presided over a pair of joint sessions in March 1990 at which the special constitutional committee of the RCC and high-ranking members of the Ba'th discussed the implementation of a draft constitution. The draft was approved by the Regional Command of the Ba'th Party on 7 July and passed on to the National Assembly for ratification.

But at the same time the president and his allies in the RCC were harvesting the first fruits of their efforts to guarantee their continued predominance by incorporating Iraq's re-emergent private interests into liberal-democratic institutions, officials in the party-controlled central administration implemented initiatives that threatened to undermine the autonomy of private sector enterprises. A number of new heavy industrial projects administered by the ministry of industry and military industrialization started operation in the spring of 1990. The most important of these produced metals, chemicals and other inputs used by the country's privately-owned

support the importation of additional foodstuffs and other stapes. A further 600$ million was released at the president's command in mid-February.

State officials complemented injections of funds with an intricate strategy of augmenting the country's short-term indebtedness in order to finance new projects designed to lay the foundation for the expansion of nonpetroleum exports, thereby supplementing oil revenues as a future source of hard currency. In an effort to keep up with the payments on these relatively expensive loans, the regime dispatched high-ranking representatives to Iraq's primary foreign creditors to request that the country's longer-term financial obligations be rescheduled pending the resolution of the "short- term liquidity difficulty" gripping the country. Japan's ministry of international trade and investment indicated a willingness to accept larger shipments of petroleum as a substitute for currency in repayment of outstanding loans, but the French government joined the United States Export-Import Bank in expressing doubts that Baghdad could reduce its debt service enough to make new loans secure.

Using the monies it borrowed from overseas, the Iraqi regime embarked upon a massive program of expanding and improving the port facilities at the adjacent southern termini of Khor al-Zubair and Umm Qasr. The former became the site of a 113$ million liquefied petroleum gas treatment plant and storage complex, linked to a new offshore loading dock, and of a $61 million, three-ship drydock capable of repairing vessels of up to six thousand deadweight tons. The latter site was earmarked to become the country's main commercial port: plan to double the capacity of the grain storage silos at the terminus were announced in March, while ten additional berths capable of handling some 2.5 million tons of cargo per year were opened at the end of April, with another twelve berths under construction.

Iraq's liberalization program created a relatively compact and powerful class of wealthy private interests inside the country. Kiren

import capital goods worth up to 100 per cent of their commissions and other commodities worth up to 30 per cent of the commissions. Three months later, the RCC approved sweeping changes in the law regulating the number of branch offices that foreign companies could operate inside the country. The new rules allowed firms to open branches by contracting with local agents instead of with government agencies, significantly expanding opportunities for private commercial entrepreneurs. As 1989 drew to a close, the Agricultural Co-operative Bank published plans to offer low-interest, long-term loans to support the construction of a network of private warehouses equipped with modern refrigeration plants "in a bid to promote and accelerate agricultural development", while the general public was invited to invest in a newly formed private pharmaceuticals company.

Wholesale privatization precipitated growing friction between public sector managers on the one hand and private manufacturers and merchants on the other. The state's 1990 budget earmarked greater resources for industrial and agricultural investments, even as it slashed government support for financing imports. In addition, state planners indicated that the ministry of industry and military industrialization would assume a larger role in supplying local factories with necessary inputs, ostensibly as a way of reducing the country's mounting balance of payments deficit. As the new budget took effect, shortages of commodities and operating capital began to appear throughout the local economy, driving up prices and creating isolated pockets of black market activity. By mid-January the ministry of trade was forced to reintroduce subsidies on cereals, sugar, tea and cooking oil, while the president's office released an additional five million dollars' worth of hard currency to enable private manufacturers around the northern city of Musil to import the raw materials and machinery they needed to keep their factories operating profitably. A subsequent presidential tour of provincial markets and shopping centers in Baghdad and Basrah convinced the government to authorize the expenditure of another 50$ million to

held by state farms to private landholders and supported the activities of the new lessees with low-interest loans from the Agricultural Cooperative Bank. They opened the domestic market to private importers and commercial agents and doubled the reserves of the semiautonomous commercial bank in an effort to expand its lending and investment operations. The trend toward privatization was reinforced by a presidential memorandum circulated that fall that encouraged greater competition on the part of private entrepreneurs; in early October the regime announced that new private industrial investments would be exempt both from taxation and from mandatory contributions to employee profit-sharing arrangements for their first ten years in operation.

Privatization picked up speed following the Iran-Iraq war. Finance Minister Hikmat 'Umar al-Hadithi told reporters in October 1988 that banking would be the next sector of the Iraqi economy to be deregulated and privatized. The first step in this process was to be the inauguration of a new investment bank to operate on equal terms with the existing Rafidain Bank, a move designed to inject a significant degree of competition into local financial affairs. In mid-November state officials publicized plans to establish a free zone for industrial enterprises and began soliciting German and Korean firms to participate in joint ventures with local companies. Meanwhile, a new company with a majority private shareholding was set up "with the approval of the president's office" to process and export domestically grown dates. This move signalled the demise of the state-run Iraqi Dates Commission, Whose operations had already been severely undercut by an earlier decree permitting private traders to purchase dates directly from farmers and thus avoid the regulations imposed by the commission.

In April 1989, the Revolutionary Command Council adopted a new law allowing private commercial agents to operate as brokers between government agencies and foreign firms. The measure, know as Law 45 of 1989, removed all restrictions on the type of goods such agents could bring into the country; it also permitted agents to

Domestic political-economic crisis

Iraq's drive into Kuwait took place in the context of a sharply escalating domestic accumulation crisis[56]. Throughout the late 1980s, the regime in Baghdad adopted a series of policies intended to encourage the growth of private enterprise and market-based relations of production. This program was evident as early as 1985, when forty-two state industrial plants were sold to private entrepreneurs; but is was in 1987, with the sale of an additional forty-seven government firms to private interests, that the drive gathered momentum. When this second set of transactions was completed, the private sector gained a firm foothold in local heavy industry and food processing, complementing its existing predominance in light manufacturing, construction and real estate. The government's commitment to privatization was underscored that fall by the replacement of the minister of heavy industry by the director of the multinational Arab Industrial Investment Company and the creation of a new planing agency charged with determining the feasibility of new private enterprises and supervising their establishment throughout the country.

These measures generated a severe shortage of operating capital in the Iraqi economy, which state officials attempted to ameliorate through increased borrowing from foreign financial institutions. The country's total external debt was estimated at around fifty billion dollars in August 1987, a "sharply increasing portion" of which was coming from private commercial banks that charged nondiscounted interest rates. In addition, as a result of the continuing Iran-Iraq war, the economy suffered persistent disruptions in the flow of crucial machinery and spare parts from outside suppliers; difficulties in maintaining the productivity of local factories prompted the forced resignations of the ministers of the interior and of trade at the end of the summer. The regime responded to the crisis of 1987 by extending the privatization drive to include virtually all sectors of the local economy. Government officials leased agricultural lands

country's military commanders to contemplate launching an attack while holding sufficient missiles in reserve to ward off the inevitable Israeli counterstrike.

But even as Iraqi engineers were perfecting ballistic missiles with sufficient range to reach Israeli targets, the United States took steps to integrate Israel into the Strategic Defense Initiative. Throughout 1989 - 90, US experts provided financial and technical support for Israel's Arrow anti-missile program.[53] Embarking upon the production and deployment of weapons systems specifically designed to limit the damage resulting from an exchange of nuclear or chemical strikes signalled not only that the US and Israel had abandoned the tenets of strategic deterrence, but also and more disturbingly that they had begun to contemplate the first use of nuclear weapons in the region. Nadim Jaber reported in April 1990 that "observers close to Iraq argue that Saddam was genuinely convinced an Israeli attack was imminent" as Israel's anti-missile program progressed, and it was this conviction that precipitated the Iraqi president's infamous 2 April speech warning that Iraq would retaliate by "burning up half of Israel" if Israeli forces ever again attacked Iraqi territory.[54]

At the same time, a prounounced naval arms race had begun to take shape in the Gulf. The impact of maritime operations during the Iran-Iraq war inspired regional military commanders to order sophisticated warships for their arsenals when the fighting came to an end. Iran contracted with Poland for six new frigates, as well as an unspecified number of support vessels; at the same time, the authorities in Tehran initiated negotiations with Romanian engineering companies to design and construct a modern naval base on Qishm Island.[55] Saudi Arabia responded by purchasing a squadron of advanced frigates from France, as well as looking into ordering a number of submarines. These initiatives prompted Baghdad to order additional frigates from Italy. The new warships could only be docked at Khor Zubair, a facility whose approaches were dominated by the Kuwaiti islands of Bubiyan and Warbah.

1989, and the appointment of an Iranian ambassador to the Kuwait the following spring. The rapprochement led Kuwaiti officials to authorize the start of regular ferry service between Kuwait and ports along the Iranian coast at the very time that Kuwait was ignoring Iraqi requests to set up a commercial air corridor linking Kuwait with Basrah. To the extent that Kuwait pursued closer relations with Tehran-and by extension with Iran's longstanding ally Syria-Iraq would sooner or later find itself encircled.

Heightened security dilemma in the Gulf

During the Iran-Iraq war, the Iraqi armed forces developed intermediaterange ballistic missiles capable of inflicting accurate retaliatory strikes against Iran. The spring of 1988 alone saw some 300 such strikes launched against Iranian cities in response to Iranian attacks on Iraqi population centers[51]. Iraq continued to test sophisticated ballistic missiles after the fighting stopped that August. A variety of locally-produced weapons systems went on display at the April 1989 arms exhibition in Baghdad; most of these systems were manufactures under license from foreign firms, but some were designed and manufacured by Iraqi firms using imported parts.

By the spring of 1990, Iraq's armed forces were estimated to possess some 1000 short-and medium-range missiles, including the comparatively accurate al-Husain and the longer-range al-'Abbas. Newer missiles with even greater reach were in the final stages of development[52]. The drive to deploy such armaments accompanied the enunciation of a doctrine of strategic deterrence by the Iraqi leadership. Editorials in the Iraqi press argued that peace in the region demanded that Israel's monopoly of strategic weaponry be offset by a credible Arab strategic arsenal, echoing Syrian calls for the Arab states to pursue "strategic parity" with Israel. More significantly, Iraqi strategists recognized that the limited number of strategic missiles in Iraq's arsenal precluded their use as first-strike weapons: there were simply not enough missiles available for the

Iraq as a potentially insecure, not-greedy state

Despite its sizable armed forces and substantial oil wealth, Iraq cannot be categorized as an always-secure state in the period immediately following the end of the Iran-Iraq war. In the first place, surrounding states controlled not only a major portion of the fresh water upon which the country's agriculture relied but also the primary routes through which Iraqi goods entered the international market. The extent to which Iraq's increasingly precarious water supply was vulnerable to manipulation by its northern neighbors became evident in January 1990, when Turkey interrupted the southward flow of the Euphrates River for thirty days, ostensibly to fill the massive reservoir behind the newly-completed Ataturk Dam. Similarly, the disruption of transport in and out of Basrah caused by the Iran-Iraq war had led Iraq to reorient its most important links to the outside world northward across southern Anatolia. By early 1990, more than 60 per cent of Iraqi oil exports were moving through Turkish channels.[49] Continuing reliance upon Turkey for the distribution of its petroleum prevented Iraq from protesting Ankara's increasingly audacious manipulation of Euphrates water.

Second, Iraq's pervasive vulnerability is indicated by its reliance upon an inordinately limited range of exports and an equally narrow range of purchasers for those products. After 1985, Iraq replaced Libya as the Arab economy having the highest export concentration index.[50] Consequently, the Iraqi economy found itself especially vulnerable to shifts and disruptions in its foreign trading relations, especially those with the richer industrial countries, as the 1980s drew to a close.

Third, Baghdad was unduly affected by the vicissitudes of regional diplomacy in the months after the Iran-Iraq war. No sooner had the August 1988 ceasefire taken hold than the members of the Gulf Co-operation Council took steps to improve relations with Tehran. These initiatives culminated in Kuwait's unexpected resumption of formal diplomatic relations with the Islamic republic at the end of

crisis bargaining will be apprehended and appreciated, thereby reducing the possibility, for instance, that "necessary offense" will be misinterpreted as aggression.[47] Rudimentary intelligence systems predispose states to react at the first signs of threat, whereas more accurate and appropriate intelligence permits policy-makers the luxury of hesitating before they commit themselves to implementing potentially counterproductive security-producing programs.

Moreover, states wrestling with severe domestic political conflict can be expected to manipulate foreign policy in an effort to shore up the regime. The conjunction of three particular internal conditions is particularly likely to precipitate expansionary or confrontational foreign policies: the eruption of a crisis of accumulation in the domestic political economy, the rise of powerful challengers to the regime and the adoption of programs to meet such challenges by individual forces inside the dominant social coalition that put their partners' interests in jeopardy.[48] Leaders who find themselves confronting a conjunction of these three domestic circumstances have clear incentives to escalate external crises not out of inherent aggressiveness, but rather as a way to preserve the ruling coalition's increasingly-precarious collective predominance.

The Iraq-Kuwait conflict spiral

This alternative framework provides a more satisfactory account of why Iraq invaded Kuwait than does the conventional view. Elaborating the explanation involves first a fundamental recharacterization of Iraq's motivations for launching the operation. One must then specify the nature of the security dilemma that shaped the interaction between Iraq and its neighbors during the spring and summer of 1990. The argument then situates Iraqi foreign policy in the context of the domestic political situation that confronted the regime. Taken together, these components suggest that the 1990 Gulf crisis bore the hallmarks of a classic conflict spiral, rather than those of a failure of deterrence.

states will have a strong incentive to launch an attack whenever the security dilemma becomes particularly dangerous. Specifically, such states may well resort to "necessary offense" in an effort either to "defend the status quo" or to deter an adversary from initiating a strike of its own if conditions favor the offense, or if offensive and defensive weapons and strategies cannot be distinguished from one another.[44] The incentive for always-secure or not-greedy states to engage in offensive operations diminishes as the security dilemma grows less severe, providing all states with the luxury of adopting policies that either emphasize defense or entail a large measure of "unilateral restraint."[45]

Domestic political structure

Glaser posits an intimate connection between the structure of the policy-making apparatus and the policies that states adopt in confrontations with one another. In particular, military organizations and "interest groups that would benefit from large investments in military capabilities and/or expansion" are likely." (1) to exaggerate the offensive potential of opposing forces, which creates an 'evaluative security dilemma' that fuels insecurity, and (2) to impute malign intentions to the opponent, even when the purpose of the defender's forces is ambiguous."[46] Any government dominated or heavily influenced by "groups that would benefit from large investments in military capabilities and/or expansion" can be expected systematically to "misperceive" or wrongly interpret the nature of an adversary's actions, prompting it to implement belligerent policies that provoke equally hostile responses from those toward whom such policies are directed.

In much the same way, states that lack well-developed networks of advisers, analysts and experts who enjoy unhindered access to policy-makers are more likely to suffer the deleterious consequences of misperception and faulty evaluation. Sophisticated "national-level evaluative capabilities" are necessary to ensure that the subtleties of

it is perfectly clear when an adversary takes steps to build up its offensive capabilities.

These considerations have a direct impact on states confronting one another in a crisis situation. If the offense enjoys an advantage over the defense, then even not-greedy states will have a strong incentive to obtain and deploy offensive weaponry. Similarly, if offensive weapons and strategies cannot be differentiated from defensive ones, then it will be much harder to tell whether any particular state is greedy or not, since all kinds of states will build or deploy the same sort of armaments and adopt identical strategic postures. If, on the other hand, the defense enjoys an advantage over the offense, then greedy states will find it virtually impossible either to extend their control over additional territory or to enhance their prestige through conquest. and if it is possible to distinguish offensive weapons and strategies from defensive ones, then not-greedy states will have a much easier time keeping track of their. surroundings and will be able to react effectively and speedily to counter any actual threats that may arise.

In light of such observations, it may in the end be more useful to spell out the impact of the conditions that affect the virulence of the security dilemma than it is to classify states as "always-secure" or "potentially insecure." States rarely face a fixed or stable security environment, so always-secure states must be rarities indeed. Glaser himself tends to conflate these two variables: "For example, as the adversary's insecurity increases, expansion becomes more attractive if acquiring additional territory would provide a buffer zone against invasion or additional resources for defense and/ or would deny those resources to the defender."[43] Whether the hypothesized increase in insecurity arises from changes in the strategic circumstances in which the adversary finds itself or results instead from the adversary's character as a potentially insecure entity is on the whole unclear.

What is better articulated in Glaser's account is the straightforward deduction that even always-secure or not-greedy

or survival from the actions of others, while "an always-secure state is not made insecure by the deployment of capabilities that threaten its ability to protect the status quo."[39] The conjunction of these two dimensions generates four possible types of states: "[always-] secure greedy, [potentially] insecure greedy, [potentially] insecure not-greedy and [always-] secure not-greedy."[40] On the basis of this differentiation, Glaser revises Robert Jervis's analysis of the dynamics inherent in the security dilemma, proposing that always-secure, greedy states can most successfully be blocked through deterrence, whereas potentially insecure, not-greedy states tend to be highly susceptible to conflict spirals.[41]

Impact of the security dilemma

Underlying conditions that either heighten or ameliorate the security dilemma facing states in an anarchic arena provide the second component of Glaser's analysis. Following Jervis, Glaser argues that the security dilemma will tend to be more salient and more severe whenever offensive forces and strategies have an advantage over defensive ones, and whenever offensive forces and strategies cannot be distinguished from defensive ones.[42] Under these circumstances, a state that abjures security-producing programs not only risks being defeated by an adversary possessing comparatively efficient offensive weapons, but also finds it impossible to calculate the relative distribution of capabilities with any degree of certainty. Leaders thus have a double incentive to implement offensive programs, no matter what the adversary does or intends to do. By the same token, the security dilemma diminishes markedly whenever defensive forces and strategies have an advantage over offensive ones and defensive forces and strategies can reliably be distinguished from offensive ones. Under these circumstances, a state may safely hesitate to adopt security-producing programs, since even a moderate level of defense can offset a great deal of offensive weaponry and, at the same time,

An alternative view of crisis dynamics

A more compelling solution to the puzzle of why Iraq sent troops into Kuwait in August 1990 is suggested by Charles Glaser's comprehensive analysis of "the political consequences of military strategy."[34] Glaser argues that whether or not international crises escalate into outright warfare is largely determined by three interrelated factors: 1) the motivations that prompt each state to adopt a confrontational foreign policy; 2) the salience and severity of the security dilemma for the states concerned; and 3) the extent to which each state's domestic political structure either reinforces or mitigates against hostile interpretations of other's intentions and actions.

Motivations for expansion

Glaser observes that the conventional distinction between aggressors and status quo powers obscures a crucial difference between two quite different kinds of motivations that might lead states to adopt a confrontational or expansionary foreign policy. Some states take steps to extend their borders in order "to gain the benefits of nonsecurity expansion, "while others do so as a way "to increase their security."[35] The former objective is associated with "the state's desire to increase its wealth, territory, and/ or prestige, to spread its ideology, and so forth;"[36] the latter is tied to the state's often-desperate efforts to parry threats to its vital interests, and sometimes to ensure its very survival as an autonomous entity. Glaser designates states that are "willing to incur costs or risks for nonsecurity expansion" as "greedy," and he labels those "unwilling to run risks for nonsecurity expansion" as "not-greedy."[37]

Glaser complements this distinction with a characterization of states' respective interests in concerning themselves with security-producing programs at all. "In broad terms," he claims, "we can speak of potentially insecure states and always-secure states."[38] The former are liable to face severe threats to their strategic interests

history" as the 1990s opened.[30] The fall of authoritarian regimes in eastern Europe and Latin America, combined with persistent difficulties in the economies of virtually all of the Arab countries, encouraged Saddam Husain to rescessitate the themes that had driven regional politics during the Nasirist era: "He was a second Nasser, said a Jordanian, but a Nasser with teeth."[31] Baghdad's fulminations against the "colonial borders" that kept the Arab world divided and impotent won widespread support among the "frustrated masses" of the Arab world. More specifically, the drive into Kuwait signalled the collapse of "the old order in the gulf." In Ajami's words," the files lands in the north-the ruinous politics, the burdened state-run economies, a demographic explosion that provides young foot-soldiers for the politics of despair and banditry" vented their growing frustration upon the more fortunate rulers and citizens of the southern Gulf.[32] Thus "Saddam's bid closed a circle; the pan-Arab arguments and radical sensibility of the 1950s returned" at Kuwait's expense.[33]

This second line of argument is much less convincing than it might be on two grounds. First, the purported regional crisis takes shape long before the summer of 1990, and is in fact usually presented as a constant feature of contemporary Middle Eastern affairs. It is thus unclear why perennial tensions related to the consolidation of sovereignty, the emergence of rentier values or the persistence of economic disparities precipitated an Iraqi military into Kuwait that August. Second, the persistent regional crisis fails to explain why Baghdad resorted to armed force instead of adopting less belligerent ways of dealing with Kuwait and the United Arab Emirates. Even on terms of unmediated power politics, seizing control of Kuwait was certain to elicit at least as much resistance as support. It is thus unclear why any state that harbored pretensions of leading the Arab would opt to pursue such a self-evidently provocative course of action.

order and weakened both collective and their own state security."[24] Under these circumstances, better-endowed states began using offers of financial assistance to gain leverage over their less-advantaged neighbors: "this increasingly took the form of 'bribes' from oil-rich Gulf states to such governments as Iraq, Syria, even Jorden. These in turn tended to use political or strategic 'blackmail' to obtain support."[25] The steady deterioration of regional community culminated not only in decisions by Kuwait and the United Arab Emirates to renege on their earlier agreements to limit oil output, but also in the evident unwillingness of other petroleum-producers to punish these two states for doing so.[26] Under these circumstances, Baghdad's adoption of military force as a means of regaining leverage vis-a-vis Kuwait can be seen to have been both understandable and virtually inevitable. As Sayigh remarks, "the regional order had been asking for trouble for a long time, and trouble it got, in plenty."[27]

Dan tschirgi offers a similar characterization of the crisis that gripped the region in the months surrounding the Iraqi invasion. The problem, he suggests, can be traced to "a single, overriding reality of Middle East politics: the extent to which politics at all levels has become void of purposes other than the mere acquisition and expansion of power."[28] This trend has been exacerbated by the spread of rentier political economies throughout the Arab world. Rentier wealth "has proved effective, not in converting opponents of the rentier value-system but in buying (more accurately, renting) the uneasy acquiescence of the more powerful of those who are most threatening. The result is that with few exceptions neither pro nor anti status quo elites have shown much consistency in adhering to the values supposedly defining their respective visions of the Arab World's destiny."[29] Thus Iraq harbored no qualms about resorting to force when its dealings with Kuwait reached an impasse.

Fouad Ajami locates the origins of the crisis in a pervasive sentiment among Arabs that they "were being passed over by

Similarly, Freedman and Karsh argue that once Baghdad became convinced that the United States would not intervene to defend Kuwait, Iraqi officials toned down their denunciations of the Kuwaiti ruling family and agreed to take part in Saudi-sponsored talks negotiations. But just as soon as "the Kuwaitis were lulled into a false sense of security and persisted with their intransigence," the Iraqi leadership "did not search for a compromise or string the crisis out any longer. Rather [Saddam Husain] exercised his military option while he could and for maximum gain, accepting that if he waited much longer the option would decline and could be difficult to recreate in the future."[21] Stein's synthesis is perhaps the most sophisticated: "It is likely that Saddam was initially driven by the acute economic weakness of Iraq and its inability to finance basic imports, angered by Kuwait's unwillingness to guarantee higher oil prices, and frustrated by the reluctance of the al-Sabah family to compensate Iraq for its huge expenditures incurred during the war with Iran. In this context, he saw an opportunity to reassert Iraq's long-standing claim to Kuwait."[22] In short, there is general consensus that the Iraqi occupation of Kuwait resulted from a failure of deterrence, rather than eventuating out of what Robert Jervis calls a conflict spiral. Oddly enough, the consensus extends even to the most recent study of the Iraq-Kuwait conflict, which purports to offer a dissenting view of the most important aspects of the episode.[23]

Regional trends

A second line of argument accounts for Iraq's thrust into Kuwait in terms of broader developments in the Arab world. For the most part, the Iraqi move is linked to an escalating crisis in regional affairs as the 1980s drew to a close. Yezid Sayigh, for instance, argues that the consolidation of autonomous regimes severely undermined whatever community may have existed among Arab states. By taking steps to bolster their individual sovereignties, "Arab governments in effect downgraded their commitment to the regional

depleted Iraqi treasury" might with one stroke "slash Iraq's foreign debt and launch the ambitious reconstruction programmes [Saddam Husain] had promised his people in the wake of the war with Iran."[15]

Existing scholarship recognizes no contradiction between the assertion that Iraq represented a nascent hegemon in the Gulf in 1989 - 90 and the claim that the regime in Baghdad confronted a severe domestic political-economic crisis during this same period. On the contrary, virtually all accounts see the country's growing military strength as a means whereby escalating internal difficulties might be ameliorated or resolved. Freedman and Karsh write that by the summer of 1990 "Saddam's revenue problem was ...becoming chronic. If he could not get OPEC discipline from these small Gulf states then an alternative was to go to them directly and demand the money with menaces-especially to Kuwait, to which Iraq owed some $10 billion."[16] Murden concludes that a conjunction of military strength and economic weakness persuades the Iraqi leadership to "set out along an alternative route to power and prosperity in 1990, and a great political and military gambit would emerge as the regime's solution to the country's economic problems."[17] Bassam Tibi asserts simply that "Iraq wanted to cure its economic ills by increasing its income from oil, to gain greater access to the sea in order to reduce its geographical dependance on its neighbors and last, but not least, to establish its dominance in the gulf and strengthen its claim of leadership over the entire Arab world."[18] The lone exception is Stein, who at least presents military strength and economic vulnerability as equally plausible alternative "construction[s] of the [Iraqi leadership's] motives and intentions."[19]

What is remarkable about all this is that Baghdad is generally agreed to have moved against Kuwait as an aggressor, rather than as a state trying to shore up its deteriorating strategic position. Halliday claims that when Kuwait failed to take steps to mollify Iraq, "the Iraqis saw an opportunity to assert their power, and when negotiations failed they took a sudden decision to invade."[20]

deteriorating economy and the invasion of Kuwait".[8] Halliday notes that Baghdad's decision to invade Kuwait reflected a burgeoning "economic crisis within Iraq", as a result of which, and "despite government attempts to promote the private sector and domestic agriculture, Iraq remained in a weak position even after 1988".[9] The fourth item on Yetiv's list of factors that convinced the Iraqi leadership to attack Kuwait is the fact that "the Iran-Iraq war devastated Iraq's economy and left Iraq heavily indebted to Kuwait and Saudi Arabia, both of which had loaned it monies for its war against Iran."[10] And Murden writes that "the year 1989 was difficult for Iraq, and prospects for 1990 looked little brighter. Iraq could not pay its debts, market deregulation had gone badly and development was stalling". Furthermore, the one bright spot in the local economy-relatively high petroleum revenues-was beginning to cloud over: "The Iraqi regime must therefore been particularly frustrated by the downward pressure on oil prices from the beginning of 1990 when overproduction by the Gulf States sent oil prices heading [downward]."[11]

Iraq's postwar economic crisis receives exhaustive treatment by Lawrence Freedman and Efraim Karsh. According to their account, the authorities in Baghdad incurred massive debts during the course of the Iran-Iraq war, and when the United Kingdom "decided in 1990 only to give Iraq further credit to the amount required to turn over existing debts," payments quickly fell into arrears.[12] At the same time, the country's devastated industry and agriculture were in no position to supply the goods demanded on local markets, leading to a jump in imports which generated unprecedented balance of payments difficulties.[13] Moreover, troops returning home from the battlefield found themselves unable to secure satisfactory employment, while "the repressive nature of the regime and its arbitrary convulsions left [private] entrepreneurs wary, investing the barest minimum in future expansion and reaping as much profit as they could in the short term."[14] Under these circumstances, the Iraqi regime calculated that "adding Kuwait's fabulous wealth to the

military power in the region"[3]. Richard Herrmann claims that "Saddam presented a vision of an Arab great power emerging from the demise of Soviet and American bipolar hegemony. ...Iraq's strength and the failure of the Baker Plan", he continues, "increased Saddam's levrage over the conservative Arabs. Externally he could intimidate them with vastly greater military force; internally he could constrain their efforts to seek American protection by stoking anti-Israeli, anti-American, and arab nationalist symbols"[4]. Fred Halliday concurs: "Following [the August 1988] ceasefire, it was expected that, exhausted, Iraq would accept peace and rebuild. But it did not: having forced Iran to accept peace on its terms, it then blocked the peace process by raising new demands... and began to assert itself more forcefully in the Arab world. Iraq sought hegemony, not coexistence"[5].

In a similar vein, Steve Yetiv lists three ways in which the outcome of the Iran-Iraq war "contributed to Iraq's decision to invade Kuwait" by augmenting Iraqi strength: "First, American support of Iraq during the Iran-Iraq war made Iraq more self-assured and confident and thus more likely to invade Kuwait than it otherwise would have been"; "Second, Iraq emerged from the war with a considerably more developed military capability"; and "Third, the war weakened Iran militarily. ...That Iraq did not have to contend with a powerful Iran on its border probably made an invasion of Kuwait more plausible for Iraq"[6]. More recently, Simon Murden argues that "the Iraqi offensives that brought the war to an end had reversed the long-standing situation of Iranian control on the battlefield, and the Iraqi Army now occupied large areas of Iran. Iraq", he goes on "had developed the largest military force in the Arab world, and the Iraqi regime basked in a new prestige, looking forward optomistically to its role as a regional power"[7].

On the other hand, the devastating 1980 - 88 war with Iran is usually credited with precipitating a severe crisis in the Iraqi political economy. Stein reports that the Iraqi leadership insisted both during and after the crisis that there existed "a direct link between Iraq's

offensive[1]. Even if it were in fact true that Iraq's foreign policy were completely determined by inexplicable whims of President Saddam Husain, one might legitimately demand to know the circumstances under which irrational or counterproductive policies can be implemented. It is therefore worth revisiting the existing literature on the events that precipitated the 1990 invasion, to see whether or not it provides a satisfactory account of this episode.

Conventional explanations for the Iraqi invasion

Two different kinds of explanations for the Iraqi invasion of Kuwait can be found in the existing literature. The first focuses on the objectives and incentives that prompted the regime in Baghdad to carry out a large-scale military operation against its southern neighbor in the late summer of 1990. The second highlights the peculiar regional circumstances that set the stage for the Iraqi offensive. Neither line of argument is convincing as it stands, and although neither is in principle incompatible with the other, the two perspectives fit together at best uncomfortably.

Iraq's motivations

Conventional accounts of the factors that predisposed the Iraqi leadership to launch a military thrust into Kuwait invoke two contradictory trends. On the one hand, Iraq is generally pictured as having emerged from its eight-year war against the Islamic Republic of Iran in a powerful, even potentially hegemonic, position in regional affairs. John Cooley suggests that events in the Gulf in the months following the August 1988 ceasefire constituted a form of "protection racket", in which Baghdad played "the role of 'godfather', threatening recalcitrant smaller neighbours, domestic Kurds and even Israel, with its growing, Western-supplied military-industrial power"[2]. Janice Gross Stein asserts that by the summer of 1990 "Iraq had unquestioned military capability to engage in expansionism in the Gulf; it was by far the preeminent

Rethinking the Iraqi Invasion of Kuwait

Fred H. Lawson(*)

Almost ten years on, Iraq's 1990 invasion of Kuwait remains puzzling. The operation appears not only to be incommensurate with the actions that Baghdad claims provoked it-persistent Kuwaiti overproduction from the disputed Rumailah oilfeild and Kuwait's outright refusal to discuss relinquishing control over the strategically situated islands of Bubiyan and Warbah-but also to be patently inefficient as a means of persuading the Kuwaiti regime to alter its longstanding petroleum and security policies. Moreover, the attack represented a blatant infringement on the sovereignty of a fraternal Arab state, providing Iraq's regional adversaries-most notably Egypt and Syria-firm grounds for rallying overwhelming opposition to the invasion both inside the Arab League and in the international community at large. Why then did the leadership in Baghdad pursue such an evidently suboptimal course in its dealings with Kuwait?

It is all too easy too solve the puzzle by asserting that the invasion grew out of some sort of decision-making pathology on Iraq's part. Such a view has consistently been propounded by the governments of the United Kingdom and the United States, and finds ready acceptance among the general public in most western countries. Nevertheless, scholars have hesitated to accept megalomania or craziness as an adequante explanation for the Iraqi military

* *Departement of Government, Mills College, Oakland, CA 94613*

NEW PORT

Sport & Casual Wear's

Metayleb
Cell.: 03. 629114

Furn El-Chebbak
Tel.: 01. 389683
P.O. Box 50479

BOUTIQUE

Maxi - Lara

Maxi-Lara - Jal El dib - Tel.: 01. 395763 / 04. 714497



C. R. 43549- ٤٣٥٤٩ سجل تجاري

تريكو الشرق

Tricot Orient

صناعة وتجارة الألبسة الجاهزة والتريكو

Manufacturing & Trading Ready Wears & Tricot



Tel.: 01 - 558333 / 558222 / 03 - 382096 - Fax : 01 - 558444
Haret Hreik - Odayme Str. Al-Shark Bldg. Beirut - Lebanon

هاتف : ٥٥٨٣٣٣ ـ ٠١/٥٥٨٢٢٢ ـ ٠٣/٣٨٢٠٩٦ ـ فاكس : ٠١/٥٥٨٤٤٤
حارة حريك ـ شارع العضيمي ـ بناية الشرق ـ بيروت ـ لبنان

It's because we've never let our standards drop,

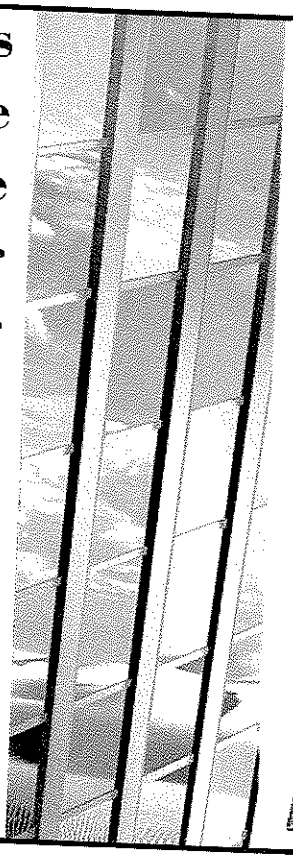

that we've made it to the top.

Right from the beginning, we meant business. And to prove it we implemented the ISO 9001 quality standard throughout our entire organisation. Not content with that, we then moved on and up by becoming one of the first IT companies in the Middle East to be awarded ISO 9000-3, the highest level of quality certification and a standard attained by only 250 organisations worldwide. But our people won't stop there. Every day we solve our clients' problems with a determination they have come to rely on. We value that trust above all things. That's why our standards will always remain the highest. Call us now to find out how far we'll go to provide you with the best in systems integration.

Center, 6th floor,
k, Jounieh
09/ 639058 - 639059
09/ 639058 - 639059
il: kjabra@itsleb.com.lb

انظمة الحميبوتر المتكاملة العالمية
international turkey systems

PANEMAR S.A.L.

IPPING FULL CONTAINERS, GROUPAGE AND SPECIAL EQUIPEMENTS
- (IMPORT & EXPORT) ARROUND THE GLOBE.
ECURE DOOR TO DOOR DELIVERY BY AIRFREIGHT AND SEAFREIGHT
- WEEKLY LCL SHIPMENT FROM ALL PORTS TO BEIRUT

Jemayzeh, Nahr Ibrahim Str. Saifi Tower, Tel. : 00961 1 580 695 PBX - Fax : 00961 1 585 482
P.O.Box : 175-234 Beirut, Lebanon. E-mail :Panemar@dm.net.lb

شركة ديكا انترناسيونال ش.م.ل.

استيراد و تصدير جميع انواع الألبسة العسكرية
التزامات خاصة بقوى الامن والجيش والامن العام .

بيروت – ڤردان – بناية الحمصاني – الطابق الرابع
هاتف : ٨٦٨٦٥٤ – ٠١/٨٠٧٩٢٩ – فاكس: ٨٠٧٩٢٨ – ٠١/٨٠٧٩٣٠



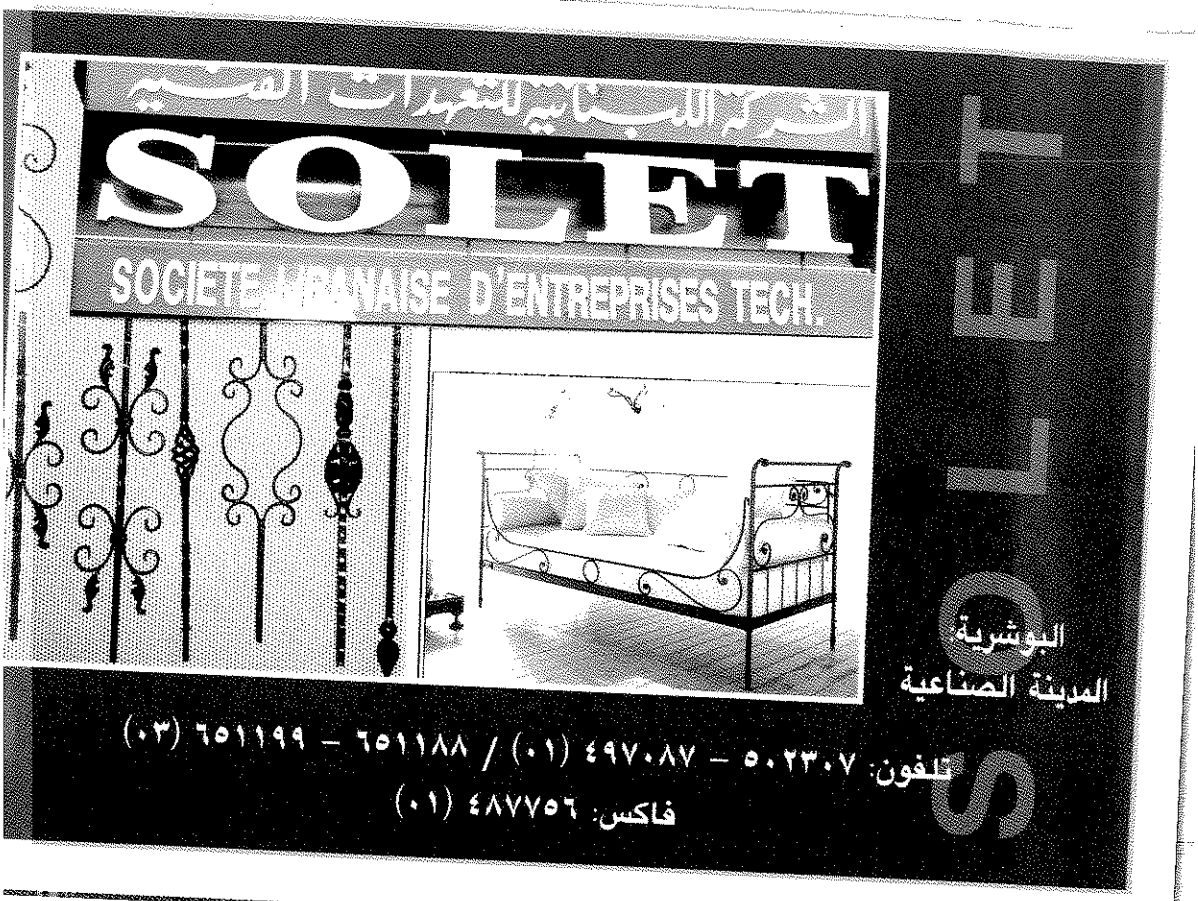

شركة عبد الرحمن حوريّة للمقاولات
SOCIETE D'ENTREPRISES A. R. HOURIE



رصيف رقم ١٦ في مرفأ بيروت - قيد التنفيذ

بناية عطالله - الطابق الاول - شارع سامي الصا

هاتف: ٣٨١٥٧٦/٧ - ٣٩٩٥١٩ (٠١) - فاكس: ٣٨٠٧٧١ (٠١

Diverse to New Heights

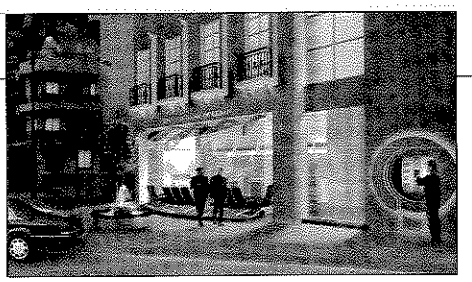

Banking

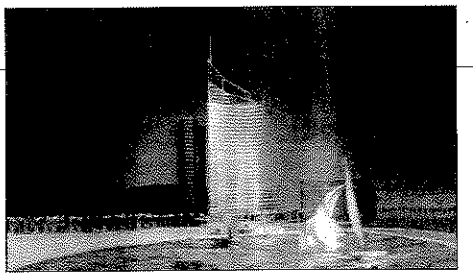

Real Estate Development

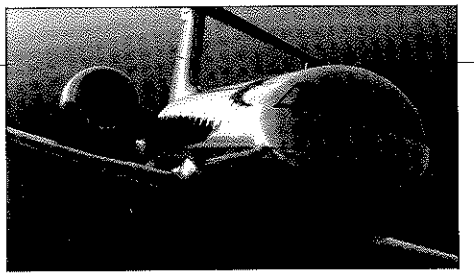

Aviation

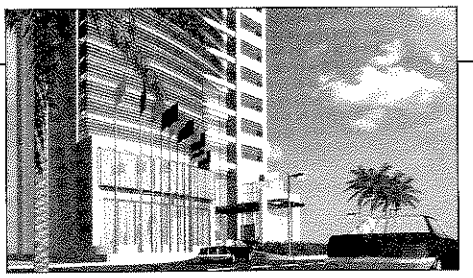

Hotels and Tourism

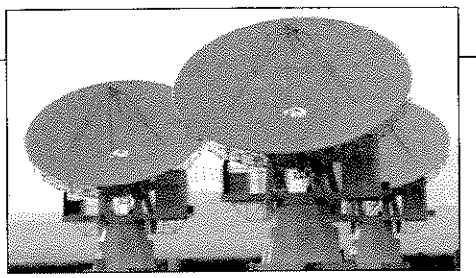

Technology and Telecommunications

SAFADI GROUP

HOLDING

LEBANON



DHL
WORLDWIDE EXPRESS®
every second counts

Customer Service Tel: (01) 629700

INTRY OFFICE **BEIRUT INTERNATIONAL AIRPORT** TEL: (01) 629700, FAX: (01) 629701 - **BEIRUT CENTRAL DISTRICT** TEL: (01)983397 - **HAMRA** TEL: (01) 748460
ZALKA HIGHWAY TEL: (04) 402347 - **TRIPOLI** TEL: (06) 433205/446150 - **CHTAURA** TEL/FAX: (08) 543833/844 - **SAIDA** TEL: (07) 729958/60

un grand choix de délices

PAIN D'OR®



Quality Performance & Value on the same page

HP LaserJet 2100 series

The HP LaserJet 2100 family set a n
price-performance standard for perso
and small workgroup users offer
versatile printing solutions for all busin
requirements - today and tomorro

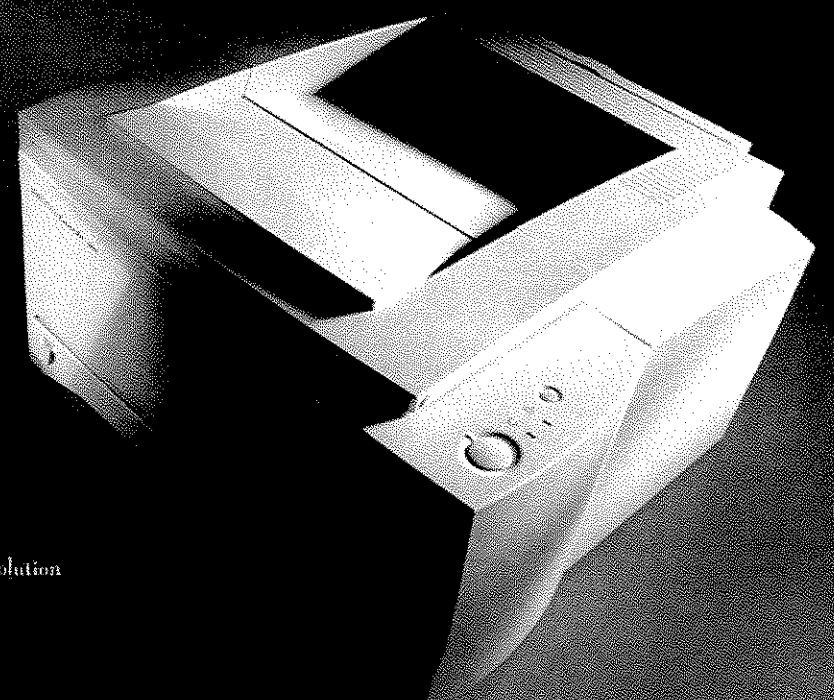

True 1200 x 1200 dpi resolution
Fast 10 ppm
4MB standard memory
Up to 52MB
Fast Infrared port
No speed compromises
Excellent grayscale
Network-expandable

CIS COMPUTER INFORMATION SYSTEMS SAL

For more info, please call 961-3-39 39 31
fax 961-4-52 51 85 e-mail: info@cis.com.lb

HEWLE
PACKA
Expanding Possibili

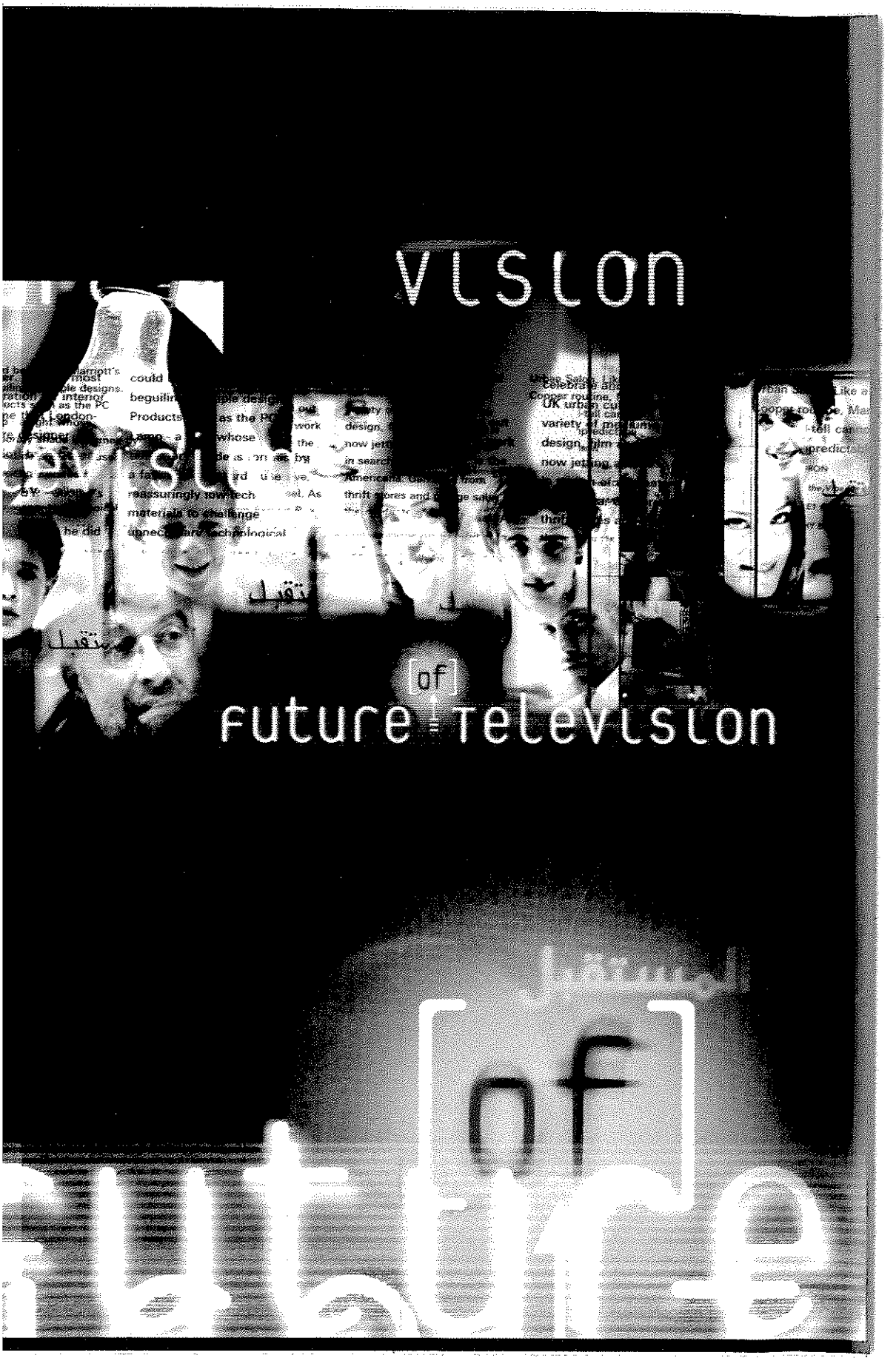
vision
[of]
future television



Le Collège Canadien Liban

Nursery - Kindergarten
Elementary - Intermediate

English / French

حضانة - روضات - ابتدائي - متوسط
منهاج لبناني / منهاج أجنبي

Lebanon - Dohat El-Hoss Near Khalde
Damour Highway
Tel: 03/212374 - 05/800518 - 03/42082





ـدم من جميع
ـنانيين بأحر
ـاني بمناسبة
عياد السعيدة

KANAAN Pastri Co.

1st Branch: Saïda, Nejmeh Square, tel: 07.720271
2nd Branch: Rmeileh, Awaly Bridge, telefax: 07.729104

40 years

الخبرة تعني النجاح

Proficiency means Success

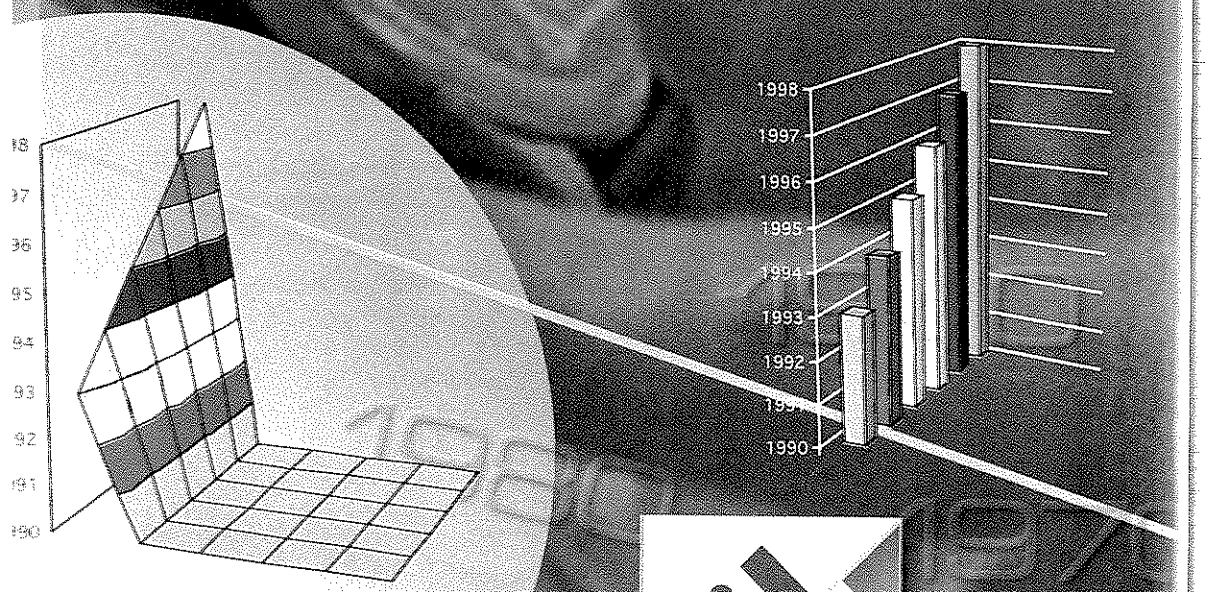

بنك التمويل
ش.م.ل.

Finance Bank s.a.l

Head Office & Main Branch: Intra Bldg. Abdel Aziz Street
Tel./Fax: 01 - 745658/9/60 - 341287/8 - 354630
Telex: Fibank 22334 LE - P.O.Box: 11/5044
Beirut - Lebanon - E-mail : finance@cyberia.net.lb
Dora Branch: Cheikh André Gemayel Bldg. St. Joseph Street
Tel.: 01 - 248997/8 - 250015 - Telex : Fibank 44816 LE

BiC®



رائد الكتابة في العالم!

Morico T.V Shopping

Forever Pen (٧٢ قطعة)

Price 44000 L.L. Cash

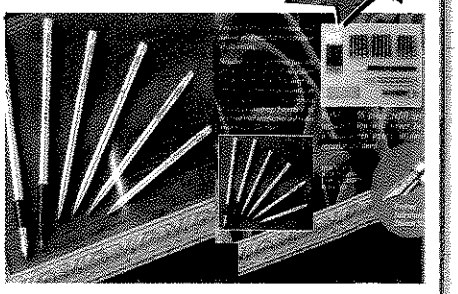

مجموعة اقلام تحتوي على ستة اقلام متنوعة القياسات للرجال والنساء ، قوي ، صلب.
وايـــضا" مجموعة من ٦٦ عبـوة مختلـفة الاســتعمالات والالـوان من الاحمر والازرق والـرصاص وغيـرها لـتدوم طويـلا" كي يـتم تغيـيـرها عند انتهائها انها الـهديـــة الـممتازة والمميزة التي لا يمكنكم الاستغناء عنها.

Total Gym

احصل على جسم رشيق
باستعمالك آلة التمرين الخاصة بالممثل
شاك نوريس
جسم رشيق بوقت قصير



- شد وتمرين جميع عضلات الجســم التأقلم مع حركات الجسم.
- عضلات أكثر بوزن طبيعي.
- تناسب جميع الأعمار وجميع مراحل الرشاقة.
- تحافظ على سلامة ظهرك من الآلام. انها الآلة الوحيدة التي تعطيك رشاقة
- تامة وشد عضلات الكتفين
- والذراعين والمعـدة والظـهر والصدر والأفخاذ بوقت قصير.

399000 L.L. Cash
46000 10 payments



تمرين الذراعين
تعمل على شد عضلات الكتفين والظهر والقسم العلوي من المعدة.



تمرين شد الرجلين
تعمل على تمرين القسم العلوي والسفلي من المعدة وأيضا تعمل على شد عضلات الرجل.



تمرين الفراشة
تعمل على شد عضلات الكتفين، الصدر، والمعدة.

خدمة ما بعد البيع Tel.: 01-666 666 شاهدونا على شاشات التلفزيون

ELECTRONIC BUSINESS EQUIPMENT CO. S.A.R.L.

E HIGHEST
QUALITY.
IE WIDEST
RANGE.



uran - Cleopatra street
akim Motors building
l/Fax: (01) 809054/5
O.Box: 13-5509 Beirut
Lebanon

AND A TOTAL COMMITMENT TO CUSTOMER SATISFACTION)

color, black & white and digital copiers ▪ Printers ▪ Facsimiles ▪ Multifunctional machines

UP TO DATE S.A.L.

LE PROPRE EN ACTION

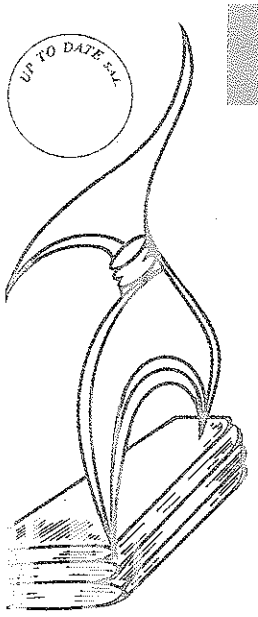

LA
BLANCHISSERIE
CENTRALE
INDUSTRIELLE

Tél: (01) 288097 - 380936

Malaab Service Station

- **Mogas Super, normal and unleaded.**
- **Greasing and lubrication**
- **Gaz oil home supply**
- **Normal, vaporized and automatic washing**



Kfarchima - Adib El Fata Avenue
Call: 05. 430 507

Hopital des Spécialités Libano-Canadie

مستشفى الإختصاصات اللبناني الكندي

E-mail:
hoplica@hotmail.com

Sin El Fil - Horch Tabet Tel.: 01. 510790
Tel/Fax: 01. 510788 - 510789

سن الفيل ـ حرش تابت ـ تلفون: ٠١/٥١٠٧٩٠
لفاكس: ٥١٠٧٨٨ ـ ٠١/٥١٠٧٨٩

- DOT MATRIX RIBBONS
- TONER LASER
- INK JET CARTRIDGE

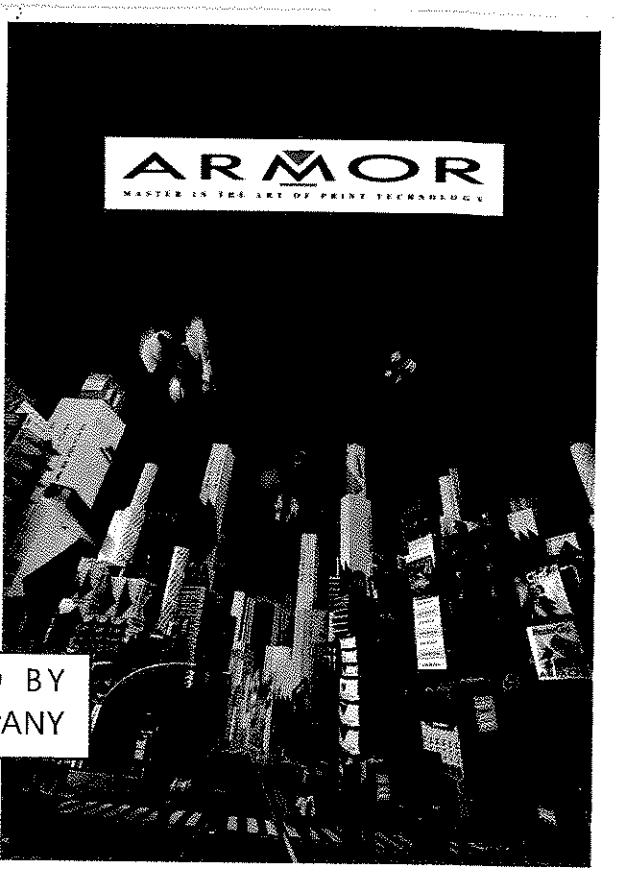

EXCLUSIVELY DISTRIBUTED BY
COMPUPACK LEBANESE COMPANY

Achrafieh- Getawi- St Louis
Tel: 01 563715- 01 563716
01 562071- 03 803621

ساسين أخوان

جميع الأدوات الصحية
بلاط سيراميك
قرميد وحجر ناري
أصناف أوروبية مميّزة

للبيع
شقق بمساحات مختلفة
مكاتب
تسهيلات بالدفع

كفرعطا- الكورة- تلفون: ٦٥٣٦٨٥- ٣٠٠٧٥٠ (٠٣) فاكس: ٩٥٢٠٧٣(٠٦)

MEDIFARM

CLINIQUE VETERINAIRE

DR. NEGIB BERBERI



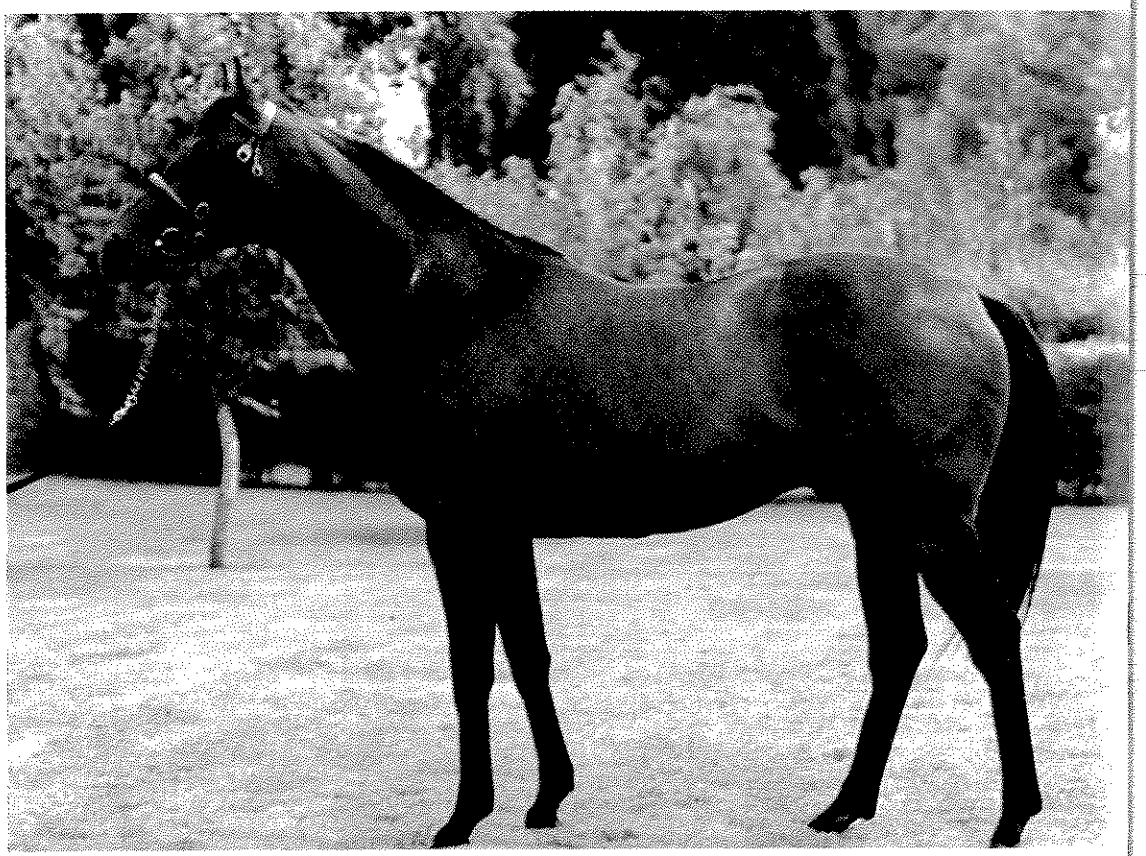

- *Produits et médicaments vétérinaires*
- *Accessoires - Equipements*
- *Pension - Dressage - Chenil - Ecurie*
- *Service d,urgence* ***24/24h***

Clinique : (04) 961153 - Dom. : (05) 920138 - 468233 - Cell. : (03) 626826

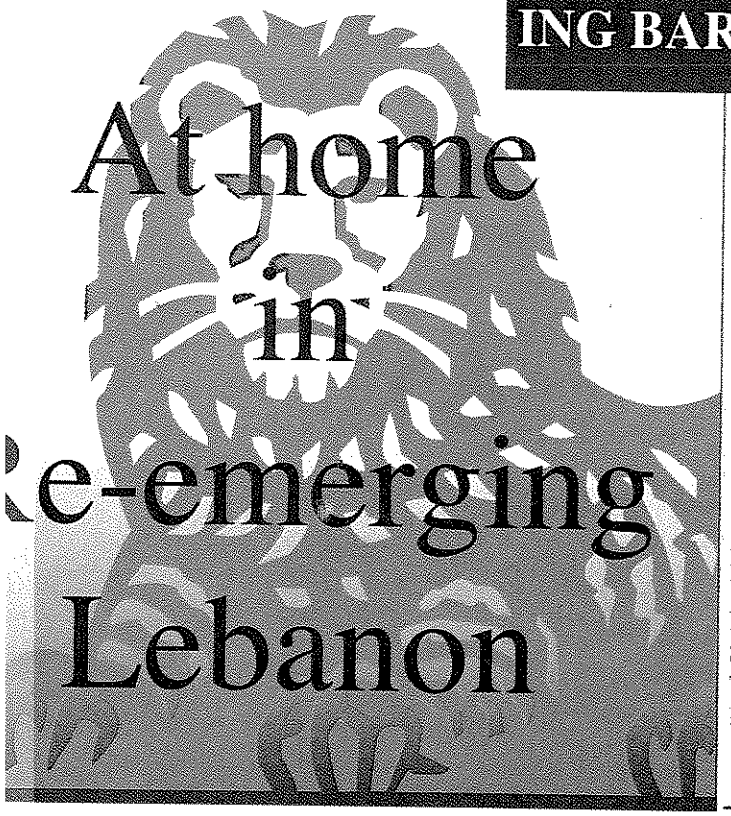

ING BARINGS - BEIRUT

ING BARINGS is continuing to strengthen its operations in Asia and the Middle East. Our international focus is on corporate banking and investment banking. We have offices in the major financial centers and important emerging countries and we specialise in building bridges between the emerging and developed markets.
ING Barings is part of ING Group, the largest financial institution in the Netherlands.

For more information, please contact:
ING Barings / ING Bank N.V.
Beirut, Fouad Boutros Bldg.
Sursock Street - Achrafieh
Tel: (01) 325020
Fax: (01) 325022

ING BARINGS

)ur Confidence is our Strength...

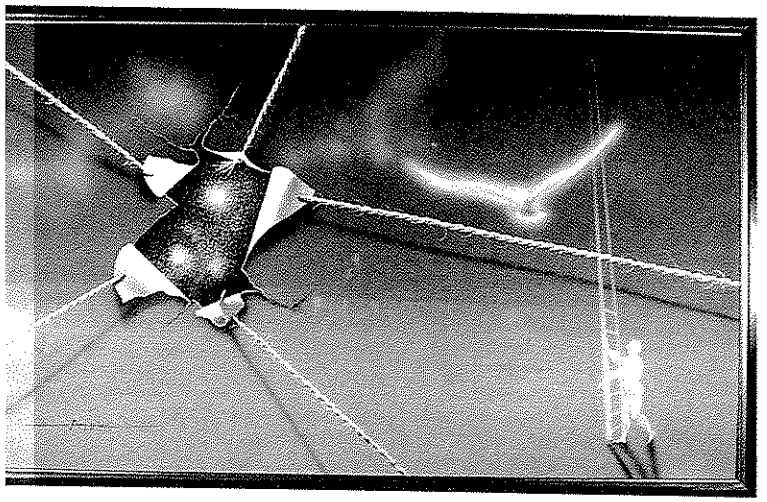

ASSURANCE & REINSURANCE S.A.L.

...to go beyond all horizons

) **OFFICE: Bauchrieh,** Phone: (01) 884955/6 - 896134. **Limassol,** Phone: (05) 346271/2

*57 - **Alain FOULON**, op. cit., p. 202.*

58 - "Annuaire de l'Etat d'Israël , 1958" (en hébreu), pp. 74-75 et 355, in Shlomo SITTON, ibid, p. 153.

59 - Nous avons évité de le faire jusqu'à présent, cherchant au contraire à nous appuyer sur des sources sionistes ou européennes afin de montrer qu'une lecture attentive et critique de ces dernières permettait, à elle seule, de toucher du doigt un certain nombre de réalités fondamentales.

*60 - **Youssef SAYEGH**, L'économie israélienne (Al-Iktissad al Israeli), Centre d'Etudes Palestiniennes, Beyrouth, 1963, 370 p. (en arabe).*

61 - Idem.

62 - $Cn = C(1+i)\,n$

$C30 = C\,(1+i)\,30$

$C30 = 2\,090\,000\,000\,(1+ 0{,}090)\,30 = 27\,729\,447$ L. P.

63 - Cf. supra notre note sur les coûts de la guerre.

Gourion: "La réunion durera jusqu'à cinq heures du soir. Quand les participants retournent vers les quatre coins du pays, ils ont donné leur entière adhésion au projet. Une organisation secrète vient d'être créée, innocemment baptisée l'Institut Sonneborn. Pendant les mois à venir, les 18 Juifs qui en font partie vont mobiliser des millions de dollars. Le premier million servira à l'achat de machines et d'équipement lourd. Dans l'euphorie qui succède à la guerre, le gouvernement américain vend son matériel sans trop se soucier de l'identité de l'acheteur. Le mécanisme du réseau Sonneborn se charge du reste: les machines seront démontées, emballées et envoyées en Palestine comme équipement industriel. Les Anglais les laisseront passer sans se douter de leur nature. Et ce sont ces machines qui, le jour de l'indépendance, se lanceront dans une production frénétique d'armement léger pour l'armée juive ".

46 - *Une phrase qui avait "échappé" à plusieurs reprises à Weizmann ; cf Herbert SAMUEL, Grooves of change, Indianapolis, 1946, p. 205, in N. WEINSTOCK, Le sionisme contre Israël, Ed. François Maspéro, Paris, 1969, p. 125.*

47 - ***Samuel HALPERIN**, The political world of American zionism, Wayne State University Press, Detroit, 1961.*

48 - ***G. CORM**, Les finances d'Israël, op. cit., p. 23.*

49 - ***INSEE**, op. cit., pp. 41-42.*

50 - ***Georges CORM**, op. cit., p. 23.*

51 - ***INSEE**, op. cit., p. 64.*

52 - ***B. C. LOFTUS**, op. cit., in **Georges CORM**, op. cit., p. 24.*

53 - *En fait, au cours de la guerre de 1948, les sionistes ne se sont pas emparés de la rive occidentale du Jourdain, alors comprise dans les frontières palestiniennes. Toutefois, plus des deux tiers de l'activité du secteur économique arabe étaient concentrés dans les autres régions de Palestine, notamment la zone côtière et la Galilée.*

54 - *Il est inutile de déduire le coût de la guerre de 1948 du fait que celle-ci a été aussi coûteuse du côté arabe. Toutefois, le coût direct de la guerre a été estimé entre 80 et 100 millions de livres israéliennes ; cf **D. HOROWITZ**, in " Israel Economic Bulletin", 4/1952, n° 5, p. 4, ainsi que "Final report of the United Nations Economic survey Mission for the Middle East " (Clapp Report), Doc. AAC/25/6, New York, 1949, p. 53.*

55 - *Selon le Comité de conciliation de l'ONU, cité par Alain FOULON, L'industrialisation d'Israël: impulsions et contraintes, Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Université de Paris I, 1975, p. 202.*

56 - ***Shlomo SITTON**, Israël : immigration et croissance, 1948-1958, publié avec le concours du Centre National de la Recherche Scientifique, Ed. Cujas, Paris, 1963, pp. 153-154.*

26 - ***INSEE**, op. cit., p. 62.*

27 - *La date de cette enquête n'est pas fournie, mais elle a été probablement réalisée en 1937 ; cf **HAKIM & EL-HUSSAYNI**, Economic Organization of Palestine, American University of Beirut, 1938, p. 502.*

28 - *Memoranda for Palestine Royal Commission, Her Majesty Stationnary Office (H. M. S. O.), p. 44.*

29 - *Idem, p. 44.*

30 - *General Monthly Bulletin of Current Statistics, mai-juin 1938, Jérusalem, p. 49.*

31 - ***A. POSHTER**, Banking in Palestine, 1936, in PALNEWS Economic Annual of Palestine, 1937, p.156.*

32 - *Idem, p. 156.*

33 - ***S. BEN-AHARON**, "The Year 1935 in Palestine Banking", PALNEWS Economic Annual of Palestine, Jérusalem, 1936, p. 154.*

34 - ***A. POSHTER**, ibid, p. 156.*

35 - *Memoranda for Palestine Royal Commission , op. cit., p. 44.*

36 - *Idem, p. 44.*

37 - ***S. HOOFIEN**, Immigration and prosperity, Evidence prepared for the Palestine commission of inquiry, Edited by the "Mishar W'Taasia" publishing Co. Ltd, Tel-Aviv, 1930, op. cit. pp. 1-2.*

38 - *Il s'agit de trois institutions : la Barclays Bank, l'Ottoman Bank et la Banco di Roma; noté par **S. HOOFIEN**, op. cit., p. 2.*

39 - ***M. BERMAN**, The bridge of life, the saga of Keren Hayessod, 1920-1970, Shifrin and Naaman, Tel-Aviv, 1970, p. 111, in **Jacques BENDELAC**, Les fonds extérieurs d'Israël, Economica, Paris, 1982, p. 12.(*

40 - *Statistical Abstract of Palestine, 1944, données compilées par **G. CORM**, op. cit., p. 20.*

41 - *Une livre palestinienne est l'équivalent d'une livre sterling.*

42 - ***Robert David OTTENSOOSER**, The Palestine pound and the Israeli pound, Thèse de Doctorat, Université de Lausanne, Librairie Droz, Genève, 1955, p. 80.*

43 - ***B. C. LOFTUS**, National income of Palestine, 1945, Government printer, Jerusalem, 1947, in **Georges CORM**, op. cit., p. 21.*

44 - ***David HOROWITZ**, Kalkalat Israël, Tel-Aviv, 1954, in **G. CORM**, op. cit., p.21.*

45 - ***Bar ZOHAR**, Le prophète armé, op. cit. Voici, par ailleurs, en quels termes est rapportée dans cet ouvrage la conclusion de ce marché secret d'armes passé par Ben*

15 - *En 1945, les Juifs en Palestine ne possédaient que 1491700 dünams de terre sur une superficie totale de 26323020 dünams, soit 5,68% seulement de la superficie du pays, selon une étude publiée en 1945 par la puissance mandataire. Cf. "Village Statistics", cité par* **G. CORM**, *op. cit., p. 15. Selon* **John RODI** , *l'ensemble des possessions juives en Palestine s'éleve à la fin du Mandat, à 1800000 dünams, c'est-à-dire 7% de la terre de la Palestine et 12% des terres arables, in l'usurpation des terres, cité par* **I. ABOU-LOUGHOD**, *La judaïsation de la Palestine, Centre dd Recherches Palestiniennes, Beyrouth, 1972, pp. 132-154.*

16 - *Nous visons des études mensongères comme "Financial aspects of Jewish reconstruction in Palestine: how the Arabs have benefited through Jewish immigration", Palestine Paper, n° 5, published by the Jewish Agency for Palestine, London, 1930*

17 - **Michel Bar ZOHAR**, *Ben Gourion, le prophète armé, op. cit., in Georges CORM, op. cit., p. 15.*

18 - *L'Agence juive était l'organisme officiel prévu par la charte du mandat pour faciliter l'immigration juive en Palestine. Depuis longtemps, les sionistes rêvaient d'une sorte de Compagnie des Indes pour la Palestine, qui jouirait de prérogatives de gouvernement. Fin 1917, Weizmann, un des principaux artisans de la création de l'Etat d'Israël, avait remis un mémorendum au Cabinet anglais dans lequel il préconisait la création "d'une compagnie juive pour la colonisation de la Palestine par les Juifs ". Aux termes de ce mémorendum, la compagnie "aura les pleins pouvoirs pour l'achat et l'aménagement des terres, des droits de construction pour les routes, les chemins de fer, les ports ; elle aura aussi le pouvoir d'établir des compagnies maritimes... "; cf* **Chaïm WEIZMANN**, *"Naissance d'Israël ", Gallimard, Paris, 1957.*

19 - *Sur les méthodes d'implantation des colonies juives, nous donnons référence à l'ouvrage de* **Jacob OETTINGER**, *Jewish colonization in Palestine : methods, plans and capital, Head Office of the Jewish National Fund, National Fund Library, 110 p.*

20 - **NATHAN, GASS, CREAMER**, *op. cit., cité par* **Georges CORM**, *Les finances d'Israël, op. cit., p. 17.*

21 - *Anglo-american committee of inquiry, A survey of Palestine, 1946, in Georges CORM, op. cit., p. 18.*

22 - **INSEE**, *op. cit., pp. 180-181.*

23 - **INSEE**, *op. cit., p. 159.*

24 - **G. CORM**, *Les Finances d'Israël, op. cit., pp. 18-19.*

25 - *A survey of Palestine, Anglo-American commitee of Inquiry, 1946, in* **Georges CORM**, *op. cit., p. 18. En 1936, le nombre de banques s'élevait à 74, dont 6 banques étrangères, et le nombre de coopératives à 100. C'est la loi bancaire de 1936 qui a permis de réduire le nombre d'établissements bancaires; cf INSEE, op. cit., pp. 158-159.*

livraisons ne seront connues ni de Washington ni de l'organisme anglo-franco-américain chargé de veiller sur la balance des forces au Moyen-Orient, ni du Quai d'Orsay, jalousement opposé à un rapprochement trop risqué avec Israël, qui compromettrait ce qui reste de liens entre la France et sa clientèle arabe ".

7 - Pour ces auteurs, les colons juifs ont fait surgir de "l'aride désert palestinien", en quelques années de dur labeur, un "super-pays" idéal, modèle de croissance économique pour le Tiers-Monde. Déjà, en 1939, le journaliste anglais ***J.M.N. JEFFRIES*** *(Palestine : the reality, Longmans, Green and Co, London, 1939, cité par* ***G. CORM****, op. cit, p. 9) remarquait "que des hommes parfaitement raisonnables et dignes de foi avaient la vision atteinte d'une "tâche noire de folie" lorsqu'ils venaient à succomber au microbe du sionisme".*

8 - ***Joseph KLATZMANN****, Les enseignements de l'expérience israélienne, PUF, Collection Tiers-Monde, Paris, 1963, 295 p.*

9 - ***R. NATHAN, O. GASS, D. CREAMER****, op. cit., p. 318.*

10 - La priorité accordée au développement de la citriculture se traduisit par des importations plus importantes qu'il n'aurait été nécessaire dans le cadre d'une croissance diversifiée.

11 - ***INSEE****, Memento Economique : La Palestine, P.U.F., Paris, 1948, p. 140.*

12 - Sur les origines des capitaux juifs importés en Palestine durant les années vingt, cf ***S. HOOFIEN****, Immigration and prosperity, (Evidence prepared for the Palestine commission of inquiry, the "Mishar W'Taasia"), Publishing Co. Ltd, Tel-Aviv, 1930, pp. 1-2.*

13 - Notons que les grands propriétaires absentéistes (des grandes familles libano-syriennes) ont pu s'attribuer ces propriétés en contrepartie de prêts accordés à l'Empire ottoman à la fin du 19ème siècle. Ceci est relevé, avec preuves à l'appui, dans un livre de propagande de la banque Leumi-le-Israël : ***Nadav HALEVI****, Banker to an emergin nation : the history of bank Leumi-le-Israël, Shikmona Publ. Company, 1981, 228 p.*

14 - ***Pierre ROLLE****, "Le sionisme et l'économie ", Le Monde, 28-29 mai 1967; commenté par* ***Georges CORM****, "Les finances d'Israël ", op. cit., pp 14-15. L'auteur enchaîne : "L'argent européen permet d'acheter et de mettre en valeur une terre que le Palestinien, faute de disponibilités économiques, faute de connaissances techniques, faute de participer à une civilisation aussi développée que la nôtre, ne peut cultiver rationnellement. En la vendant à l'Israélien, plus cher sans doute qu'il ne pourrait le faire à ses compatriotes tout aussi démunis que lui, l'Arabe manifeste et renforce cette inégalité originelle et, contre un avantage immédiat, abandonne l'espoir de la combler. Les modalités juridiques de l'acquisition des terres ne suffisent donc pas à décrire le problème posé par l'irruption des Israéliens au Moyen-Orient ".*

1 - ***Cf. E. LEHMANN*** *(Ex-directeur de "The General Mortgage Bank of Palestine Ltd.", ultérieurement directeur du Département d'Emission de la Banque anglo-palestinienne - ancêtre de la Banque Centrale d'Israël), "La colonisation, le capital et les finances en Palestine", in Société Belge d'Etudes et d'Expansion, Bulletin bimestriel, n° 127, Liège, 1947, pp. 553-558.*

2 - ***Israël MARGALITH****, Le Baron Edmond de Rothschild et la colonisation juive en Palestine, 1882-1899, Librairie Marcel Rivière, Paris, 1975, 238 p.*

3 - *Sur le rôle du sionisme américain dans le financement de l'immigration des Juifs vers la Palestine, cf.* ***Samuel HALPERIN****, The political world of American zionism, Wayne State University Press, Detroit, 1961. Cité par* ***Georges G. CORM****, Les Finances d'Israël, The Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968, p. 5.*

4 - *Texte d'allocution de* ***Pinhas SAPIR****, in The Israel Economist, mensuel, septembre 1967, volume XXIII, n° 9, cité par* ***Georges CORM****, op. cit., p. 6.*

5 - *Pour donner une idée de la signification de pareil chiffre, il est nécessaire d'avoir quelques points de repère. L'aide Marshall accordée de 1948 à 1954 par les Etats-Unis à l'Europe de l'Ouest dévastée par la guerre a atteint environ 13 milliards de dollars. C'est-à-dire qu'un ensemble de plus de 200 millions d'habitants a reçu en 6 ans deux fois plus seulement qu'Israël en 18 ans, avec une population moyenne de 1,7 million d'habitants, soit 400 millions de dollars en moyenne par an. La moyenne annuelle de l'aide (sous toutes ses formes, y compris les investissements privés) reçue par les pays sous-développés durant la période 1951-1959 n'a pas dépassé 3 164 millions de dollars, pour un ensemble de 2 milliards d'êtres humains. En d'autres termes, Israël, avec moins d'un millième de la population sous-développée du globe, a reçu chaque année une aide d'un montant qui représente plus d'un dixième de la somme consacrée annuellement par les pays riches aux pays pauvres - cf statistiques de l'ONU sur le courant international des capitaux à long terme et les donations publiques, 1951-1959, compilées par* ***Georges CORM****, op. cit., pp. 7-8.*

6 - *Encore ce dernier chiffre est-il très modeste, car il ne comprend que les transferts enregistrés officiellement par les bureaux de statistiques des services de M. Sapir, et il est fort probable que cette somme pourrait aisément être majorée de 10 à 15 %, pour tenir compte de toutes les rentrées qui n'ont pas été saisies statistiquement. Il est plus que douteux, en tout cas, que les livraisons d'armes gratuites de l'Allemagne fédérale à Israël soient comprises dans ces chiffres, sans compter d'autres transactions d'armes restées secrètes avec des alliés traditionnels ou d'anciens alliés, tels les Etat-Unis, l'Angleterre ou la France.* ***Michel Bar ZOHAR*** *(Ben Gourion, le prophète armé, Fayard, Paris, 1966) écrit dans le chapitre 27, sur la préparation de la guerre contre l'Egypte en 1956 : "A partir du mois de juin, des quantités énormes d'armement commenceront à affluer vers Israël, aux termes d'un accord ultra-secret, et les*

la partie restante du secteur arabe, après la création d'Israël, du fait qu'elle était condamnée à disparaître).

Dans le cadre de cette étude sur les finances sionistes, on ne saurait pousser plus loin l'analyse technique de la structure financière de l'économie juive, en Palestine. Nous pensons, cependant, avoir mis en relief l'interdépendance étroite de l'économie juive en Palestine et des "finances sionistes". Deux points doivent être retenus de cette analyse :

1 - la finance sioniste internationale a été le facteur prépondérant dans le "rapt" d'abord économique, puis militaire, de la Palestine par une minorité de colons juifs qui ne représentaient au moment de la « Déclaration de Balfour » que 9 % de la population du pays;

2 - le rôle de cette finance ne s'est pas arrêté là; après la création de l'Etat d'Israël en 1948, l'aide internationale - surtout l'aide des communautés juives de la diaspora des Etats-Unis, de même que les prêts du gouvernement américain et les réparations allemandes - est devenue le principal moteur du développement économique israélien. Sans cette aide, Israël n'aurait pas été capable de maintenir le capital productif palestinien dont il s'est emparé par la force en 1948.

L'implantation coloniale juive n'aurait pas pu être réalisée sans le financement massif par les organisations sionistes notamment de la création des infrastructures économiques et sociales de cette implantation. La transformation économique du pays et le financement du secteur économique sioniste ont été accompagnés par la mise en place d'un système monétaire colonial et le développement d'un secteur bancaire moderne contrôlé par les colons.

Toutes ces pertes et tous ces manques à gagner ont constitué autant de capital pour l'économie israélienne: la valeur des biens et avoirs des réfugiés a représenté un apport de capital frais, à titre gratuit, que l'on peut ajouter sans hésiter aux différentes aides reçues par les colons juifs immigrés en Palestine. Le revenu de ces biens et avoirs est venu, chaque année depuis 1948, apporter une aide supplémentaire à l'économie israélienne d'un montant non négligeable.

Le fait de ne pas prendre en compte cet élément fondamental, comme l'ont fait jusqu'à présent les auteurs sionistes, enlève énormément de portée à toutes les études qu'ils ont entreprises sur l'économie israélienne. Ces études, comme nous l'avons déjà vu, ont une tendance très nette à minimiser les aspects financiers de l'expérience sioniste au plan de l'apport de la diaspora; cette nouvelle négligence accuse encore plus cette tendance. L'apport de l'économie arabe et les réparations allemandes, mis à part leur poids en tant qu'infrastructures gratuites pour l'économie israélienne[63], ont permis au gouvernement israélien de former un secteur économique public ou gouvernemental gratuit, qui a contribué à consolider sa position pour mener une politique de planification et maîtriser ses choix économiques face au secteur privé, sans oublier la prise en charge de l'industrialisation lourde du pays par l'Etat.

Il est donc important de conclure qu'aucune étude de caractère objectif et approfondi ne saurait être entreprise sur l'économie «israélienne et palestinienne» - soit au niveau des facteurs réels, soit au niveau des facteurs monétaires - sans qu'elle ne tienne compte:

- du développement de la Palestine préalablement à la création de l'Etat d'Israël;
- des facilités financières dont ont joui les immigrants juifs du fait de la puissance des capitaux importés gratuitement;
- de l'apport constitué par la confiscation au profit des Juifs, sans contrepartie monétaire aucune, de quelque 40 à 44,2 % du revenu national et des potentialités productives de la Palestine, représentant la part du secteur arabe (nous faisons abstraction de

commerciaux où certaines petites entreprises ont pu s'installer"[57]. L'annuaire de l'Etat d'Israël de 1958 mentionne que "la propriété immobilière abandonnée par les Arabes a été sans aucun doute d'un grand secours pour l'installation des immigrants. Celle-ci comprend, dans le secteur urbain, 75.000 locaux d'habitation et plus de 10.000 locaux professionnels (boutiques, ateliers, etc) et, dans le secteur rural, 350 villages environ, abandonnés ou presque abandonnés, ayant une superficie de 325.000 hectares (soit 15% environ de la superficie totale du pays). On comptait, par ailleurs, 8000 hectares de plantations d'agrumes, dont 3500 ont pu être récupérés, et plus de 20.000 hectares d'oliveraies, de vignobles etc"[58].

Peut-on évaluer l'importance de cet apport dans le développement de l'économie israélienne? On est forcé ici de se reporter aux sources arabes[59]. Les pertes en biens et en revenus subies par les réfugiés arabes ont été analysées avec beaucoup de soin par Youssef Sayegh, économiste palestinien, dans son livre sur l'économie israélienne[60]. De 1948 à 1962, l'auteur a pu estimer à plus de 2 milliards de livres palestiniennes (2090 millions L.P. exactement) les pertes subies, se décomposant comme suit[61] (ceci, bien entendu, selon l'indexation de 1962):

- biens et avoirs des réfugiés en mai 1948: 757 millions L.P.;
- augmentation de la valeur de ces biens et avoirs du fait de l'augmentation des prix (2% par an) et de l'accroissement de la capitalisation nette (16% par an du revenu): 412 millions L.P.;
- revenu national des réfugiés s'ils n'avaient pas été chassés, à raison d'un taux d'augmentation annuel de 4%: 921 millions L.P.

Ces pertes subies seront estimées, actuellement à plus de 27 milliards de livres palestiniennes (l'équivalent de 27 milliards de sterling) et exactement 27.729.447 millions de L.P., en appliquant un taux d'actualisation de 9% et sur 30 ans[62]. A ceci, il faut ajouter la part de ces réfugiés dans les biens domaniaux, bâtiments publics, ports, routes, aéroports, écoles, canaux d'irrigation, réseau téléphonique, ressources naturelles...

L'apport de L'economie Arabe à la Future Economie Israelienne

Il est fort rare que des économistes israéliens fassent référence à l'avantage considérable dont a joui l'économie israélienne du fait du départ de la population arabe, qui a permis aux Juifs de s'emparer des deux tiers environ du patrimoine agricole, commercial et industriel de cette dernière. Si l'on tient compte du fait que les sionistes, malgré les nombreuses injonctions de l'Organisation des Nations Unies, n'ont pas versé un centime de compensation aux réfugiés palestiniens et donc ont pu s'approprier ce patrimoine sans avoir à en supporter une quelconque contrepartie monétaire (indépendamment des coûts des opérations militaires)[54], on mesure bien l'importance fondamentale de cette spoliation dans le développement de l'économie israélienne. En fait, on ne trouve pratiquement pas de référence dans les études sionistes à l'apport constitué par la mainmise des Juifs sur le secteur de l'économie arabe.

Les études les plus scrupuleuses et critiques de l'économie israélienne mentionnent cependant la chose, tout en diminuant au maximum l'importance, en arguant de la pauvreté du secteur économique arabe et du sous-développement de sa population. L'étude de l'ONU citée par Alain Foulon dans sa thèse avance un chiffre ridiculeusement bas de 120 millions de livres (100 millions de biens immobiliers et 20 millions de capitaux mobiliers) pour la valeur des biens arabes dont Israël s'est emparé[55]. Shlomo Sitton de son côté, tout en minimisant la dimension des biens arabes, mentionne l'importance de ces investissements pour l'économie israélienne: "bien que ces investissements aient souvent exigé soit des réparations soit des améliorations, ils ont représenté pour le gouvernement israélien un apport important pour l'accueil et l'hébergement des immigrants"[56]. Par contre, selon A. Foulon, "dans le domaine industriel, les capitaux ainsi recueillis représentaient très peu de chose, si ce n'est les locaux artisanaux et

Malgré ce déséquilibre, les statistiques du revenu national palestinien en 1944 montrent que les Arabes avaient pu contribuer 40 % de ce revenu. Reprenons ce revenu sous la présentation suivante (tableau n° 10):

Tableau 10: Le revenu national palestinien en 1944

	JUIFS		ARABES		TOTAL
	Millions de L.P.	%	Millions de L.P.	%	Millions de L.P.
Agriculture	9,1	31	20,4	69	29,5
Industrie, Artisanat	24,9	88	3,3	12	28,2
Commerce, Services	39,4	60	25,9	40	65,3
TOTAL	**73,4**	**60**	**49,6**	**40**	**123,0**
Population	529 000	30,5	1 211 000	69,5	1 740 000

*Source: **INSEE**, op. cit., pp. 38 et 166; chiffres repris du Statistical Hand Book of Jewish Palestine de 1947,*
*cf. aussi **G. CORM**, op. cit., p.24.*

Loftus, dans son "National Income of Palestine" (1945)[52], parvient à une estimation beaucoup plus importante que le "Statistical Hand Book of Jewish Palestine" (1947) du revenu palestinien de 1944, qu'il porte à 142,7 millions de livres, et dans lequel la part arabe est de 44,2 % (62,1 millions de livres) et non 40%, ainsi que le prétendent les estimations juives.

Ces quelques 40 % représentent la part des Arabes dans le revenu national palestinien, que les sionistes, à la suite du départ forcé de la population arabe, s'approprieront[53]. C'est là un élément que l'on ne saurait passer sous silence, si l'on veut avoir une vue exacte des avantages financiers dont a disposé la population d'immigrants juifs au détriment des habitants véritables du pays.

sembler frappant; il convient cependant de prendre en considération deux facteurs très importants:

a - pour avoir une appréciation exacte de l'importance de ces sommes en équivalent monétaire d'aujourd'hui, il faut tenir compte du pouvoir d'achat de la livre sterling de l'époque et de l'augmentation des prix survenue depuis lors. Il convient aussi de rappeler le niveau très bas des prix en Palestine par rapport aux prix européens, ce qui majore l'importance réelle de ces sommes vu le pouvoir d'achat de l'économie palestinienne d'alors. Ces remarques s'appliquent à toutes les estimations qui seront faites ultérieurement des sommes reçues par les Juifs en Palestine et de la valeur des biens arabes dont s'est emparé Israël en 1948.

b - ces transferts de capitaux ne doivent pas être envisagés en dehors de l'importante armature de distribution de crédit qui permet d'en amplifier plusieurs fois la valeur. Ils servent, en effet, de dotation de départ à toutes les facilités de crédit qui sont, par ailleurs, accordées aux immigrants juifs pour développer la colonisation agricole ou mettre sur pied les industries essentielles à l'autosuffisance de la communauté juive. Compte tenu du fait que de 1920 à 1948, le nombre d'immigrants juifs en Palestine a été d'environ 460.000[49], ces transferts représentent pas moins de 683 livres par habitant, c'est-à-dire plus de 16 fois le revenu par habitant arabe, estimé en 1944 à 41 livres sterling[50] (24 livres pour l'agriculteur arabe). A ces 683 livres, il convient d'ajouter, pour avoir une idée de l'ensemble des facilités financières dont a joui l'immigrant juif, le montant des facilités diverses de crédit qu'il a pu recevoir; rappelons que, pour les seuls travailleurs agricoles, ce chiffre s'est élevé à 514 livres d'endettement en 1945[51]. On peut ainsi mesurer la disproportion introduite en Palestine entre Juifs et Arabes du fait de l'implantation des finances sionistes.

coup du terrorisme des organisations secrètes juives, la population palestinienne serait contrainte de s'enfuir, laissant ainsi aux mains des sionistes leur terre qui deviendra "aussi juive que l'Angleterre était anglaise"[46]. S. Halperin, dans son ouvrage sur le sionisme américain[47], estime que les seuls transferts des organisations sionistes officielles américaines aux Juifs de Palestine ont atteint respectivement pour les années 1946, 1947 et 1948 les sommes de 45, 86 et 115 millions de dollars, sans compter tous les transferts privés et les envois de dons en nature des Etats-Unis, l'aide des communautés juives de toute l'Europe de l'Ouest, les transferts de capitaux des immigrants. Plus de cent campagnes de collecte de fonds, écrit Halperin, ont eu lieu aux Etats-Unis sur la seule période d'août à novembre 1948. Enfin, la Tchécoslovaquie a fourni en 1947 et 1948 une aide massive en armements aux Juifs, aide qui leur a permis, en mettant à profit les deux armistices de 1948 et 1949, de consolider leurs positions et d'effectuer des mouvements illégaux de troupes, de chasser la population arabe palestinienne et de repousser les armées arabes cherchant à défendre l'intégrité de la nation palestinienne.

Georges Corm estime que *"compte tenu des capitaux des immigrants et des nombreux dons en nature et livraisons de matériel (sans tenir compte du matériel militaire), les aides reçues par les Juifs de Palestine se sont élevées respectivement pendant les années 1946, 1947 et 1948 à 100, 200 et 300 millions de dollars, soit 150 millions de livres palestiniennes (la livre palestinienne a la même valeur, rappelons-le, que la livre sterling)"*[48].

Si nous essayons maintenant de mettre ces chiffres bout à bout, en considérant qu'il s'agit là d'estimations minimales, compte non tenu des aides militaires occultes, nous obtenons les résultats suivants:

- 1919-1945: 164 millions de livres,
- 1945-1948: 150 millions de livres,

soit un total de 314 millions livres sterling sur une période d'environ 30 ans. Pris en valeur absolue, ce chiffre peut ne pas

résultats ont été repris dans le "Palestine Survey" de 1946 (cf tableau 9).

Tableau 9: Les capitaux transférés en Palestine (1934-1944)

Année / Millions de L.P.	Transferts de la "Anglo-Palestine Bank" pour le compte de ses clients juifs	Estimations des transferts pour tous Clients par l'ensemble des banques
1934	6,8	12,0
1935	8,5	15,0
1936	5,0	9,0
1937	3,6	9,0
1938	4,7	8,5
1939	4,7	8,5
1940	3,6	5,7
1941	3,0	4,5
1942	4,4	6,0
1943	6,7	10,4
1944	8,0	11,

Source: *A survey of Palestine, 1946 , in* ***Georges CORM****, op. cit., p. 21.*

De tels chiffres restent cependant bien en deçà de la réalité. Ils ne comprennent pas les dons en nature, les livraisons de matériel à titre gratuit, ni surtout les transferts réalisés hors banque et qui ont dû être assez considérables à une époque où le taux de bancarisation n'était pas aussi élevé qu'aujourd'hui. Enfin, n'oublions pas les transactions secrètes d'armements. Dès 1945, Ben Gourion, lors de son voyage à New York, a réussi, avec l'appui d'une vingtaine de millionnaires juifs, une "conspiration audacieuse et insolite", dit sa propre biographie: le rachat des industries d'armement que les Etats-Unis liquidèrent, la guerre terminée, à très bas prix[45].

Quant à la période 1945-1948, nul n'a avancé d'ailleurs de chiffres : le "trou de mémoire" est ici complet, alors qu'il s'agit de trois années où les aides occultes et officielles ont atteint des montants fort élevés, les sionistes sachant que la confrontation avec les pays arabes serait inévitable après le départ des Anglais, lorsque, sous le

et 1948, à 143 millions de dollars, ce montant, précisons-le, étant uniquement collecté par l'organe de l'Agence juive.

Selon le "Statistical Abstract of Palestine" de 1944[40], les grandes institutions sionistes ont joui, de 1917 à 1944, d'environ 35,6 millions de livres palestiniennes[41], réparties comme suit

- Agence juive: 16,8 millions L.P.;
- Fonds National Juif: 9,6 millions L.P.;
- Hadassah (organisation médicale): 3,5 millions L.P.;
- Autres organismes: 5,7 millions L.P.

Ces fonds ont été financés à concurrence de 95 % par les communautés juives de la diaspora, dont 60 % aux Etats-Unis. Les dépenses ont été légèrement supérieures aux rentrées, 35,8 millions L.P. environ, réparties ainsi:

- immigration et apprentissage: 8 %;
- sédentarisation agricole: 40 %;
- éducation: 18,5 %;
- santé et travaux d'utilité sociale: 10,3 %.

Le reste a été consacré aux travaux publics, à l'industrie, aux frais administratifs, etc. Le "Statistical Abstract of Palestine" de 1944 estime que le montant des capitaux des immigrants, pour la période 1919-1939, s'est élevé à 75 millions de livres. Les capitaux des immigrants et les transferts des institutions juives se seraient élevés, selon R. D. Ottensooser, à 101 millions de livres pour cette même période[42]. Ces chiffres ont d'ailleurs été jugés trop prudents par le directeur anglais du département des statistiques du gouvernement mandataire, qui a évalué ces transferts à 164 millions de livres pour la période 1919-1945[43]. Or, pour la période 1939-1945, les transferts et les capitaux des immigrants ont été estimés par David Horowitz, le premier gouverneur de la Banque d'Israël, à 45 millions de livres[44].

Tous ces chiffres proviennent des renseignements fournis par la Anglo-Palestine Bank, banque du Mouvement Sioniste comme on l'a déjà mentionné, d'après ses propres écritures, sur la base d'une étude effectuée par cette institution, pour la période 1934-1944 et dont les

Evaluation du Financement de L'economie Juive Avant la Creation D'israel

Peut-on se faire une idée exacte des sommes reçues par l'économie juive de Palestine

depuis le début du projet sioniste, ou du moins depuis la fin de la Première Guerre Mondiale, jusqu'à mai 1948, date de la création de l'Etat hébreu? Cela semble impossible. Les données et les estimations varient selon les sources et les tendances idéologiques de celles-ci. Les raisons de cette diversité, à notre avis, sont de deux ordres: d'un côté, il y a une tendance à dissimuler le rôle des finances sionistes afin de faire prévaloir l'effort "surhumain" des colons et la volonté exceptionnelle des hommes dans la contribution à l'implantation de l'économie juive en Palestine; et, d'un autre côté, il y a des difficultés d'ordre technique pour cerner les chiffres. Cependant, quelques tentatives ont déjà été faites dont nous essaierons de faire la synthèse ici. Hoofien[37] estime le montant des capitaux importés en Palestine depuis 1919 et jusqu'à 1930 44.000.000 livres sterling réparties comme suit:

- A travers le Keren Kayemeth (le Fonds National Juif) et le Keren Hayessod (l'organe financier central de l'Agence juive): 6.500.000 £;
- A travers l'Anglo-Palestine Company: 25.000.000 £;
- A travers d'autres banques[38]: 12.500.000 £.

Le chiffre de 44 millions £ avancé entre 1919 et 1930 peut être multiplié par neuf ou dix si on veut estimer les capitaux importés entre 1919 et 1948, du fait de deux facteurs qui vont gonfler ce montant: durant les années trente d'abord, avec la montée du nazisme en Allemagne, on assiste à l'afflux des immigrés juifs allemands appartenant à une classe aisée; ensuite, durant les années 1946, 1947 et 1948, les capitaux transférés en Palestine seront d'un montant considérable.

Quant à Berman [39], il estime les collectes du "Keren Hayessood" et de "United Jewish Appeal" au profit du projet sioniste, entre 1920

La Banque Centrale des Institutions Coopératives allouaient des prêts aux implantations juives, la plupart étant elles-mêmes organisées en coopératives ou ayant diverses sortes de coopératives rurales liées à elles. Les crédits à long et moyen terme aux agriculteurs juifs étaient fournis par la "Nir Company" (institution financière créée par la Fédération Juive du Travail - la Histadrouth - afin d'octroyer des prêts à long terme aux colons agriculteurs), la "Farmers' Bank", la "Workers" Bank (Hapoalim, actuellement), ainsi que par la Banque Centrale des Institutions Coopératives[31]. Une autre société, créée par l'Agence Juive et "L'Anglo-Palestine Bank", la "Otzar Lehaklauth Ivrith Ltd", accordait des prêts de 20.000 L.P. en 1936[32]. "L'Anglo-Palestine Bank" elle-même octroyait des prêts à moyen et long terme pour l'agriculture[33]; en 1936, elle investit 25.000 L.P. en prêts à 4 ans pour la culture des légumes[34]. En plus de ces institutions juives, "L'Agricultural Mortgage Company of Palestine" accordait des prêts à long terme aussi bien aux Arabes qu'aux Juifs. Enfin, à côté des banques et institutions financières sus-nommées, les divers fonds nationaux juifs et l'Association de Colonisation Juive de la Palestine finançaient l'implantation d'immigrants juifs et fournissaient ainsi fréquemment les investissements initiaux en capitaux aux agriculteurs juifs[35].

Du côté arabe, la situation était tragique. Une enquête officielle, effectuée en 1930 sur 21.000 familles d'agriculteurs, a montré que les taux moyens d'intérêt s'élevaient à 30% et que l'endettement moyen de chaque famille était de 27 L.P. pour un revenu annuel de 25 à 30 livres palestiniennes[36], ce qui fait que les dettes ne pouvaient être remboursées que dans une très faible mesure chaque année.

A la lumière des moyens financiers mis à la disposition de la communauté juive de Palestine, une question s'impose: ces financements juifs sont-ils chiffrables?

moyen par dünam cultivé était de 12 L.P. tandis qu'il était de 286 L.P. par cultivateur. Cet endettement moyen était presque deux fois plus élevé pour les implantations où la citriculture représentait plus de 50% des cultures (respectivement 23,8 L.P. par dünam et 576,5 L.P. par cultivateur). Ceci provient du fait que la citriculture exige des investissements massifs en capitaux et des fonds de roulement importants.

Les principaux agents en matière d'octroi de crédit à court terme aux agriculteurs juifs étaient les sociétés coopératives rurales et la Banque Centrale des Institutions Coopératives[29], certaines autres banques accordant également des prêts à court terme aux colonies agricoles juives. Les statistiques officielles ne donnent pas de chiffres séparés relatifs aux sociétés coopératives rurales juives. Sur les 95 grandes sociétés coopératives juives évoquées plus haut, 56 étaient rurales. Leur taille était bien inférieure à celle des 39 sociétés urbaines. Leur clientèle moyenne était de 289 membres, contre 1805 membres pour les coopératives urbaines[30]. Leurs fonds propres moyens, leurs emprunts moyens, leurs dépôts moyens et leurs avances et escomptes au 30 septembre 1937 et au 31 mars 1938 étaient les suivants:

Tableau 8: Principales rubriques des 56 sociétés coopératives de crédit rurales juives (en L.P.)

	30 septembre 1937	31 mars 1938
Fonds propres moyens	2 609	2 586
Emprunts moyens (hors dépôts)	7 276	6 866
Dépôt moyens	4 972	4 884
Avances et escomptes moyens	12 473	11 952

Source: ***General Monthly Bulletin of Current Statistics****, mai-juin 1938, Jérusalem, p. 49.*

Ces chiffres indiquent que les sociétés coopératives rurales juives étaient bien plus importantes que les sociétés arabes, qui n'en étaient restées qu'à leur premier stade de développement.

• **Le crédit aux agriculteurs juifs**

Les agriculteurs juifs ne subissaient pas la charge d'une dette improductive comme les Arabes. L'argent emprunté par les fermiers juifs était utilisé essentiellement à l'implantation et au développement de la terre et pour s'assurer un fonds de roulement pour la culture.

Une enquête relative à l'endettement de 160 colonies juives représentant 37803 personnes (non inclus les travailleurs agricoles), soit 75% de la population agricole juive, pour une superficie totale de 563190 dünams, dont 373871 étaient cultivés, fut conduite[27]; 106993 dünams étaient plantés de citronniers, soit 66% de la superficie citricole juive totale. Les résultats de cette étude figurent au tableau n° 7.

Tableau 7: Le financement octroyé aux agriculteurs juifs de 160 colonies (en livres palestiniennes) (a)

% de culture citricole (b)	Nombre de colonies	Dünams cultivés	Nombres de cultivateurs	ENDETTEMENT		
				TOTAL	Par dünam	Par cultivateur
> à 50%	54	120 933	4 994	2 878 897	23,8	576,5
20 à 50%	11	7 210	1 492	151 704	21,0	101,7
10 à 20%	7	41 474	1 151	135 151	3,3	117,4
< à 10%	88	204 254	8 084	1 332 130	6,4	164,7
Total	**160**	**373 871**	**15 721**	**4 497 882**	**12,0**	**286,0**

(a) Date probable de l'enquête est en 1937;
(b)% de culture citricole par rapport à la superficie totale cultivée.

Source: ***Memoranda for Palestine Royal Commission***, *H. M. S. O., 1937, p. 44.*

L'endettement important des 160 colonies étudiées, représentant environ 4,5 millions de livres palestiniennes, donne une indication des énormes investissements agricoles. Environ 25% de cet endettement (1.145.197 L.P.) était le fait d'emprunts à court terme, le reste (3.352.685 L.P.) concernant le long terme[28]. L'endettement

crédits n'étaient pas accessibles que pour la communauté juive du pays.

L'immigrant juif qui arrive en Palestine, disposant d'un petit capital personnel ou pourvu d'un capital par les organisations juives, trouve toutes les facilités supplémentaires de crédit dont il a besoin. Cet immigrant arrive lui-même, en général, avec une qualification professionnelle acquise en Europe; il dispose pour lui et ses enfants, en outre, de toutes les facilités pratiquement gratuites en matière d'hygiène, de santé et d'éducation. Face à lui, les Palestiniens, mis à part une petite élite urbaine à Haïfa et à Jérusalem, constituent une large masse d'agriculteurs pauvres et analphabètes. L'interdiction d'employer des Arabes, imposée souvent par la force aux Juifs du fait des pressions des dirigeants sionistes, les mille précautions prises par ces derniers pour développer l'économie de la communauté juive en dehors de tout contact avec le secteur arabe - sauf bien sûr pour l'achat de terres -, l'accès des institutions juives strictement réservé aux Juifs, et la paresse complice du gouvernement mandataire à remédier à cette dramatique situation: tout ceci a fait que la prospérité relative de la Palestine, dans l'entre deux guerres, n'a guère touché la population arabe. Cette situation l'a amené à des des révoltes dans les années 1920, 1929, 1930, 1936 et 1938. et surtout celle de 1936 a pris la forme d'une véritable révolution. La propagande sioniste a décrit cyniquement ces révoltes comme "d'affreux pogroms" provoqués par le fanatisme arabe.

Les plantations d'agrumes sont le seul domaine où les autorités mandataires attribuèrent des facilités de crédit, de façon à peu près égales, aux Juifs et aux Arabes, notamment durant la guerre, à raison de 47 % aux Arabes et de 53 % aux Juifs[26]. pour donner une idée du recours massif au crédit dont jouissaient les agriculteurs juifs pour développer leurs fermes, que la propagande sioniste a réussi à populariser dans l'opinion internationale comme étant une des plus belles réalisations du génie sioniste, nous oblige à étudier en détails l'importance de ces crédits mis à la disposition des agriculteurs juifs.

Tableau 6: Dépôts des institutions financières en Palestine (1936-1946), en milliers de L.P.

Année	Banques étrangères			Banques locales			Coopératives de crédit			TOTAL
	Nb.	dépôts	%	Nb.	dépôts	%	Nb.	dépôts	%	
1936	6	10 963	65	68	3 233	19	93	2 790	16	16 986
1939	6	11 635	72	32	3 417	21	89	1 145	7	16 198
1942	5	24 437	77	22	5 301	17	85	1 834	6	31 574
1944	5	49 959	70	20	14 720	21	84	6 455	9	71 135
1945	5	57 288	67	20	19 330	23	83	8 343	10	84 962
1946	5			20			82	11 044	11	97 353

Source: INSEE, op. cit., p.159.

Ces dépôts bancaires sont très inégalement répartis suivant les «races» des déposants; l'INSEE estimait, en fin 1945, à 67,5 millions les dépôts juifs et 12,5 millions les dépôts arabes et le reste soit 4,9 millions, étant des dépôts du gouvernements ou des dépôts autres que Juifs et Arabes[23]. Une autre estimation plus éloquente sur l'inégalité des dépôts entre Arabes et Juifs, celle de G. Corm qui estime dans son étude déjà citée[24], qu'en 1944, l'Anglo-Palestine Bank (Leumi Bank actuellement), qui est la banque officielle du Mouvement Sioniste, détient 45% de tous les dépôts; elle détient avec la Barclay's Bank et la Banque Ottomane (la Mercantile Bank of Israel Ltd., actuellement) les quatre cinquièmes des dépôts du pays. Les banques arabes, qui ne sont qu'au nombre de deux sur 27, n'ont que 8% du montant des dépôts (4 millions L.P. sur un total de 53 millions L.P.). L'économie juive dispose d'un réseau de 84 coopératives de crédit officiellement enregistrées et de 10 banques hypothécaires; le secteur arabe ne dispose ni des unes, ni des autres[25].

On pourrait croire que cette accumulation d'argent liquide a servi aux banques pour étendre leurs ouvertures de crédit aux diverses communautés en Palestine. Mais les facilités des institutions de

Le Role des Banques et les Institutions De Credit

- **Le développement de l'activité bancaire**

L'atout des institutions juives dans les domaines de la santé et de l'éducation, se retrouve dans le domaine bancaire; ce dernier est en fait à la base de tous les mécanismes du financement de toute économie. Pour connaître le cas de celle de la Palestine, et plus particulièrement, le secteur juif de celle-ci, il faut remonter au début du XXème siècle.

En effet, aucun système bancaire n'existait en Palestine jusqu'à la fin du XIXème siècle, ce qui livrait entièrement le fellah à la merci des usuriers. Les premières banques qui s'installèrent dans le pays furent des banques coloniales ouvrant des filiales en Palestine; puis vers 1900 des banques se formèrent pour financer les colonies sionistes; enfin, une troisième forme d'institutions de crédit prit naissance avec la multiplication des colonies juives: Les Sociétés Coopératives de Crédit.

En 1944, le pays comptait 27 banques dont 2 arabes et 95 sociétés de crédit. Ces dernières sont les coopératives de crédit urbaines et rurales les plus importantes, elles sont toutes juives. A la veille de la création de l'Etat d'Israël, en 1948, on comptait, plus de 23 banques juives et 70 coopératives de crédit; les palestiniens n'avaient que 2 banques dont une seulement a survecu (Arab Bank Ltd.) à la disparition de la Palestine en tant que nation.

Durant la période de colonisation massive du pays, et plus particulièrement, à partir de 1941, le secteur bancaire palestinien chiffre une formidable augmentation des dépôts due à 2 facteurs essentiels :

1 - Les dépenses militaires des autorités mandataires;
2 - Les fortes importations de capital juif entre 1940 et 1944 (38 millions de L.P.).

Le tableau 6 montre l'évolution de l'importance relative de dépôts dans les diverses institutions de crédit en Palestine:

• **Le financement de l'Education**

Pour l'éducation, l'inégalité est encore plus claire, le gouvernement de la puissance mandataire finançant environ 80% du large réseau d'écoles et d'instituts techniques et agricoles juifs, mis en place par les grandes organisations sionistes; par contre, le secteur des écoles gouvernementales était fort délaissé. *"Le niveau des services sociaux fournis par le gouvernement de la Palestine à la population arabe a été très bas. Pour l'éducation, en particulier, les progrès ont été désespérément lents... Le rôle du gouvernement dans la mise en route et le soutien du développement économique a été pitoyablement maigre, non seulement suivant les normes occidentales, mais encore suivant les normes de l'Egypte ou de la Turquie"*[20], affirme une enquête ménée par des économistes sionistes, en 1946. D'après les statistiques présentées dans cette étude, les Juifs, avec une population de 474.102 habitants en 1941, avaient 62.000 enfants scolarisés, dans des écoles juives seulement, disposant de 2.827 professeurs; les Arabes, avec une population de 1.111.398 habitants, soit bien plus du double, n'avaient que 56.000 enfants scolarisés ne disposant que de 1.456 professeurs. Le "Survey of Palestine" de 1946 estime que, chez les Arabes, 32% environ de la population scolarisable était effectivement scolarisée, tandis que cette proportion atteignait 100% chez les Juifs[21]. Quant à l'étude de l'INSEE, elle mentionne aussi cette disparité entre la scolarisation des enfants Arabes et les enfants juif[22].

En fait, cette carence gouvernementale sur le plan économique et social s'explique; entièrement soumis à l'influence sioniste, le gouvernement mandataire ne désirait entreprendre aucune action qui soit susceptible, en rehaussant le niveau de vie de la population arabe, de menacer la suprématie que développait tous les jours un peu plus la minorité juive, grossie par les contingents de nouveaux immigrés, et forte de l'appui financier et technique de l'Agence juive et de ses nombreuses branches.

Quant aux dépenses gouvernementales, celles-ci étaient réparties à leur tour entre Juifs et Arabes; pour obtenir le montant total dépensé pour les Arabes, il faudrait soustraire des dépenses gouvernementales la partie dépensée pour la population juive, et, parallèlement, ajouter celle-ci au montant alloué pour cette population par les Organisations sionistes.

Pour les admissions dans les hôpitaux, les statistiques de 1944 nous donnent les chiffres suivants :

Tableau 4: Les admissions dans les hôpitaux en 1944

	Juifs	Non-Juifs	TOTAL
Hôpitaux gouvernementaux	11 816	16 948	28 764
Hôpitaux juifs	16 160	645	16 805
Hôpitaux chrétiens et privés	7 725	13 888	21 613
TOTAL	**35 701**	**31 481**	**67 182**

Source: Statistical Abstract of Palestine, 1944, compilé par G. CORM, op. cit., p. 17.

La population juive du Pays en 1944, tout en ne représentant que 30% de la population totale, accaparait plus de 50% des admissions dans les hôpitaux, et que si les établissements non juifs accueillaient largement les Juifs, l'inverse n'était pas vrai. Les chiffres sont encore plus éloquents pour les soins médicaux donnés par les hôpitaux à des non-entrants; ici, la population juive concentre 78% des soins donnés.

Tableau 5: Les soins médicaux donnés par les hôpitaux à des non-entrants en 1944

	Juifs	Non-Juifs	TOTAL
Hôpitaux gouvernementaux	39 141	181 459	220 600
Hôppitaux juifs	1 157 098	17 145	1 174 243
Hôpitaux chrétiens et privés	17 005	133 199	150 204
TOTAL	**1 213 244**	**331 803**	**1 545 047**

Source: Statistical Abstract of Palestine, 1944, compilé par G. CORM, op. cit., p. 17.

population d'origine infirment la thèse des bénéfices apportés par l'immigration juive à la population arabe[16].

Tous les établissements juifs de Palestine, mis sur pied grâce à la vaste organisation financière internationale sioniste, furent toujours exclusivement réservés aux Juifs, qu'il s'agisse des écoles, des hôpitaux et dispensaires, des banques et instituts de crédit coopératifs. Dans ses années de jeunesse en Palestine, Ben Gourion, alors qu'il ne s'appelait encore que David Grin, passera le plus clair de son temps à lutter contre les propriétaires agricoles ou les industriels juifs employant de la main-d'œuvre arabe[17]. La mise en place des structures juives en Palestine a commencé en fait dès 1868 avec la création de l'Ecole agricole de Mikveh Israël de Jaffa ; en 1891 était fondée la "Jewish Colonization Association", en 1901 la Banque coloniale juive, en 1921 l'Agence juive, en 1925 l'Université hébraïque, etc...[18]. Au départ des troupes anglaises en 1948, la population juive disposait déjà d'une maîtrise de fait sur une grande partie du territoire palestinien, grâce à la situation stratégique de tous les kibboutz[19].

- **Le financement de services de santé**

Dans le domaine de la santé, la disparité des moyens financiers mis à la disposition des Juifs et des Arabes est clairement définie par les dépenses de santé dans le tableau 3 :

Tableau 3: Les dépenses de santé: Dépenses gouvernementales et dépenses des institutions juives (1936-1939)

Année	Dépenses gouvernementales	Dépenses des Institutions Juives	Dépenses gouvernementales par habitant (US $)	Dépenses Institutions Juives par habitant (US $)
1936	242 831	377 828	0,86	4,70
1937	215 223	459 658	0,93	5,44
1938	245 646	468 849	0,79	5,35
1939	243 016	525 150	0,88	5,61

Source: NATHAN, GASS, CREAMER, op. cit., p. 16.

Le Financement des Infrastructures Socialesdu Secteur Juif

Le rôle des finances juives et l'aide des autorités mandataires dans le développement et la consolidation du peuplement juif de la Palestine sont considérables. Ces finances ont contribué à la mise en place des services sociaux uniquement pour les Juifs, dans les domaines de la santé, de l'éducation et les services de prévoyance et d'assurances sociales. Les sionistes ont été jusqu'à affirmer que leurs finances avaient été épuisées par les achats de terre effectués par les organisations juives, pour installer des colons, auprès des féodaux arabes, qui ne vendaient leurs latifundia qu'à des «prix exorbitants»; c'est oublier que la répartition de la terre en Palestine est traditionnelle en grande partie et que la structure de la propriété n'était guère féodale, mais au contraire une structure de petites propriétés[13]. C'est probablement Pierre Rolle qui a le mieux exprimé le grave danger qu'a constitué la finance sioniste pour la Palestine, dès le début de la colonisation au siècle passé, lorsqu'il écrit: *"Que les terres qui composent Israël aient été rassemblées par achat plutôt que par conquête, cela traduit non pas l'absence de violence, mais une autre de ses formes. Le salaire gagné en une semaine en Europe ou en Amérique correspond au revenu annuel d'un égyptien: voilà le rapport originel, l'inégalité que l'échange réalise, si juste soit-il monétairement"*[14]. Il ne suffit donc pas de tenir compte en valeur absolue des montants dont les sionistes ont disposé pour inciter les paysans les plus pauvres à vendre leur terre[15]; il faut encore se rendre compte, en règle générale, de l'importance du pouvoir d'achat que représentaient les transferts juifs vers un pays où le niveau des prix, comparé au niveau des prix dans les pays d'où étaient effectués les transferts, était particulièrement bas. D'ailleurs, les canaux par lesquels la finance sioniste est venue irriguer la Palestine avant la création de l'Etat d'Israël étaient tels que les Arabes n'en ont, à aucun moment, profité directement ou indirectement, et l'aboutissement de la colonisation de la Palestine à la création de l'Etat et l'éviction de sa

Tableau 2: Le déficit de la balance commerciale et les transferts de fonds juifs en Palestine (1934-1945)

Année / L. P.	Déficit de la Balance Commerciale	Transferts des Fonds juifs *
1934	11 651 273	12 000 000
1935	13 337 336	15 000 000
1936	9 711 497	9 000 000
1937	9 434 038	6 000 000
1938	5 673 378	8500 000
1939	9 166 371	8 500 000
1940	8 304 849	5 700 000
1941	8 446 706	4 500 000
1942	12 119 093	6 000 000
1943	13 957 982	10 400 000
1944	20 620 121	11 600 000
1945	19 500 000	--

* chiffres nets, déduction faite des transferts hors de Palestine
Source: INSEE, op. cit., p. 139.

Le tableau 2 montre la contribution des capitaux juifs pour compenser le déficit de la balance commerciale palestinienne durant la période 1934-1944. Les transferts de fonds juifs en Palestine se sont élevés à 97.200.000 L.P., alors que le déficit commercial palestinien atteignait durant la même période 112.000.000 L.P., ce qui signifie que les transferts de capitaux juifs ont contribué à compenser 86 % du déficit annuel moyen de la balance commerciale de la Palestine durant cette décennie.

Il n'est pas possible d'en conclure que si les Juifs se retiraient de la Palestine, celle-ci aurait une balance des comptes catastrophique, car il est hors de doute qu'une forte proportion des importations palestiniennes provient des besoins plus étendus des immigrés juifs. A cet égard, il est aussi inexact d'affirmer que le Pays finança son déficit en important des capitaux. Les importations excédaient les exportations parce que le pays importait des capitaux ; sans ces derniers, la Palestine n'aurait pas eu un pouvoir d'achat suffisant pour acheter tant de biens à l'étranger et les importations auraient donc été moindres.

dont le débit net s'élevait à 228.000 L.P. en 1936 et à 280.000 L.P. en 1939.

De plus, contrairement à une opinion répandue, les Palestiniens recevaient peu de dons caritatifs à titre individuel. Les rentrées nettes de transferts personnels n'atteignaient que le montant net de 300.000 L.P. en 1936 et 200.000 L.P. en 1939, les immigrants palestiniens envoyant plus de capitaux à l'étranger qu'ils n'en recevaient, dans la proportion de 3 pour 4. Les transactions gouvernementales, essentiellement les dépenses de défense, dégageaient un excédent appréciable de 1.369.000 L.P. en 1939. En 1936, la Palestine possédait également une balance nette positive de 50.000 L.P. au titre des intérêts et dividendes; mais, en 1939, en raison d'investissements étrangers soutenus et de ventes massives de titres étrangers, ce poste se soldait par un débit net de 200.000 L.P. Les autres opérations courantes (assurances, droits portuaires, royalties, commissions...) étaient déficitaires de 170.000 L.P. en 1936 et de 200.000 L.P. en 1939. Prises ensemble, les opérations courantes de la Palestine ont fait apparaître un déficit net de 8,1 millions L.P. pendant ces deux années de paix, 1936 et 1939.

La deuxième partie du tableau ci-dessus montre que le déficit des comptes courants fut plus que couvert par les importations de capitaux. La balance commerciale laisse un déficit considérable, chaque année, dans le budget extérieur de la Palestine; plusieurs éléments viennent compenser ce déficit, et en tout premier lieu les transferts de fonds juifs envoyés en Palestine pour appuyer le mouvement de colonisation sioniste. Ces transferts de fonds sont soit des dons ou des collectes versés au Fonds National Juif (Keren Kaymet Leisraël), soit des transferts individuels faits au nom de tel résident juif en Palestine, soit enfin des dons à des fondations religieuses[12].

Le commerce extérieur de la Palestine était, pendant les années de paix, quatre fois plus important - par habitant - que celui de la Syrie ou de l'Irak, et trois fois plus important que

celui de l'Egypte. Il était, par habitant, du même ordre de grandeur que celui de pays développés, tels que le Royaume-Uni ou la Suèd[9].

Outre l'importance du commerce extérieur de la Palestine, est également caractéristique le fait que les importations de marchandises étaient trois fois supérieures, en valeur, aux exportations. Une balance déficitaire est le corollaire habituel d'une industrialisation rapide, une telle industrialisation ne pouvant se réaliser sans importation d'équipements essentiels. Si la production agricole s'accroît dans le même temps, comme ce fut le cas en Palestine, le matériel agricole doit également être importé. De plus, certains aliments devaient être achetés à l'extérieur par le Pays, dont la croissance démographique excédait l'augmentation de la production agro-alimentaire[10]. Que la Palestine ait été capable, avant la guerre, d'importer toujours plus qu'elle n'exportait favorisa le développement économique, ce qui constitue plus un signe de dynamisme qu'un aspect négatif.

Les chiffres de cette balance témoignent aussi de la faible croissance des activités de services de Palestine qui ne suffisaient pas à financer le déficit commercial durant cette période. Le tourisme offrait avant la guerre des ressources variant entre 350.000 et 500.000 L.P. par an[11]. Bien entendu, cet apport dépendait essentiellement du degré de sécurité publique où se trouvait le pays. Bien que l'appel religieux exercé par la Palestine soit puissant de par le monde, encore faut-il que les pélerins (et à plus forte raison les touristes proprement dits) y trouvent le moyen de circuler sans risque. A cet égard, le pays possédait en fait une balance déficitaire en matière de dépenses de tourisme et voyages,

3 - l'importation pour les besoins des troupes anglaises qui stationnent dans le pays durant la période sous mandat, et plus particulièrement durant la Deuxième Guerre Mondiale.

Les relations économiques internationales, eu égard aux ressources naturelles limitées de la Palestine et au désir de la communauté juive de s'agrandir rapidement par le développement d'une agriculture et d'une industrie modernes, ont joué un rôle de première importance dans le développement économique du secteur juif de l'économie palestinienne.

Ces relations sont résumées "grossièrement" par la balance des paiements extérieurs. Ces estimations, portant sur les années 1936 et 1939, illustrent bien le schéma de la Palestine d'avant-guerre.

Tableau 1: La balance des paiements palestinienne en 1936 et 1939

En Milliers de L.P.	1936 Paiements reçus par la Palestine	1696 Paiements versés par la Palestine	Paiements par la Palestine	Paiements versés par la Palestine
Marchandises				
Exportations	4 421		5 616	
Importations		12 762		14 564
Dépenses de tourismes	552	780		* 280
Intérêts et dividendes	550	500		* 200
Transferts par virements des personnes	1 300	1 000	* 200	
Transactions gouvernementales	* 300		2 132	763
Autres transactions courantes	100	270	100	300
BALANCE COURANTE	**7 223**	**15 312**	**8 048**	**16 107**
Capitaux des immigrants et des émigrants	6 556	1 000		* 7750
Capitaux des Fonds nationau» et «religieux»	1 200		2500	
Capitaux privés (bancaires, titres et autres)	1000	800	* 188	
Opérations de change	* 800			* 3 017
Or et argent	251	157		* 427
BALANCE DES CAPITAUX	**9 807**	**1 957**	**10 438**	**3 444**
Résiduel	239		1 065	
TOTAL	**17 269**	**17 269**	**19 551**	**19 551**

* Net.

Source: ***R ATHAN, O. GASS, D. CREAMER***, *Palestine: problem and promise, an economic study, Public Affairs Press, public, Washington, 1946, p. 317.*

a pu s'emparer des deux tiers environ du patrimoine agricole, commercial et industriel. Il est donc, necéssaire d'abord d'évaluer le poids du secteur arabe dans l'économie de la Palestine, afin de déterminer son apport à la future économie israélienne; ensuite de mettre en évidence le rôle des finances sionistes et l'aide des autorités mandataires dans le développement accéléré de l'économie juive en Palestine.

La Balance des Paiements de la Palestine - Les Transferts de Capitaux

La transformation de l'économie palestinienne sous l'effet du processus colonial peut être observée au niveau de la balance des paiements qui reflète les transferts des capitaux juifs, venant combler le déficit de la balance commerciale de ce pays, durant la période du mandat britannique.

Dans le cas de la balance commerciale déficitaire de la Palestine, ainsi que de la balance des comptes, l'équilibre est assuré par les importations de capitaux qui sont en fait les placements de capital afin d'implanter la colonisation juive dans le pays; l'importance de ces transferts de capitaux est jusqu'à un certain degré indépendante de l'importance de la part du revenu national non consommée restant normalement disponible pour des placements. Donc, le revenu national palestinien doit être évalué - afin de ne pas le sous-estimer - indépendamment des déficits extérieurs du pays.

En effet, le déséquilibre de la balance commerciale et de la balance des comptes palestiniennes est un exemple type d'une économie soumis à un processus colonial, et ce déséquilibre n'en est qu'une conséquence. Ce déficit nous semble dû aux raisons suivantes:

1 - l'importation des biens d'équipement destinés au secteur juif;

2 - l'importation des biens de consommation destinés à répondre aux besoins plus étendus des immigrants juifs (besoins que la population arabe ne connait pas, ou ne fait que commencer à connaître) et qui ont bouleversé la balance commerciale;

l'aide extérieure sont faites au cours du chapitre II: dans la première, il estime cette aide à 140 dollars par habitant en moyenne par an, dans la seconde, à 100 dollars seulement - chiffres entièrement fantaisistes - pour conclure à l'insignifiance du rôle de cette aide dans le développement de l'économie israélienne, attribuable avant tout à la "volonté des hommes". M. Klatzmann, qui s'efforce de démontrer la haute valeur du modèle israélien pour les pays sous-développés, pense-t-il qu'il soit possible au Futur Etat Palestinien de recevoir gratuitement une partie de ce qu'Israël a obtenu de la République Fédérale Allemande à titre de réparations pour les persécutions nazies ?

En effet, les finances sionistes et les réparations allemandes ont contribué, les premières à la formation du secteur économique juif en Palestine et les secondes à la consolidation de l'économie de l'Etat d'Israël durant sa première décennie; sans oublier, durant cette deuxième phase, l'apport du secteur économique arabe confisqué par l'économie israélienne.

Nous traitons ici, du rôle des finances sionistes dans la création des assises économiques et sociales de l'Etat d'Israël et de l'apport de l'économie arabe de Palestine à la future économie israélienne. Ces finances sionistes ont contribué à la mise en place des services, uniquement réservés aux Juifs, dans plusieurs domaines de la vie sociale du pays; une vaste organisation financière internationale a mis sur pied des établissements réservés aux Juifs dans les domaines éducatif, médical et bancaire et ces établissements ont permis le développement du secteur juif. Les finances sionistes ont ainsi réussi à mettre la population arabe palestinienne dans un état d'infériorité par rapport aux immigrants juifs, et ceci grâce à la complicité des autorités mandataires et de la Société des Nations, à travers les dépenses de santé et d'éducation et les dépenses municipales et locales, qui étaient nettement plus avantageuses dans le secteur juif sous le mandat britannique.

L'apport des infrastructures du secteur arabe palestinien à l'économie israélienne, qui, du fait du départ de la population arabe,

A vrai dire, on saurait difficilement parler de "financement juif". L'Etat qui est créé sur le sol palestinien n'a pu se faire que grâce à un soutien financier extérieur massif, juif et non juif, dont l'origine remonte au siècle passé, époque à laquelle la puissante famille des Rothschild avait déjà commencé à financer l'installation de colons juifs en Palestine[2]. La contribution du gouvernement américain fut elle aussi déterminante[3].

La particularité des finances sionistes donne à l'économie de l'Etat juif son aspect singulier, pratiquement unique au monde. Toute étude économique, financière ou politique d'Israël doit prendre en considération ce phénomène fondamental. Nul d'ailleurs ne l'a mieux exprimé que Pinhas Sapir, ministre israélien des finances, à travers les quelques chiffres suggestifs qu'il a cités à son auditoire au cours de la "Conférence des milliardaires juifs", tenue à Jérusalem les 9 et 10 août 1967[4] ; nul n'était évidemment mieux placé que le "grand argentier" israélien pour annoncer, à cette occasion, qu'Israël avait reçu de 1949 à 1966 (période non couverte par cet article) la "coquette" somme de 7 milliards de dollars[5][6]. Ce chiffre vient en sus des aides énormes reçues par les colons juifs de Palestine avant 1949, et qui ont été particulièrement importantes durant les trois années qui ont juste précédé la création de l'Etat d'Israël, 1946, 1947 et 1948 . Si ce chiffre de 7 milliards de dollars n'est qu'une partie des avantages financiers que les sionistes ont pu obtenir pour accomplir leur rôle en Palestine, nous avons cependant tenu à le citer, d'abord parce qu'il émane directement de la source israélienne la plus autorisée, ensuite parce que, même pris comme tel, il n'en témoigne pas moins éloquemment de la fantastique dimension des finances sionistes.

Les écrits de beaucoup de sionistes ou d'admirateurs du sionisme et d'Israël passent sous silence la dimension des finances de l'Etat juif[7]. Joseph Klatzmann, dans son livre "Les enseignements de l'expérience israélienne"[8], omet entièrement de parler de la structure et des mécanismes financiers dans son étude qui flatte l'expérience de l'économie d'Israël; seules deux discrètes allusions à

qu'une balance commerciale déficitaire ainsi que la balance générale des comptes peuvent alors être équilibrées par des importations de capitaux. Dans le cas de la colonisation juive de la Palestine, la balance commerciale déficitaire ne peut, par conséquent, pas être considérée comme signe défavorable. Au contraire, si - ainsi que la transformation rapide de l'économie palestinienne durant la période du mandat en témoigne - le rythme de colonisation dépend du montant du capital additionnel continûment investi, une forte passivité de la balance commerciale peut être moins un symptôme défavorable en ce qui concerne la rentabilité ou "santé" de l'économie nationale que l'indice de la rapidité avec laquelle cette nouvelle économie est créée et organisée. Qu'on se rappelle que les Etats-Unis, par exemple, étaient devenus et sont restés de la sorte un pays débiteur jusqu'à 1914, et ne sont transformés - avant de devenir à nouveau débiteurs - en une nation créditrice que pendant la Première Guerre Mondiale.

A la longue, il restera toujours économiquement important de déterminer jusqu'à quel point le capital importé a finalement pour contrepartie l'importation de biens de production et de matières premières pour l'industrie intérieure, et non l'importation d'articles de consommation. Mais, avant de se prononcer, il y a lieu de s'assurer si, et dans quelle mesure, le capital ainsi importé est vraiment le résultat d'emprunt à l'étranger, qui nécessitera le paiement d'intérêts et son remboursement . A cet égard, la position de la Palestine a été extrêmement favorable pendant les années d'implantation sioniste, dans la mesure où le capital des immigrants et le capital fourni par les contributions des Juifs du monde entier représentaient une part considérable, probablement la plus importante, des importations de capital. En d'autres termes, le capital étranger est, dans ce pays, sans cesse transformé en parts du secteur juif de l'économie palestinienne. De plus, les contributions des Juifs étaient assimilées à un revenu exempt de taxes et d'intérêts, payé à un gouvernement par des citoyens résidant à l'étranger.

Le Financement des Assises Economiques et Sociales D'israel

Zakaria FAWAZ

La structure économique de la Palestine durant la période du mandat britannique était déterminée principalement par le processus de colonisation juive qui s'y déroulait[1]. Or, Les activités de colonisation en général, et la transformation d'une économie nationale sous l'effet du processus colonial dans le cas de la Palestine en particulier, peuvent faire ressortir davantage certains domaines spéciaux, se concentrer parfois sur l'agriculture, quelquefois sur l'industrie et quelquefois encore sur certaines parties seulement de ces activités. Certains domaines de l'économie nationale peuvent de la sorte être temporairement supplantés par d'autres, jusqu'à ce que s'établisse un équilibre nouveau entre les diverses branches de la vie économique. Le mouvement commercial ainsi que les chiffres relatifs à la main-d'œuvre deviennent, dans ces circonstances, moins dépendants de l'orientation de l'économie internationale, de l'industrie et du commerce intérieur et de leur rentabilité momentanée, que des fluctuations d'intensité des capitaux et de la main-d'œuvre appliqués, qui s'identifient avec l'activité de colonisation.

L'importance du placement de capital est, jusqu'à un certain degré, indépendante de l'importance de la part du revenu national, tandis

* *Professeur de droit et de sciences politiques à l'Université Libanaise, docteur en droit, diplômée de l'Institut des Hautes Etudes Internationales de l'Université de Paris II , diplômée en Droit international public et en Politiques internationales de l'Université de Paris I – Sorbonne.*


شرف. تضحية. وفاء



Hamra Street, near Meridien Hotel,
Phone: 01.354956 - 342277 - 03.720740/1 - 01.739636, Fax: 01.354956



HOPITAL VETERINAIRE
Dr. Vet. **M. KASSAB**

mamalia

HOPITAL VETERINAIRE - Rte. Haddath, Mt LIBAN - Tél: 961-5-951164 - Cel: 961-3-287170
CLINIQUE VETERINAIRE - Rue Alfred Naccache, imm. Simon Fersan,
Tél: 961-1-323347 - 333585 - Fax: 961-1-202415, B.P: 16-6511 - Achrafieh, Beyrouth- LIBAN

MINA INDUSTRIES

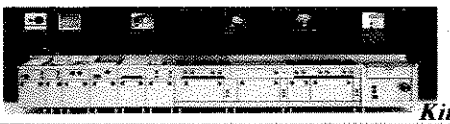

Kitchen Supplies





Display Refrigerators



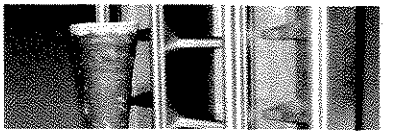



Salad Bar

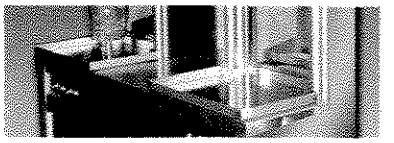

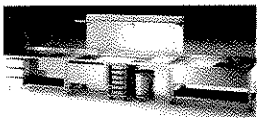

Stainless Steel Equipment



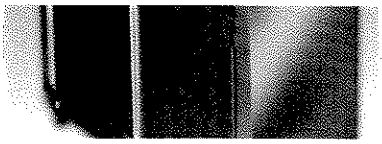

Designing, Manufacturing & Trading of Kitchen Equipment for, Hotels, Restaurants, Schools, &Convents, Pastry &Supermarkets.

Chawarma Grill



Tripoli - Lebanon - Maarad St. La Cite Bldg.P.O.Box:217 Tel:+961-6-443523/4 Fax:+961-6-443525 E- mail:(mina@dm.net.lb)

ALERIE HOAYEK

Meubles - Decoration



e de Damas - Fyadieh - Beyrouth - Liban
Tél: 05. 921080/81 - Cell: 03. 203663
Fax: 05. 924615

للفخامة والجمال عنـــوان واحـــد

معرض كواترو موتورز للسيارات

" عبد الرحيم قليلات "

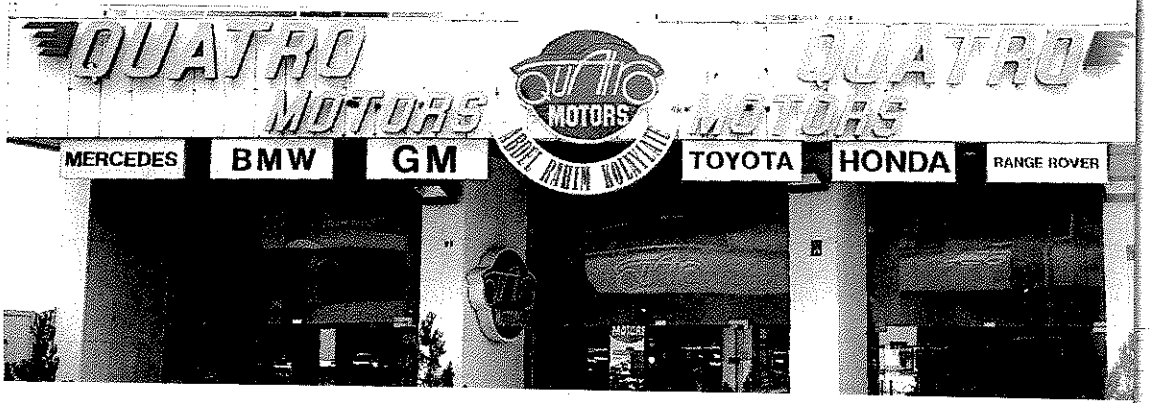

مبيع كافة أنواع السيارات

إدفع ٣٠٪
من قيمة السيارة
وقسط الباقي على سنتين

معاملة خاصة للعسكريين
وتسهيلات بالدفع





شركة كواترو موتورز للسيارات - قريطم - بولفار تقي الدين الصلح
هاتف: ٧٩٠٧٩٨ - ٠١/٧٨٦٥٢٣ - بيروت لبنان



Don't you wish your broker could speak your language?

CALL US.

professional, personalized financial services. You'll wish all your relationships were that clear.

Regulated by Banque du Liban • Member of the Beirut Stock Exchange
Telephone: (961-1) 219898 (8 lines) - http://www.ffa.com.lb



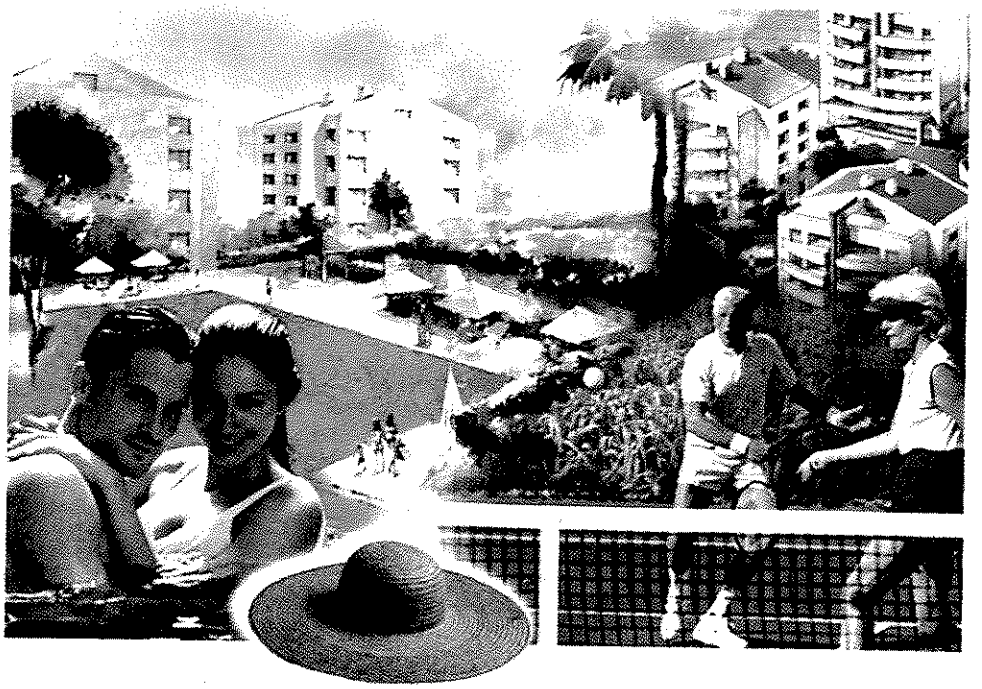

Your apartment is finished. Come and visit it!

A garden or a private terrace, a parking and a cellar are offered with each apartment. You can choose from a wide choice of surfaces (128, 167, 206, 334m^2). "Residences Olivar" offers you quality at the best price. Credit facilities are also available. These few lines are not enough, there are still a lot of things to be discovered.

d i s c o v e r

RESIDENCES Olivar JAMHOUR

TABET Groupe Antoine Tabet - Ghaleb Center - Hazmieh - Lebanon - Tel. 05.456782-769374- 03.271166 - Fax.05.951182 - E-mail:gat@sodetel.net.lb

Protective Coatings

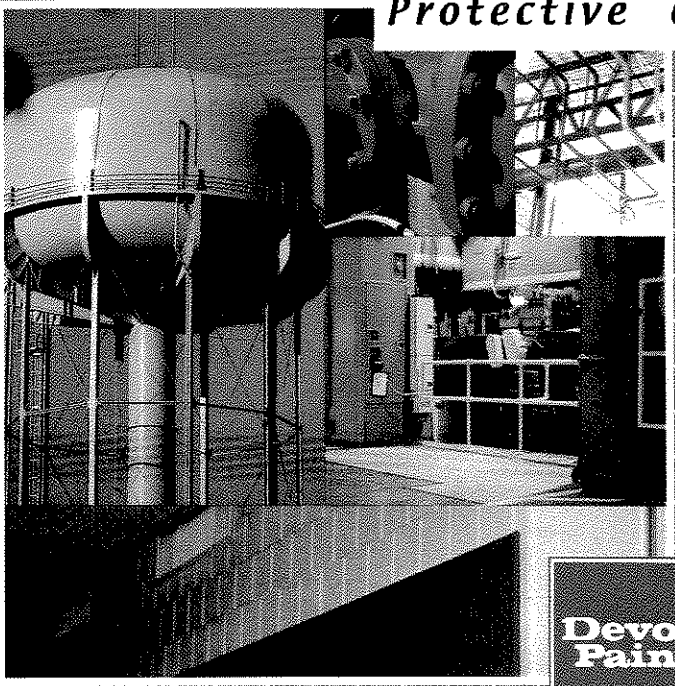

اسعار مدروسة
وتسهيلات بالدفع
لأفراد الجيش اللبناني

Devoe Paint

Phone: 05 600520- 600521 Mobile: 03 241621- 241890

KABAB-JI

RESTAURANT

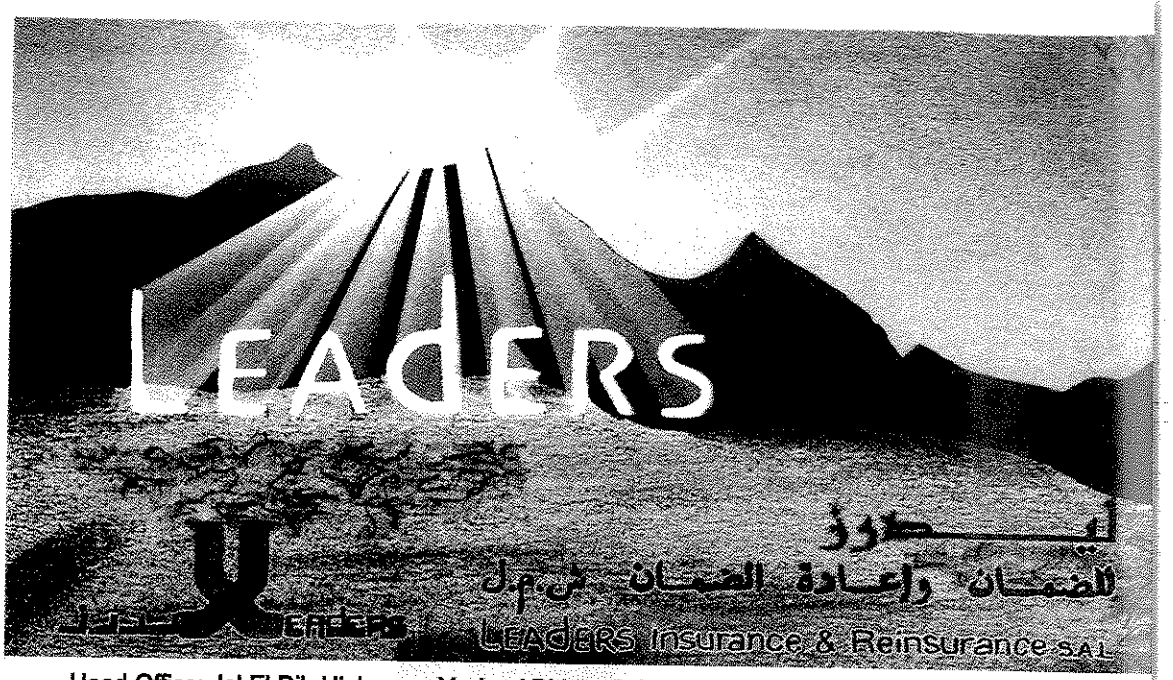

Head Office: Jal El Dib Highway . Yachoui Bldg. . P.O.Box: 70-875 . Tel&Fax: (4) 722 910/11/12

- Jounieh . Tel: (9) 642 704/5 . Fax: 961 7 733 152
- Saida . Tel: (7) 750 504 . Fax: 961 7 733 152
- Tripoli . Tel: (6) 446 506 . Fax: 961 6 446 507
- Zahle . Tel: (8) 818 219 . Fax: (8) 818 220
- Aley . Tel&Fax: (5) 559 455
- Hazmieh . Tel&Fax: (5) 459 274
- Jbeil . Tel&Fax: (9) 546 508



International Corporation
Federally Incorporated Canadian Corporation.
Immigration **S**ervices.
Legal Representative: **N**ajib **A**bou-**D**iwan.

728 Arlington Park PL.
Kingston, **O**ntario, **Canada.**
Tel: (613) 384-3080
Fax: (613) 384-3228

801, Chalouhi Centre
Sin **E**l-**F**il, **B**eirut, **Lebanon.**
Tel: 01-511193 / 511194

301, Wehbe Centre
Majdlaya, **Z**ghorta,
Lebanon
Tel: 06-663916

e-mail:
entree@inco.com.lb

ENTREE CANADA
INTERNATIONAL CORPORATION

Arabian Construction & Development Co. S.A.R.L.

Paid Up Capital 600.000.000 L.L.
C.R. : 65688 Chamber of Commerce No. 3761

العربية للعمران والتنمية ش.م.م.

رأس المال ٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
س.ت. : ٦٥٦٨٨ رقم العضوية ٣٧٦١

ARCODE - LIBAN
اركـــود – لـبـنـــان

★★★★★ OUR TARGET IS

GENERAL CONTRACTORS
BUILDING & CIVIL WORKS
NAVAL BASE
AIRPORTS
HOSPITALS
COMMERCIAL CENTERS
RESTAURANTS
WORKSHOPS
MILITARY PROJECTS
POWER & ELECRO-MECHANICAL
AIRCONDITIONING
HVAC INSTALLATIONS
STUDIES-SUPERVISION & EXECUTION

VERDUN 730 - THE FAMOUST BLDG. IN BEIRUT
100% ELECTRO-MECHANICAL WORKS

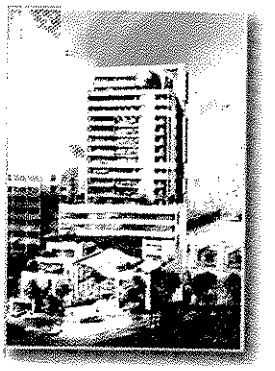

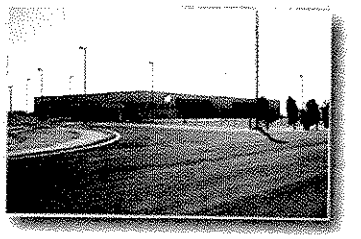

SAUDIA CATERING FACILITIES DAMMAN AIRPORT SAUDI ARABIA CIVIL AND MECHANICAL WORKS

Adnan M. Khalil عدنـــان الخـلـيـــل

ARCHITECTS & CONSULTANTS
مـهـنـدسـون اسـتـشـاريـون

Beirut - Kantary - Spears Str., Mansour Bldg. - 4th Floor - e-mail: arcodele@arabnet.com.lb
Tel. (01) 362402 - (01) 362434 -(01) 362571 - P.O.Box: 135434 Beirut-Lebanon

Saudi Arabia Jeddah - Riyad - Dammam
Tel. 00966 - 2 - 2212654 Jeddah - 00966 - 1 - 4645581 Riyadh - 00966 - 3 - 4778888 Dammam

RIACHY Co.

SALIM RIACHY ET FILS

استيراد وبيع شاحنات المانية مستعملة
(قطع تبديل)



زحلة ـ المدينة الصناعية ـ تلفون: ٩٣٠٥٠٧ (٠٨) ـ ٦٥٦٩٨٦ (٠٣)



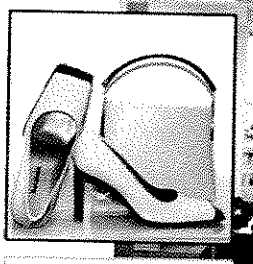





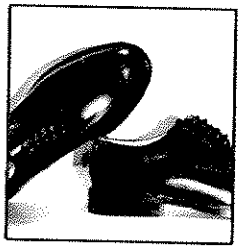

RED SHOE

BEIRUT

Hamra
Verdun
Mar-Elias
Bliss street
Ashrafieh
Jal-El Dib

RED SHOE

Saida
Tripoli
Chtaura
Jounieh
Jbeil
Zahleh
Zghorta

RED SHOE



RED SHOE. Traditional craftsmanship since 1953. Continuous alliance between style and comfort. Fine leather shoes and accessories for Men, Women and Children, to compliment all occasions.

onsolidated Contractors Group

A Proud Past **An Active Present** **A Promising Future**

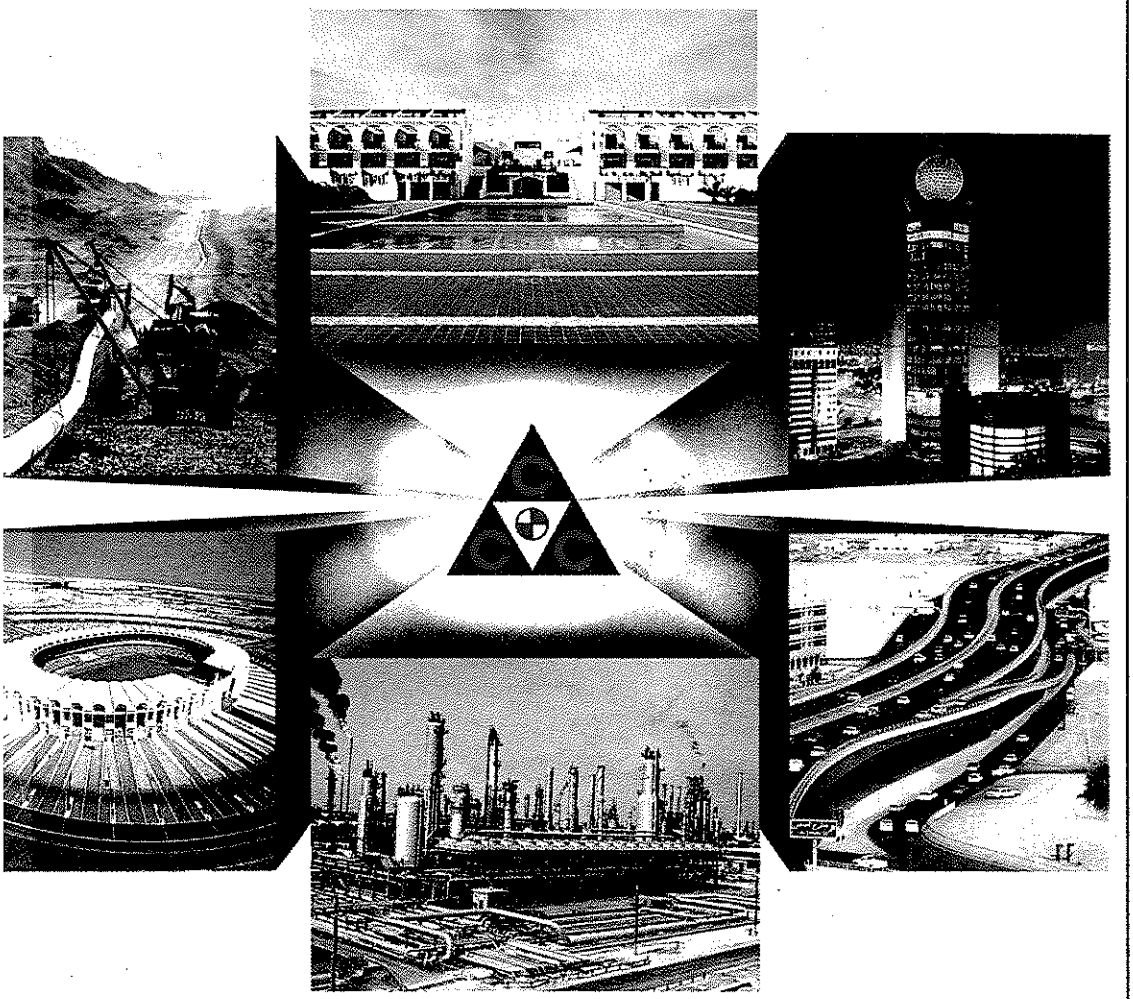

Contractors with over 40 years of experience in the construction of all civil engineering, mechanical, offshore and industrial projects.

62B Kifissias Avenue, P.O.Box 61092 Amaroussion 151 10 Athens, Greece
Tel: (30) 1 - 6182 000 - Fax: (30) 1 - 6899 224 - Tlx: 219734 CCIC GR.
www.ccc.gr E-MAIL: cccmoamail@ccc.gr

Offices of the Group and its Subsidiaries/Affiliates:

•Bahrain •Botswana •Egypt •Guinea Bissau •Iraq •Iran •Italy •Jordan •Kuwait •Lebanon •Lesotho •Morocco •Malaysia •Oman •Pakistan •Qatar •Republic of Yemen •Russia •Saudi Arabia •Singapore •Tunisia •U.A.E. •United Kingdom •U.S.A.

O 9002:1994
PPROVED BY BVQI

ISO 9001

Bibliographie de la deuxième partie

Ouvrages

- *ABOU (Sélim) Béchir Gemayel ou l'esprit d'un peuple, Paris, Anthropos, 1984.*
- *CHAMUSSY (René), Chronique d'une guerre, Paris, DESCLEE, 1978.*
- *CORM (Georges), Géopolitique du conflit libanais, Paris, La Découverte, 1986.*
- *DAGHER (Carole), Les paris du général, Beyrouth, FMA, 1992*
- *KHOURY (Fouad), Témoignage d'un centenaire. Liban: Aspects d'une civilisation (en arabe), Beyrouth, Université Libanaise, 1987.*
- *JOUETTE (André), Toute l'Histoire, Paris, Perrin, 1989.*
- *PAKRADOUNI (Karim), La paix manquée, Beyrouth, FMA, 1984.*
- *NANTET (Jacques), Histoire du Liban, Paris, Les Editions de Minuit, 1963.*
- *RABBATH (Edmond), La formation historique du Liban politique et constitutionnel, 2ème édition, Beyrouth, Université Libanaise, 1986.*
- *SALIBI (Kamal), Cross Roads to Civil war. Lebanon 1975-1976, New York, Caravan books, 1976.*
- *Tawarikh. Rétrospective 100 ans, sur CD-Rom, Beyrouth, 1999*

Journaux, revues, séries annuelles

- *Le Commerce du Levant.*
- *Le Journal officiel libanais.*
- *Les Fiches Du Monde Arabe.*
- *L'Orient.*
- *L'Orient-Le Jour.*
- *Magazine*
- *Panorama de l'actualité (Haliyate)*
- *La revue du Liban*

Internet

- *Www.mersinfo.com.*

11/10: Grave incident entre les militants de Green Peace et les militaires. Les militants écologiques avaient l'intention d'organiser un sit-in de protestation contre la pollution de la mer devant une usine du Liban-Nord. Les journalistes et les militants sont battus par les militaires. L'incident se solde par plusieurs blessés.

12/10: Un accord douanier entre le Liban et la Syrie est signé. Il stipule une baisse de 50% des taxes douanières sur les produits agricoles.

12/10: Pour la première fois un spectacle de danse et de chant est organisé à la prison de Roumieh par l'Aumônerie des prisons.

14/10: Signature d'un accord entre le Fonds Koweitiens pour le Développement et le CDR pour un prêt de 5 millions de Dinars koweitiens en vue de développer l'autoroute de l'entrée nord de Beyrouth.

16/10: Incidents interpartisans au siège du Parti Kataëb à Saïfi.

20/10: Début de la grêve des enseignants des écoles publiques et privées. Elle est décrétée pour deux jours.

24/10: Tempête et pluies diluviennes à Beyrouth.

24/10: La communauté arménienne-catholique est dotée d'un nouveau patriarche: Mgr Bedros XIX succède à Jean-Pierre XVIII Kasparian.

25/10: L'Union Européenne fait don de 40,5 millions de Dollars pour la réhabilitation de l'admisitration libanaise.

27/10: La reine Nour al-Hussein de Jordanie entame une tournée de deux jours au Liban dans le cadre d'une campagne contre les mines antipersonnel.

28/10: Sultan Aboul Aynaïn, chef du Fateh au Liban et représentant officiel de l'OLP, est condamné à mort par le tribunal militaire de Beyrouth.

02/11: Hoss élu à la tête du conseil d'administration de la Banque Islamique de Développement.

04/11: Décès de Khatchig Babikian, député arménien de Beyrouth.

10/11: Bachar Assad reçu longuement à Baabda.

12/11: Le ministre français des Affaires étrangères Hubert Vedrine en visite au Liban. Signature d'un accord avec la France qui fait du Liban une «zone de solidarité prioritaire».

14/11: Grenade contre une église grecque-orthodoxe à Tripoli.

15/11: Hoss hostile à toute action armée palestinienne au Liban-sud. Réponse au Jihad islamique qui avait déclaré le Sud Front ouvert avec Israël.

16/11: Décès de Pierre Pharaon ancien député et ministre.

21/11: Michel Lyan nouveau bâtonnier de Beyrouth.

23/11: Décès de l'archevêque grec-catholique de Beyrouth Habib Bacha.

02/12: Poursuivi pour atteinte à la religion musulmane, pour avoir mis un poème comprenant un verset du Coran, Marcel Khalifé comparaît devant le juge Ghada Bou Karroum. Ses avocats, tous musulmans, plaident l'absence d'intention criminelle. Le 15 décembre, le juge prononcera un non lieu. C'est le triomphe de la loi civile.

07/12: L'assemblée lève l'immunité parlementaire de Habib Hakim, accusé de malversation dans un projet avorté de construction d'un incinérateur d'ordures ménagères.

08/12: Vote sur de la loi sur l'enrichissement illicite.

08/12: Approbation par le gouvernement d'un projet de loi électorale divisant le Liban en 14 circonscriptions «moyennes». Et notammment Beyrouth en trois circonscriptions.

10/12: Le chef du département politique de l'OLP, Farouk Kaddoumi à Beyrouth. «Pas question de porter atteinte à la sécurité».

14/12: Michel Murr annonce qu'il présidera la délégation libanaise aux pourparlers de paix.

16/12: Une école d'Arab Salim bombardée avec des obus à fragmentation: 20 écoliers blessés.

22/12: Vote de la nouvelle loi électorale.

27/12: Israël libère cinq militants du Hezbollah grâce à une médiation allemande.

social, un organe consultatif qui comprendrait 68 représentants nommés par les principaux acteurs de la vie économique et sociale damns le pays.

06/08: Un communiqué de l'ambasssade des Etats-Unis au Liban indique que les visas américains destinés aux étudiants libanais seront délivrés à Beyrouth.

09/08: Arrivée à Beyrouth de l'Emir du Qatar Cheikh Hamad Ben Kahlifa Al-Thani. C'est la première visite d'un dirigeant arabe depuis l'arrivée au pouvoir du président Lahoud.

11/08: Signature d'un accord entre le ministre des Finances Georges Corm et le directeur de la Banque Mondiale pour le Proche-Orient et l'Afrique du Nord pour l'établissement d'une représentation permanente dans les locaux de la Maison de l'ONU au centre-ville.

11/08: Psychose au Liban à l'occasion de l'eclipse du soleil.

12/08: La 9e réunion des Etats asiatiques du G77 commence à la Maison de l'ONU à Beyrouth pour préparer la 10 e session de la Conférence des Nations Unies pour le Commerce et le Développement (UNCTAD) prévue à Bangkok, en février 2000.

18/08: Le Liban sud s'embrase, au lendemain de l'attentat qui a coûté la vie d'un responsable du Hezbollah Khodr Salameh. Trois soldats israéliens sont tués et cinq autres blessés.

18/08: Le Cabinet décide de réduire à 18 le nombre des ministères.

02/09: Arrivée du président de la République, le général Emile Lahoud à Moncton pour participer au sommet de la francophonie.

04/09: Visite-éclair du chef de la diplomatie américaine Mme Madeleine Albright au Liban. C'est le premier secrétatire d'Etat américian à attérrir à l'AIB depuis 1983. L'implantation et le terrorisme sont au centre des entretiens.

10/09: Le Premier ministre israélien Ehud Barak affirme que le retrait de l'armée israélienne du Liban-Sud aura lieu avant le 7 juillet 2000, dans le cadre d'un accord.

11/09: Un protocole d'entente dans le domaine du transport est signé entre le Liban et la Syrie.

13/09: Le roi Abdallah II de Jordanie au Liban en visite officielle de 24 heures. Le souverain hachémite se dit confiant dans la conclusion d'une paix prochaine.

13/09: Abdel Meneem Youssef, ancien directeur général de le maintenance et de l'exploitation aux P et T, est arrêté alors qu'il quittait clandestinement le pays. Il est soupçonné de dilapidation de fonds publics.

15/09: Randa Chahhal Sabbag, cinéaste libanaise, refuse de partager avec un cinéaste israélien le prix de l'UNESCO pour son film civilisé. Elle sera félicitée par le ministre de l'Information Anouar el-Khalil, pour son attitude courageuse. Plus tard, ce film sera sévèrement censuré par les services libanais de la Sûreté générale.

20/09: Les premiers ministres libanais et français Sélim Hoss et Lionel Jospin à New-York pour relancer le processus de paix.

22/09: Hoss affirme à New York que le refus de l'implantation des réfugiés palestiniens au Liban constitue un thème de réconciliation entre les Libanais.

22/09: Le ministre des Finances Georges Corm, annonce le scucès de l'émission d'eurobonds en dollars et en euros pour un montant de 700 millions de dollars. L'offre. selon le ministre, aurait dépassé la demande.

30/09: Des incendies monstrès ravagent les montagnes libanaises. Du Akkar à Aley, des centaines de milliers de mètres carrés boisés sont saccagées par le feu.

02/10: Le ministre Syrien des Affaires étrangères Faruk Chareh hospitalisé à Damas pour être ensuite transporté à L'AUH. LE 6, il quitte l'unité des soins intensifs.

06/10: Le minstre finlandais Martti Ahtisaari clôture sa tournée au Proche-Orient par une visite de quelques heures au Liban. Il se dit prêt à accueillir des négociations syro-israéliennes à Helsinki.

08/10: Le Musée National rouvre ses portes. Cette inauguration est la deuxième depuis la fin de la guerre.

disparus. Le bombardement de stations de relais électriques de Jamhour, de Bsalim plonge plusirus régions libanaises dans le noir et la destruction des ponts de Jiyé et de Saïda coupe le Sud du reste du pays. En représailles, le Hezbollah tire plusieurs Katiouchas sur le nord d'Israël. Il faudra plusieurs mois au Liban our réparer les dégâts.

29/06: Décès de Karékine 1er, ancien catholicoss de La Maison de Cilicie, devenu catholicos de tous les Arméniens.

02/07: Par la voix de leur ambassadeur au Liban, David Satterfield, les Etats-Unis adressent un message clair aux autorités les à mettre un terme «aux provocations» du type de celles qui ont provoqué l'escalade avec Israël.

02/07: Quatre détenus libanais libérés de la prison de Khiam.

05/07: Michel Charasse, membre de la commission des Finances au Sénat français, en visite à Jezzine.

08/07: Première rencontre au palais de Baabda entre le chef du PSP Walid Joumblatt et le président de la République le général Emile Lahoud, depuis l'élection de ce dernier à la première magistrature de l'Etat.

08/07: Le Liban interdit les vols de la compagnie aérienne Balkan en partance et à destination de l'AIB, la compagnie ayant été rachetée à 75 % par des firmes israéliennes.

09/07: Décès de l'ancien Premier ministre Chafik Wazzan.

12/07: Ouverture du débat budgétaire à l'Assemblée Nationale.

12/07: Ahmed Chebli, responsable au sein du service de sécurité de l'ALS est grièvement blessés dans un attaque du Hezbollah dans la zone occupée.

12/07: En raison de la canicule, une série d'incendies se déclarent dans différentes régions.

14/07: Le débat parlementaire sur le budget se transforme en un débat de politique générale. Loyalistes et opposants mettent en doute, à des degrès différents, la capacité du Cabinet Hoss à réaliser ses prévisions budgétaires, certains députés affirmant que le déficit budgétaire dépassera sans aucun doute la barre des 50 %.

14/07: Le minitsre de la Justice Joseph Chaoul, et son homologue français Elisabeth Guigou, signent à Paris un accord de coopération en matière familiale concernant les couples mixtes.

15/07: Le premier juge d'instruction de Beyrouth, Saïd Mirza, délivre un mandat d'arrêt à l'encontre de l'ancien Mohafez de Beyrouth, Nicolas Saba, accusé de négligence dans l'exercice de ses fonctions, d'entrave à l'application des lois, d'abus de pouvoir, de présentation de faux documents officiels en affirmant qu'ils sont authentiques, tout en les utilisant avec d'autres personnes pour porter atteinte aux biens publics.

16/07: Le Parlement vote par 72 voix sur un total de 87 députés présents, le projet de budget 1999.

20/07: Le Premier ministre espagnol, Jose Maria Aznar arrive au Liban en compagnie de son épouse pour une visite officielle de 48 heures.

22/07: Le Liban et l'Espagne signent un protocle financier de 105 millions de dollars destinés à des projets de développement au Liban.

25/07: Entre l'armée et l'ancien chef du gouvernement Rafik Hariri une guerre des chiffres est déclarée. Réagissant au plaidoyer prodomo publié dans la presse, une source militaire accuse Hariri de gonfler les chiffres du ministère de la Défense. «Ces chiffres donnent à l'opinion publique l'illusion que les dépenses des forces militaires constituent une des principales causes du déficit budgétaire et de la croissance de la dette publique et par conséquent de la crise qui secoue le pays», souligne la source militaire.

27/07: Le ministre polonais des Affaires étrangères, Bronislaw Geremek, en visite au Liban.

29/07: Le Conseil de sécurité de l'ONU prolonge de six mois le mandat de la Finul.

02/08: L'ancien Premier ministre français Michel Rocard, en visite au Liban deouis le 28 juillet, affirme que le Liban sera soutenu par l'Union européenne autant que par la France.

05/08: Le Conseil des ministres approuve la composition du Conseil économique et

officiers israéliens tués dans une embuscade à Birkit Jabbour.

26/02: Quelque deux mille étudiants ont raison des barbelés installés par Israël le 17 février autour d'Arnoun.

28/02: Un général israélien tué dans l'explosion d'une charge au Liban-sud.

01/03: Le patriarche Sfeir reçu à l'Elysée par le président Jacques Chirac.

03/03: "Le Premier ministre israélien Benjamin Netanyahu évoque pour la première fois un retrait unilatéral du Liban.

03/03: Découverte du pétrole dans la Békaa.

04/03: L'ancien ministre du Pétrole Chahé Barsoumian placé en garde à vue pour malversation financière. Il sera inculpé et écroué à Roumieh le 8 mars.

15/03: La Sagesse remporte la finale du championnat arabe de Basket ball contre le club égyptien el Ahli.

02/04: Un rapport de la cour des Comptes souligne expressément la responsabilité de Rafik Hariri, Fouad Siniora, Bassem Sabeh et Hagop Démirdjian dans un série d'infractions et d'irrégularités ayant entraîné le détournement de fonds appartenant aux municipalités.

06/04: Le gouvernement approuve son budget pour 1999: 8360 milliard de livres pour des dépenses et 4990 milliards de livres pour les recettes, avec un déficit prévu de 40,2 %. Les nouvelles mesures fiscales sont favorablement accueillies par la population.

14/04: Six tués dans un échange de tirs avec une bande de voleurs de voitures syriens. L'armée abat cinq des voleurs syriens qui étaient pris en chasse par le FSI et qui refusaient de se rendre. Un passant est tué dans l'échange de tirs.

22/04: L'ancien Directeur de Direction Générale des Antiquités, Camille Asmar, est mis en examen dans une affaire de détournement de fonds au sein de ce département. Des poursuites seront ensuite engagées contre lui.

30/04: Première arrestation dans l'affaire des fonds municipaux: un contractuel du ministère des Affaires rurales et municipales est sous les verrous. Le parquet veut entendre l'ancien mohafez du Mont Liban Souheil Yamout, mais ce dernier n'a toujours pas comparu devant le juge: il se trouve depuis des mois au Brésil.

04/05: Signature d'un accord de coopération pour le prêt-logement entre l'Association des banques et l'Institut national de l'habitat. Ces prêts sont destinés aux personnes à revenus limités.

14/05: Campagne nationale pour limiter les accidents de route: Les FSI installent des radars et ont recours aux autoroutes.

18/05: Qelques heures après son élection, le Premeir ministre israélien Ehud Barak, promet de retirer ses forces militaires d'ici un an du Liban-Sud.

29/05: Le chef de l'Etat, le général Emile Lahoud, se rend en visite officiellement à Amman.

02/06: L'Armée du Liban Sud se retire de Jezzine. Le 4, le chef du Gouvernement Sélim Hoss se rend dans la ville. Il s'agit de la première visite depuis 1982, d'un dirigeant libanais dans cette région. Entretemps, les miliciens de l'ALS continuent de se rendre aux autorités. Une centaine s'est rendue aux barrages de l'armée à Kfarfalous. Le 6, Le chef de l'Etat, le général Emile Lahoud se rend à Jezzine.

08/06: Quatre magistrats sont abattus en pleine salle de tribunal à Saïda. Les auteurs du crimes n'ont toujours pas été démasqués.

09/06: Le Parquet du tribunal militaire engage des poursuites contre 24 anciens miliciens de l'ALS.

11/06: La présidence de la République retrouve son siège d'été à Beiteddine, après une interruption de 25 ans.

20/06: Organisation des élections municipales complémentaires dans 39 localités du Liban-Nord, du Mont-Liban, de la Bekaa et du Liban-Sud.

24/06: Israël riposte aux attaques du Hezbollah en lançant une série de raids meurtriers contre des secteurs vitaux, faisant 8 morts dont quatre pompiers, et 67 blessés en sus de

public.

13/11: Le Secrétaire d'Etat américain au commerce Wiliam Daley au Liban.

16/11: Trois militaires israéliens tués et quatre autres blessés dans une opération du Hezbollah au Sud.

17/11: Décès de Georges Saadé, ancien député et chef du parti Kataëb.

23/11: Passation de pouvoirs entre les présidents Hraoui et Lahoud.

24/11: Discours d'investiture du président Lahoud: un véritable réquisitoire contre les pratiques du régime sortant.

27/11: Le chef du gouvernement sortant Rafik Hariri refuse de former le nouveau Cabinet.

27/11: Deux militaires israéliens tués dans une opération du Hezbollah au Sud.

02/12: Sélim Hoss chargé de former un nouveau gouvernement.

04/12: Sélim Hoss forme un gouvernement de 16 ministres: Sélim el Hoss (Président du Conseil et Affaires Etrangères); Nasser Saidi (Economie et Commerce); Georges Corm (Finances Publiques); Mohammed Youssef Beydoun (Education, Enseignement Supérieur et Culture); Sleiman Frangie (Agriculture); Ghazi Zeaiter (Défense); Hassan Chalak (reforme Administrative); Sleiman Traboulsi (Ressources Electriques et hydrauliques); Michel el Murr (Intérieur et Vice-Présidence du Conseil, Municipalité et Affaires Rurales); Karam Karam (Santé Publique); Joseph Chaoul (Justice); Anouar Khalil (Déplacés et Information); Arthur Nazarian (Tourisme, Environnement); Negib Mikati (Transport et Travaux Publics); Issam Naaman (Poste et Télécommunications); Michel Moussa (Travail et Affaires Sociales).

04/12: Le secrétaire d'Etat américain à la santé Donna Shalala au Liban.

18/12: Confiance au nouveau gouvernement Hoss.

21/12: Le gouvernement lève l'interdit sur les manifestations, décide de réviser la loi sur l'audiovisuel et interdit le double salaire dans l'Administration.

22/12: Une femme et ses six enfants déchiquetés par un missile israélien près de Baalbeck. Le 23, le Hezbollah bombarde le nord d'Israël.

28/12: Réunion du haut comité libano-syrien à Beyrouth sous la présidence des deux Premiers ministres Sélim Hoss et Mahmoud Zohbi. Les deux parties avalisent le mécanisme de libéralisation commerciale qui doit entrer en vigueur le premier janvier.

1999

-/-: La Sagesse champion d'Asie de basket-ball au championnat continental organisé au Liban.

-/-: La Sagesse 6e (mondial) du championnat Mc Donalds intercontinental de basket-ball organisé en Italie.

-/-: Le Ansar remporte son onzième titre de champion du Liban de football. Un record mondial qui sera inscrit dans le Guinness Books of Records.

-/-: Le Liban champion du monde de kick-boxing aux championnats du monde organisés à Beyrouth.

-/-: Le Liban accueille la septième étape de la Coupe des Nations de voile au large de Manara.

28/01: Plusieurs libanais trouvent la mort au Sierra Leone dans les combats qui se déroulent à Freetown.

29/01: Les 770 milliards de LL "détournés" au ministère des Affaires municipales retrouvés. Le scandale tourne à la farce.

12/02: Premier sommet Lahoud-Assad à Damas.

18/02: Israël isole Arnoun mais dément l'avoir annexé.

22/02: Le palais de Beiteddine récupéré par l'Etat.

23/02: Le Hezbolah décime une unité d'élite israélienne: un commandant et deux

26/06: Libération de résistants détenus par Israël.

27/06: Le président Hraoui gifle le journaliste Hassan Sabra au cours des condoléances à Michel Murr.

02/07: La Résistance attaque simultanément 16 positions israéliennes au Liban Sud et ocupe celle de Hadatha pendant un certain temps. Bilan: Un mort dans les rangs du Hezbollah et deux blessés chez les Israéliens.

02/07: Annonce de l'arrestation de onze membres d'un réseau terroriste lié aux ex-Forces Libanaises. Commandité par les SR israéliens, le réseau serait responsable d'attaques contre des ouvriers syriens et contre l'ambassade US en Juin. Il aurait envisagé d'assassiner les ministres Michel Murr et Elie Hobeika.

08/07: Le Conseil des ministres décide de privatiser la poste au profit d'un consortium canadien, Profac.

08/07: Dix-sep membres d'un réseau pro-Israélien qui compte 66 personnes, arrêtés dans la Békaa-Ouest et dans d'autres régions après la défection d'un officer de l'ALS, Raja Ward.

09/07: La statue de Riad Solh retrouve sa place dans le centre-ville après vingt-ans d'absence.

30/07: Elias Abou Rizk retrouve sa direction de la CGTL après en avoir été écarté, quinze mois plus tôt, au cours d'une élection controversée. La centrale syndicale est à nouveau réunifiée.

03/08: Arrivée à Beyrouth du président de l'Assemblée générale de l'ONU, Guennadi Oudovenko pour une visite de trois jours.

03/08: Des incendies ravagent un million de mètres carrés de bois et de vergers dans le Akar.

25/08: La zone frontalière s'embrase. Un responsable D'Amal, Hassan el-Amine est tué par les Israéliens près de Tyr. Une pluie de roquettes s'abat sur la Galilée. L'aviation israélienne détruit une casemate syrienne près de Machghara.

26/08: L'artillerie israélienne bombarde une position de l'armée dans la Békaa-Ouest. Un conscrit est grièvement blessé.

26/08: le gouvernement défère au Conseil de discipline les ambassadeurs Souheil Chammas, Elias Ghosn et Amine Assi accusés d'irrégularités financières.

03/09: Libération de Souha Béchara, la femme qui, le 7 novembre 1988, avait tenté d'assasiner le leader de l'ALS, Antoine Lahd.

11/09: Jezzine en grève après un attentat du Hezbollah qui a fait qutre morts dans les rangs de l'ALS.

14/09: Albert de Monaco en visite au Liban.

16/09: Le Premier ministre arménien en visite au Liban.

17/09: L'ALS abandonne une position stratégique à la lisière de Jezzine.

17/09: Le ministre iranien de la Culture en visite au Liban.

19/09: Signature d'un accord douanier Liban-Koweit: abolition des taxes sur 58 produits industriels koweitiens et 128 libanais.

21/09: Le Premier ministre Rafik Hariri à New York pour l'assemblée générale de l'ONU.

05/10: Sommet présidentiel libano-syrien à Damas. Le président syrien Hafez Assad et son homologue libanais Elias Hraoui d'accord pour une candidature du commandant en chef de l'armée Emile Lahoud à la présidence de la République.

05/10: Deux militaires israéliens tués dans une opération du Hezbollah à Hasbaya.

08/10: Le Conseil des ministres propose un projet de loi amendant l'article 49 de la Constitution, et autorisant «pour une seule fois» l'élection d'un fonctionnaire de première catégorie à la présidence de la République.

13/10: Le Parlement élit à l'unanimité le général Emile Lahoud à la présidence de la République.

28/10: Vote d'une nouvelle échelle des salaires, longtemps attendue dans le secteur

13/02: Le ministre suédois des Affaires étrangères Lena Hjelm-Wallen en visite au Liban.

15/02: Décès de Jamil Kebbé ancien député, ancien ministre.

24/02: Evasion de Hussein Tleiss, condamné à perpétuité pour le meurtre de Christian Gouttière, attaché militaire français, de la prison de Bhannés.

27/02: Décès de Inaam Raad, un des chefs du PSNS.

01/03: Israël propose au Liban de se retirer du Liban-Sud moyennant des arrangements de sécurité préalables. Beyrouth rejette l'offre.

05-06/03: La Syrie relâche 121 détenus libanais. Parmi eux, l'officier Keytel Hayeck, poursuivi dans l'affaire de l'assassinat de Rachid Karamé.

14/03: Sommet présidentiel Libano-Syrien à Damas.

18/03: Le Conseil des ministres approuve par 21 voix le projet Hraoui sur le mariage civil facultatif. Le Projet est combattu par les autorités religieuses mahométanes. Le 23, Le Chef du gouvernement Rafik Hariri refuse de signer le texte de loi.

20/03: Le secrétaire Général de l'ONU Kofi Annan au Liban.

01/04: Israël reconnaît officiellement la résolution 425 du Conseil de sécurité.

08/04: Mutinerie à la prison de Roumié. Les prisonniers réclament de meilleures conditions de détention, ainsi qu'une accélération des procédures judiciaires. Le lendemain, Les FSI investissent la prison et libérent quatre otages pris par les détenus.

09/04: Le président syrien Hafez Assad réconcilie à Lattakieh le président Hraoui et le chef du gouvernement Rafik Hariri qui ne se parlaient plus depuis l'affaire du mariage civil facultatif.

16/04: Le Liban et la Syrie établissent un plan d'action pour contrecarrer la campagne diplomatique israélienne visant à expliquer le plan de retrait au Liban-Sud. Le 21, le chef du gouvernement Rafik Hariri entame une tournée internationale pour expliquer les raisons pour lesquelles le Liban rejette l'offre israélienne d'un retrait négocié.

10/05: Béatification au Vatican du moine de Kfifane, le père Neemtallah Hardini.

24/05: Démarrages des élections municipales au Mont-Liban: victoire du Hezbollah dans la Banlieue-Sud, succès de l'oppostion à Beit-Merry et Sin el-Fil.

24/05: Claudia Schiffer reçu par leprésident Hraoui au Palais de Baabda.

29/05: Le président français Jacques Chirac à Beyrouth félicite le ministre de l'Intérieur Michel Murr pour l'organisation des élections municipales qualifiées d'«idéales».

30/05: Réouverture de la Résidence des pins en présence du président français Jacques Chirac.

31/05: Elections municipales au Liban-Nord: Hariri entame le leadership de Omar Karamé à Tripoli et les «Forces Libanaises» remportent la victoire dans le caza de Bécharré.

02/06: Déploiement de l'armée à Zahlé et sur la route de Hazzerta où des manifestations ayant pour origine un incident confessionnel font trois blessés parmi les forces de l'Ordre.

07/06: Scrutin municipal à Beyrouth et au Sud: Victoire de la liste soutenue par le président Hariri et Fouad Boutros dans la capitale. Match-nul Hezbollah-Amal au sud.

08/06: L'ALS bombarde une base de la FINUL dans le village de Haris.

10/06: Report au mois d'octobre des municipales à Baabda, Hadeth et Beit Chabab.

14/06: Municipales dans la Békaa: Skaff l'emporte à Zahlé. La coalition anti-Hezbollah prend le contrôle de Baalbeck.

15/06: Le ministre de l'Intérieur Michel Murr fait le bilan des quatre étapes des élections: Le taux de participation le plus élevé de l'histoire du Liban.

16/06: Le chef du gouvernement Rafik Hariri aux Etats-Unis: Rencontre avec le président Bill Clinton à Washington. Le 18 rencontre avec le secrétaire général de l'ONU Kofi Annan à New York.

18/06: Décès de Adel Osseirane.

25/06: Israël livre les dépouilles de 40 résistants.

13/11: Echec d'une grève générale par la centrale de Ghanim Zoghbi.
16/11 Le sommet de la Francophonie décide de tenir ses assises en 2001 au Liban.
17/11: Attentat à Louxor perpétré par des intégristes égyptiens: 69 tués, essentiellement des touristes étrangers.
12/12: Le gouvernement interdit à la MTV de diffuser un entretien avec le général Michel Aoun. Le 14, une manifestation de protestation de aounistes devant la MTV, est brutalement réprimée par les FSI. Le 5, des manifestations estudiantines et grèves pour protester contre les arrestations de manifestants.
18/12: Le ministre chinois des Affaires étrangères en visite au Liban.
19/12: Rencontre Chamoun-Gemayel-Aoun à Paris.
22/12: Vote parlementaire en faveur d'élections municipales libres, sans nominations, à partir du 20 avril 1998.

1998

-/-: La sagesse remporte son premier titre de champion arabe de basket-ball au championnat organisé au Liban.
-/-: Le Sporting Beyrouth champion des pays d'Asie de l'Ouest en Jordanie. Il participera à la phase finale du championnat d'Asie des clubs champions en Malaisie et terminera troisième. Son joueur américain Michael Cumberland est élu meilleur joueur du continent.
-/-: Le Liban champion arabe de bridge.
-/-: Visite du Brésilien Joao Havelange, président de la FIFA, à Beyrouth et soutien total à la Fédération nationale de football.
-/-: Le Nejmeh accueillera sur les terrains de la Cité sportive et municipal de Beyrouth, la 9e édition de la coupe arabe des vainqueurs de coupes remporté par le club algérien de Mouloudiat Oran.
-/-: Anatoly Karpov champion du monde d'échecs inaugure à Beyrouth la première édition du championnat de la capitale.
07/01: Le gouvernement supprime les licences d'émission par satellites accordées à la LBCI et à la Future et en accorde le monopole à Télé-Liba.
09/01: Mohammed Al-Hout, nouveau PDG de la MEA.
11/01: Visite officielle d'Hubert Vedrine ministre français des Affaires Etrangères à Beyrouth axée sur la proposition israélienne de retrait conditionnel du Sud et la «reconnaissance» de la résolution 425.
24/01: Sobhi Toufayli, chef d'un mouvement de désobeissance civile dans la Békaa, exclu du Hezbollah.
26/01: La Chambre approuve un projet d'emprunt de 2 milliards de dollars. La politique d'endettement violemment dénoncée par l'opposition.
30/01: Mandat d'arrêt émis par le Parquet militaire contre cheikh Sobhi Toufayli, qui prend la fuite dans le Jurd de Brital, après un affrontement avec l'armée au terme duquel il est expulsé d'une école du Hezbollah près de Baalbeck. Brital sera dès lors encerclé par l'armée. Toufayli est recherché pour atteinte à l'ordre public et meurtres de civils et de militaires.
02/02: Visite officielle du président argentin Carlos Menem au Liban.
05/02: L'affaire Toufayli déférée en cour de Justice, pour atteinte à la sûreté de l'Etat.
05/02: Visite officielle du président du Parlement iranien Ali Akbar Nategh Nouri au Liban.
07/02: Signature d'un accord douanier Liban-Syrie prévoyant la réduction progressive des tarifs douaniers à partir de 1999 (25% par an).
12/02: Visite du président de la Commission européenne Jacques Santer au Liban pour donner un nouvel élan au partenariat euro-méditérranéen.

31/05: Arrestation d'Elias Abou Rizk, accusé d'usurpation d'identité et d'«atteinte au prestige de l'Etat». Il sera remis en liberté le 7 juin.

10/05: Mesures de protection douanières pour protéger l'agriculture et augmenter les recettes de l'Etat.

16/06: Le Premier ministre malais en visite officielle au Liban.

25/06: Visite au Liban du prince héritier d'Arabie Saoudite.

29/06: Elections partielles à Jbeil et au Nord: Faouzi Hobeiche, Emile Naufal et Khaled Daher élus. Robert Ghanem élu d'office dans la Békaa, après le désistement d'Henri Chédid.

01/07: Visite officielle de Hariri au Maroc.

06/07: Pierre Hélou, nouveau président de la Ligue Maronite.

13/07: Coup d'envoi des Jeux panarabes à Beyrouth. «De la cité sportive Camille Chamoun, je déclare ouverts les Jeux panarabes» proclame le Président Hraoui dans son dicours d'ouverture des Jeux. Par cette phrase il mettra fin à la polémique au sujet de l'appelation de la nouvelle Cité sportive. Hariri voulait gommer le nom de Camille Chamoun du label de la Cité.

14/07:Visite officielle de Hariri en Espagne.

17/07: Hariri en visite officielle en Grande Bretagne.

19/07: La fermeture du dépotoir de d'ordures de Bourj Hammoud met fin à une catastrophe écologique.

24/07: Hariri en visite officielle en Grèce.

30/07: Geste de confiance de l'administration américaine: Levée du «travel ban» en direction du Liban.

31/07: Les membres de l'Armée Rouge arrêtés dans la Békaa, et dont le Japon réclame l'extradition, condamnés à trois ans de prison pour entrée illegale au Liban et détention de faux passeports.

07/08: Le Premier ministre égyptien Kamal Janzouri au Liban.

17/08: Décès de l'ancien ministre Pierre Eddé.

19/08: Signature solennelle à Damas d'un accord sr les échanges éconoiques libano-syriens, en présence de Hariri et de Zohbi.

01/09: Départ de Hraoui pour une visite de 10 jours au Brésil.

05/09: Débâcle israélienne à Ansariyeh: Un commando de 12 hommes décimé.

07/09: Voyage officiel de Berri en Roumanie, en Arménie et en Iran.

11/09: Visite officille de Hariri à Paris.

12/09: Le Conseil constitutionnel invalide une loi prorogeant jusqu'au 30 avril 1999 le mandat des conseils municipaux.

12/09: Le fils du secrétaire général du Hezbollah tué dans une opération de résistance. Six militaires libanais dont un officier tués dans un raid israélien sur Arab Salim.

15/09: En tournée régionale, le secrétaire d'Etat américain Madeleine Albright, visite le Liban.

19/09: Visite du président tchèque Vaclav Havel au Liban.

21/09: Fermeture manu militari de la radio du MUI à Tripoli. Le lendemain ce sera le tour de la «voix de Beyrouth» de Kamal Chatila.

24/09: Le Conseil des ministres désavoue son président et rejette un projet d'emprunt de 800 millions de dollars.

14/10: Décès de l'ancien ministre Victor Cassir.

24/10: Visite du ministre russe des Affaires étrangères Evgueni Primakov.

26/10: Sobhi Toufayli brave l'interdit gouvernemental, et réussi à bloquer les grands axes routiers dans la région Baalbeck-Hermel.

02/11: Visite officielle de Hariri au Japon.

05/11: Visite officielle au Liban du président italien Oscar Luigi Scalfaro.

10/11: L'ESCWA prend officiellement ses quartiers au Liban.

-/-: Le Liban premier au tournoi international de Judo organisé à Chypre avec la participation de neuf pays.

-/-: Le Liban promu en Groupe I (Zone Asie-Océanie) de la Coupe Davis de tennis grâce à sa «légion étrangère» composée de Ali Hamadé et de Hicham Zaa.

-/-: Inauguration de la Cité sportive, détruite par l'aviation israélienne en 1982, et reconstruite à l'occasion des 8e Jeux panarabes.

-/-: Le Liban médaille d'or (par équipes) aux 8ème Jeux panarabes au Liban. La sélection libanaise était composée des cavaliers Karim Farès, Saïd Boubès et Aris Planian. Karim Farès médaille de bronze de l'individuel. La libanaise Souad el-Haress médaille d'or au javelot. La sélection de football, médaille de bronze.

01/01: Mandat d'arrêt contre Pierre Atallah, du journal «An-Nahar». Libéré sous caution le 6 janvier, Pierre Atallah demandera et obtiendra l'asile politique en France.

01/01: Entretien du vice-président Abdel Halim Khaddam au Safir: «Sans la Syrie, Bkerké n'existerait plus».

02/01: Les interpellations de jeunes chrétiens consécutives à l'attentat contre un mini-bus syrien, à Tabarja continuent d'empoisonner l'atmosphère politique. Sfeir: «Pas de réconciliation dans un climat de crainte».

04/01: Rencontre Hariri-Chirac à Paris.

07/01: Epreuve de force entre Hariri et le commandement de l'armée. A l'origine de la crise: l'avancement de Jamil el-Sayyed, numéro deux des renseignements militaires.

08/01: Roquettes sur le nord d'Israël. Le hezbollah nie sa responsabilité.

30/01: Tension au Sud, après la mort de trois militaires israéliens dans une attaque de la résistance islamique.

03/02: Election des députés membres de la Haute Cour chargée de juger les présidents et les ministres.

03/02: Le Parlement approuve le budget.

12/02: Acte d'accusation dans l'affaire de l'attentat contre Rashid Karamé, le 1er juin 1987. Peine de mort requise contre Samir Geagea.

18/02: Arrestation par la sûreté de l'Etat, de cinq membres de l'Armée rouge japonaise, dont Kozo Okamoto. Cafouillage total entre les divers services de sécurité.

23/02: Visite de Hariri à Rome, où il rencontre Jean Paul II.

14/03: Journée nationale de solidarité avec le Sud.

18/03: Le président du Conseil italien Romano Prodi, en visite d'amitié au Liban.

23/03: Hariri à Islamabad pour un sommet extraordinaire de l'OCI.

24/03: Exécution des trois meurtriers de cheikh Nizar el-Halabi, épilogue d'un procès épineux impliquant les milieux intégristes sunnites.

26/03: Forte secousse sismique ressentie au Liban.

03/04: Démission du président du Conseil constitutionnel Wajdi Mallat.

07/04: Visite de Rafik Hariri à Moscou.

10/04: Visite de Rafik Hariri au Canada.

18/04: Première commémoration du masacre de Cana.

24/04: Elections mouvementées à la CGTL. Cassure du monde syndical et apparition de deux centrales ouvrières distinctes.

09/05: Geagea condamné par la Cour de Justice à la détention à perpétuité, dans l'affaire Murr.

10-11/05: Le Pape Jean-Paul II au Liban. Un demi-million de Libanais à la messe en plein air du Pape.

14/05: Visite officielle de Hariri en Corée du Sud.

18/05: Appel de cheikh Sobhi Toufayli à la désobeissance civile dans la région de Baalbeck-Hermel.

25/05: Décès de Laure Moghaïzel.

29/05: Les Libanais de Sierra Leone rapatriés en catastrophe.

constitutionnel a invalidée, à une exception près: le découpage hétérogène des cisconscriptions doit être exceptionnel, et motive indirectement la dérogation.

18/08: Premier scrutin législatif, dans le Mont-Liban. Un grand perdant: Albert Moukehiber. Il dénoncera le 22 août, le rôle joué par les services étatiques dans le déroulement des élection au Metn.

25/08: Elections au Metn. Un grand vainqueur: Boutros Harb. Une percée inattendue: Mosbah Ahdab.

01/09: Elections à Beyrouth. De nombreuses irrégularités sont signalées. Le Patriarche Sfeir dénonce la «parodie de démocratie»; Grand vainqueur: Rafik Hariri.

08/09: Election au Liban-Sud: Coalition Amal Hizbullah parrainée par Damas.

11/09: Lahd: «C'est l'option Liban d'abord ou la guerre». L'option, qui n'a jamais été proposée officiellement, prévoit des arangements de sécurité, indépendamment de tout traité de paix.

15/09: Cinquième et dernière étape des Législatives dans la Békaa.

16/09: Le Conseil supérieur de l'audiovisuel ne retient que quatre télévisions et 12 radios, et rejette les demandes de 47 autres médias. Mais le Cabinet autorisera aux médias du Hezbollah de diffuser des informations sur la résistance.

11/10: Découverte d'un détournement de fonds à large échelle au ministère des Finances.

18/10: Le Premier ministre Rafik Hariri reçu par le président américain Bill Clinton.

24/10: Le président français Jacques Chirac pour la deuxième fois en un an au Liban.

07/11: Formation du nouveau cabinet Hariri composé de 30 ministres.

15/11: Des déchets non recyclés importés de Belgique découverts au Port.

17/11: Farid Moussali, l'un des principaux acteurs du détournement de Fonds aux Finances, abattu au moment de son arrestation.

21/11: Dans son discours de l'indépendance, le président Hraoui se déclare en faveur des réformes constitutionnelles et d'un statut personnel unifié facultatif.

27/11: Confiance au troisième cabinet Hariri.

28/11: Grève générale partiellement suivie, à l'appel de la CGTL.

28/11: Découverte au Port de 36 conteneurs de déchets toxiques en provenance d'Allemagne introduits au Liban comme étant de la matière première industrielle.

29/11: Publication de l'Acte d'accusation dans l'affaire de l'attentat contre le président Béchir Gemayel (14 septembre 1982). Deux membres du PSNS mis en cause.

07/12: Le cadavre de Raafat Sleiman, l'un des principaux accusés dans l'affaire du détournement de fonds au ministère des Finances, découvert au Kesrouan.

13/12: Mystérieux tir de Katioucha sur le nord d'Israël, dont le Hezbollah nie catégoriquement être l'auteur.

16/12: Forum des «Amis du Liban» à Washington: 3,2 milliards de dollars obtenus ou promis.

18/12: Mitraillage d'un mini-bus syrien à Tabarja: un tué.

1997

-/-: Le directeur technique du Ansar, Adnan Charqui, et le joueur du Homenetmen, Vartan Ghazarian, élus retrospectivement meilleurs entraîneur et joueur par la Fédération asiatique de football pour le mois de février.

-/-: Le Liban champion du monde de kick-boxing aux championnats du monde de Milan (Italie).

-/-: Tony Khoury élu membre du Comité olympique international.

-/-: Ahmed Haidar champion du monde de sa catégorie en culture physique puis élu «champion des champions» de toutes les catégories confondues.

-/-: Le boxeur Ali Mansour remporte une médaille d'argent aux Jeux de la Francophonie à Madagascar.

officielle du président Jacques Chirac en avril.

07/03: Congrès des parlementaires d'origine libanaise à l'Assemblée Nationale brésilienne, en présence du président de l'Assemblée Nabih Berry. Création de l'Association de parlementaire d'origine libanaise.

16/03: Visite du Premier ministre Rafik Hariri en Egypte.

21/03: Visites du Premier ministre Rafik Hariri en Roumanie et en Ukraine.

30/03: A la suite d'un bombardement israélien qui a fait deux tués civils, le Hezbollah tire des roquettes contre le nord de la Galilée.

04/04: Visite officielle du président français Jacques Chirac au Liban. Cette initiative «historique» débouchera sur des accords aussi bien économiques que culturelles.

12/04: Israël lance son opération «Raisins de la Colère», un déchaînement d'artillerie combiné à des raids aériens incessants qui va jeter sur les routes plusieurs centaines de milliers de Libanais fuyant les zones bombardées. Objectif: briser le Hezbollah. Le 13, Hariri entame une tournée arabe et européenne pour tenter de mettre un frein au déchaînement de violence. Le 15, le Conseil de sécurité se saisit de la situation au Liban et, pour éviter un veto des Etats Unis, il se contentera de «souhaiter» l'arrêt des combats. Le 16, le ministre français des Affaires étrangères débarque dans la région,qu'il ne quittera plus avant la conclusion d'un cessez-le-feu. Le 18, l'artillerie israélienne provoque un massacre à Cana et Nabatyé. Au Q.G. du contingent fidjien de la FINUL, plus de 125 personnes trouvent une mort atroce. Le 23, le président Elias Hraoui est à l'ONU. Il demande la condamnation d'Israël pour crimes contre l'humanité. Le 26: Arrangement d'Avril: Un cessez-le-feu négocié par les Etats-Unis et la France est annoncé au Liban et en Israël. Il prévoit la création d'un comité de surveillance du «cessez-le-feu» et celle d'un «groupe consultatif» pour le redressement économique. Le 7 mai, un rapport officiel de l'ONU conclut que le bombardement du Q.G. du contingent fidjien de la FINUL à Cana était délibéré.

12/05: 50 millions de dollars d'aide d'urgence de la Banque Mondiale au Liban.

16/05: Clôture symbolique à Cana, du 27ème congrès des Parlementaires arabes, qui s'est tenu à Damas.

20/05: Samir Geagea - déjà en prison - condamné à perpétuité pour l'assassinat du Dr. Elias Zayeck, le 19 janvier 1990.

29/05: La droite nationaliste dirigée par Benjamin Netanyahu revient au pouvoir en Israël et bloque le processus de paix.

05/06: Trois ténors de l'opposition anti-Taëf, Amine Gemayel, Michel Aoun et Dory Chamoun, se rencontrent en France pour la première fois, et posent les jalons d'une action commune.

10/06: Visite au Liban du Pape Chénouda III. Les Coptes recoivent droit de cité au Liban comme 18e communauté offiicellement reconnue.

12/06: Verdict dans le procès de Yehya Chamas. L'ancien député déchu de ses droits civiques est condamné à 7 ans de travaux forcés pour trafic de drogue.

24/06: Le gouvernement approuve un projet de loi électorale prévoyant un découpage hétérogène des circonscriptions: cazas dans le Mont-Liban, mohafazat ailleurs. Pour la forme, une «seconde lecture» en sera faite trois jours plus tard, et un alinéa sur le «caractère exceptionnel» du découpage sera éliminé.

11/07: La Chambre des députés vote le projet de loi électorale sans changement.

13/07: Verdict dans l'affaire de l'attentat contre l'Eglise de Zouk (29 février 1994). Geagea innocenté. Elargissement de Fouad Malek.

26/07: Recours en annulation de la loi électorale devant le Conseil Constitutionnel.

07/08: Le Conseil Constitutionnel invalide la loi électorale, au nom de l'article 7 de la constitution («Tous les Libanais sont égaux devant la loi»). Les dix sages cassent aussi la disposition privant les fonctionnaires de la possibilité de réintégrer leurs fonctions.

13/08: L'Assemblée vote une loi électorale identique à celle que le Conseil

Karakira pour lui succéder.

01/09: Le ministre de l'Environnement Pierre Pharaon, déclare que le dossier des déchets toxiques est clos. Le bateau de greenpeace est forcé de quitter le port de Beyrouth.

18/09: La Maison Blanche annonce un allegement des restrictions de voyage et permet aux citoyens américains de se rendre au Liban, munis d'une permission écrite du Département d'Etat.

19/09: Le Hezbollah mène une attaque dans la bande frontalière faisant un tué et deux blessés dans les rangs de l'armée israélienne.

25/09: Les locaux de la Bourse de Beyrouth sont inaugurés au Sadate Tower.

05/10: Une assemblée politique et religieuse réunie autour du leader du PSP Walid Joumblatt démet de ses fonctions le cheikh Akl druze par intérim, cheikh Bahjat Ghaith.

16/10: Le Conseil des ministres décide de transmettre à la Chambre un projet d'amendement de l'article 49 de la constitution en vue de la prorogation du mandat du président Hraoui pour une période de trois ans.

19/10: Le Parlement approuve, à mains levées, par 110 voix contre 11, la prorogation du mandat du président Hraoui «pour une fois et à titre exceptionnel». Le mandat est prorogé pour trois ans expirant le 23 octobre 1998.

26/10: Des Cheikh druzes réunis en présence du député Talal Arslane et de l'émir Fayçal Arslane rejettent la nomination par le Premier ministre d'un fonctionnaire civil chargé d'assurer l'intérim du cheikh Akl druze.

04/11: Assassinat du Premier ministre israélien Yitzhak Rabin par un extrémiste orthodoxe juif opposé à l'évacuation des territoires occupés.

15/11: Le Conseil des ministres reconduit le mandat du commandant en chef de l'armée, le général Emile Lahoud dans ses fonctions pour une période de trois ans.

19/11: Me Chakib Cortbawi, élu batonnier de l'Ordre des avocats de Beyrouth.

26/11: Ouverture au Vatican du synode sur le Liban.

14/12: Au terme de trois semaines de débats intensifs le Synode sur le Liban rend public son «appel final». Les milieux mahométans et pro-syriens critiquent le passage de l'appel final du Synode relatif au départ des troupes syriennes du Liban ainsi que la clause mettant l'accent sur le caractère pluriculturel de la société libanaise.

1996

-/-: Le Liban gagne sa «guerre» contre la Chine et organisera la douzième édition des championnats d'Asie des Nations à Beyrouth en l'an 2000. Ceci grâce à un vote des membres du comité exécutif de la Fédération asiatique de football en marge de la onzième édition aux Emirats Arabes Unis.

05/01: Le président de l'Assemblée française Philippe Seguin au Liban. Signe d'un regain d'intérêt entre la France et le Liban.

08/01: Visite du président du Parlement fédéral canadien au Liban.

08/01: Publication du rapport de la commission technique chargée de se prononcer sur le nombre des médias audiovisuels susceptibles d'opérer au Liban (5 chaînes de TV et 10 radios FM). Le 7 février, le Conseil des ministres appruve le rapport.

16/01: Le ministre français des Affaires étrangères à Beyrouth en visite officielle. La France encourage les Chrétiens du Liban à participer massivement aux législatives.

17/02: Visite du Premier ministre Rafik Hariri au Vatican.

17/02: Ouverture à Paris du «Congrès National Libanais» regroupant des personnalités et partis de l'opposition. Le Congrès réclamera en vain un contrôle international, en prévision des législatives qui s'annoncent.

29/02: Journée de grève générale, à l'appel de la CGTL. Pour faire échec à la CGTL l'armée décrète un couvre-feu de quelques heures.

29/02: Visite du ministre français de la Défense Charles Million, pour préparer une visite

06/03: Réunion du Conseil de coopération libano-européen à Bruxelles. Au terme de plusieurs jours de discussions, Beyrouth et les représentants de l'Union européenne s'engagent à négocier un nouvel accord de coopération.

14/03: Journée de solidarité pour le Sud: Le Conseil des Ministres tient, pour la première fois une réunion à Nabatiyeh.

15/03: Trois à sept ans de prison sont requis pour le député Yehya Chamas, dans l'acte d'accusation publié par le premier juge d'Instruction de Beyrouth Saïd Mirza. Chamas est accusé de trafic de drogue.

04/04: Karékine II Sarkissian, catholicos de Cilicie, est élu à la tête de l'Eglise arménienne-orthodoxe.

12/04: Télé Liban devient propriété exclusive de l'Etat.

18/04: Réunion à New York entre le ministre des Affaires étrangères libanais Farès Boueiz et le secrétaire d'Etat américain Warren Christopher.

25/04: Neuf soldats israéliens blessés dans une attaque-suicide à Bint Jbeil.

05/05: Le Hezbollah tire des roquettes au Nord d'Israël.

19/05: Le chef du gouvernement Rafik hariri démissionne. Le 21, il sera désigné à nouveau Premier ministre. Un nouveau gouvernement sera formé le 25.

29/05: Décès du député et ministre Joseph Moghaïzel.

01/06: Visite de Bachar Hafez Assad à Beyrouth.

06/06: Le Parlement vote la confiance au nouveau gouvernement par 76 voix contre 18 et 5 abstentions.

13/06: Violents affrontements dans le camp de Aïn el-Héloué entre partisans et adversaires du leader de l'OLP Yasser Arafat. Les accrochages font une dizaine de morts et une trentaine de blessés.

15/06: Le secrétaire d'Etat adjoint pour le Proche Orient Robert Pelletreau s'entretient à Baabda avec le président Elias Hraoui.

16/06: Raid israélien contre les positions du Hezbollah dans la Békaa ouest. Le lendemain la résistance mènera pluiseurs opérations contre l'armée israélienne dans la zone de sécurité faisant trois tués et trois blessés dans les rangs israéliens.

23/06: Escalade au Liban-Sud. Le Hezbollah tire une dizaine de Katioucha contre le Nord d'Israël faisant un tué et huit blessés. En guise de représailles, les Israéliens bombardent les positions du Hezbollah dans plusieurs localités du Sud.

24/06: la Cour de Justice rend son verdict dans l'affaire de l'assassinat de Dany Chamoun. Le leader des Froces Libanaises, Samir Geagea est condamné à mort. La sentence est commuée en travaux forcés à perpétuité.

26/06: Pierre Pharaon est nommé ministre de l'Environnement en remplacement de feu Joseph Moghaïzel.

03/07: Le chef de l'Eglise copte d'Egypte Chénouda III au Liban.

06/07: Le Conseil des ministres approuve un réajustement des salaires de 20% dans le secteur public et approuve une série de mesures pour améliorer les recettes de l'Etat: augmentation de 37 % du prix de l'essence; augmentation des taxes sur cerains produits de luxe; et abolition du dollar douanier.

16/07: Scrutin partiel à Beyrouth pour le pourvoi au siège parlementaire laissé vacant par le décès de Joseph Moghaïzel: Nasri Maalouf est élu par 8945 voix devançant largement ses adversaires de 7000 voix. Près de 3,8 % des électeurs inscrits participent au vote.

19/07: Malgré la décision du gouvernement d'interdire les manifestations, la CGTL organise un rassemblement à Beyrouth. L'intervention de l'armée aboutit à des échauffourées et à une vague d'arrestations dans divers quartiers de la capitale ainsi qu'à Saïda.

26/07: Visite officielle du Premier ministre Rafik Hariri en France.

31/08: Le président de l'Association islamique de bienfaisance (Ahbaches) cheikh Nizar Halabi,est assassiné devant son domicile à Tarik Jédidé. Les Ahbaches élisent Houssam

26/09: Le Premier ministre Rafik Hariri à Londres pour le coup d'envoi des bons du Trésor en dollars qui seront lancés sur le marché européen.

18/10: Le Premier ministre Rafik Hariri signe deux accords de coopération économique avecla Roumanie.

19/10: Des obus tirés par un char israélien font cinq mort. La résistance au Sud tire des salves de Katioucha sur la Galilée.

26/10: La Jordanie signe un traité de paix avec Israël.

26/10: La Cour de Justice condamne à 15 ans de travaux forcés les deux principaux coupables (Abdel Hakim Hleyhel et Bilal Kasn) de l'attentat perpétré en 1993 sur la route de Balamand contre un car transportant des personnalités ecclésiastiaques.

30/10: Le patriarche maronite Mgr Nasrallah Boutros Sfeir, élevé à la dignité de cardinal.

10/11: Les commissions parlementaires optent pour la levée de l'immunité parlementaire du député Yahya Chamas accusé de trafic de drogue.

15/11: Arrivée du «Rainbow Warrior». C'est la première visite officielle d'un navire de «Greenpeace» au Liban.

25/11: Affrontements sanglants entre loyalistes et dissidents du Fateh à Aïn el-Héloué: une dizaine de tués et plus de 15 blessés.

01/12: L'affaire des hélicoptères Puma: Le parlement retient la responsabilité du président Amine Gémayel et de son conseiller Sami Maroun.

09/12: Le secrétaire d'Etat adjoint américain pour le proche-orient Robert Pelletreau effectue une visite éclair à Beyrouth pour informer le pouvoir du bilan de la nouvelle tournée du secrétatire d'Etat Warren Christopher.

12/12: Le Premier ministre Rafik Hariri à Casablanca pour assiter au septième sommet de l'Organisation de la Conférence Islamique.

21/12: Attentat à la bombe dans le quartier Sfeir, dans la banlieue-sud. L'un des responsables du Hezbollah Fouad Meghnieh et trois autres personnes sont tués dans l'explosion.

1995

-/-: Michel Hajjar champion arabe de tir (trap) en Jordanie.

11/01: Quatre Palestiniens sont tués dans des accrochages avec des soldats israéliens au Sud Liban. Trois militaires libanais sont en outre blessés.

19/01: Cinq combattants du FPLP-CG d'Ahmed Jibril tués à la suite d'une infiltration palestinienne dans la bande frontalière.

20/01: Nouvelle infiltration d'un commando conjoint "Hezbollah" et du FPLP-CG dans la zone de sécurité.

25/01: Visite du ministre canadien des Affaires étrangères, André Ouelet.

26/01: Vote du Budget 95: 6.247 milliards et 417 millions de livres libanaises (1 dollar = 1646 LL).

31/01: «Greenpeace» affirme que les déchets toxiques au Liban constituent «une bombe écologique». Le 2 février, le premier juge d'Instruction de Beyrouth Saïd Mirza est chargé du dossier de l'enquête sur les déchets toxiques.

6-7/02: Discussions sécuritaires libano-américaines à Washington. Les Américains refusent de lever les restrictions qu'ils imposent sur le voyage de leur ressortissants au Liban.

11-12/02: Réunion annuelle du Conseil supérieur libano-syrien.

15/02: Visite au Liban du ministre roumain des Affaires étrangères, Téodir Melescanu.

15/02: Visite au Liban du secrétaire général de la Ligue arabe, Esmat Abdel Méguid.

18/02: L'armée israélienne impose un blocus sur le port de Tyr et de Saïda qui dure plusieurs semaines.

circonstances atténuantes dans l'application de la loi sur la peine capitale.

28/04: Le ministre français de la Culture et de la Francophonie Jacques Toubon en visite officielle à Beyrouth.

04/05: Signature d'un accord de coopération culturelle entre le Liban et la Syrie.

05/05: Election du premier Conseil d'administration de la société Solidere.

12/05: Mandat d'arrêt par défaut lancé contre Habib Chartouni, le meurtrier de Béchir Gemayel, libéré en octobre 1990 de la prison de Roumié par des miliciens PSNS.

21/05: Enlèvement par un commando israélien de Moustapha Dirani, responsable de la Résistance croyante. Le Liban déposera une plainte contre Israël au Conseil de Sécurité.

29/05: L'ESCWA choisit de nouveau Beyrouth pour abriter son siège permanent.

31/05: Ghassan Touma, ancien chef des services de sécurité des *Forces Libanaises*, condamné en cassation à 20 ans de de travaux forcés pour tentative d'attentat contre le chef de l'Etat.

02/06: Raid meurtrier de l'aviation israélienne contre un camp d'entraînement du Hezbollah à Aïn Kawkab près de Baalbeck: 26 morts, 40 blessés. Pendant plusieurs jours, la tension sera à son comble au Sud, en raison de tirs de Katioucha sur le nord de la Galilée par le Hezbollah.

13/06: Publication de l'acte d'accusation dans l'affaire de l'attentat d e Zouk. Geagea considéré comme commanditaire présumé du carnage.

13/06: Ouverture de la première ambassade arménienne à Beyrouth.

16/06: Publication de l'acte d'accusation dans l'affaire de l'assassinat de Dany Chamoun. Nouvelle inculpation du leader des Forces Libanaises Samir Geagea.

21/06: Signature d'un décret de naturalisation accordant la nationalité libanaise à 130.000 personnes, notamment aux Arabes de Wadi Khaled qui l'attendaient depuis l'indépendance du pays.

01/07: Arafat retourne en terre palestinienne et crée à Gaza l'Autorité palestinienne, le gouvernement autonome qui étend sa juridiction sur les villes évacués par Israël.

06/07: Le ministre français de l'Enseignement supérieur et de la Recherche François Fillon en visite au Liban.

07/07: Les forces gouvernementales entrent à Aden, mettant un terme à une guerre de deux mois, à la suite de la sécession du Sud du Yémen. Le Nord et le Sud du pays étaient unifiés depuis 1990.

09/07: Election à l'unanimité d'un nouveau conseil exécutif de la ligue maronite. Ernest Karam reconduit à la tête de l'organisme.

14/07: La chambre des députés autorise les médas audiovisuelks à reprendre leur émissions en attendant la promulgation d'une loi réglementant l'activité de ce secteur.

18/07: Le Hezbollah accusé d'un attentat contre un centre de la communauté juive à Buenos Aires. L'organisation dément.

22/07: Washington informe Beyrouth de son refus d'extrader Ghassan Touma, ancien chef des services de sécurité des Forces Libanaises, condamné en cassation à 20 ans de travaux forcés, pour tentative d'attentat contre le chef de l'Etat.

31/07: Wajdi Mallat élu premier président du conseil constitutionnel.

04/08: A laveille de l'arrivée du secrétatire d'Etat américain dans la région (6 août), l'aviation israélienne s'acharne au Sud: Sept mort et 18 blessés.

07/08: Décès de l'ex-patriarche maronite Antoine Pierre Khoreiche.

02/09: Michel Murr nommé ministre de l'Intérieur en remplacement de Béchara Merhej. Ce dernier présentera sa démission le 8 du mois.

17/09: Concert de Feyrouz dans le centre-ville. Il s'agit de sa première apparition en public, au Liban, depuis 1978.

20/09: Damas et Beyrouth concluent un accord sur l'exploitation des eaux de l'Oronte (22% pour le Liban) et deux autres accords de coopération touristique et culturelle.

1994

-/-: L'ère Sagesse commence dans le basket-ball local, avec le premier titre de champion du Liban.

-/-: Fondation de la Fédération de karaté.

-/-: Le Ansar bat la sélection du Qatar (Champion du Golfe) 1-0, dans le cadre du torunoi arabe de la Békaa.

05/01: Conclusion à Damas d'un accord libano-syrien pour la construction d'une centrale électrique commune aux deux pays.

10/01: La souscription du capital liquide de «Solidere» (650 millions de dollars) atteint 926 millions de dollars dont 550 millions proviennent de Libanais.

22/01: la République assiste aux obsèques de Bassel Hafez Assad à Qordaha.

23/01 / Le Premier ministre Rafik Hariri à Londres pour accélérer l'aide économique et militaire au Liban. Le 24, la Grande Bretagne reprend, à hauteur de 75 millions de dollars, ses garanties à l'exportation vers le Liban.

29/01: Assasinat du premier secrétaire de l'ambassade de Jordanie, Naeb Omran Maaytah, à son domicile. Ses assassins, des Palestiniens du Fateh CR d'Abou Nidal, seront arrêtés le 7 février.

29/01: L'Allemagne multiplie par quatre les garanties à l'exportation vers le Liban.

01/02: Décès de Fouad Ephrem Boustany.

07/02: Flambée de violence au Sud: quatre israéliens tués.

10/02: Cassure au sein de la CGTL. Antoine Béchara forme la Confédération générale des syndicats sectoriels, autorisée par un arrêté ministériel.

15/02: Double raid israélien au Sud suivi le lendemain de tirs de Katioucha sur la Galilée.

27/02: Attentat à l'explosif contre l'Eglise Notre Dame de la Délivrance à Zouk Mikhaël: Dix morts et une cinquantaine de blessés.

27/02: Election de Karim Racy pour le siège grec-orthodoxe du Akkar, vacant depuis la mort de Abdallah Racy.

07/03: Le gouvernement décide de remettre en vigueur la peine capitale et approuve un projet de loi supprimant le bénéfice des circonstances atténuantes.

17/03: Perquisition dans les bureaux administratifs du quartier général de Forces Libanaises à Zouk Mikhaël.

18/03: Cheikh Mohammed Mehdi Chamseddine élu président du Conseil supérieur chiite.

21/03: Deux écoliers et un civil tué lors de bombardements israéliens au Liban-Sud; quatre morts dans les rangs de l'armée israélienne et de l'ALS. Tirs de Katioucha sur le nord d'Israël.

23/03: Dissolution des Forces Libanaises et arrestation de son chef de département administratif Fouad Malek.

11/04: Assassinat d'un opposant irakien, Taleb Souheil Tamimi à Beyrouth. Le 18, Beyrouth rompt ses relations diplomatiques avec Bagdad. Le 21, L'ambassade irakienne est fermée; le Consul et le chef des gardes du corps de chancellerie accusés du meurtre de Tamimi sont arrêtés.

20/04: Vingt-quatre éléments des Forces Libanaises accusés du meurtre de Dany Chamoun, de son épouse et de ses deux enfants. Douze sont arrêtés.

21/04: Mandat d'arrêt contre Samir Geagea. Le chef des Forces Libanaises est placé en garde à vue à Yarzé. Il est interrogé par le juge d'instruction Joseph Freiha chargé du dossier de l'attentat à l'explosif contre l'Eglise Notre Dame de la Délivrance à Zouk Mikhaël.

22/04: Pendaison du meurtrier-violeur d'une fillette de huit ans à Saïda. Il s'agit de la première exécution capitale après la suppression de la clause relative au bénéficedes

Abdel Méguid, entament une tournée arabe afin de concrétriser l'aide de 500 millions de dollars promises par le Conseil ministériel de la Ligue.

27/08: Réunion à Beyrouth des ministres des Affaires étrangères des pays engagés dans des pourparlers de paix avec Israël.

09/09: 181 déportés de Marj ez-Zouhour regagnent leurs foyers dans les territoires occupés. Les 197 autres feront de même le 15 décembre conformément à un accord conclu en février dernier entre Israël et les Etats-Unis. 16 déportés préféreront rester clandestinement au Liban de peur d'encourir de lourdes peines de prison en Israël.

13/09: L'armée ouvre le feu sur une manifestation du Hezbollah à Ghobeiri: 7 morts et 40 blessés. La veille le ministre de l'Intérieur avait rappelé l'interdiction de toute manisfestation.

13/09: Après des mois de négociations secrètes à Oslo, Israël et l'OLP se reconnaissent mutuellement et signent une "Déclaration de Principes" lançant l'autonomie palestinienne. Poignée de main hitorique entre Yasser Arafat et Yitzhak Rabin sur la pelouse de la Maison Blanche.

15/09: Le Premier ministre syrien Mahmoud Zohbi, entame sa première visite officielle au Liban à la tête d'une importante délégation ministérielle.

16/09: Conclusion de quatre accords entre la Syrie et le Liban concernant la coopération économique et sociale, la circulation des personnes et des marchandises, la coopération aux niveaux agricoles et sanitaires.

17/09: Le Conseil des ministres charge Télé-Liban de superviser les programmes politiques.

26/09: Le Premier ministre Rafik Hariri et le ministre des A.E. Farès Boueiz à NewYork pour participer à la 48ème sesion de l'Assemblée générale de l'ONU. Le 27, Hariri est reçu pendant 40 minutes par le président Clinton.

08/10: Réunion à Washington entre le ministre libanais des A.E Farès Boueiz et le secrétaire d'Etat américain Warren Christopher.

14/10: Le Premier ministre Rafik Hariri en visite officielle en France. La visite est couronnée par la signature d'un protocole général de coopération, doublé d'un accord de coopération culturelle, technique et scientifique. Des contrats d'un montant de 500 millions de FF signés avec la France.

14/10: Première réunion Kataëb-Marada depuis 1978. Les deux parties publient un communiqué conjoint soulignant l'attachement aux valeurs chrétiennes, à l'unité nationale et la coopération avec la Syrie.

15/10: Assises des prélats maronites et orthodoxes au Palais de Baabda, sous les auspices du président Elias Hraoui.

05/11: Le Pape Jean-Paul II reçoit le chef de l'Etat Elias Hraoui.

08/11: A Sydney, le patriarche maronite Mgr Nasrallah Boutros Sfeir affirme que «l'équilibre national est rompu au Liban».

15/11: Le Premier ministre Rafik Hariri en Arabie Saoudite. La Saoudian airlines reprend ses vols en direction du Liban. Aide de 100 millions de dollars du royaume wahabite au Liban.

18/11: Le ministre français des A.E., Alain Juppé au Liban.

23/11: Don de 50 million de dollars de la CEE au Liban.

29/11: 460 fonctionnaires limogés par le gouvernement.

02/12: Licenciement de1800 fonctionnaires abstentéistes et d'une quinzaine d'autres «indésirables».

11/12: Tragique décès du cinéaste libanais Maroun Baghdadi à Beyrouth.

20/12: Attentat contre le siège central du parti Kataëb. Un membre du bureau politique, Antoine Baaklini, tué.

21/12: Première réunion du Conseil supérieur libano-Syrien à Damas.

-/-: Amine Maalouf premier auteur libanais primé par le Goncourt.

05/01: Pour la première fois depuis les années 1980, un débat de politique générale a lieu à l'Assemblée.

10/01: Projet controversé d'un Service du drapeau de 18 mois. Les protestations populaires entraîneront la suppresion du dédit d'exemption.

19/01: Premier train de nominations administratives depuis deux ans.

27/01: Visite à Beyrouth du secréaire d'Etat à la Francophonie Catherine Tasca.

01/02: Les dissidents Kataëb forment un «comité de salut transitoire» consacrant lascission au sein du parti.

05/02: La CEE accorde une aide de 35 millions de dollars au Liban.

11/02: L'Assemblée Nationale vote une loi levant l'immunité des fonctionnaires; l'épuration administrative touchera 6.000 fonctionnaires sur 18.000.

21/02: Le Secrétaire d'Etat américain Warren Christopher au Liban.

06/03: La Banque Mondiale approuve un prêt de 175 millions de dollars pour le Liban.

18/03: Le Conseil du Développement et de la Reconstruction expose au gouvernement un plan décennal de reconstruction.

07/04: Le projet de remise du réseau téléphonique adjugé à trois compagnies: Alcatel (française), Siemens (allemande) et Ericsson (suédoise).

02/05: Le Premier ministre Rafik Hariri entame une tournée dans le Golfe pour tenter de relancer l'aide arabe à la reconstruction du Liban.

21/05: La Banque Mondiale décide d'accorder un crédit de 45 millions de dollars à cinq banques libanaises.

26/05: Le Conseil des ministres décide d'accorder aux enseignants, professeurs d'universités et magistrats, une augmentation de salaires allant de 25 à 50% valable à partir du premier janvier 1994.

28/05: Le trafic commercial est interdit au port de Jounieh.

11/06: Elie hobeika remplace Georges Frem à la tête du ministère des ressources hydrauliques et électriques.

16/06: Visite éclair du maire de Paris Jacques Chirac à Beyrouth.

21-28/06: Tension au Sud: Chute de Katioucha au nord d'Israël (les 28 et 29)

23/06: Attentat manqué contre des prélats cahtoliques et orthodoxes réunis à Balamand.

09/07: Le Hezbollah lance au Liban-Sud une série d'attaque meurtrières contre l'armée israélienne et l'Armée du Liban Sud., faisant trois tués et cinq blessés dans les rangs de l'armée israélienne.

25-31/07: Israël lance sa plus vaste offensive contre le Liban depuis l'invasion de 1982. C'est l'opération «Justice rendue». Des dizaines de milliers de Sudistes prennent le chemin de l'exode. Le 30-31, le Conseil ministériel de la Ligue Arabe, réuni en session extraordinaire à Damas décide d'octroyer une aide de 500 millions de dollars au Liban pour la reconstruction des villages détruits ou endommagés par les bombardements. Le 31, à l'initiative des Etats-Unis, un cessez-le-feu est conclu au Sud.

28/07: Le Président Elias Hraoui se réinstalle à Baabda.

04/08: Le secrétaire d'Etat américain Warren Christopher, effectue une visite éclair à Zahlé. Réunion avec le ministre des Affaires étrangères Farès Boueiz.

06/08: L'ancien ministre Pierre Pharaon est assassiné à sa résidence de Beyrouth à l'âge de 95 ans.

06/08: L'ambassadeur du Liban à Washington Simon Karam présente sa démission.

09/08: Déploiement symbolique de l'armée en zone FINUL.

11/08: Georges Frem, ministre d'Etat est révoqué, sur décision du Conseil des ministres, et remplacé par Jean Obeid.

16/08: Nomination du Libanais Nasri Khoury au poste de secrétaire général du Conseil supérieur libano-syrien.

21/08: Le Premier ministre Rafik Hariri et le secrétaire général de la Ligue arabe, Esmat

16/06: Sleiman Tony Frangié démissionne du Cabinet, après s'être retrouvé nez à nez avec Samir Geagea, au siège provisoire de la présidence.

16/06: Libération des derniers otages étrangers retenus au Liban. Les deux allemands Struebug et Kemptner avaient été enlevés le 16 mai 1989 par le clan chiite Hamadé.

16/07: La Chambre adopte la loi électorale par 64 voix contre 13.

23/07: Décès de l'ancien chef de l'Etat Sleiman Frangié.

30/07: L'armée récupère les édifices publics toujours ocupés par les anciennes milice. Coup sur coup, ce sera le QG des Forces Libanqaises à la Quarantaine, le Palais de Beiteddine et de l'Emir Amine, dans la montagne et la caserne de Chekh Abdallah à Baalbeck.

31/07: Rentrée inopinée à Beyrouth de l'ancien président de la République Amine Gemayel, opposé aux législatives.

23/08: Première journéé électorale (Nord et Békaa). Hussein Husseini, président sortant du parlement crie à la fraude et réclame l'annulation du scrutin dans la cisconscription de Baalbeck-Hermel. Le lendemain, il démissionne.

26/08: Les ministres Farès Boueiz et Georges Saadé démissionnent du gouvernement. Boueiz retire sa candidature du Kesrouan.

30/08: Deuxième étape du scrutin (Beyrouth et Mont-Liban, moins le Kesrouan). Les populations déplacées s'abstiennent massivement. Taux de participation: Beyrout (10,1%); Baabda (12%), Metn-Nord (13,8%), Jbeil (6,5%), Aley (21%), Chouf (35,2%).

04/09: Nouvelle grève de trois jours à l'appel de l'opposition. Le 7, le président français François Mitterand trouve déplorable l'orgnisation du scrutin en présence d'une armée étrangère. Le 8, Les Etats Unis «décus» par la conduite des élections.

06/09: Troisième étape du scrutin (Liban Sud). Participation chiite massive. Abstention des Chrétiens. La population de la bande frontalière (25% du corps électoral) privée du droit de vote.

08/10: Congrès Général du noyau dur de l'opposition (chrétienne). Un front de l'opposition libanaise est proclamé.

11/10: Elections au Kesrouan.

20/10: Nabih Berry élu président de l'Assembléé nationale.

22/10: Rafik Hariri chargé de formé un gouvernement. Redressement spectaculaire de la livre libanaise.

26/10: Trente Katiouchas tirées par la Résistance islamique sur Kiryat Schmona. déclenchant un nouveau cycle de violence.

01/11: Le Cabinet Hariri voit le jour. 30 ministres dont 15 nouvelles figures.

03/11: Fondation du «Rassemblement pour la République» (RPR) présidé par Albert Moukheiber.

11/11: Situation explosive au Sud. Beyrouth Demande au Hezbollah d'arrêter les tirs de Katioucha sur le Nord d'Israël.

04/12: Conférence de Cordination des Etats limitrophes d'Israël avant le 8ème round despourparlers.

17/12: Israël expulse plus de 400 Palestiniens de Hamas vers le Liban. Ils vont croupir à Marj el-Zouhour, entre la «zone de sécurité» créée par Israël au Sud et le territoire où le Liban exerce sa souveraineté. Le Conseil de sécurité condamne la mesure de bannissement (résolution 799).

18/12: Les mandats des Conseils municipaux prorogés jusqu'à fin 1993.

1993

-/-: Le Liban accueillera les éliminatoires du groupe asiatique 4 du Mondial 94 de football, sur le terrain municipal de Bourj Hammoud.

-/-: Fondation de la Fédération de badminton.

17/12: Le Conseil des ministres décide la fusion des ministères de l'Industrie et de l'Economie.

17/12: Visite éclair à Beyrouth du président du Comité olympique international, Juan Antonio Samaranch, qui annonce à cette occasion l'octroi d'une aide de 200.000 dollars en vue de la reconstruction de la Cité sportive.

1992

-/-: Fondation de la Fédération de bridge.

-/-: Election de M. Sélim Salam (président de la Fédération libanaise de golf), président de la Fédération arabe de golf.

15/01: L'écrivain et journaliste libanais Moustapha Geha, est abattu dans le quartier de Sabtieh-Jdeidé.

25/01: L'armée libanaise remplace la FINUL à Tayr Debba (Liban-Sud). Elle y était intervenue initialement pour mettre fin aux combats entre le mouvement Amal et le Hezbollah. Le lendemain sept autrres villages passent souls le contrôle de l'armée.

16/02: Raid héliporté israélien contre le convoi de cheikh Abbas Moussaoui. Le secrétaire général du Hezbollah, son épouse et leur fils mourront carbonisés dans la voiture qui les transportait. L'attentat fera 13 autres victimes.

18/02: Cheikh Hassan Nasrallah succède à Abbas Moussaoui à la tête du Hezbollah.

20/02: Le Sud s'embrase. Roquettes contre la Haute-Galilée et incursion israélines hors de la zone de sécurité.

04/03: Le Liban et l'Arménie décident de nouer des relations diplomatiques, à l'issue d'une visite de 24 heures à Beyrouth du ministre arménien des Affaires étrangères Rafy Ohanéssian.

06/03: Le Conseil des ministres réuni en session extraordinaire marathon, tente vainement de freiner la hausse du billet vert. A l'appel de la CGTL, le pays est paralysé par une grève générale massivement suivie.

15/03: Décès de Khaled Joumblatt ancien ministre.

01/04: Réunion de coordination entre les ministres des A.E. du Liban, de Syrie et de Jordanie, et le chef du département politique de l'OLP.

06/04: Attaque de la résistance contre le convoi des généraux Lahd, Mordechai et Tamir. Deux soldats israélien tués et cinq autres blessés dans l'opération revendiquée par la «Résistance islamique» et le «Jihad islamique pour la Palestine».

09/04: Le gouvernement approuve le protocole économique libano-italien portant sur une somme globale de 460 millions de dollars.

15/04: Des milliers de personnes manifestent à l'appel de la CGTL pour protester contre la crise économique. Le 22, une grève générale paralyse Beyrouth.

06/05: Au premier jour d'une grève générale de quatre jours, émeutes dans les grandes villes du Liban et sur les principaux axes routiers. Sous l'effet conjugué de la pression populaire et de l'effondrement monétaire, Omar Karamé démissionne.

13/05: Rachid Solh, député de Beyrouth désigné pour former un nouveau gouvernement.

16/05: Formation du Cabinet Solh; Samir Geagea désigné ministre d'Etat démissonne sur le champ.

29/05: Le Cabinet Solh obtient la confiance de la Chambre.

31/05: Décès du député Edouard Honein, ancien secrétaire général du Front Libanais.

02/06: Visite du ministre iranien des A.E., Ali Akbar Velayati. Au coeur des entretiens, l'appui iranien du Hezbollah et la nécessité pour l'Iran de passer par l'Etat, dans ses rapports avec des organisations libanaises.

08/06: Réélection de Georges Saadé à la tête des Kataëb face à Samir Geagea, ancien commandant-en-chef des Forces Libanaises.

22/05: Signature à Damas du «Traité de fraternité, de coopération et de coordination». Le 25, l'Assemblée entérine par 45 voix contre une, celle d'Albert Moukheiber, le traité.

10/06: Le Pape Jean-Paul II convoque un Synode spécial pour le Liban.

20/07: Accord Liban-PNUD-OACI pour la remise en état de l'AIB.

1-13/07: L'armée se déploie au Sud et désarme les Palestiniens après une série d'accrochages limités.

11/07: A l'occasion de l'ouverture du Synode des évêques catholiques, le Pape Jean-Paul II appelle dans un message vidéo à la reconstruction d'une société digne de la vocation du Liban.

14/08: Le Conseil des ministres adopte à la majorité des voix, le projet de loi sur l'amnistie générale dont devrait notamment bénéficier le général Michel Aoun.

26/08: Le parlement vote le projet de loi d'amnistie et le Conseil des minsitres approuve le projet d'accordet de sécurité entre le Liban et la Syrie.

27/08: Le Dossier du général Aoun et des anciens ministres du cabinet militaire Edgard Maalouf et Issam Abou Jamra est clos avec la signature par le président du décret d'amnistie spéciale. Les trois militaires doivent quitter en moins de 48 heures le Liban pour la France où toute activité politique leur est interdite.

29/08: Le général Aoun et les brigadiers Edgard Maalouf et Issam Abou Jamra quittent l'ambassade de France. Un sous-marin les attend à Dbayé pour les transporter à Chypre d'abord à Chypre eensuite à Marseille.

30/08: Le général Michel Aoun et ses deux compagnons arrivent à Marseille où ils logeront avec leurs familles respectives dans la villa «Gaby».

01/09: Le traité de «Fraternité et de coopération» ratifié le 2 mai entre le Liban et la syrie connaît sa première concrétisation avec la signature à Chtaura d'un «accord militaire de sécurité».

17/09: L'accord de sécurité libano syrien voté à main levée à 55 voix contre une (Albert Moukheiber) à la Chambre.

24/09: Rencontre de la «troïka» libanaise avec le président américain George Bush.

09/10: Recrudescence des opérations anti-israéliennes au Sud.

25/10: Le Cheikh Akl de la communauté druze, Mohammed Abou Chacra s'éteint à l'âge de 81 ans. Son intérim est assuré par cheikh Bahjat Ghaith.

30/10: Ouverture de la conférence de Madrid sur la paix au Proche-Orient qui lance une série de négociations séparées entre Israël et les Arabes.

03/11: Début des pourparlers libano-israéliens à Madrid.

18/11: Deux otages occidentaux le Britannique Terry Waite et l'Américain Thomas Sutherland sont libérés.

29/11: Conclusion à Beyrouth d'un accord libano-italien de coopération et de promotion économique.

03/12: Libération de l'otage américain Alann Steen.

04/12: Libération du dernier otage américain Terry Anderson, enlevé le 16 mars 1985.

08/12: Le commandement de l'armée libanaise entame un vaste mouvement de permutation des diverses brigades dans la zone de déploiement de la troupe aussi bien dans le Grand Beyrouth, au Liban-Sud qu'au Nord du pays.

10/12: Début à Washington des pourparlers bilatéraux libano-israéliens.

10/12: Discours du président Hraoui au sommet de l'OCI à Dakar: invitation des pays membres à soutenir le Liban dans ses efforts visant à obtenir l'application de la 425 et à enclencher le processus de reconstruction du pays.

11/12: Le Fonds arabe pour le développement économique et social (FADES) accorde au Liban un prêt de 74 millions de dollars en vue de la réfection des installations des compagnies d'électricité.

12/12: Le ministre français des A.E. Roland Dumas en visite officielle à Beyrouth.

déplore. Washington: «Le temps de la réconciliation nationale est venu».

18/10: Habib Chartouni, auteur de l'attentat contre le président Bechir Gemayel libéré de la prison de Roumie où il était incarcéré depuis 6 ans.

20-21/10: nouveau sommet libano-syrien. 10 heures d'entretien en tête-à-tête entre les présidents Hraoui et Assad.

21/10: Dany Chamoun, leader du PNL, son épouse et leurs deux enfants cyniquement massacrés à leur domicile à Baabda.

23/10: Le vice-président syrien, Abdel Halim Khaddam et le chef d'état-major de l'armée syrienne le général Hikmat Chehabi à Beyrouth.

05/11: Accord de Damas entre le Hezbollah et Amal sous parrainage syro-iranien. Remake d'un accord similaire signé le 30 janvier 1989.

28/11: Après 15 mois d'absence, réouverture de l'ambassade US à Awkar.

03/12: Les Forces Libanaises achèvent l'évacuation de leur armement lourd: Le Grand Beyrouth est désormais une réalité.

04/12: Décès de Fouad Tehini, député maronite du Chouf. 68 parlementaires d'un total de 99 en 1972, demeurent en vie.

19/12: Démission du Cabinet Hoss: Omar Karamé chargé de former le nouveau gouvernement.

24/12: Omar Karamé annonce la formation de son gouvernement.

1991

-/-: Fondation de la Fédération de golf.

09/01: Par 37 voix contre 3, la Chambre accorde sa confiance au gouvenement Omar Karamé.

17/01: Début de la Guerre du Golfe visant à la libération du Koweit et menée par une coalition multinationale dirigée par les Etats-Unis.

01/02: 13 roquettes Katiouchas s'abattent sur le nord d'Israël. Le 4, un raid israélien massif contre des bases du Fateh fait 9 tués et 26 blessés.

06/02: L'armée entame son déploielment au Sud.

13-15/02: Le ministre des A.E. Farès Boueiz à Paris. Au programme: les realtions bilatérales, la situation au Sud et le cas «Aoun».

19/02: Consolidation du Grand Beyrouth: Déploiement à Achrafieeh de la 9e brigade panachée.

28/02: Libération du Koweït. L'Irak est soumis à un embargo tunisien.

08/03: L'abbé Pierre au Liban.

10/03: Plusieurs officiers Aounistes arrêtés le 13 octobre 1990 dont Fouad Aoun, Amer Chéhab et Fouad Achkar, libérés par Damas.

10/03: L'armée perquisitionne le QG des Forces Libanaises à la Quarantaine et prend en chargfe les ports du Grand Beyrouth.

15/03: Réouverture officelle du Port de Beyrouth après 15 ans de fonctionnement chaotique et 18 mois de fermeture effective.

20/03: Explosion d'une voiture piégée à Antélias après le passage du convoi du ministre de l'Intérieur Michel Murr. Le 29, un nouvel attentats gratuit au même endroit fait 4 morts et 28 blessés.

28/03: Le Conseil des ministres décide la dissolution des milices et le ramassage des armes lourdes et moyennes.

10/04: Epuration au sein de l'armée: 141 officiers démissionnent et 31 autres sont révoqués.

09/05: Le Parlement approuve un amendement de la loi électorale: l'assemblée passe de 99 à 108 députés.; le gouvernemet est autorisé à titre exceptionnel à nommer 40 députés.

3-4/02: L'armée prend le contrôle de Dbayé.
07/02: Aoun annonce la chute de la caserne d'Amchit.
09/02: Les nouvelles lignes de démarcation à l'Est se dessinent.
11/02: Proclamation d'un commandement neutre par le colonel Paul Farès.
15-16/02: Offensive de l'armée contre Ain-el-Remmaneh.
17/02: Evacuation par l'armée de la base de commandos d'Adma.
01/03: Le Patriarche maronite menace Aoun et Geagea d'excommunication.
20/03: Première réunion de l'Assemblée nationale au siège de la place de l'Etoile depuis 14 ans.
26/03: Le président Hraoui accuse le général Aoun d'avoir détourné 80 millions de dollars. Suspension des traitements des fonctionnaires à l'Est.
30/03: Bataille de Kleyate. Nouvelle menace d'excommunication de Sfeir.
05/04: Les Forces Libanaises bombardent les installations de Télé-Liban à Hazmieh, l'antenne de Beit-Mery et le siege de Radio-Liban à Fanar.
10/04: Création du Nouveau Front Libanais (NFL).
12/04: Ibrahimi en mission à Beyrouth et à Damas.
18/04: Tirs sur un autobus transportant des enseignants et des élèves empruntant la voie du Musée: 11 personnes brulées vives.
21/04: Décès du doyen d'âge du Parlement, Kazem el-Khalil, 89 ans).
23/04: Guerre des blocus entre l'armée et les Forces Libanaises.
02/05: Le NFL dissout les Forces Libanaises.
08/05: Fermeture par l'armée des voies de communication avec les régions contrôlées par les Forces Libanaises.
Décès du colonel Francois Zein, commandant de l'école militaire dans le bombardement de Fayadie.
26/05: Décès d'Adnan Hakim, l'un des artisans de l'indépendence.
29/05: Arrangement Puente: cessez-le-feu, arrêt des campagnes médiatiques, ouverture des écoles, libération des prisonniers.
29/07: Entrée en vigueur d'un blocus contre les régions contrôlées par le général Aoun (carburants et liquidités). Isolement politique et diplomatique du Cabinet de transition.
01/08: Décès du president du comité éxecutif du Bloc National Nouhad Boueiz.
02/08: Les troupes irakiennes de Saddam Hussein envahissent et occupent le Koweit dont Baghdad annonce l'annexion.
09/08: Les présidents Hraoui et Hoss au Caire pour le sommet arabe extraordinaire consacré à la crise du Golfe.
28/09: Décès du député grec-orthodoxe du Koura, Bakhos Hakim, la chambre ne compte plus que 69 parlementaires.
19/09: Ibrahimi à Beyrouth. La réunion constitutionnelle du fonds d'aide au Liban, prévue le 11 septembre, reportée sine die en raison de la crise du Golfe. L'Arabie Saoudite accordera une aide de 100 millions de dollars au Liban.
28/09: Blocus des régions Aounistes.
21/09: Le president Hraoui appose son paraphe sur les amendements constitutionnels votés par la Chambre un mois plus tot.
30/09: Hraoui de nouveau à Damas. Le chef de l'état syrien assure "que la Syrie est prête à aider la légalité."
01/10: Massacre à Nahr-el Mott. Plus d'une vingtaine de personnes manifestant contre le blocus sont abbatus.
12/10: Attentat manqué contre le general Aoun à Baabda.
13/10: Opération-éclair aérienne et terrestre de l'armée syrienne.
contre le fief du général Aoun, qui capitule pour éviter un bain de sang et trouve refuge à l'ambassade de France. Dix de ses principaux collaborateurs seront arrêtés et transférés à Damas. Les combats feront près de 700 tués, selon des estimations partielles. Le Vatican

22/09: Un cessez le feu entre officiellement en vigueur en dépit des bavures.
25/09: Ibrahimi confirme la réunion des députés le 30 septembre pour débattre d'un projet de règlement politique préparé par la troïka.
120 obus s'abattent sur Beit-Mery alors qu'Ibrahimi se trouve à L'Hôtel Al-Bustan.
27/09: La réunion parlementaire aura lieu à Taef, le 30 septembre annonce Ibrahimi. Aoun réunit 24 députés à Baabda et les met en garde contre toute trahison.
30/09: Début des travaux du congrés de Taef.
5-6-7-8/10: Activité fébrile à Taef ou l'on s'efforce de dégager un consensus sur le document d'entente nationale, élaboré par la troïka.
15-16-17-18/10: Un accord sur les réformes est pratiquement acquis.
22/10: 58 députés approuvent en séance plénière le texte final de compromis, rejeté par le général Aoun qui s'en remet à la «volonté populaire».
23/10: Mécontentement général à l'Est. Des milliers de manifestants devant le palais de Baabda affirment leur rejet du «document d'entente nationale» au général Aoun qui, les recevant, déclare: «Il faut qu'ils sachent (aux députés) que leur rôle est terminé. Qu'ils restent là où ils sont!»
24/10: La troïka presse la chambre d'élire un président avant le 7 novembre.
04/11: A 5 heures du matin, désespérant d'un possible retour des députés chrétiens au Liban, Aoun dissout la chambre.
05/11: Réunie à la base militaire de Kleyate, l'Assemblée nationale dissoute élit René Moawad nouveau président de la République.
Le siège patriarcal de Bkerke est envahi par des manifestants en colère. Pris à partie, le patriarche quitte le lendemain pour Dimane (Liban-Nord).
13/11: Le président Selim Hoss chargé de former le nouveau gouvernement.
17/11: Premières représailles contre les députés de l'Est contraints de demeurer hors du pays.
22/11: Fête de l'indépendance: l'assassinat de René Moawad, déchiqueté par un attentat à l'explosif, provoque la consternation générale.
24/11: Elias Hraoui élu président par une assemblée réunie, à la hâte au Chtaura Park Hôtel, à la veille des funérailles nationales du président défunt. L'assemblée renouvelle son mandat pour 4 nouvelles années.
25/11: Formation de gouvernement de Sélim Hoss.
26/11: Le gouvernement formé par Sélim Hoss obtient la confiance au Parlement. Confiné dans la caserne d'Ablah, le président Hraoui menace de lancer une attaque contre le palais présidentiel de Baabda.
28/11: Plusieurs rapports font état d'importants mouvements de troupes syriennes en direction des fronts de l'Est. A l'appel du général Aoun, des dizaines de milliers de Libanais se dirigent vers Baabda et monteront désormais la garde, jour et nuit pour empêcher toute attaque et dissuader les assaillants.
28/11: Emile Lahoud nommé commandant en chef de l'armée.
29/11: 33 députés français de l'opposition se rendent à Baabda pour appuyer le général Aoun. Geagea mobilise les FL aux côtés de l'armée.
17/12: Sommet Bush-Mitterand dans les Antilles françaises. Mitterand: «Le dialogue entre Libanais doexclure toute intervention étrangère». Bush: «Les choses iraient mieux si le général Aoun partait».
23/12: Combats Amal-Hezbollah dans l'Iqlim al-Touffah: 30 tués et 100 blessés.
27/12: Réunion du Conseil de Sécurité qui publie une «déclaration» d'appui à l'accord de Taef et omet toute référence aux occupations.

1990

31/01: La guerre entre l'armée et les «Forces Libanaise» fait rage.

14/03: L'explosion, les bombardements intensifs des quartiers résidentiels de l'aéroport et des ports font 32 tués et 145 blessés replongeant le Liban dans la tourmente.

Au cours d'une conférence de presse, Aoun se déchaîne contre la Syrie et proclame le début de la bataille de la libération.

Plein appui du Front Libanais à Aoun.

20/03: Dans une lettre à Assad, Aoun demande au président syrien de retirer son armée du Liban.

22/03: Washington demande le retrait des forces étrangères y compris syriennes.

27/03: L'armée repousse une tentative de percée syro-palestinienne en direction de Souk el-Gharb

04/04: Au cours d'une cérémonie émouvante à l'ambassade du Liban à Paris, 862 français demandent la nationalité libanaise.

11/04: Arrivée à Beyrouth du secrétaire d'état français à l'action humanitaire Bernard Kouchner pour préparer et expliquer l'arrivée à Beyrouth du navire hôpital La Rance et du pétrolier Penhors.

16/04: Tragique décès de l'ambassadeur d'Espagne au Liban Don Pedro Manuel de Aristegui dont la résidence à Hadeth est touchée par un obus de 240 mm. Egalement victime de ce bombardement, le grand écrivain libanais, Toufik Awad.

26/04: Conseil extraordinaire de la Ligue Arabe à Tunis.

16/05: Le mufti de la république, le cheikh Hassan Khaled est tué à Beyrouth-Ouest dans un attentat à la voiture piégée qui fait en outre 10 tués et 76 blessés.

23/05: Ouverture du sommet de Casablanca sur le Liban.

03/06: Décès de l'Ayatollah Khomeyni.

28/06: La troïka publie un communiqué à Oran accordant la priorité à l'application de mesures de sécurité qui devront impérativement précéder le début de la phase politique.

10/07: Le général Omar Hassan el-Béchir, homme fort du Soudan, à la suite du coup d'Etat militaire du 30 juin 1988.

19/07: Un avion de ligne de la compagnie française UTA explose en vol au-dessus du Niger. Après huit mois d'enquête, les autorités judiciaires française mettent formellement en cause les services secrets libyens.

23/07: Bombardements démentiels durant le week-end: 11 tués et 50 blessés. Ils se répéteront le 24, le 26 et le 27 juillet et seront surtout nocturnes.

28/08: Un commando israélien héliporté enlève un responsable du Hezbollah au Sud: Cheikh Abdel Karim Obeid.

05/08: Hécatombe dans un abri de Fayadiyé. Noyade de deux fillettes à Jounieh sous les bombardements.

13/08: Après 3 jours de bombardements intensifs, offensive contre Souk el Gharb. Elle est contenue par l'armée.

20/08: Cri d'alarme du Pape: «On veut détruire Beyrouth et surtout les zones habitées par les chrétiens».

05/09: L'ambassade US à Awkar assiégée par quelques 2000 manifestants mécontents de la politique américaine au Liban.

06/09: 24 heures après, 30 diplomates américains dont l'ambassadeur John Mcarthy quittent le Liban.

12/09: Le Liban au centre des préoccupations du Conseil Ministériel arabe réuni à Tunis.

15/09: Publication du communiqué du triumvirat arabe qui annonce la formation d'une commission inter-libanaise de sécurité appelle à un cessez le feu immédiat et global dans tout le Liban et invite les parlementaires à se réunir le 30 septembre pour établir une charte de réconciliation nationale.

18/09: Le représentant de la troïka arabe Lakhdar Ibrahimi en visite à Beyrouth pour superviser l'instauration d'un cessez le feu.

21/09: Le député Nazim Kadri abattu dans un attentat, rue Verdun.

Khatib Commandant de l'armée par intérim.

11/11: Le gouvernement réuni sous la présidence du général Aoun décide de traduire le brigadier Khatib devant le tribunal militaire.

15/11: Le général Aoun décrète une série de promotions au sein de l'armée contestées par l'ouest.

15/11: L'OLP proclame la création d'un Etat palestinien indépendant et accepte la participation de la Palestine.

27/11: Décès à Paris du président Takkieddine Solh.

16/12: L'otage suisse Peter Winkler est libéré.

21/12: Explosion en vol d'un avion de la Panam au-dessus de Lockerbie (Ecosse): 270 morts. Mise en accusation, la Libye est frappée d'un embargo aérien et militaire de l'ONU depuis 1992.

1989

-/-: Bachar Kouatly remporte le tournoi d'échecs d'Obsberg en Allemagne.

-/-: Fondation de la Fédération de taekwondo.

-/-: Fondation de la Fédération de kick-boxing-savate.

12/01: Ouverture à Tunis de la conférence extraordinaire des ministres arabes des affaires étrangères en vue d'examiner la cause libanaise. La conférence décide la formation d'une commission (de 7 pays arabes) dirigée par le Koweït.

17/01: Décès à Paris du grand poète et auteur dramatique libanais d'expression française Goerges Shehadé à l'âge de 81 ans.

30/01: Premiers entretiens officiels des Sept à Tunis en présence du général Michel Aoun et des présidents Hussein Husseini et Selim Hoss. Signature à Damas d'un accord définitif entre Amal et Hezbollah pour mettre un terme à leur conflit arme qui a coûté la vie à plus de 400 personnes en 10 mois.

12/02: Décès du député Habib Moutran ancien ministre, vice-président du PNL et membre du Front Libanais.

14/02: Nouveaux accrochages localisés entre l'armée et les Forces Libanaises dans les secteurs de Monteverde et du Palais de Justice. La conflagration généralisée éclate dans la nuit du 14 au 15.

14/02: L'Ayatollah Khomeyni lance une fatwa appelant à l'exécution de l'écrivain britannique Salman Rushdie.

15/02: Journée noire pour les régions est: d'une violence inégalée, les combats armée-Forces Libanaises commencés dans la nuit et poursuivis tout au long de la journée font 40 tués et 165 blessés au moins. Sous la pression de Bkerké, les belligérants souscrivent à un cessez le feu.

16/02: Un accord de désengagement militaire est conclu entre l'armée et les Forces Libanaises.

21/02: A Koweït, la commission arabe recueille les avis des chefs religieux: Sfeir: priorité aux présidentielles, Hazim et Hakim: simultanéité des élections et des réformes.

23/02: Fermeture du 5ème bassin du port et démantèlement du barrage financier de Berbara.

28/02: Réouverture de la jonction du port, dans le cadre de mesures visant à réunifier la capitale.

06/03: Yarzé remet en fonction la chambre d'opérations maritimes chargés de surveiller le mouvement de navigations dans les eaux territoriales libanaises et d'interdire aux navires l'entrée dans les ports illégaux du pays.

Ripostant immédiatement à cette mesure que l'ouest a considéré comme un blocus imposé aux ports situés dans ses régions, Khatib ferme la voie du port.

05/06: Découverte de 2200 tonnes de déchets toxiques illégalement introduits au Liban à partir de l'Italie et entreposés dans des terrains vagues à Adma, Chnaniir, Ghazir et Zouk Mosbeh.

09/06: Discours de Gemayel à Alger où le chef de l'état rencontre le président Assad en marge du sommet arabe.

10/06: Reprise des combats inter-palestiniens à Chatila et Bourj Brajneh.

27/06: Chatila tombe aux mains des dissidents palestiniens. Un accord est conclu sous le parrainage de la Syrie et de la Libye, pour l'évacuation des derniers militants arafatistes du camp.

28/06: Les Arafatistes vaincus à Chatila trouvent asile à Ain el-Helwé à l'est de Saida.

01/07: Trois attentats à la voiture piégée font 1 tué et 46 blessés.

03/07: Un Airbus iraniens abattu par erreur par un missile de la Marine américaine au-dessus du Golfe: 290 morts.

04/08: Déclaration de Aoun: «Le Liban et la Syrie ont besoin l'un de l'autre sur le plan de la sécurité».

05/08: Murphy est reçu par Khaddam à Damas. Sfeir: «L'amendement de la Constitution ne présente aucun danger».

09/08: Les coupures de 500 et 1000 L.L. sont lancées sur le marché.

16/08: Frangié proclame sa candidature sur la base de l'entente et des réformes.

18/08: La première séance pour l'élection présidentielle boycottée. Racy accuse l'armée d'avoir failli à ses engagements. Geagea estime que les «députés ont dit non à Frangieh».

01/09: Le président Selim Hoss retire la démission de son gouvernement. Baabda rejette la décision «anti-constitutionnelle» du Premier ministre démissionnaire et réaffirme ses prérogatives.

12/09: Le président Hussein Husseini convoque l'assemblée à une réunion le 22 septembre à la place de l'Etoile pour l'élection d'un nouveau président.

21/09: A la veille de la date fixée pour le scrutin présidentiel, le président Gemayel se rend à Damas où il confère avec le président Assad. Au même moment, une réunion groupe au ministère de la défense, le général Aoun et M. Samir Geagea en présence d'officiers supérieurs et de plusieurs membres du Front Libanais. Dans une déclaration à la presse, le général Aoun dénonce le «Liban-gate». Le département d'état estime que M. Mikhael Daher est «le seul candidat accepté par la Syrie et les musulmans».

22/09: Le scrutin présidentiel n'a pas lieu en raison du défaut du quorum provoqué par le boycottage des députés chrétiens.

Le président Gemayel charge le député Pierre Helou de former un gouvernement de transition. M. Helou ne parvient pas à former le Cabinet en raison du refus des notabilités musulmanes de participer au gouvernement.

Les trois principaux responsables d'Amal au Liban-Sud, Daoud Daoud, Mahmoud Faqih et Hassan Sbayté sont tués dans une embuscade sur la route de Ouzai.

23/09: Formation d'un cabinet militaire. Formé à l'origine de 6 ministres, il va se réduire à 3 seulement

23/09: Radio-Damas affirme que le Cabinet militaire est mort-né.

26/09: Le chef du gouvernement, le général Aoun procède à des nominations au sein de l'armée.

27/09: Premier conseil des ministres à Baabda sous la présidence du général Aoun.

03/10: Pour la premières fois depuis le début de la guerre libanaise, les Forces Libanaises prennent le contrôle du Metn-Nord.

19/10: Attaque suicide contre un convoi israélien à Kfarkela: 7 soldats israéliens tués. L'opération est revendiquée par le Hizbollah.

07/11: Tentative d'assassinat contre le chef de l'armée du Liban-sud, le général Antoine Lahad.

09/11: Les responsables de l'Ouest au sein de l'équipe Hoss nomment le brigadier Sami

-/-: Frank Ammoun médaille de bronze aux Olympiades d'échecs de Grèce.

20/01: La guerre des camps palestiniens à Beyrouth qui a duré près de trois ans semble se teà la faveur du début d'un déploiement syrien qui vient remplacer la 6ème brigade et les miliciens du mouvement Amal autour des camps.

21/01: Selon L'Institut Etudes et Consultations Economiques, les prix auraient haussé de 721% au cours de l'année 1987. Le dollar recule à L.L. 460.

25/01: Avec le décès de M. Hassan Zahmoul el-Meiss, député sunnite, les effectifs de la Chambre tombent à 78 députés.

27/01: Un ressortissant ouest-allemand est enlevé à Beyrouth-Ouest.

17/02: Le commandant en chef de l'ONUST le Lt. Colonel américain Richard Higgins est enlevé dans la région de Tyr.

18/02: Les «brigades révolutionnaires islamiques» revendiquent l'enlèvement.

19/02: L'«organisation des opprimés dans le monde» revendique à son tour le rapt.

22/02: L'UNRWA annonce l'évacuation de tous ses employés du secteur ouest de Beyrouth à la suite de l'enlèvement de deux de ses fonctionnaires, le 5 février.

26/02: A la suite du rapt du colonel Higgins, une vive tension oppose le mouvement Amal au Hezbollah dans les régions du Sud ou des accrochages ont lieu. De plus, Amal décide d'expulser du mouvement deux de ses principaux responsables MM. Moustapha Dirani et Cheikh Adib Haidar jugés trop proches du Hezbollah.

28/02: L'homme de lettres Mikhael Neayme meurt à l'âge de 98 ans.

03/03: Libération du ressortissant ouest-allemand Ralph Shray enlevé le 27 janvier.

07/03: Le député de Zghorta, Semaan Doueihi est terrassé par une crise cardiaque à l'âge de 67 ans.

18/03: Baghdad utilise l'arme chimique contre la localité de Halabja: 5.000 Kurdes irakiens tués.

01-04: Reprise des pourparlers syro-US sur le dossier libanais.

05/04: Violents combats Amal-Hezbollah à Nabatieh. Bilan: 4 tués.

06/04: A la suite de violents combats entre Amal et Hezbollah au Liban-Sud, Nabatieh tombe aux mains des miliciens de Berri. Bilan: 9 morts et 35 blessés.

08/04: Le président Amine Gemayel rencontre à Larnaca le secrétaire d'état américain Georges Schultz.

14/04: Le Premier ministre démissionnaire, le président Selim Hoss décide le relèvement des salaires de 60 a 70%. Le salaire minimum est fixé à 15.000 L.L.

23/04: Un attentat à la voiture piégée (150 kg de TNT) à Bab el-Tebbané à Tripoli fait 66 tués et 126 blessés.

27/04: Décès du député de Zahlé Selim Maalouf à l'âge de 75 ans.

04/05: Libération surprise des trois derniers otages détenus au Liban par le «Jihad Islamique» depuis près de trois ans: MM. Jean Paul Kauffmann, Marcel Carton et Marcel Fontaine.

06/05: Début des combats Amal-Hezbollah dans la banlieue-sud.

11/05: L'Iran et la Syrie parrainent un accord en 7 points destiné à consolider l'arrêt des combats qui dans la banlieue-sud ont fait en 6 jours 157 tués et 666 blessés.

15/05: La Syrie se décide à prendre le contrôle de la banlieue-sud apparemment avec l'accord de Téhéran: 5000 hommes et 60 chars sont prêts à se déployer pour mettre fin a l'hémorragie.

24/05: Après 6 heures de combats acharnés, le Hezbollah s'empare de Ghobayré, défiant la volonté syrienne. Le bilan des batailles inter-chiites s'alourdit de 6 tués et 113 blessés.

26/05: Les généraux Ghazi Kanaan et Said Bayraqdar, respectivement chef des S.R. et commandant des forces syriennes au Liban échappent de justesse à un attentat à Ghobayré.

27/05: Les Syriens entrent finalement dans la banlieue, où leur déploiement annoncé depuis le 15 mai, était retardé jusqu'ici par la recherche d'un compromis Damas-Téhéran.

30/05: Attentat à la voiture piégée à Rmeil: 15 morts et 61 blessés.

mois. On parle d'un sommet Assad-Gemayel.
13/01: Un journaliste Roger Auque, enlevé à Beyrouth-Ouest.
18/01: Un ressortissant allemand, Rudolph Cordes enlevé à Beyrouth-Ouest.
21/01: Un deuxième ressortissant allemand, Alfred Schmidt enlevé à Beyrouth-Ouest.
24/01: Trois professeurs américains et un indien enlevés sur le campus du BUC.
25/01: Scission au sein du PSNS.
29/01: Le vice-président de l'assemblée nationale Mounir AbouFadel succombe à une crise cardiaque.
30/01: Explosion à Zalka au passage d'un autocar du collège de Champville: 2 tués et 40 blessés.
01-02: La MEA interrompt ses vols à partir de l'AIB. Début de la campagne pour la mise en service de la piste de Halate.
09/02: Attentat à la voiture piégée à Roueiss (banlieue sud): 15 tués et 80 blessés.
22/02: Entrée des troupes syriennes à Beyrouth.
24/02: L'armée syrienne abat 22 miliciens du Hezbollah au cours d'un incident nocturne à Basta.
07/03: L'Iran a de nouveau un ambassadeur au Liban.
05/04: Accord entre le «front du salut national palestinien» (FSNP) et le mouvement «Amal» sous l'égide de la Syrie stipulant un cessez le feu global et définitif et la levée de blocus des camps de Beyrouth.
16/04: Dany Chamoun annonce sa candidature aux élections présidentielles de 1988.
22/04: Décès de M. Nadim Naïm, député de Baabda.
23/04: Grève générale de 3 jours décrétés par la CGTL.
11/05: Réouverture de l'Aéroport fermé depuis le 1er février 1987.
21/05: Abrogation de l'Accord du Caire par le parlement à l'unanimité des 45 députes présents. Confirmation de l'abolition de l'accord israelo-libanais du 17 mai.
01/06: Karame déchiqueté par l'explosion de l'hélicoptère de l'armée chargé de le transporter de Tripoli à Beyrouth-Ouest. Hoss désigné par décret présidentiel «chef du gouvernement démissionnaire par intérim». Gemayel décrète un deuil national de 7 jours. Joumblatt accuse Gemayel, l'armée et les Forces Libanaises.
19/06: L'Organisation des opprimés sur terre» annonce l'exécution du chef de la communauté juive au Liban, M. Elie Srour détenu depuis le 28 mars 1985.
31/07: 402 morts à la Mecque, théatre d'affrontements entre 25.000 pèlerins iraniens et forces de l'ordre.
07/08: Décès du président Camille Chamoun, frappé par une crise cardiaque.
18/08: Libération du journaliste américain Charles Glass.
01/09: Le président Gémayel arrive au Québec pour participer au sommet francophone.
02/09: Gémayel au Quebec: appel de détresse pour sauver l'économie libanaise.
04/09: Manifestations «anti-cherté» dans les deux parties de la capitale.
05/09: Raid de l'aviation israélienne sur Ain-el-Helwe: 41 morts et 40 blessés.
24/09: Assassinat du père André Masse, directeur de la section de l'USJ au Liban-Sud.
04/10: Décès de Fouad Lahoud, 19eme parlementaire à mourir depuis 1972.
19/10: Grève des enseignants.
29/10: Deux gendarmes français tués à Dora.
07/11: Gemayel à Amman pour le sommet extraordinaire des chefs d'état arabes.
27/11: Libération des otages français Roger Auque et Jean Louis Normandin.
02/12: La chambre proroge son mandat jusqu'à fin 1990.
09/12: Début de l'Intifada en Cisjordanie et Gaza.

1988

-/-: Fondation de la Fédération de tir à l'arc.

Libanaises Samir Geagea évince son chef, Elie Hobeika. Pour ce dernier, ce sera l'exil. Hobeika ira à Paris puis s'installera à Damas.

15-16/01: La riposte des prosyriens ne se fait pas attendre. Le front du Metn-Nord s'embrase et les obus pleuvront pendant plusieurs mois.

21/01: Une voiture piégée explose à Furn el-Chebakk: 30 tués et 132 blessés.

19/02: Le président Gemayel est reçu au Vatican par le pape Jean Paul II.

05/03: Le «Jihad Islamique» annonce l'exécution du chercheur français Michel Seurrat enlevé le 22 Mai 1985 sur la route de l'AIB.

08/03: Beyrouth-Est: voiture piégée à Jeitaoui: 3 tués et 40 blessés.

11/04: Un enseignant français Michel Brian est libéré dans la Békaa par les S.R. syriens. Un autre enseignant britannique est enlevé à Beyrouth-Ouest.

15/04: Raid aérien américain sur des installations militaires à Tripoli (Libye): 37 tués, dont la fille adoptive de Kadhafi, agée de 15 mois.

20/04: 38 Occidentaux dont 35 Britanniques évacuent Beyrouth-Ouest.

26/04: Retrait des observateurs français de l'ONUST basés au Liban.

Une voiture explose en plein cœur d'Achrafieh faisant 10 tués et 80 blessés.

02-03/06: Amal liquide le mouvement du 6 février (dernière milice sunnite de Beyrouth-Ouest).

16/06: Goerges Saadé élu nouveau président des Kataeb, en remplacement du Dr Elie Karame.

29/06: Deux otages français libérés: ce sont les journalistes français Phillipe Rochot et Georges Hansen.

04/07: Les soldats syriens de nouveau à Beyrouth-Ouest. Quelque 200 commandos des forces spéciales du brigadier syrien Ghazi Kanaan et des FSI.

28/07: Hécatombe à Ain el-Remmaneh: une voiture piégée explose faisant 31 tués et 128 blessés.

29/07: Une voiture piégée explose à Berbir faisant 22 tués et 163 blessés.

10-11/08: Des fractions rivales des Forces Libanaises s'affrontent dans les régions Est.

12/08: 16 heures d'affrontement Amal-FINUL au Liban-Sud.

14/08: Hécatombe à Dora: voiture piégée faisant 21 tués et 84 blessés.

27/09: Quelques 500 combattants commandés par Elie Hobeika s'infiltrent a Achrafieh ou ils livrent des combats féroces contre les hommes de Geagea. Les Forces Libanaises et l'armée repoussent l'infiltration. Bilan: 65 tués et 200 blessés.

29/09: Le colonel d'état-major Khalil Kanaan est assassiné à son domicile.

07/10: Assassinat à Beyrouth-Ouest de Cheikh Soubhi Saleh, vice-président du conseil Islamique que dirige le mufti Hassan Khaled.

21/10: Réélection de M. Hussein Husseini à la présidence de l'Assemblée nationale.

02/11: Un otage américain, M. David Jacobsen est libéré par le «Jihad Islamique».

10/11: Deux otages français sont relâchés.

19/12: Combats à Tripoli entre l'armée syrienne et des miliciens intégristes. A la suite d'une violente répression, l'armée syrienne reprendra son contrôle le 20 décembre et lance une chasse aux intégristes qui sera couronné par l'arrestation de Cheikh Hachem Minkara, l'un des principaux responsables du «mouvement de l'unification islamique».

26/12: Le dollar crève le seuil des 80 L.L.

Selon des statistiques fiables, les produits de consommation courante ont haussé de 204% en un an et la livre s'est dépréciée de 365%.

1987

-/-: Fondation de la Fédération de squash.

02/01: Relèvement général des salaires. La guerre des camps est entrée dans son 4ème

22/05: Hécatombe à Sin-El-Fil: une voiture piégée fait 30 tués et 170 blessés au moins.
23/05: Accord de principe conclu à Damas entre Amal et les dissidents de l'OLP.
06/06: Israel achève officiellement son retrait du Liban-Sud dans le cadre de la phase 3 du rappel de ses troupes. Plusieurs soldats israèliens occupent la "Zone de Securité".
14/06: Un boeing de la TWA est détourné sur l'AIB. Un des passagers américains est abattu par les hijackers. Berri mène les negociations. Les otages américains sont transférés dans la banlieue-sud.
17/06: L'accord de Damas met fin à la guerre des camps qui a fait en 4 semaines de combats 700 tués et 2500 blessés. Une voiture piégée saute à Mina-Tripoli: 50 tués et 110 blessés.
23/06: La guerre des camps prend fin. Désengagement des forces à Chatila et Bourj Brajneh.
27/06: Décès a Paris du président Elias Sarkis, ancien chef de l'état libanais.
11/07: Les combats se poursuivent à Tripoli opposant les intégristes au parti arabe démocratique.
31/07: Réconciliation Sleiman Frangie-Elie Hobeika.
06/08: Naissance du «Front D'Unité Nationale» (coalition des partis de Beyrouth-Ouest) dont la création avait été décidée un mois auparavant.
14/08: Massacre à la voiture piégée à Sad el Bauchrieh: 13 tués et 115 blessés.
17/08: Attentat à la voiture piégée contre le supermarché chez Melki à Antelias: 44 morts et une centaine de blessés.
19/08: 2 voitures piégées explosent à Caracol-Druze et à Ghobeiri à près d'une demi-heure d'intervalle faisant au total 29 tués et une centaine de blessés.
19-20/08: Deux journées d'enfer à Beyrouth: Les obus n'épargnent aucun quartier. Plus de 30 tués et 117 blessés.
Une voiture piégée saute à Tripoli: 48 tués et plus de 100 blessés.
23/08: Inauguration de la Lebanese Broadcasting Corporat (la télevision des Forces Libanaises).
07/09: L'armée syrienne pénètre à Zahlé mettant fin au statut spécial dont jouissait la ville depuis 1981.
16/09: La guerre de Tripoli se soldera par le déploiement de l'armée syrienne dans la ville et le ramassage des armées du MUI (intégristes sunnites).
01/10: L'aviation israélienne détruit le QG de l'OLP à Tunis.
03/10: Fin de la guerre de Tripoli.
07/10: 480 passagers du paquebot "Achille Lauro" pris en otages par quatre Palestiniens. Ces derniers se rendent aux autorités égyptiennes le 9 après avoir tué un juif américain.
19-23/10: Le président Gemayel se rend à New York et invite l'ONU à aider les libanais à «résoudre l'aspect extérieur de la guerre».
20-24/11: Des combats démentiels opposent Amal au PSP dans tous les quartiers de Beyrouth-Ouest. C'est la guerre des drapeaux.
28/11: Signature à Damas de l'accord des Forces Libanaises, PSP, Amal sur la fin de l'état de guerre au Liban.

1986

-/-: Walid Dagher champion arabe d'échecs (moins 14 ans) au Qatar.
13-14/01: Onzième sommet Gemayel-Assad: un échec total en raison de l'intransigeance du président Gemayel sur la souveraineté, la liberté, l'indépendance et l'intégrité territoriale du Liban.
15/01: En 8 heures de combat d'une rare violence, le chef d'état-major des Forces

15/12: Le plan pour le déploiement de l'armée entre le Madfoun et l'Awali ainsi que dans l'Iqlim el-Kharroub voit finalement le jour.
20/12: L'armée se déploie enfin à Tripoli.

1985

01/01: Beyrouth est coupé en deux. Le problème des personnes enlevées ou disparues demeure entier. Les combats se poursuivent dans la montagne. Au Liban-Sud, la spirale attentats-représailles se poursuit.
06/01: Douzième round de négociations à Nakoura entre militaires libanais et israéliens sous l'égide de l'ONU pour obtenir le retrait des forces israéliennes du Liban-Sud. Les pourparlers déboucheront sur un fiasco.
26/01: M. Sélim Hoss, ministre de l'éducation et du travail, démissionne du gouvernement dit d'unité nationale.
16/02: L'armée fait une entrée triomphale à Saida, après le départ des Israéliens et de l'Armée du Liban-Sud.
17.18/02: Le président Gémayel effectue une visite inopinée à Saida où il est ovationné.
08/03: Un attentat odieux à la voiture piégée secoue le quartier de Bir-El Abed où réside le «guide spirituel» des intégristes musulmans cheikh Fadlallah. Bilan: 63 morts et 200 blessés.
12/03: Eclosion du «mouvement du 12 mars» (appelé la Intifada) de Samir Geagea, chef des «Forces Libanaises» pour le Liban-Nord qui prend le contrôle des régions Est, sauf le Metn-Nord qui demeure fidèle au président Gemayel. Le secteur chrétien est coupé en deux au niveau de Nahr el-Kalb.
16/03: Le directeur régional de l'Associated Press, Terry Anderson est enlevé à Beyrouth-Ouest. Plusieurs autres ressortissants américains et britanniques avaient été enlevés à Beyrouth-Ouest. Les rapts sont revendiqués par le «Jihad Islamique».
19/03: De violents combats opposent dans la région de Saida les Forces Libanaises à l'armée et aux milices locales: 7 tués et 30 blessés.
22/03: Marcel Fontaine et Marcel Carton, deux diplomates français sont enlevés à Beyrouth-Ouest par des pro-iraniens.
30/03: Saida: les Forces Libanaises pilonnent la capitale du Liban-Sud faisant 25 tués et 41 blessés au moins.
07/04: Le général Gaafar el-Nemeiry renversé au Soudan.
16/04: De violent combats opposent à Beyrouth-Ouest les Mourabitoun aux miliciens d'Amal. La "nuit des longs couteaux" s'achèvera par la défaite des Mourabitoun.
24/04: Les combattants des FL commencent à se retirer de la région à l'est de Saida.
26/04: Les milices islamo-progressisstes défèrlent sur les villages chrétiens de Saida. Des milliers de familles chrétiennes prennent le chemin de l'exode.
29/04: Les israéliens se retirent de Tyr remplacés par des blindés de l'armée libanaise.
Des centaines de refugiés chrétiens gagnent la bande frontalière. Certains seront ensuite évacués par mer vers Beyrouth. 20.000 chrétiens du Liban-Sud se réfugient dans la region de Marjeyoun fuyant les massacres dans la région.
07/05: Bombardements démentiels à Beyrouth: 29 tués, 89 blessés dans la nuit du 6 au 7 mai.
09/05: Le comité éxécutif des Forces Libanaises élit à l'unanimité Elie Hobeika comme président. Samir Geagea est désigné chef d'état-major.
18/05: Elie Hobeika annonce la fermeture du bureau des Forces Libanaises à Jerusalem et le retrait des combattants FL de Jezzine et de la bande frontalière.
20/05: Israël relache 1155 détenus libanais et palestiniens contre trois soldats israéliens capturés en septembre 1982 à Bhamdoun.

(créée, armée et financée par Israël) qui succède elle-même à l'Armée du Liban Libre de Saad Haddad. A Tripoli, les affrontements entre le « Mouvement de l'Unification Islamique» et le Parti arabe Démocratique (prosyrien) se poursuivront également pendant plusieurs mois.

19/04: Nouveau sommet Assad-Gemayel à Damas.

30/04: Gemayel et Rachid Karamé (désigné le 26) forment un cabinet de fait accompli et d'union nationale.

07/05: Nabih Berri nommé ministre d'Etat pour le Liban-Sud et la Reconstruction, en plus de ses fonctions de ministre des Ressources Hydrauliques et électriques et de la Justice.

26/05: Karame décide la fermeture du bureau de liaison de Dbayé.

12/06: La chambre vote la confiance par 53 voix contre 15 et 3 abstentions au gouvernement.

23/06: 57 jours après sa formation, le gouvernement Karame réussit à décoller: un nouveau plan de sécurité est adopté, un Conseil militaire (direction collégiale de l'armée) est créé, une direction générale des renseignements pour la sécurité de l'état est fondée et un nouveau commandant de l'armée Michel Aoun est nommé en remplacement du général Ibrahim Tannous.

04/07: Le déploiement de l'armée dans le Grand-Beyrouth se déroule sans accroc. Beyrouth, divisée depuis le 6 février est réunifiée.

09/07: Fermés depuis le 6 février, l'AIB et le port rouvrent.

19/07: Le Conseil Des Ministres décide de rétablir les relations diplomatiques avec l'Iran.

25/07: Le bureau israélien de Dbayé officiellement fermé.

13/08: Le dollar à 620 piastres.

21/08: Tripoli replonge en plein enfer du fait des combats entre «MUI» et PAD: 54 tués et 150 blessés au cours de 48 heures de combat.

23/08: Le chef d'état-major de l'armée, le général Nadim Hakim et huit de ses compagnons se tuent dans un accident d'hélicoptère en revenant d'Ehden du Liban-Nord.

29/08: Pierre Gemayel terrassé par une crise cardiaque.

05/09: Attentat à la voiture piégée à Raouche contre le ministre Selim Hoss, qui en réchappe par miracle mais 4 personnes sont tuées et 28 autres blessées.

17/09: Les «conclaves» ministériels s'ouvrent à Bickfaya sous la présidence du chef de l'état.

20/09: L'ambassade américaine touchée jusque dans son refuge à Awkar par un attentat à la voiture piégée revendiqué par le «Jihad Islamique»: 11 tués et 96 blessés. A Sohmor, dans la Bekaa-Ouest, l'Armée du Liban-Sud tire sur la foule alignée sur la grande place du village. Le massacre se solde par 24 tués et 50 blessés.

27/09: Publication du premier décret-loi du gouvernement Karamé. Il amende le décret-loi 102 sur la défense nationale et abroge le décret-loi numéro 10 (sur les prérogatives de l'armée dans le grand-Beyrouth).

05/10: Discours du Premier ministre Rachid Karamé à l'ONU: Le seul cadre légal qui puisse être utilisé pour des tractations indirectes avec Israël est celui fourni par les accords d'armistice de 1949.

07/10: Création du Front National Démocratique (FND) regroupant les formations suivantes: PSP, PSNS, Parti Arabe Démocratique, Ba'ath pro-syrien, PCL, Union Socialiste Arabe.

07/10: Election de Fouad Abou Nader (neveu du président Amine Gemayel) au poste de commandant en chef des Forces Libanaises.

14/11: Le Général Mahmoud Tay Abu Dargham nommé chef d'état-major de l'armée.

25/11: Officiellement, l'armée reprend le contrôle de Beyrouth: 6.000 soldats se déploient dans la capitale. En fait, les milices continuent de contrôler la situation.

11/12: Le dollar franchit la barre des 9 livres.

Multinationale à Beyrouth, qui sont complètement détruits. 241 morts et 60 blessés US, 58 morts et 15 blessés français.

24/10: Mitterand à Beyrouth: la France restera fidèle à ses engagements.

31/10: Ouverture de la conférence du dialogue à l'Intercontinental de Genève.

06/11: Offensive des dissidents contre le camp de Beddaoui après la chute de Nahrel-Bared. Déja 500 morts et 875 blessés.

08/11: Les hommes de Arafat se retirent de Beddaoui.

15/11: Offensive générale contre le camp de Beddaoui: 70 tués et 150 blessés.

17/11: L'aviation française frappe les bases de Moussaoui à Baalbeck.

23/11: Rupture avec l'Iran et gel des relations avec la Libye.

25/11: Accord syro-saoudien à Damas pour l'évacuation des Palestiniens de Tripoli.

31/11: Entretien Gemayel-Reagan à la Maison-Blanche.

01/12: Assassinat de Cheikh Halim Takieddine. Appel à la grève générale.

04/12: Deux avions US abattus par la défense anti-aérienne syrienne et un pilote capturé.

05/12: Voiture piégée à Tarik-Jedide: 16 tués, 100 blessés. Appel à la grève générale.

14/12: Le «New Jersey» tire 11 obus de 1500 kilos contre les postions syriennes à Dahr al-Baidar.

15/12: 3.500 combattants des «FL» évacués de Deir al-Kamar. Un convoi de civils quitte également la ville assiégée.

17/12: 93 Fedayine blessés évacués de Tripoli.

20/12: Départ d'Arafat et de 4000 combattants palestiniens de Tripoli sur des bateaux grecs et sous protection française.

1984

16/01: Saad Haddad chef de l'Armée du Liban Libre (créé par Israël) est inhumé dans sa ville natale de Marjeyoun (Sud) aprés être décédé d'un cancer généralisé.

18/01: Malcom Kerr, président de l'AUB abattu à la porte de son bureau. L'attentat est revendiqué par le «Jihad Islamique».

05/02: Proclamant son intention de former un Cabinet d'union nationale, Gemayel annonce un programme en huit points pour sauver le pays et convoque une nouvelle conférence de la réconciliation nationale à Genève pour le 27 février. La démission du gouvernement Wazzan présentée le 26 septembre 1983 est acceptée.

06/02: Insurrection de Amal et de la VIème brigade de l'armée contre le régime du président Gemayel.

07/02: Début d'anarchie à l'Ouest. Le «New Jersey» se déchaîne pendant plusieurs heures contre des positions antigouvernementales dans la montagne.

14/02: Amal et le PSP font leur jonction a Khaldé. L'armée ne contrôle plus en montagne que Souk el-Gharb.

29/02: Visite de Gemayel à Damas qui lui réserve un accord plus que cordial.

04/03: Cheysson à Beyrouth: «la F.M. n'existe plus», déclare-t-il.

05/03: Le cabinet Wazzan siège en conseil des ministres sous la présidence de Gemayel et abroge l'accord libano-israélien de 17 mai 1983. Une nouvelle conférence de la réconciliation nationale est fixée pour le12 mars à Lausanne.

21/03: Gemayel reçu par Mitterand à l'Elysée.

22/03: Le PSP, épaulé par Amal évince de Beyrouth les miliciens des «Mourabitoun».

28/03: Arrivée de 40 observateurs français pour superviser l'application du cessez-le-feu.

29/03: 300 agents des FSI et 40 observateurs français se déploient dans le secteur du musée, en remplaçant des unités du contingent français de la F.M.

31/03: Les derniers français de la F.M. évacuent le Liban.

04/04: Le général Antoine Lahad prend ses fonctions à la tête de l'Armée du Liban Sud

28/04: Le secrétaire d'état Georges Shultz effectue une visite éclair au Liban.

01/05: L'état de la sécurité se détériore gravement dans les cazas du Chouf et d'Aley parallèlement à un forcing entrepris par le secrétaire d'état Georges Schultz pour faire aboutir les négociations entre le Liban et Israël. Les dix premiers jours de mai seront marqués par une escalade militaire. Les bombardements atteignant le grand Beyrouth et le littoral jusqu'a Jounieh.

12/05: M. Elie Salem se rend à Damas pour tenter d'amadouer les dirigeants syriens qui ne cachent plus leur hostilité au projet d'accord libano-israélien dont la "dernière lecture" traîne à Natanya.

14/05: Le Conseil des ministres approuve à l'unanimité le projet d'accord avec Israël qui est désormais prêt a être signé.

17/05: L'accord libano-Israélien est signé au cours des cérémonies solennelles qui se déroulent successivement à Khalde et Kyriat Shmona. Parrainé par les Etats-Unis, il met fin à l'état de guerre.

14/06: Par 62 voix contre 2 et 4 abstentions, la Chambre des députés approuve la ratification de l'accord libano-israélien à l'heure ou les bombardements en montagne prennent une dangereuse tournure et atteignent les zones résidentielles.

29/06: M. Philip Habib entreprend une nouvelle tournée au Proche-Orient.

05/07: Le secrétaire d'état Georges Shultz arrive au Liban dans le cadre d'une nouvelle tournée au Moyen-Orient.

19/07: Le président Gemayel, accompagné du président du Conseil et du ministre des A.E. entame une visite officielle de 8 jours aux Etats Unis couronnée par une rencontre avec le président Reagan.

23/07: Naissance du "Front de Salut National" dirigé par la troïka Sleiman Frangie, Rachid Karame et Walid Joumblatt. Groupant une dizaine d'organisations et de partis, le nouveau front réclame l'abrogation de l'accord Israël-libanais du 17 mai et donne la priorité à la réalisation de l'entente politique interne sur toute autre question, y compris celle du retrait de toutes les troupes étrangères du Liban.

05/08: Une voiture piégée garée à l'entrée d'une mosquée, à Tripoli explose faisant 19 tués et 70 blessés.

07/08: Une voiture piégée explose à Baalbeck faisant 33 morts et 133 blessés.

28/08: Opération de diversion lancée par «Amal» contre l'armée. En quatre jours de combat, le mouvement chiite tente d'engluer la troupe dans des combats marginaux à Beyrouth et dans la banlieue sud. L'armée reprendra le contrôle de la capitale au prix de lourdes pertes (42 morts et 176 blessés).

04/09: Sans préavis, sans coordination avec les forces de l'armée libanaises, l'armée israélienne se retire en quelques heures du Chouf, laissant face à face les miliciens des «Forces Libanaises» et ceux du PSP, qui se livreront immédiatement à une guerre sans merci.

Bhamdoun tombera sous le choc conjugué des milices druzes et des combattants palestiniens qui les assistent. Le verrou de Souk el-Gharb tiendra bon en dépit des assauts répétés qui seront lancés contre l'armée. Par dizaines de milliers, les gens sont chassés de leurs foyers, de leurs villages exposés aux massacres. Le Chouf sera vide de toute présence chrétienne. Une trentaine de milliers de réfugiés trouveront un refuge provisoire à Deir al-Kamar.

18/09: Mort de l'émir Magid Arslane, l'un des artisans de l'indépendance. Des obsèques nationales lui seront organisés.

22/09: Première riposte d'envergure de la F.M. contre ses agresseurs: 4 «Super-Etendard» français bombardent des positions d'artillerie près de Sofar.

26/09: Le président Chafic Wazzan met la démission de son gouvernement à la disposition du chef de l'état, qui la refusera.

23/10: Double attentat contre les Q.G. des contingents américains et français de la Force

Issam Khoury (Défense nationale, éducation nationale et Beaux Arts); (Georges Frem (P & T, Industrie et pétrole); Adel hamiyé (Finances).

13/10: Les accrochages Kataeb-PSP à Aley font tache d'huile.
16/10: Voiture piégée à Bhamdoun: 3 tués dont 2 soldats israéliens.
20/10: Sommet Reagan-Gemayel à Washington.
21/10: Entretien Gemayel-Mitterand à Paris.
22/10: Gemayel au Vatican et à Rome.
01/11: Camion piégé à Téhéran: 60 tués, 700 blessés.
03/11: Conflit ouvert entre l'exécutif et le parlement au sujet des pouvoirs spéciaux.
05/11: Batailles acharnées à Tripoli.
12/11: Le Q.C.G. militaire israélien à Tyr détruit par une explosion: 75 tués.
20/11: 2 soldats israéliens tués à Saida.
28/11: De nouveau l'impasse dans les négociations sur le retrait israélien.
02/12: Attentat manqué contre Walid Joumblatt: 3 tués et 42 blessés.
10/12: Violents combats à Tripoli: 18 tués.

1983

-/-: Le boxeur Issam el-Abiad remporte une médaille d'argent au championnat asiatique du Japon.

03/01: A Tripoli, les combats se poursuivent entre la Résistance populaire et les milices pro-syriennes épaulées par l'armée syrienne.
04/01: Négociations libano-israéliennes de Khaldé et Kyriat Shmona.
18/01: Le Conseil de Sécurité reconduit pour six mois le mandat de la FINUL.
26/01: Création du Conseil National des relations économiques extérieures qui remplace la CNT. La présidence de cet organisme est confiée à M. Sami Maroun, homme d'affaires très proche du chef de l'état.
28/01: Attentat à la voiture piégée devant le siège du "Fateh" a Chtaura: 39 tués et 40 blessés.
04/02: Terreur aveugle sur Beyrouth-Est: 2 tués et 40 blessés. Les bombardements des régions résidentielles sont la conséquence des affrontements armés de la montagne.
05/02: Attentat à Beyrouth contre le Centre de recherches palestiniennes et l'agence libyenne Jana: 19 morts et 136 blessés.
14/02: L'armée se déploie dans le Grand-Beyrouth: 3800 militaires prennent position entre Nahr el-Mott, Dora et Hazmieh.
Entrée spectaculaire des forces de Saad Haddad à Saida.
04/03: Un convoi de l'armée libanaise attaqué près de Baalbeck: 6 militaires tués et 12 blessés. L'attentat est perpétré par les hommes de Hussein Mussaoui, des fanatiques religieux pro-iraniens.
07/03: L'état récupère le cinquième bassin du Port.
Gemayel à New Delhi à la conférence des non-alignés.
30/03: Fouad Turk est nommé secrétaire-général des Affaires Etrangères.
16/04: Rébellion militaire au Soudan-Sud: Le colonel Garang envoyé par Khartoum pour y rétablir l'ordre prend le maquis. C'est le début de la guerre sécessionniste au Sud.
18/04: Attentat meurtrier contre le siège de l'ambassade des Etats-Unis. Mort de 61 personnes dont 17 Américains.
26/04: Habib Chartouni assassin présumé du président-élu Bechir Gemayel, est livré par les milices phalangistes à l'armée libanaise.

19/06: Afflux de Beyrouthins vers le secteur Est.
22/06: Violents combats syro-israéliens autour de Bhamdoun et de Aley.
25/06: Bombardement sauvage sur Beyrouth et violente bataille près d'Aley.
26/06: Les Israéliens contrôlent l'axe Beyrouth-Sofar.
27/06: Des tracts israéliens sèment la panique à Beyrouth-Ouest.
28/06: Le mouvement d'exode de Beyrouth-Ouest s'intensifie.
01/07: Visite éclair et inopinée de Bechir Gemayel à Ryad.
04/07: Beyrouth-Ouest prive d'eau et d'électricité.
05/07: Les forces israéliennes occupent les pistes de l'Aéroport International de Beyrouth.
09/07: Les Israéliens investissent la caserne de Beiteddine.
11/07: Déluge de feu sur les deux secteurs de Beyrouth: 75 tués et 180 blessés.
13/07: Voiture piégée devant le Centre De Recherches palestiniennes à Beyrouth: 43 blessés.
14/07: Accrochages israelo-palestiniens au port et dans la banlieue sud.
17/07: Damas accepte d'héberger les leaders de l'OLP.
24/07: Bechir Gemayel annonce sa candidature à la présidence de la République.
27/07: Bombardements aériens, terrestres et navals contre Beyrouth-Ouest:112 tués et 232 blessés.
01/08: Les bombardements israéliens font 165 tués et 400 blessés en 24 heures à Beyrouth.
04/08: Pour la 1ère fois, Ras-Beyrouth et Hamra sont visés.
06/08: L'immeuble Accra aux Arts et Métiers abritant des réfugiés s'effondre au cours d'un raid aérien: 250 morts et blessés.
11/08: Les Israéliens à Akoura dans le jurd de Jbeil.
12/08: 11 heures de raids israéliens consécutifs sur Beyrouth-Ouest et sa banlieue.
18/08: Le conseil des ministres approuve le plan Habib d'évacuation des Feddayin de la capitale libanaise.
19/08: Des contingents français, américains et italiens en route pour le Liban.
21/08: Les combattants palestiniens commencent à évacuer Beyrouth.
22/08: Evacuation jour II: 982 Feddayin quittent Beyrouth vers Tunis.
23/08: Bechir Gemayel élu président de la république par 57 voix et 5 bulletins blancs.
30/08: L'armée libanaise se déploie dans le centre-ville. Arafat quitte Beyrouth par la mer.
01/09: Départ des derniers combattants de l'OLP de Beyrouth.
02/09: Ouverture du passage de Sodeco entre les 2 secteurs de la capitale.
05/09: 8 soldats israéliens disparaissent à Bhamdoun.
07/09: L'ONU fait le bilan de la guerre à Beyrouth: 6775 tués et 29912 blessés.
11/09: Rencontre Bechir Gemayel-Saëb Salam.
14/09: Le président élu Bechir Gemayel et 20 autres personnes périssent dans un attentat à Achrafieh.
16/09: Les Israéliens achèvent d'investir Beyrouth-Ouest.
18/09: Découverte des massacres à Sabra et Chatila.
19/09: L'armée pénètre dans les camps pour prendre en charge la sécurité.
21/09: Amine Gemayel élu président de la république à l'unanimité
29/09: Les Marines débarquent. Les Israéliens finissent d'évacuer les deux secteurs de la capitale.
04/10: Attentat contre un autobus israélien à Aley: 7 soldats tués.
07/10: Chafik Wazzan forme un gouvernement: Chafik Wazzan (Président du Conseil, Intérieur); Elie Salem (vice-président du Conseil, A.E. et émigrés), Pierre Khoury (T.P., Agriculture et Transports); Roger Chikhani (Justice et Information); Ibrahim Halaoui (Economie et Commerce, Tourisme); Bahaeddine Bsat (Ressources Hydrauliques et électriques, habitat et coopératives); Adnan Mroué (Santé, Affaires sociales et Travail);

10/03: Deux attentats à la voiture piégée à Beyrouth-Est: 17 blessés.
15/03: Explosion au Centre Culturel Français: 13 blessés.
16/03: Attentat à la voiture piégée près de la section des intérêts égyptiens de l'ambassade de la France à Ramlet el-Beida: 1 mort et 11 blessés.
19/03: Reprise des affrontements Amal-Baas irakien à Nabatieh.
20/03: Triple attentat à la bombe à Baalbeck: 1 tué et 10 blessés.
26/03: Bombe dans un cinéma de Bourj-Hammoud: 2 tués et 8 blessés.
30/03: Attentat à la voiture piégée à l'horloge Abed: 2 tués et 4 blessés.
03-04: La conférence de solidarité internationale de Beit-Mery organisée par les Forces Libanaises demande le désarmement des Palestiniens et le départ des Syriens du Liban.
08/04: Rapports diplomatiques alarmants sur la situation au Liban-Sud.
09/04: Washington s'efforce d'empêcher Israël d'attaquer le Liban.
10/04: Le cessez-le-feu au Sud ne tient plus qu'a un fil.
13-14/04: Les combats entre chiites et communistes embrasent le Liban-Sud. C'est la guerre totale entre Amal et les palestino-progressistes.
15/04: Deux employés du Consulat de France sont retrouvés assassinés dans leur domicile.
21/04: Six raids aériens israéliens meurtriers sur Khalde, Aramoun, Naameh, Damour, Saadiyat et Jyeh: plus de 80 tués et blessés.
23/04: 13 tués et 12 blessés dans les affrontements de Tripoli opposant bassistes pro-irakiens et éléments armés communistes.
02/05: Tuerie dans une église de Tripoli: 2 tués plusieurs blessés.
Le Père Philippe AbuSleiman est abattu à Aley.
11/05: Un cessez-le-feu est conclu à Tripoli.
16/05: De sanglants affrontements se produisent à Saida entre pro-nasseriens et éléments du Fateh: 1 tué, 8 blessés.
21/05: Trois attentats terroristes contre les Nassériens à Beyrouth-Ouest font 10 tués et 25 blessés.
24/05: Grave Attentat à la voiture piégée contre l'ambassade de France: 9 tués et 26 blessés.
25/05: Deux migs syriens abattus par la chasse israélienne au-dessus du Kesrouan.
02/06: Les combats font rage entre Amal et les pro-irakiens: 8 tués et 50 blessés.
04/06: Blitz sur Beyrouth-Ouest: l'aviation israélienne fait 60 morts et 270 blessés. L'AIB fermé puis rouvert.
05/06: Le Sud à feu et à sang: 150 tués et 250 blessés. Appuyée par la marine et l'artillerie, l'aviation israélienne s'acharne 16 heures sur 38 villes et localités.
06/06: L'armée israélienne envahit le Liban. C'est l'opération Paix en Galilée qui prendra fin offciellement le 10 juin 1985. Elle sera marquée par des combats syro-israéliens et l'évacuation forcée des palestiniens de Beyrouth qui sera bombardée puis occupée.
06/06: Les Israéliens envahissent le Sud sur trois axes. Le Conseil de Sécurité réclame le retrait immédiat et inconditionnel de l'envahisseur.
07/06: L'AIB fermé au trafic aérien. Il ne rouvrira que le 30 septembre.
Raids israéliens sur Beyrouth après la prise de Saida et de Tyr.
Begin offre le Château de Beaufort à Saad Haddad.
08/06: Percée surprise israélienne dans le Chouf.
10/06: L'armée libanaise se déploie à Beyrouth-Ouest: l'opération a une portée plus politique que militaire.
11/06: Matraquage aérien de Beyrouth-Ouest: 207 tués et 647 blessés.
12/06: Pilonnage ininterrompu de Beyrouth et de sa banlieue.
12/06: Décès du roi Khaled d'Arabie auquel succède le lendemain son frère Fahd.
14/06: Création par le gouvernement libanais d'un «comité d'un salut national». Joumblatt refuse d'y prendre part.

29/08: Claude Cheysson, ministre français des relations extérieures, en visite officielle de 24 heures au Liban.

02-04/09: Réunion du comité quadripartite. Prend acte du document Forces Libanaises sur la rupture des liens avec Israël.

04/09: Assassinat de Louis Delamare, ambassadeur de France au Liban. Les résultats de l'enquête pour déterminer l'assassinat ne seront pas connus.

17/09: Deux attentats à Chekka et Saïda font 29 tués et 116 blessés.

28/09: Explosion d'une voiture à Zrarieh (Sud): 15 tués, 50 blessés.

01/10: Voiture piégée près de l'Université Arabe: 83 tués, 225 blessés. C'est le septième attentat terroriste depuis le 17 septembre.

06/10: Assassinat au Caire du président Anouar el-Sadate par des intégristes musulmans lors d'un défilé militaire. L'attentat fait 9 morts et 20 blessés.

20/10: Kamel Assaad réélu président de la Chambre par 66 voix contre 13 à Abdel Latif Zein.

27/10: Le comité arabe de vigilance réuni à Baabda constate son impuissance à déboucher sur des mesures de sécurité concrètes et fixe sa prochaine réunion au 7 novembre.

09/11: Affrontements Amal-OLP dans le Sud.

29/11: Attentat à Damas, attribué aux Frères Musulmans: 175 morts.

14/12: Annexion du plateau syrien du Golan par Israël.

15/12: Attentat contre l'ambassade d'Irak: 35 morts dont l'ambassadeur et une centaine de blessés.

1982

-/-: Destruction par l'aviation israélienne des installations de la Cité sportive.

-/-: Filimon Selwane remporte la première course de la Paix à Rome (15 kilomètres).

06/01: Dans un discours devant le corps diplomatique, le président Sarkis déclare: "Le monde assiste indifférent au calvaire du Liban." Le même jour, Israël menace le Liban d'une opération d'envergure au Sud.

10/01: Décès de Farid Abou-Chahla, président du syndicat de la presse.

13/01: Le numéro deux de l'ambassade d'Algérie à Beyrouth, Rabbah Kheroua est enlevé puis abattu.

19/01: Le spectre d'une conflagration régionale surgit: deux avions israéliens essuient un tir de Sam syrien au-dessus de la Bekaa.

23/01: Les accrochages entre Amal et le Mouvement National se multiplient.

01-02: Les déclarations menaçantes d'Israël se multiplient.

02/02: Une insurrection déclenchée par le Frères Musulmans écrasée dans le sang à Hama (nord de la Syrie). Les bilans, de sources occidentales, feront état de 20,000 à 30,000 morts.

13/02: Explosion d'une voiture piégée près du camp palestinien d'Ain el-Helwe: 6 tués et 12 blessés.

23/02: Double attentat à la voiture piégée à Raouche: 4 tués et 54 blessés.

24/02: Un commando des partisans de l'Imam Moussa Sadr envahit l'Aéroport International de Beyrouth où il pénètre sans rencontrer de résistance et prend le contrôle d'un Boeing 707 de la Kuwait Airways qui venait d'atterrir avec 195 passagers. La Kuwait Airways interrompra ses vols vers Beyrouth à la suite de cet incident.

26/02: Philip Habib, émissaire spécial du président Ronald Reagan arrive à Beyrouth: "il n'y aura pas d'invasion israélienne du sud."

02/03: Voiture piégée à Tripoli: 20 blessés.

06/03: Voiture piégée à Jnah: 6 tués et 17 blessés.

(secteur central) à la limite de l'enclave frontalière. Mais l'officier dissident Saad Haddad s'oppose au renforcement de l'Armée au Sud.

16/03: L'artillerie israélienne soutenue par celle des milices de Saad Haddad, bombarde les positions de la FINUL en prenant particulièrement pour cible les points de regroupement de l'Armée libanaise. Bilan: 2 tués et 20 blessés parmi les Casques bleus de la FINUL; 4 soldats libanais blessés et 4 tués et 6 blessés parmi la population civile. Le 17, à la demande de la FINUL, L'armée effectue un retrait de 15 km de Kantara pour se redeployer le 20.

26/05: Création du Conseil de Coopération du Golfe (CCG) groupant le Koweït, l'Arabie Saoudite, Bahreïn le Qatar, les Emirats Arabes Unis et Oman.

07/06: L'aviation israélienne détruit en Irak, le centre de recherches nucléaires de Tamuz. Ce raid sera condamné par le Conseil de sécurité.

02/04-30/06: La bataille de Zahlé et la crise des missiles. Le premier avril 1981, la FFA encercle et bombarde Zahlé. De violents combats l'oppose aux Forces Libanaises. L'offensive syrienne dure trois mois comporte essentiellement: un sévère blocus de Zahlé qui ne reçoit qu'épisodiquement des secours médicaux et des vivres. L'occupation des troupes syriennes des collines entourant la ville (5-15 avril) puis des crêtes du Mont Sannine où la position stratégique dite du refuge des Français est investie (25 avril) par des commandos héliportés. Une contre offensive des Forces Libanaises qui bombardent Chtaura en riposte à l'avance syrienne sur les crêtes du Sannine (7 avril). Une intervention de l'aviation israélienne qui abat deux hélicoptères syriens (28 avril). Le même jour la Syrie installe des rampes de missiles antiaériens SAM 2 et SAM 6. Te l Aviv exige leur retrait et menace de recourir à une opération militaire pour les anéantir. Washington envoi un émissaire présidentiel Philippe Habib qui arrive le 7 mai au Liban avec pour mission de désamorcer la crise des missiles. Il entame une navette qui le conduit en Syrie, Israël et Arabie Saoudite. Après ce périple la crise est désamorcée et le siège de Zahlé est levé le 30 juin.

Simultanément à la bataille de Zahlé, alors que les accrochages entre l'ALP et l'armée reprennent dans la capitale, la FFA bombarde brusquement violemment Beyrouth-Est (2 avril). Les bombardements atteignent l'arrière pays chrétien. Les Forces Libanaise ripostent en bombardant Beyrouth Ouest notamment l'aéroport qui est fermé 22jours (21 avril-13 mai) et les établissements balnéaires (dimanche 31 mai) après que les plages du littoral chrétiens spécialement fréquentées en cette journée dominicale eurent été elles-même bombardées. Les mourabitoun pilonnent Jounieh le 26 avril. Selon la presse libanaise, le bilan total des pertes en vies humaines s'élève à plus de 500 tués et 2,400 blessés dont 200 tués et 500 blessés à Zahlé, des civils en grande majorité.

04/07: Réunion à Beiteddine du Comité de vigilance arabe au niveau des ministres des Affaires étrangères. Le comité se réunira à nouveau le 25 juillet, mais ses travaux déboucheront sur l'impasse.

08/07: Le Président Sarkis annonce en Conseil des Ministres que toutes les garanties en ce qui concerne les ruptures des relations par les Forces Libanaises avec Israël ont été fournies. Scepticisme syrien.

08/07: Philip Habib entame sa troisième mission dans la région en commençant par Beyrouth où il est reçu par le chef de l'Etat.

10-17/07: Séries de raids israéliens contre des objectifs militaires stratégiques au Sud. Le 17, le bombardement du quartier de Fakhani en plein Beyrouth fait 141 tués et 730 blessés.

04/08: Début de la guerre des quartiers à Tripoli. Les intégristes sunnites de la Résistance Populaire retranchés à Bab el Tebbaneh affrontent les Alaouites du Parti Arabe Démocratique en position à Baal Mohsen.

22/08: Réunion du comité quadripartite. Nouvelles réunions le 25 et le 29; La Syrie demande la publication des déclarations Forces Libanaises, Front Libanais et Kataëb sur leur rupture avec Israël et la formation d'une commission pour contrôler leur port.

(ministre des Ressources hydrauliques et électriques); Ali el-Khalil (ministre des Finances); Mahmoud Ammar (ministre d'Etat); Mounir Abou-Fadel (ministre d'Etat); Elias Hraoui (ministre des Travaux publics et des Transports); Mohamed Youssef Beydoun (ministre de l'Industrie et du Pétrole); Abdel-Rahman Labban (ministre du Travail et des Affaires Sociales); Cesar Nasr (ministre d'Etat); Sami Younes (ministre d'Etat); Salim el-Jahel (ministre de l'Habitat et des Coopératives); Moustapha Dernayka (ministre de l'Agriculture); Marwan Hamade (ministre du Tourisme).

29/10: Après trois jours de sanglants affrontements entre les éléments armés Kataëb et ceux du PNL, les milices Kataëb prennent le contrôle de toutes les permanences PNL à Aïn Remmaneh derniers bastions des partisans du président Chamoun. Le responsable militaire PNL du secteur Elias Hannouche (alias Hanache) et un groupe de combattants se réfugient à Beyrouth-Ouest. Hanache sera assassiné à Raouché le 16 août 1981 par un commando non identifié.

10/11: Deux voitures piégées explosent à vingt minutes d'intervalles à Ashrafieh faisant 10 morts et 70 blessés.

17/11: Le chef du gouvernement, Chafik Wazzan annonce que des sanctions disciplinaires seront prises contre les militaires et officiers supérieurs tenus pour responsables de la passivité de l'armée lors des événements de Aïn el Remmaneh.

01/12: Pour la première fois depuis août 1978, des officiers libanais et israéliens tiennent une réunion sous l'égide de l'ONU.

15/12: La FFA investit la région de Hoch el-omara à Zahlé à la suite de violents affrontements armés entre Kataëb et PNL.

1981

_-/-: Le Ansar a battu Bastia, vainqueur de la Coupe de France de football, dans son fief en Corse, sur le score de 2-1.

-/-: inauguration de la route Halate-chekka au Liban-Nord.

05/01: Visite à Beyrouth de Michel Rocard, membre du secrétariat national du Parti socialiste français. Rocard s'entretiendra avec les présidents Elias Sarkis et Chafik Wazzan ainsi qu'avec le ministre des Affaires étrangères Fouad Boutros.

08/01: La Force de Frappe Arabe se retire de Zahlé.

19/01: Trois Casques Bleus sénégalais de la FINUL assassinés près du village de Barish, à 1 kilomètres à l'Est de Tyr.

22/01: Le Conseil des ministres approuve le décret sur la réorganisation de l'armée.

24/01: Départ du président Elias Sarkis pour Taëf, en Arabie Saoudite où il préside la délégation libanaise au troisième sommet de Etats islamiques. Dans une allocution prononcée le28 janvier devant les souverains et chefs d'état participant au sommet, le président Sarkis souligne que «le Liban ne peut plus longtemps supporter la présence armée palestinienne».

02/02: Enlèvement du chargé d'affaires de Jordanie à Beyrouth, Hisham Mohaysen. Il sera relâché par ses ravisseurs le 14 avril.

02/03; Alors que les milices de Saad Haddad bombardent pour la troisième journée consécutive la ville de Saïda, l'aviation israélienne attaque plusieurs bases palestiniennes au nord-est d Tyr. Bilan: 12 tués et 40 blessés. Les Fidayine ripostent en bombardant à deux reprises le Kibboutz de Kiryat Shmona.

03/03: Pour la première fois depuis le 30 août 1979, le Liban réclame la convocation du Conseil de sécurité à la suite des agressions israéliennes contre le sud. Le Conseil de Sécurité se réunira le 9 mars mais ajournera ses réunions après de brefs débats.

13/03: Une unité de l'armée, forte de 50 militaires, prend position dans la localité de Kantara à la suite d'un accord conclu en ce sens avec le commandant de la FINUL. Le 15 mars, une autre unité de l'armée forte de 50 soldats, se déploie dans le village de Chaqa

17/04: Deux «Casques Bleus» irlandais kidnappés puis exécutés à Bint Jbeil par les membres d'une famille chiite qui cherchaient à venger la mort de deux des leurs.

27-30/05: Violents affrontements entre la milice chiite d'Amal et une coalition de palestino-progressistes (FLA-PCL-Résistance palestinienne): 30 morts.

03/06: Des combats acharnés éclatent à Saïda entre l'armée libanaise et l'Armée du Liban Arabe, à la suite d'une embuscade tendue à un convoi militaire, à Rmeilé.

17/06: Le Conseil de Sécurité proroge de six mois le mandat de la FINUL.

19/06: Grâce aux efforts du ministre de l'éducation, Boutros Harb, le Liban connaît ses premiers examens officiels digne de ce nom depuis cinq ans. Des contrôles sévères sont exercés pour éviter toute fraude.

07/07: Les miliciens Kataëb donnent l'assaut à l'ensemble des permanences et casernes PNL à Achrafieh, sur le littoral, à Jbeil ainsi que dans le Kestrouan et le Metn. Les phalangistes parviennent à investir les permanences du PNL dans ces régions. 100 à 200 morts. Le chef des milices PNL Dany Chamoun démissionne, accusant Béchir Gemayel de vouloir instaurer un parti unique en secteur chrétien. Le 11, il rencontre l'ex-président Frangié à Ehden et le 12, le Premier ministre Sélim Hoss. Les Kataëb parviennent quand même à imposer leur volonté.

30/07: La Knesseth adopte la loi fondamentale sur "Jérusalem réunifiée capitale éternelle" d'Israël. Le 20 août, le Conseil de sécurité de l'ONU condamne l'annexion de Jérusalem-Est par Israël et demande aux pays ayant leur ambassade dans cette ville de les transférer à Tel Aviv.

20/08: De violent affrontements opposent à Tripoli des intégristes musulmans aux Alaouites du Parti Arabe Démocratique.

23/08: A la demande du président Camille Chamoun, toutes les permanences du PNL dans la banlieue sud-est de Beyrouth, notamment à Hadeth, Baabda, Bsous, Wadi Chahrour, Bdédoun et Hazmieh sont confiés à l'armée libanaise.

10-13/09: De violents affrontements opposent à Hadeth l'Armée libanaise à des miliciens Kataëb. Deux soldats et un civil sont tués au cours des accrochages et une vingtaine de personnes blessées. L'armée parvient à renforcer son contrôle sur la localité. Le chef de Forces Libanaises Béchir Gemayel accuse l'armée de chercher à semer la discorde dans les régions Est.

14/09: Le colonel Nabih Farhat, adjoint du directeur du Bureau de Renseignement de l'Armée libanaise est enlevé sur la route reliant le village d'Ankoun à la localité de Maghdouché à proximité de Saïda, par des éléments armés appartenant au «Front de Libération Arabe» d'obédience irakienne. Le colonel Farhat parvient à échapper à ses ravisseurs en blessant l'un d'eux.

17/09: Sadam Hussein dénonce l'accord signé avec l'Iran à Alger en 1975.

18/09: L'adjoint du commandant de la région militaire du Liban-Nord, le colonel Nayef Kallas est séquestré à son domicile de Miziara par des éléments armés appartenant aux Marada. Le colonel Kallas parvient à s'échapper à ses geôliers le 24 septembre.

22/09: L'Irak déclenche les hostilités contre l'Iran. Le conflit qui fera plus d'un million de morts, s'achève le 20 août 1988 avec l'entrée en vigueur d'un cessez-le-feu par l'ONU.

02/10: Dans un discours à l'ONU, le ministre des Affaires Etrangères, Fouad Boutros rejette la responsabilité fondamentale de la crise libanaise sur Israël.

25/10: Après une crise ministérielle de 137 jours, Chafik Wazzan forme un gouvernement de 22 ministres: M. Chafic Wazzan (président du Conseil, ministre de l'Intérieur); Fouad Boutros (vice-président du Conseil, ministre des Affaires étrangères et des Emigres); Joseph Skaff (ministre de la Défense nationale); Nazih el-Bizri (ministre de la Santé publique); Khatchig Babikian (ministre de la Justice); René Mouawad (ministre de l'Education nationale et des Beaux-Arts); Michel Eddé (ministre de l'Information); Khaled Joumblatt (ministre de l'Economie et du Commerce); Joseph Abou Khater (ministre d'Etat); Michel Murr (ministre des P.T.T. et des Télécommunications); Anouar Sabbah

04/12: A Téhéran, l'«Organisation révolutionnaire des masses de la République islamique» annonce sa décision d'envoyer au sud un continent de mille combattants iraniens. Cette initiative se heurtera, cependant, à l'opposition sans retour du gouvernement libanais, de l'écrasante majorité des leaders du pays et aussi du Mouvement «Amal» et du Conseil Supérieur Chiite.

07/12: Première réunion, présidée par le chef de l'état du comité Quadripartite arabe issu du sommet de Tunis. Ce comité est formé de l'Arabie Saoudite, du Koweït, de la Syrie et d'un représentant de la Ligue arabe. Il est chargé de superviser l'application du sommet de Tunis.

15/012: Les moukhtars et les présidents de municipalités de 44 villages frontaliers situés dans la zone d'opération de la FINUL réclament le déploiement de l'armée au Sud.

17/12: Quarante des volontaires iraniens pour le Liban-Nord quittent Téhéran pour Damas à bord d'un avion syrien. Ils seront suivis, à Damas, au cours des jours suivants par près de 200 nouveaux volontaires. Les autorités de Damas laissent entendre que l'entrée des recrues iraniennes au Liban est liée «à la volonté du gouvernement libanais».

19/12: Une manifestation contre la cherté de vie dégénère à Tripoli. Les manifestants prennent d'assaut le sérail de la ville et saccagent les bureaux. Le mohafez du Liban Nord, Iskandar Ghobril est molesté.

27/12 Prêt de 14 millions de $ de la Banque Européenne d'investissement.

1980

-/-: Le lutteur Hassan Béchara médaille de bronze aux jeux olympiques de Moscou (URSS).

02/01: Entrée sans visa, au Liban, par voie de terre, de l'hodjatol-islam Mohammed Montazeri, chef des «volontaires iraniens» désireux de se battre au Liban-Sud. Tout le projet sera officiellement condamné par le président Elias Sarkis, quelques jours plus tard. La pratique de l'entrée illégale au Liban, de personnalités «invités» par l'OLP soulève un tollé dans les milieux officiels libanais.

05/02: Election de Mgr Elias Audeh, nouveau Métropolite grec-orthodoxe de Beyrouth.

09/02: Décès de Bahige Takiedine, ministre de l'intérieur.

13/02: Enlèvement du député Kataëb Edmond Rizk. Celui-ci est séquestré à Zghorta. Sa libération, négociée en même temps que celle de nombreux otages aux mains des deux parties aura lieu finalement le 9 mars. Auparavant Kataëb et Marada échangent un certain nombre d'otages.

23/02: Attentat contre la voiture du commandant en chef des Forces Libanaises Béchir Gemayel, quartier Sursock. Celui-ci ne se trouvait pas dans le véhicule. La déflagration provoque la mort de sa fillette Maya (20 mois) et celle de sept autres personnes.

24/02: Enlèvement de Sélim Laouzi, propriétaire directeur de la revue Al-Hawadess. Le corps affreusement mutilé du journaliste est retrouvé le 4 mars dans les bois d'Aramoun.

05/03: Le président Elias Sarkis proclame les 14 principes de l'entente nationale. Le Conseil des ministres les approuve, le jour même. Tous les blocs parlementaires y apportent leur adhésion.

15/03: M. Brian Urqhart, secrétaire général adjoint des Nations Unies, en visite officielle à Beyrouth pour étudier le dossier du Sud.

29/03: Le cardinal Agostino Casarolli, secrétaire d'Etat du Vatican en visite semi-officielle au Liban. Il aura des entretiens avec les responsables du pays et les principaux leaders civils et religieux de la communauté maroni.

09/04: Le Conseil des ministres lève dans une proportion allant jusqu'à 29% les salaires dans le secteur privé.

14/04: Début des affrontements sanglants Amal-Front de Libération Arabe dans la banlieue sud. Les accrochages se prolongeront durant plusieurs jours et aboutiront à un cessez-le-feu sous l'égide de l'OLP.

21/06: Décès d'Elias IV patriarche grec-orthodoxe d'Antioche et de tout l'Orient.
28/06: Le mandat de la FFA est renouvelé pour six mois.
02/07: Le président Elias Sarkis charge le Premier ministre démissionnaire Sélim Hoss de former un nouveau gouvernement.
02/07: Le synode grec-orthodoxe réuni à Damas élit Mgr Agnathios Hazim, évêque de Lattaquieh, nouveau Patriarche d'Antioche et de tout l'Orient. Mgr Hazim sera intronisé à Damas le 8 juillet.
08/07: Le Koweit verse 18 millions de $ dans le cadre de sa contribution de la FFA.
16/07: Après une crise ministérielle de deux mois, Sélim Hoss forme le nouveau gouvernement: Sélim Hoss (Présidence); Fouad Boutros (Vice-président du Conseil, ministre des Affaires étrangères et des Emigrés); Charles Helou (ministre d'Etat); Bahije Takieddine (ministre de l'intérieur et du Tourisme); Joseph Skaff (ministre de la Défense nationale et de l'Agriculture); Michel Murr (ministre des P.T.T., de l'Habitat et des Coopératives); Anouar Sabbah (hydrauliques et électriques, Industrie et Pétrole); Ali el-Khalil (ministre des Finances); Nazem el-Kadri (ministre du Travail et des Affaires sociales); Boutros Harb (ministre de l'Education nationale, des Beaux-Arts, des Travaux publics et des Transports); Talal el-Meraabi (ministre de l'Economie, du Commerce et de la Santé publique); Youssef Gebrane (ministre de la Justice et de l'Information).
16/07: Saddam Hussein devient le chef de l'Etat en Irak après la démission de Ahmad Hassan, pour "raisons de santé."
25/07: Assassinat à Cannes du Leader de la Saïka et chef du Département militaire de l'OLP Zoheir Mohsen.
06/08: A 48 heures du débat de confiance à la Chambre, le ministre d'état Charles Hélou présente sa démission au président Sarkis.
08/08: Prêt de 7 millions d'UC (1UC = 1,36$) de la Banque européenne d'investissement. Durée 10 ans. Intérêt: 5,15 %.
09/08: La nouvelle équipe ministérielle obtient la confiance du Parlement par 54 voix contre 9. Trente députés sont absents lors du vote.
13-15/08: Accrochages à la corniche du Fleuve dans le secteur du Port et à Oyoun el-Simane entre l'armée libanaise et des miliciens des Forces Libanaises. Bilan des accrochages: 4 morts et onze blessés parmi les miliciens; un mort et trois blessés parmi les soldats de l'armée.
07/09: Trois commandos des «Brigades Sadristes» détournent un avion de l'Alitalia dans le but d'attirer l'attention de l'opinion publique mondiale sur la mondiale sur la disparition de l'Imam Moussa Sadr en Libye. Les pirates de l'air accepteront, le 8 septembre, de se rendre aux autorités iraniennes, à Téhéran.
10-12/09: Violents accrochages à Nabaa et Bourj Hammoud entre miliciens Kataëb et Tachnag. Bilan: 31 morts et plus de 50 blessés.
02/10: Prenant la Parole à la tribune des Nations Unies à New York, le Pape Jean Paul II se déclare en faveur du maintien de la formule libanaise «qui a fait du Liban un exemple de coexistence pacifique et mutuellement fructueuse de communautés distinctes».
27/10: Une voiture piégée explose à Basta: 8 morts et 32 blessés.
04/11: Cinquante-neuf Américains pris en otages à l'ambassade américaine à Téhéran. Ils sont libérés le 20 janvier 1981, après 444 jours de détention, à la suite d'un accord entre les Etats-Unis et l'Iran, signé la veille à Alger incluant notamment le versement de 10 milliards de dollars par Washington à Téhéran.
20/11: Ouverture du sommet arabe de Tunis. Le Liban est représenté par le président Elias Sarkis, le Premier ministre Salim Hoss et le ministre des Affaires étrangères Fouad Boutros. Tout le long des débats, la délégation libanaise insistera mais en vain, pour l'adoption d'une clause réclamant le retrait des Fedayine de la zone d'opération de la FINUL.
20/11: La Grande Mosquée de la Mecque investie par 300 intégristes musulmans hostiles au régime. Bilan des combats: 135 tués.

06-19/12: Visite du cardinal Bertoli, envoyé spécial du pape.
08/12: Accrochages entre l'armée et les milices chrétiennes à Jounieh (2 militaires tués). L'ambassadeur d'Arabie Saoudite Ali Chaer, blessé à bord de son hélicoptère au cours de l'incident.
10/12: Sadate et Begin prix Nobel de la Paix.
20/12: Remaniement ministériel: Fouad Boutros cède le portefeuille de la Défense au général Victor Khoury qui cumule ainsi cette fonction avec celle de commandant en chef de l'armée.

1979

-/-: Samir Bannout champion du monde de culture physique à Ohio(Etats-Unis) dans sa catégorie.
08/01: La bourse de Beyrouth reprend ses activités dans les bureaux sis dans les deux secteurs de la ville.
12/01: Le directeur général de la compagnie de gestion du port Philippe Tawilé estime que les dommages subis par le port depuis 1975 à 200 millions de L.L.
12/01: La balance des paiements du Liban a enregistré malgré la crise, un excédent de 200 millions de $ en 1978 indique le gouverneur de la Banque du Liban, Michel el-Khoury.
16/01: Sept militants chiites détournent un Boeing 720 de la MEA assurant la liaison Beyrouth-Amman. L'avion se pose à Beyrouth où les pirates de l'air se livrent aux autorités.
16/01: Le Shah d'Iran contraint à l'exil. Il meurt au Caire le 27 juillet 1980.
19/01: Le Conseil de sécurité prolonge de cinq mois le mandat de la FINUL. Parallèlement Israël déclenche une triple opération par air, par terre et par mer contre Arnoun, Aïchieh, Kasmié et Tyr. Bilan: 16 morts et 25 prisonniers parmi les forces communes; un mort et 12 blessés parmi les civils.
01/02: Retour triomphal de Khomeini après 15 ans d'exils.
02/02: Le gouvernement décide de suspendre les salaires des militaires ralliés à l'officier dissident Saad Haddad.
10/03: Arrivée du contingent néerlandais qui remplace les Casques Bleus français au sein de la FINUL. Le commandement des forces internationales était parvenu à un accord avec les responsables libanais prévoyant le déploiement de l'Armée au Sud avant le 15 avril.
23/03: Près de 660 soldats de la FINUL remplacent les Saoudiens de la FFA à Beyrouth. Le mandat de la FFA est reconduit le 28 pour trois mois.
01/04: Proclamation de la République Islamique d'Iran.
06/04: Grève générale dans tout le pays à l'appel de la CGTL en signe de protestation contre les faibles augmentations octroyées par le gouvernement aux salariés.
18/04: L'officier rebelle Saad Haddad proclame l'«Etat du Liban libre». Il sera chassé, le lendemain de l'Armée libanaise.
16/05: Le Cabinet Hoss démissionne. Il continuera à gérer les affaires courantes jusqu'à la formation du second gouvernement Hoss le 16 juillet.
10/06: Assistance financière saoudienne de 5 millions de $ destinée aux populations du Liban-Sud.
13/06: Le Conseil de sécurité renouvelle pour six mois le mandat de la FINUL
14/06: Chamoun et Gemayel réclament l'Armée à Ain el-Remmaneh et Furn el-Chubbak pour mettre fin à l'hostilité entre les deux partis. Le 18, la population des deux secteurs réserve un accueil délirant aux 1250 soldats de l'armée qui prennent position dans ce secteur.
22/06: Aide libyenne de 10 millions de $ aux populations du Liban-Sud.

banlieue-sud (Aïn Remmaneh) et sud-est (Hadath, Furn Chebbak). Ce premier cycle d'hostilité se divise en cinq périodes: 1-6 juillet: pilonnage d'Achrafié, Aïn Remmaneh, Furn Chebbak (167 tués, 500 blessés). 22-25 juillet: bombardement de Hadeth (27 tués, 56 blessés); 1-10 août: combats FFA-forces libanaises notamment dans le centre ville de Beyrouth. Chute d'obus sur Beyrouth-ouest (27 tués, 56 blessés) et bombardement d'Achrafié (le 6; 80 tués et blessés); 28 août- 23 septembre: Accrochages intermittents et pilonnage de Beyrouth-est; 26-30 septembre: intensification des accrochages et extension de bombardements syriens au Metn, au Kesrouan et à Baabda où le palais présidentiel est touché à deux reprises (28 et 30). Un cessez-le-feu est proclamé le 30 après une pressante intervention du président libanais Elias Sarkis auprès de son homologue syrien Hafez Assad. 1-6 octobre: reprise des bombardements des régions Est (100 tués, 300 blessés). Au cours de cette période, la FFA se retire progressivement des régions Est pour ne conserver que deux positions à Beyrouth Est et une au Metn (Sin el-Fil). Au Liban-Nord, l'assassinat de 7 étudiants pro-phalangistes (24 août) dans une embuscade a Baksmaya (caza de Batrun) est suivi d'un ratissage de la région par la FFA qui y renforce ses effectifs après des affrontements avec les Kataëb, notamment à Kour (25-27 août; 65 tués). Alors que les phalangistes se replient sur Jbeil, les Syriens investissent la région des Cèdres (28 août). Sur le plan international des appels au cessez-le-feu émanent du secrétaire général de l'ONU (3 et 5 juillet), de Paris (4 juillet), de Washington (6 juillet) et du Vatican (27 août). Le 5 octobre le Conseil de sécurité de l'ONU lance un appel pressant à l'arrêt des combats. Moins de 24 heures après un cessez-le-feu est décrété.

06/07: Résolution 426 du Conseil de sécurité appelant à un cessez-le-feu immédiat et à une réconciliation nationale.

08/09: Vendredi Noir à Téhéran: 180 morts (officiellement) par les manifestants défiants le régimes du Shah.

17/09: Accords israélo-égyptiens de Camp David.

11/10: A l'issue d'un sommet libano-syrien de plusieurs jours, le président Elias Sarkis quitte Damas pour une tourné arabe qui le conduira en Arabie Saoudite et dans le Golfe. Cette tournée aura pour résultat la convocation à Beitedine d'une conférence des ministres des Affaires étrangères des pays arabes participant aux effectifs de la FFA ou la finançant.

17/10: réélection à l'unanimité de Kamel el-Assaad à la présidence de la Chambre.

18/10: Les Casques Verts syriens se trouvant à la tour Rizk et sur les deux ponts au Nord de Beyrouth sont évacués et remplacés par des soldats saoudiens de la FFA.

21/10: Le président Sarkis se rend au Vatican pour l'intronisation de Jean-Paul II.

01/11: A Kornet-Chawane, un détachement de la brigade d'intervention de l'Armée encercle la résidence du capitaine Samir Achkar, accusé d'avoir formé une organisation dissidente au sein de l'armée. L'officier est tué au cours d'un accrochage avec la brigade d'intervention. Celle-ci arrête un autre officier, et 13 soldats qui appartenaient à l'organisation militaire dissidente. Le lendemain, le convoi de Fouad Boutros, ministre des Affaires étrangères et de la Défense, est attaqué à Achrafieh par des miliciens, qui pour venger le capitaine Achkar, capturent les membres de l'escorte du ministre, dont un officier sera porté disparu.

01/11: Entrée en vigueur des accords de coopération économique signés avec la CEE en mai 1977.

04/11: Damas libère Ahmad Khatib chef de l'armée du Liban Arabe, détenu depuis fin 1976 à Damas.

07/11: La résidence du général Victor Khoury est dynamitée par des miliciens.

21/11 A Aley, un attentat contre un bus syrien de la FFA fait 7 tués et 25 blessés.

27/11: Le président Sarkis quitte Beyrouth pour Paris. Les entretiens Libano-Français portent sur la crise libanaise et les relations bilatérales. La France consent à livrer des armes et des équipements à l'armée libanaise.

05/12: Réunion du comité tripartite (Syrie, Koweït, Arabie Saoudite) au palais de Baabda.

02/04: Arrivée d'une mission militaire américaine pour étudier l'aide à accorder à l'armée libanaise.

05/04: Les premiers détachements de Forces de Sécurité Intérieures prennent position à Tyr aux côtés du contingent français de la FINUL.

07/04: Israël informe l'ONU de son intention d'opérer deux retraits partiels du Sud, les 11 et 14 avril. Aux dates fixées, les forces israéliennes évacueront 7 villages situés dans le secteur oriental de la zone frontalière et 9 autres dans le secteur central.

9-14/04: Flambée de violence dans le secteur Chiah Ain-Remmaneh: 12 tués et 25 blessés.

17/04: Arrivée à Beyrouth du secrétaire général de l'ONU Kurt Waldheim: entretien avec le président Sarkis et le chef de l'OLP Yasser Arafat au sujet de la FINUL.

17/04: reprise du pompage du pétrole saoudien à destination de Zahrani pour les besoins de la consommation libanaise.

19/04: Démission du gouvernement Hoss.

23/04: Treize députés élaborent la plate-forme d'entente demandant la suspension de toute activité armée palestinienne sur le territoire libanais. La résolution est approuvée le 27 à l'unanimité par la chambre.

29/04: Troisième phase de l'évacuation israélienne du Liban-Sud: elle porte sur 300 kilomètres carrés. Israël conserve cependant une ceinture de sécurité large de 3 à 10 km.

01/05: Voiture piégée à Zghorta: 52 blessés.

02/05: Accrochages entre FINUL et palestiniens. La caserne des Paras français à Tyr est bombardée. Le colonel Jean-Germain Salvan, commandant le contingent français de la FINUL est très gravement blessé. Le colonel Cahn le remplacera.

12/05: Réconciliation Frangié-Karamé. La réconciliation de l'ancien chef de l'Etat avec le leader de Tripoli marquera un tournant dans la crise libanaise. Elle a été scellée sous les auspices du commandant syrien de la Force de Frappe Arabe au Liban- Nord.

31/05: Sommet Sarkis Assad à Lattakieh.

05/06: Le représentant du Liban aux Nations Unies Ghassan Tueini propose l'adoption par l'Assemblée générale du concept de «neutralité internationale».pour mettre les pays faibles à l'abri des convoitises des pays puissants et riches.

13/06: Fin de l'occupation israélienne du Liban-Sud. Les milices du major Saad Haddad conservent le contrôle des enclaves frontières.

13/06: Tony Frangié, député de Zghorta et fils de l'ancien président Sleiman Frangié, ainsi que sa femmeVera (32 ans) et sa fille Jehane (3 ans) sont froidement abattus, la nuit à leur domicile d'Ehden par un commando de choc Kataëb. Plusieurs autres habitants de la localité sont tués au cours de l'opération qui devait plonger le pays dans une crise aiguë. Le meurtre de Tony Frangié s'est produit au moment où le conflit entre les Kataëb et les Zghortiotes avait atteint son paroxysme. La rupture entre le Front Libanais et le président Frangié, la rivalité entre les deux groupes à Chekka où le rançonnement des usines procure des rentrées substantielles, ainsi que l'assassinat, le 7 juin d'un haut responsable phalangiste Joud el-Bayeh, par le clan Frangié, sont considérées comme les principaux facteurs à l'origine du drame. Les militants Kataëb dans les régions du Liban-Nord sont forcés à l'exode.

28/06: Massacre dans la Békaa Nord: Plusieurs éléments armés attaquent les villages de Kaa, Jdeidé et Fakiha enlevant des partisans Kataëb dont 32 (à majorité de confession grecque-catholique) sont tués. Les Kataëb accusent les Syriens. C'est le début des terribles événements de l'été 1978 qui devaient prendre fin le 7 octobre après l'intervention du Conseil de Sécurité.

01/07-30/09: Début des affrontements entre la FFA et les Forces Libanaise. La grève pour le premier juillet lancé par le Front Libanais met en cause Damas. L'agence syrienne d'information SANA accuse pour sa part les responsables de l'attaque d'Ehden d'avoir perpétré le massacre de la Békaa (30 juin). La grève du premier juillet est le point de départ de violents bombardement par l'artillerie de la FFA de Beyrouth-Est (Ashrafié) et de sa

recrudescence des combats entre Forces Libanaises et Palestino-Progressistes.

20/09: le magistrat Jean Bakhos- président de la Cour d'appel de Tripoli et premier président des tribunaux du Nord-est sauvagement assassiné par des inconnus sur une route de montagne.

03/10: Le ministre des Affaires étrangères Fouad Boutros prononce un discours devant la 32e Assemblée générale de l'ONU dans lequel il met l'accent sur le «prix exorbitant payé par le Liban pour une injustice dont il n'est pas responsable».

09/10: Le Bienheureux Charbel Makhlouf est proclamé saint au cours d'une cérémonie religieuse, présidée par le Pape Paul VI dans la Basilique de Saint-Pierre au Vatican. L'ermite d'Annaya devient ainsi le premier saint d'Orient canonisé par Rome.

19/11: Le président égyptien Anouar Sadate à Jérusalem.

1978

05/01: Création d'une compagnie de télévision mixte (50% Etat libanais, 25% Compagnie libanaise de Télévision) qui prend en charge les deux compagnies existantes.

06/01: Au cours d'une réunion avec les ambassadeurs accrédités au Liban le président libanais Elias Sarkis annonce que «son pays rejettera toute solution de la crise du Proche-Orient qui impliquerait l'implantation des Palestiniens au Liban.

23/01: Séminaire du Front libanais à Zghorta (Liban Nord).

25/01: Prolongation de deux ans du mandat de la Chambre des députés.

01/02: Explosion à Beyrouth: deux blessés.

01/02: Election de Camille Chamoun à la présidence du Front libanais.

06/02: Renforcement du dispositif de la Force Arabe de Dissuasion à Beyrouth.

07/02: La Banque du Liban acquiert une part de 15% dans l'Intra Investment Company.

07-11/02: Accrochages entre soldats syriens de la Force Arabe de Dissuasion et soldats libanais devant la caserne libanaise de Fayadiyé. Les combats s'étendent à l'Est (chrétien) de Beyrouth. Le président du Front libanais Camille Chamoun déclare: «L'armée syrienne est en train de devenir une armée d'occupation». Le 9. Une délégation libanaise composée du ministre des Affaires étrangères libanais Fouad Boutros, de l'ancien président de la République, Sleiman Frangié, et du commandant de la FFA, Sami Khatib, se rend à Damas pour rechercher un règlement de la crise. Elle est reçue par le président syrien Hafez Assad. Le 10 un communiqué du Front libanais renouvelle sa confiance aux présidents Sarkis et Assad. Le 11, les combats cessent. Bilan officieux: plus de 100 morts. Le ministre syrien des Affaires Etrangères Abdel Halim Khadam et le vice-ministre de la défense, le général Naji Jamil arrivent à Beyrouth pour des entretiens avec le président Sarkis: accord sur la formation d'un tribunal militaire d'exception libano-syrien.

23/02: L'Arabie Saoudite verse 9 millions de Dollars à la FAD

23/02: Le gouvernement saoudien règle à la Tapline les arriérés dus par le gouvernement libanais (111,093 millions de Dollars) pour la période du premier août 1973 au 3 décembre 1976.

07/03: 300 millions de livres libanaises de l'état pour des prêts au secteur industriel.

14/03: Israël envahit le Liban-Sud. Le 20 elle contrôle toute la région au sud du Litani à l'exception d'une poche autour de Tyr d'une bande côtière au nord de cette ville et d'un secteur de 5 kilomètres le long du fleuve.

15/03: Demande libanaise à la ligue arabe du renouvellement du mandat la FAD.

19/03: Adoption par le Conseil de sécurité de la résolution 425 qui prévoit le retrait d'Israël et l'installation des forces de l'ONU.

23/03: Arrivée du premier contingent (iranien) de la FINUL.

28/03: Renouvellement pour six mois du mandat de la DyFAD.

29/03: Un soldat suédois de la FINUL est tué.

01/04: Arrivée du premier contingent norvégien de la FINUL.

Les décisions les concernant, prises par le Conseil des ministres, seront sans appel.

16/02: Louis de Guiringaud, ministre français des Affaires Etrangères, entame une visite officielle au Liban.

17/02: Dans le cadre d'une tournée au Proche-Orient, le secrétaire d'état américain, Cyrus Vance, arrive à Beyrouth et s'entretient avec le président Elias Sarkis. Parallèlement, Michel Sytenko, chef du département du Moyen-Orient au ministère des Affaires étrangères soviétique, effectue une tournée au Liban et s'entretient avec les responsables libanais.

28/02: Le Conseil des ministres approuve les grandes lignes du projet directeur concernant la reconstruction du centre-ville, projet établi avec l'aide de la mission technique française de l'Atelier Parisien d'Urbanisation.

08/03: Dans un discours prononcé au Caire dans le cadre du sommet arabo-africain, le président Sarkis déclare au sujet de la situation dans le Sud libanais: «Il appartient à la seule autorité libanaise et à nulle autre de soulever la question des zones frontalières devant toute instance». Le président Sarkis répondait ainsi à l'intervention de Yasser Arafat, qui avait évoqué la veille dans son allocution «les agressions incessantes contre les localités libanaises du Sud et les camps de réfugiés sous le couvert d'une action locale».

16/03: Le leader du Mouvement National et chef du Parti Socialiste Progressiste (PSP) Kamal Joumblatt est lâchement assassiné sur la route Baakline-Deir Doumit dans le Chouf. A la suite de cet assassinat, une vive tension se fait sentir à Beyrouth et au Chouf où des enlèvements et des liquidations arbitraires sont signalés par dizaines.

21/03: Mohammad Atallah est nommé président du Conseil du Développement et de la Reconstruction (CDR).

27/03: Le Conseil de la Ligue arabe accepte de prolonger le mandde la Force de Frappe Arabe (FFA) de six nouveaux mois. Le Conseil accepte que le comité quadripartite poursuive sa mission pour deux nouveaux mois.

28/03: Le Conseil des ministres désigne le colonel Victor Khoury commandant en chef de l'armée en remplacement du général Hanna Saïd, mis à la disposition du ministre de la Défense.

11/04: Le colonel Sami Khatib est nommé commandant de la FFA. Son prédécesseur, le colonel Ahmed Hajj, est désigné à la direction générale des FSI. D'autre part, l'Emir Farouk Abillama est désigné à la direction générale de la Sûreté.

03/05: La Communauté Economique Européenne (CEE) et le Liban signent un accord global de coopération préférentielle (d'une durée illimitée) au siège de la communauté à Bruxelles. Un montant de 110 millions de livres (environ 36 millions de dollars) est également octroyé au Liban.

17/05: Victoire du Likoud aux législatives israéliennes. Menahem Begin, Premier ministre.

26/05: Le mandat du Comité quadripartite arabe chargé de la mise en application de l'accord du Caire vient à l'expiration sans que ledit accord ait été appliqué.

02/06: Le président du Front libanais Camille Chamoun, s'entretient à Damas avec le président syrien Hafez Assad.

02/09: Les ministres arabes des Affaires étrangères entament au Caire une session ordinaire. A l'issue de leurs travaux, le 5 septembre, ils donnent leur accord pour un renouvellement de six mois, à partir du premier octobre 1977, du mandat de la Force de Frappe Arabe (FFA).

16/09: Le général Victor Khoury, commandant en chef de l'armée, se rend en visite officielle à Washington où il signe les protocoles relatifs à l'octroi d'une première aide de l'ordre de 25 millions de dollars, dans le cadre du budget US de 1977, pour la fourniture à l'armée libanaise d'armes individuelles, de pièces légères d'artillerie, d'habillement et d'équipements divers.

19/09: Le département d'état américain exprime «sa préoccupation» devant l'escalade de violence au Liban-Sud qui était le théâtre, depuis le 16 septembre, d'une grave

04/11: Le colonel Ahmad el-Hajj est nommé commandant de la force de frappe arabe.
05/11: Le ministre syrien des Affaires étrangères Abdel Halim Khaddam confirme que les unités syriennes stationnées au Liban constituent la force de frappe arabe.
09/11: Les combattants du Fronl Libanais provoquent grèves et manifestations en protestation contre l'entrée de la force de frappe arabe dans leur secteur.
10/11: Phase I du plan de paix arabe (1ère étape): Les troupes syriennes prennent sous leur contrôle Aley et la Banlieue de Beyrouth.
11/11: Attentat manqué contre Raymond Eddé.
15/11: Phase I du plan de paix arabe (2ème étape): Les troupes de la force de frappe arabe prennent Beyrouth sous leur contrôle.
15-19/11: Occupation par la FFA du siège de huit journaux à Beyrouth- Ouest.
21/11: Phase I du plan de paix arabe (3ème étape): Les troupes de la FFA entrent à Tripoli et Saïda. La situation reste tendue dans la zone frontière, Israël ayant précisé qu'il ne tolérerait pas dans ce secteur que les soldats de l'armée libanaise.
22/11: 33ème anniversaire de l'indépendance du Liban. Discours du président Sarkis.: raffermissement de la sécurité, création d'un consensus politique, premières démarches pour la reconstruction du pays.
29/11: Déclaration des leaders des deux bords manifestant leur réticence à la phase II du plan de paix arabe (ramassage des armes).
08/12: Nomination de Sélim Hoss au poste de chef de gouvernement.
09/12: Constitution d'un gouvernement extra-parlementaire de huit membres. Salim Hoss (Présidence, Information et Economie); Assad Rizk (Affaires sociales et Education); Amine Bizri (Travaux publics et Tourisme); Salah Salman (Intérieur, Habitat et Coopératives); Ibrahim Cheayto (Santé et Ressources hydrauliques et électriques); Michel Doumit (Industrie, Pétrole et Agriculture); Fouad Boutros (Affaires étrangères et Défense nationale); Farid Raphaël (Justice, Finances et P.T.T.).
14/12: Première réunion du comité quadripartite (Arabie Saoudite, Egypte, Syrie et Koweit) destiné à la mise en application des Accords du Caire.
23-24/12: Séance d'investiture au Parlement: le gouvernement obtient la confiance à l'unanimité des présents (72 sur 99); des pouvoirs spéciaux lui sont accordés.

1977

-/-: Elie Sfeir premier du Décathlon au premier championnat arabe à Damas.
03/01: Une violente explosion secoue dans l'après-midi le secteur d'Accaoui, à Achrafié faisant une trentaine de tués et près de 70 blessés. L'attentat provoque une vive tension dans la capitale où plusieurs enlèvements sont signalés.
21/01: Le Front Libanais tient au couvent de Saydet el-Bir, à Broummana, un séminaire de trois jours sur le thème: «Liban de demain». A l'issue de ce séminaire, le «Front Libanais» publie une déclaration dans laquelle il préconise «l'adoption de la pluralité, dans le respect des patrimoines et des cultures propres, comme pierre angulaire d'un Liban unifié à qui l'on vouerait une loyauté absolue».
24/01: Le Conseil des ministres publie un décret portant création du «Conseil du Développement et de la Reconstruction» (CDR), formé de 12 membres. Ce super-organisme d'orientation économique et sociale remplacera le ministère du Plan.
02/02: Le président Elias Sarkis se rend à une visite officielle à Damas où il s'entretient avec le président Hafez Assad de la situation du Liban et des problème qui intéressent les deux pays.
12/02: Le gouvernement publie un décret-loi portant sur le statut des officiers de l'armée. Ces derniers peuvent, en vertu de ce décret, démissionner dans un délai de trois mois (en touchant une indemnisation accrue), comme ils peuvent être limogés, mis à la disposition du ministère de la Défense ou encore mutés dans n'importe quel service public.

bahreini des Affaires étrangères.

01/07: Arrivée à Beyrouth des détachements soudanais et saoudiens de la force de paix arabe.

03/07: Raid israélien sur Entebbe (Ouganda) qui permet de libérer une centaine d'otages d'un avion d'Air France détourné une semaine auparavant par des pirates pro-palestiniens.

5-14/07: Guerre du Koura. A la suite d'une offensive éclair sur Chekka et les villages environnants, les Forces Libanaises contre-attaquent et repoussent les palestino-progressistes jusqu'aux abords de Tripoli.

11-14/07: Délégation du Front libanais (Béchir Gemayel, Dany Chamoun) à Damas: confirmation de la politique syrienne vis-à-vis du Liban.

11/07: Création du Front d'Union Nationale (Alliance Karamé, -Salam-Eddé ; élément du Mouvement National; leaders traditionnels): Unité du Liban; retrait syrien, accords du Caire.

12-13/07: Création du Rassemblement islamique (leaders traditionnels sunnites): pour l'unité du Liban, le respect des accords libano-palestiniens, le respect des décisions de la Ligue arabe.

20/07: Important discours du président syrien Hafez Assad sur les événements qui ont conduit Damas à intervenir au Liban: guerre confessionnelle de Joumblatt; déviationnisme palestinien; souci syrien d'empêcher toute partition.

21/07: Les troupes de la force de paix arabe prennent position au Musée.

22/07: Kamal Joumblatt présente à la presse le Conseil politique central du Mouvement National: Ce Conseil est destiné à s'occuper de toutes les questions militaires et administratives des régions palestino-progressistes.

30/07: Enlèvement et assassinat de Khalil Salem, directeur général du ministère des Finances.

04-08: Les forces libanaises s'emparent du quartier de Nabaa.

13/08: Appel de Kamal Joumblatt à une «guerre totale» pour empêcher la création d'un Etat maronite raciste soutenu par la Syrie.

14-24/08: Bombardements sauvages des quartiers résidentiels de Beyrouth.

30/08: Les Force libanaises constituent un commandement militaire unifié sous la direction de Béchir Gemayel.

06/09: Visite de Pierre Gemayel à Damas.

08/09: Visite de Camille Chamoun à Damas.

15/09: Remaniement ministériel: Camille Chamoun cumule la vice-présidence du Conseil et les ministères des Affaires étrangères, de la Défense et de l'intérieur. Georges Skaff devient ministre des Finances et de l'économie.

20/09: Conseil des ministres à Kfour: abaissement de l'âge de la retraite pour les officiers de l'armée.

23/09: A Chtaura, le président Elias Sarkis prête le serment Constitutionnel. Il s'installera dès le 24 au palais de Baabda que le président Frangié avait abandonné le 25 mars.

28-29/09: Offensive combinée des Forces syriennes et de Forces Libanaises: Les Palestiniens se retirent de la montagne (Metn).

12-15/10: Offensive syrienne en direction de Saïda d'abord, puis de Bhamdoun et Aley.

17-18/10: Sommet de Ryad: réconciliation syro-égyptienne; constitution d'une force de frappe arabe sous les ordres du président de la République libanaise.

21/10: Cessez-le-feu à Beyrouth et en montagne après d'intenses bombardements.

21/10: Constitution au Liban-Sud d'une *Armée de défense du Liban-Sud* destinée à libérer le territoire de tous les Palestiniens et qui affirmera, le 24, contrôler 75% de la zone frontalière.

25-26/10: Le sommet du Caire ratifie les décisions du Sommet de Ryad et décide la constitution d'un double fonds pour le financement de la force de frappe arabe et pour la reconstruction du Liban.

amendement de l'article 73 en vue de hâter l'élection d'un nouveau président de la République.

30/04: Soixante députés demandent le report au 8 mai de l'élection du chef de l'état. Les progressistes appuient Raymond Eddé; le Front Libanais cautionne la candidature d'Elias Sarkis.

01/05: Dean Brown à Beyrouth. Objectif de sa nouvelle mission: éviter une intervention militaire des syriens.

02/05: Les Partis Progressistes réclament le retrait des Syriens.

16/05: Edouard Saab rédacteur en chef de «L'Orient-Le Jour» et correspondant du journal «Le Monde» est abattu par un franc tireur sur la ligne de démarcation du Musée.

25/05: Raymond Eddé échappe à un attentat perpétré sur l'autoroute entre Nahr Ibrahim et Antélias. Il est atteint d'une balle à la jambe.

27/05: Assassinat de Linda al-Atrache soeur de Kamal Joumblatt.

27/05: Le Département d'état américain rappelle que les Etats-Unis ont toujours été opposés à l'intervention militaire syrienne.

31/05: Entrée des troupes syriennes au Liban-Nord et dans la Békaa.

01/06: La Syrie patronne la constitution d'une Avant garde de l'armée libanaise arabe à laquelle se rallieront les militaires restés neutres jusqu'ici et des transfuges de L'armée du Liban Arabe.

01/06: Le mouvement National décrète la mobilisation générale et lance un appel à la ligue arabe.

02/06: Kamal Joumblatt rencontre le président élu Elias Sarkis, avant d'avoir un entretien avec Béchir Gemayel.

03/06: Appel de Kamal Joumblatt à la France et Conseil de Sécurité.

04/06: Constitution d'un commandement militaire unifié: Résistance-Armée du Liban Arabe-Mouvement National.

05/06: Le Front Libanais rend hommage aux efforts déployés par la Syrie.

07/06: Avance des troupes syriennes vers Sofar et Saïda. Fermeture (jusqu'au 24) de l'AIB. Raymond Eddé appelé à la lutte contre l'intervention syrienne; Saëb Salam demande l'intervention immédiate des pays arabes.

08-09/06: Réunion de la ligue arabe: appel au cessez-le-feu, envoi d'une force arabe de paix destinée à permettre le retrait progressif des Syriens.

08/06: Arrivée de Abdel Salam Jalloud, Premier ministre libyen, qui poursuivra une longue médiation tout au long des mois de juin et de juillet.

15/06: Le président Frangié reçoit Mahmoud Riyad: approbation réservée aux décisions de la ligue. Le président reçoit Abdel Salam Jalloud qui rencontre par la suite Béchir Gemayel.

16/06: Le président nomme Camille Chamoun ministre des Affaires étrangères en remplacement de Philippe Takla.

16/06: Assassinat de l'ambassadeur américain Francis Meloy, de son conseiller économique et de son chauffeur.

18/06: Kamel el-Assaad, président de la Chambre, se prononce en faveur de l'intervention syrienne.

21/06: Arrivée des premiers éléments, syriens et libyens, de la Force arabe de paix.

22/06: Offensive contre le camp palestinien de Tell Zaatar (qui tombera le 12 août).

29/06: Chute du camp palestinien de Jisr el Bacha.

30/06: Suite aux nouvelles prises de position pro-syriennes de l'Imam Sadr, l'Armée du Liban arabe bombarde le siège du Conseil Supérieur chiite à Hazmieh. A Tyr l'Institut Professionnel et l'Institut Supérieur Chiite sont attaqués par des éléments armés du FPLP. Des éléments de la milice de l'Imam sont désarmés.

30/06: Au Caire, réunion de la ligue arabe. Message du président Frangié: nécessité d'une force de frappe pour le rétablissement de la sécurité - La Ligue arabe décide d'envoyer sur place une commission groupant Mahmoud Riad et les ministres tunisien et

06/12: Pierre Gemayel est reçu à Damas par le président syrien Hafez Assad à la tête d'une délégation phalangiste. Le même jour, l'assassinat de quatre Kataeb à Jdeidet el-Metn provoque une réaction foudroyante des miliciens chrétiens qui kidnappent et tuent des dizaines de musulmans. Cette journée sera désormais appelée le «samedi Noir».

06/12: Premiers affrontements entre Aley et Kahalé sur la route Beyrouth-Damas.

08/12: La bataille des hôtels éclate.

11/12: Les combats s'étendent à tout le pays.

20/12: Assassinat à Tripoli du mohafez du Liban-Nord Kassem el-Imad.

30/12: Sommet islamo-palestinien à Aramoun: rappel des revendications islamiques, appel à la paix. Kamal Joumblatt a refusé d'assister à la réunion.

31/12: Sommet maronite à Baabda: attachement à la formule libanaise, au pacte national, à la constitution; réformes à débattre sur le plan économique et social: rejet de toute intervention étrangère dans les affaires du Liban; possibilité d'un recours à l'ONU.

1976

06/01: Début du blocus du camp palestinien de Tall el-Zaatar. Palestiniens et milices alliées tentent, le lendemain de desserrer l'étau en engageant une bataille contre Kataëb et PNL.

13/01: Le camp palestinien de Dbayé investi.

18/01: Karamé présente sa démission sur laquelle il reviendra le 24.

18/01: Les Kataëb occupent le secteur Quarantaine-Abattoirs-Charchabouk.

20/01: L'agglomération de Damour occupée et pillée par les palestino-progressistes.

20/01: Décès de Sabri Hamadé, président de l'Assemblée nationale.

21/01: Deux brigades de l'Armée de libération d la Palestine se déploient dans la Békaa et le Akkar.

22/01: Cessez-le-feu conclu sous l'égide de la Syrie.

30/01: Le lieutenant Ahmed Khatib quitte la caserne de Hasbaya et annonce la création de l'Armée du Liban arabe, dans la Békaa.

07/02: Frangieh en visite officielle à Damas.

14/02: Frangié propose un programme de réforme politique, le «Document Constitutionnel», censé compléter le Pacte national de 1943. Il sera progressivement agrée par toutes les parties.

15/02: Assassinat à Hamra du premier secrétaire près de l'ambassade de Turquie. Le lendemain, deux doyens de l'AUB seront assassinés sur le campus. Nombreux enlèvement dans la capitale.

19/02: L'«Armée du Liban arabe» attaque le poste de gendarmerie de Machghara.

05/03: La caserne de Sarba occupée par des miliciens Kataëb.

08/03: La chambre élue s'autoproroge pour une première fois pour une période de 26 mois.

08/03: Début de la guerre des casernes avec la prise de l'ALA des casernes de Rachaya el-Wadi et Kfarmechki, puis celles de Khiam et Aramane.

11/03: Coup d'état du brigadier Aziz Ahdab, qui réclame la démission dans les vingt-quatre heures du président de la République. Sur le terrain, les milices prennent en main les casernes se trouvant dans les régions qu'elles contrôlent.

16/03: Les Palestino-progressistes ouvrent les portes des prisons à Beyrouth.

21/03: Début de la bataille de Beyrouth avec la chute du Holiday Inn aux mains des Palestino-progressistes. Pillage d'une dizaine de banques dans le centre-ville.

24/03: Les Palestiniens et leurs alliés lancent une offensive en direction du Haut-Metn.

25/03: Le Palais de Baabda ayant été bombardé. Frangié s'installe à Zouk Mikaël.

06/04: Le siège du Parlement transféré de la place de l'Etoile à la villa Mansour.

10/04: La Chambre des Députés adopte à l'unanimité des 90 députés présents un

11/09: Dégradation de la situation dans le Akkar. Trois moines sont égorgés au couvent de Deir Achache. Raid contre le village chrétien de Beit Mallat.

15/09: A Chekka, dans un affrontement avec l'armée, 14 membres du Mouvement du 24 octobre de Farouq Moqadem sont tués.

17/09: Trêve provisoire entre Zgharta et Tripoli.

18/09: Les combats qui avaient repris dès le 14 septembre dans la banlieue de Beyrouth s'étendent à toute la ville.

19/09: Arrivée à Beyrouth de Abdel Halim Khaddam et du général Hikmat Chéhabi. Kahddam rejoindra Damas le 25 septembre après avoir aidé à la constitution le 24 septembre d'un «Comité national pour le dialogue».

01/10: 135 enlèvements en une seule journée à Beyrouth. Depuis le 13 avril, on a dénombré 338 exécutions sommaires.

01/10: L'ancien Premier ministre Saëb Salam et le leader du Bloc National Raymond Eddé, demandent la démission du président Frangié.

04/10: Réunion de tous les leaders religieux à Bkerké puis à Dar el-Fatwa: contre toute partition du pays, appel à la réforme.

09/10: Massacre de Tell Abbas, village chrétien du Akkar.

11/10: Cessez-le-feu sans lendemain: scènes de réconciliation populaire dans la banlieue beyrouthine.

11/10: Suite à la visite du président syrien Hafez Assad à Moscou, la Syrie et l'URSS confirment leur unité de vue quant à politique à suivre au Proche-Orient.

13/10: Le Comité national pour le dialogue forme trois sous-commissions: réformes politiques, économie et finances, affaires sociales.

14/10: Mémorandum de l'OLP au Comité National pour le Dialogue: refus de tout autre territoire que le territoire palestinien, respect de la souveraineté libanaise, pour l'application des accords conclus.

15-21/10: Réunion de la Ligue arabe au Caire en l'absence de la Syrie, de la Libye, et de l'OLP. Aucun résultat.

21/10: Kamel el-Assaad est réélu président de la Chambre des députés.

22-23/10: Réunion à Damas du Front arabe de participation à la Révolution palestinienne: dénonciation du complot américano-sioniste visant à liquider la Résistance et à diviser le Liban.

23/10: Kamal Joumblatt est reçu par le président syrien.

24/10: Débat sur le laïcisme et la déconfessionnalisation au sein de la sous-commission pour la réforme politique formée par le Comité National pour le dialogue. Un autre débat aura lieu le 12 novembre.

25/10: Réunion de tous les leaders musulmans et de ceux de la gauche libano-palestinienne chez le mufti Hassan Khaled à Aramoun: soutien au Premier ministre Rachid Karamé.

28/10: Rachid Karamé s'installe au Sérail et décide de n'en plus sortir tant que le calme ne sera pas rétabli.

4-11: Trêve. Le 6 novembre, l'armée prendra le contrôle des routes internationales.

9-16/11: Médiation du cardinal Pablo Bertoli, envoyé spécial du Pape Paul VI.

13/11: Abdel-Halim Khadddam déclare que la Syrie fera tout pour empêcher la partition du Liban.

19-30/11: Médiation de Maurice Couve de Murville, envoyé spécial du président Giscard d'Estaing.

30/11: Retour au calme à Beyrouth. Tension persistante à Tripoli et à Zahlé.

01/12: L'Egypte condamne toute intervention arabe ou étrangère au Liban et s'en prend tant au Kataeb qu'à la Saika. Il est à noter que, le 5 juin, à l'occasion de la réouverture du Canal de, le président Sadate avait fait l'éloge de Pierre Gemayel.

02/12: Raid israélien sur les camps de Tripoli et d Nabatiyeh.: 60 morts, 140 blessés.

27/06: Grève de la faim de l'Imam Mousssa Sadr.

30/06: Arrivée à Beyrouth de Abdel Halim Khadam et du général Chéhabi.

30/06: Rachid Karamé forme un gouvernement de six membres: Camille Chamoun (Intérieur), Adel Osseirane (Economie et Justice), Philippe Takla (A,E. et Santé), Ghassan Tueini (Tourisme et Ressources hydrauliques et électrique) et Majid Arslan (Santé).

01/07: Extension des combats jusqu'à la Békaa-Nord; le village de Qaa est encerclé

02/07: Enlèvement du colonel Ernest Morgan, relevant du CENTO au cours d'une escale de quelques heures à Beyrouth. Il sera libéré par ses ravisseurs, membres de l'«organisation de l'action socialiste révolutionnaire» (palestinienne affiliée au «Front du refus») en échange de vivres et de matériaux de construction pour les habitants du quartier des Abattoirs.

03/07: Les forces de sécurité prennent le contrôle des régions chaudes de la ville.

05/07: Explosion accidentelle dans un camp d'entraînement de la milice de l'Imam Sadr: 30 à 40 morts.

08/07: Un certain nombre de personnalités chrétiennes et musulmanes se réunissent autour du Mufti Khaled et de l'ex président Charles Hélou. Elles se retrouvent sans parvenir à une entente parfaite les 15, 23 et 31 juillet et les 7 et 18 août.

15/07: Vote de confiance à la Chambre des Députés: le gouvernement obtient 80 voix sur 99.

16-22/07: Assemblée des patriarches et évêques catholiques: causes sociales de la crise, problème de la souveraineté nationale.

20/07: Discours de Rachid Karamé à Tripoli: Nécessité de restaurer la confiance; ne juger personne sur ce qui s'est passé. Le 27 juillet à Beyrouth, Rachid Karamé rappelle que le Liban est un pays arabe; il évoque la réforme de l'armée et la nécessité d'accorder la nationalité libanaise à ceux qui la demandent.

28/07: Conférence de presse de Kamal Joumblatt: réforme de l'armée, loi sur les naturalisations.

02/08: Rachid Karamé à Damas.

15/08: Prise de position du patriarche grec-orthodoxe, Elias IV: contre le confessionnalisme, appel à l'unité et à la concorde.

15-17/08: Séminaire de réflexion du Parti des Kataeb: restructuration d'un Liban unifié et moderne, justice sociale, mission arabe du Liban.

18/08: Présentation du programme de réforme des partis et forces progressistes: suppression du confessionnalisme politique, réforme de la structuration du pouvoir et de la représentation populaire, réforme de l'administration et de l'armée, élection d'une assemblée constituante.

23/08: discours du président Frangié à Baakline: possibilités de changement de la Constitution.

23/08: Mémorandum des Kataeb au président de la République: intangibilité du Pacte National, laïcisation de l'état, renforcement de l'armée, réunion d'un sommet arabe pour déterminer le rôle du Liban dans la question palestinienne.

28/08: Affrontements armés entre les habitants de Zahlé et ceux des villages voisins, à la suite de diverses provocations et du meurtre d'un officier palestinien. Le calme reviendra le 31 août, puis les combats reprendront les 1 et 2 septembre. Trêve provisoire le 3 septembre.

01/09: Le Mouvement mondial de la Paix décerne son prix annuel à Yasser Arafat au cours d'une cérémonie à laquelle assistant Karamé et Joumblatt.

02/09: Début des affrontements armés entre Zghortiotes et Tripolitains.

10/09: Le général Hanna Saïd est désigné comme commandant en chef de l'armée en remplacement du général Iskandar Ghanem. Le conseil des Ministres demande à l'armée le 11 septembre de s'interposer entre les combattants.

11/09: Le Conseil des ministres approuve le projet de loi réorganisant l'armée.

23/01: L'Union soviétique propose par la bouche de son ambassadeur Alexandre Soldatov, l'installation d'un réseau de missiles «SAM» et la fourniture de matériel de guerre à l'armée.

03/02: Réuni au Caire, le Comité de défense arabe vote 90 million de dollars pour la défense du Liban.

26/02: Maarouf Saad, ancien député et l'un des leaders de Saïda, est mortellement blessé au cours d'une manifestation contre la société Protéine dont le PDG est le président Camille Chamoun. Ce sera là la première étincelle d'un processus qui mènera à la guerre civile. Saad mourra le 6 mars.

28/02: Le Conseil des ministres donne partiellement satisfaction aux partis de gauche en mettant en congé Henry Lahoud, mohafez du Liban-sud. Malgré cela, les manifestations gagnent Beyrouth, Tripoli et Tyr accompagnés de barricades et d'actes de violence.

02/03: Malek Salam, ministre des ressources hydrauliques et électriques, exige la révocation du commandant en chef de l'armée, le général Iskandar Ghanem. Sur le terrain, les affrontements avec l'armée se poursuivent et ne cessent qu'après l'intervention d'une commission mixte libano-palestinienne, L'armée se retire de Saïda.

03/03: Un camion militaire tombe dans une embuscade, à la hauteur de la citadelle de Saïda. Un mort, 29 blessés. Trois ministres - Mahmoud Ammar, Tony Frangié et Joseph Skaff - se déclarent opposés à la révocation du général Ghanem, rejoints en cela par la Ligue maronite. L'Est manifeste en signe d'appui à l'armée.

05/03: Malek Salam démissionne.

06/03: Vive effervescence dans le secteur Ouest de Beyrouth à l'annonce de la mort de Maarouf Saad.

03/03: Mort de la chanteuse égyptienne Oum Kalsoum considérée comme la Diva du monde arabe.

25/03: Assassinat du roi Fayçal d'Arabie par un de ses neveux. Son frère, le prince héritier Khaled, lui succède.

13/04: Deux phalangistes sont tués devant une église qui vient d'être inaugurée à Aïn el-Remmaneh. L'après-midi, une embuscade est tendue à un autobus transportant des Fedayine vers Tall Zaatar. Bilan du massacre: 27 morts. Dès la tombée de la nuit le pays tout entier s'embrase. Obus sur Dekounaeh faisant une quarantaine de morts. C'est le début de la «guerre civile».

15/04: L e Premier ministre Sami Solh démissionne après avoir violemment critiqué, à l'Assemblée, le parti Kataeb. Il réclame une réforme politique allant dans le sens de la démocratisation, un soutien ferme à la cause palestinienne et l'amendement de la loi sur l'armée.

23/05: Cabinet de militaires, pour la première fois.dans l'histoire du Liban. Il est présidé par un ancien commandant des Forces de Sécurité Intérieures Noureddine Rifaï et ne compte qu'un seul civil, Lucien Dahdah, aux côté de sept militaires (Brigadier Mousa Kannan, le général Iskandar Ghanem, le général Saïd Nasrallah, le brigadier Fawzi Khatib, le colonel Zein Makki). Le 26, sous la pression de la gauche, il présente sa démission.

28/05: Rashid Karamé chargé de former un nouveau gouvernement.

29/05: Un vent de folie criminelle souffle sur Beyrouth: enlèvements, exactions de toutes sortes et liquidations physiques se multiplient sur base de l'appartenance confessionnelle.

17/06: Kamal Joumblatt à Damas: La Syrie fait pleine confiance au Mouvement National.

23/06: Le président Frangié reçoit Yasser Arafat en présence des ambassadeurs d'Egypte et d'Arabie Saoudite.

25/06: Message de Yasser Arafat à la TV libanaise: respect de la souveraineté libanaise, droit de la Révolution palestinienne à exister sur cette terre.

18/03: Mousa Sadr crée le «Mouvement des déshérités»: rassemblement à Baalbeck au cours duquel 100,000 personnes prêtent serment de mener la lutte jusqu'à ce qu'il ne subsiste au Liban aucun déshérité.

20/03: Manifestation estudiantine tourne à l'émeute. Accrochage avec la police: un mort et des dizaines de blessés.

18/04: Un nouveau plan de défense est adopté en Conseil des ministres.

16/05: Raids israéliens suite à l'opération de Maalot par le FDLP: 37 tués et 150 blessés.

31/05: Accord de désengagement syro-israélien sur le Golan. En janvier avait été signé un accord similaire concernant le Sinaï.

20/06: Raids israéliens au Sud: 30 morts et 122 blessés.

30/06: Serge Reggiani et Georges Moustaki à Beyrouth.

14/07: Louis Aragon au Liban.

27/07: Accrochages armés Kataëb-Feddayin à Dekouaneh: 7 tués et 20 blessés.

22/08: Le Synode grec-catholique somme Mgr Grégoire Haddad de démissionner de ses fonctions d'Archevêque de Beyrouth.

31/10: Rachid Solh (Présidence et intérieur); Michel Sassine (Habitat et Cooperatives); Adel Osseiran (Justice); Majid Arslan (Sante); Philippe Takla (Affaires étrangères); Sleiman el-Ali (Agriculture); Joseph Skaff (Défense); Khaled Joumblatt (Finances); Georges Saadé (Travaux publics); Tony Frangié (P.T.T.); Souren Khanamirian (Tourisme); Mahmoud Ammar (Information); Louis Abou-Charaf (Industrie et Petrole); Nadim Naim (Affaires sociales); Zaki Mazboudi (Plan); Malek Salam (Ressources hydrauliques et électriques); Abbas Khalaf (Economie); Majed Hamadé (Education).

03/11: Premier discours de Yasser Arafat à l'ONU.

14/11: Le président Frangié prononce un discours à l'ONU dans lequel il déclare qu'«il ne saurait y avoir de paix au moyen-orient tant que les droits légitimes du peuple palestinien ne seront pas reconnus».

31/10: Rachid Solh forme son gouvernement: Rachid Solh (Présidence et Intérieur); Michel Sassine (Habitat et Coopératives); Adel Osseiran (Justice); Majid Arslan (Santé); Philippe Takla (Affaires étrangères); Sleiman el-Ali (Agriculture); Joseph Skaff (Défense); Khaled Joumblatt (Finances); Georges Saadé (Travaux publics); Tony Frangie (P.T.T.); Souren Khanamirian (Tourisme); Mahmoud Ammar (Information); Louis Abou-Charaf (Industrie et Pétrole); Nadim Naim (Affaires sociales); Zaki Mazboudi (Plan); Malek Salam (Ressources hydrauliques et électriques); Abbas Khalaf (Economie); Majed Hamadé (Education).

1975

-/-: Pelé, meilleur joueur de la planète, jouera une mi-temps dans les rangs du Nejmeh (15 minutes comme gardien et 30 minutes comme attaquant) contre la sélection des Universités françaises sur le terrain de la Cité sportive, devant une foule de plus de trente mille spectateurs, à leur tête le Premier ministre Rachid el-Solh.

-/-: Le Nejmeh remporte son deuxième titre de champion du Liban de football, la dernière édition avant la guerre.

05/01: A Tripoli, l'armée donne l'assaut à la «République hors-la loi». Bilan: Deux tués, 12 blessés et 75 arrestations.

06/01: Premier sommet libano-syrien depuis 1947 à Chtaura. Les président Sleiman Frangié et Hafez Assad examinent la coordination militaire face à Israël et la question du Liban-sud.

07/01: Décès du patriarche maronite Paul-Pierre Méouchy auquel succédera début février, Mgr Antonios Boutros Khoreiche.

13/01: Deux raids israéliens à quarante-huit heures d'intervalles, à Kfarchouba, au Liban-Sud.

17/05: signature du Protocole de Melkart, en référence à l'hôtel où il a été conclu, entre l'OLP et le gouvernement libanais. Le protocole réglemente l a situation des feddayin sur l'ensemble du territoire libanais et leur activité dans les camps d'entraînement, réaffirme le gel des opérations militaires en vertu des résolutions du conseil arabe de défense commune, précise que le siège de la résistance palestinienne se trouve à Damas, limite les organes d'information palestiniens à Beyrouth et exige le départ de tous les fedayin non arabes.

20/05: Le prix de poésie de l'Académie française est décerné à Nadia Tuéni pour son œuvre poétique.

01/06: Le président Frangié rencontre le chef de l'OLP Yasser Arafat. Ils parviennent à un accord devant hâter la normalisation de la situation.

21/06: Takieddine Solh chargé de former un nouveau gouvernement.

06/07: Miles Davis à Baalbeck.

08/07: Takieddine Solh forme un gouvernement de 22 membres. Takieddine Solh Présidence et Finances); Bahije Takieddine (Intérieur); Toufic Assaf (Industrie et Pétrole); Emile R. Sacre (Affaires sociales; Hassan Rifai (Plan); Joseph Skaff (Ressources hydrauliques et électriques); Sabri Hamadé (ministre d'Etat); Sleiman el-Ali (Agriculture); Edmond Rizk (Education); Majid Arslan (ministre d'Etat); AlberMoukheiber (ministre sans portefeuille); Michel Sassine (Habitat); Joseph Chader (ministre d'Etat); Fouad Naffah (Affaires étrangères); Tony Frangie (P.T.T.); Osman Dana (Santé); Fouad Ghosn (Travaux publics); Kazem el-Khalil (Justice); Fahmi Chahine (Information); Ali el-Khalil (Reforme administrative); Nasri Maalouf (Défense); Souren Khanamirian (Tourisme).

19/07: L'Union de Chambres arabes de commerce et d'industrie se réunit à Beyrouth pour débattre du sujet de la fermeture des frontières par la Syrie. Le blocus affecte l'économie du pays.

01/08: La chambre accorde sa confiance au nouveau gouvernement par 78 voix contre 1.

10/08: L'aviation israélienne détourne un avion de la MEA affrêtée par la Compagnie aérienne irakienne et l'oblige à se poser en Israël. Le ministre irakien du Plan figurait parmi les 74 passagers. Après un contrôle des passagers, L'appareil est autorisé à reprendre son vol vers Beyrouth.

16/08: Détournement du vol Benghazi-Beyrouth de la MEA par un pirate de l'air libyen (mentalement dérangé) qui demande l'asile politique en Israël. L'appareil est forcé d'atterrir à Tel Aviv. Il sera autorisé à regagner Beyrouth.

17/08: La Syrie ouvre ses frontières avec le Liban après trois mois de fermeture.

06/10: Début de la quatrième guerre israélo-arabe (Guerre du Kippour ou Guerre d'octobre) déclenchée par l'Egypte et la Syrie. Après des succès arabes initiaux, un cessez-le feu est observé le 25 du mois à la suite de percées israéliennes sur les deux fronts.

16/10: L'OPEP augmente considérablement les prix du pétrole. Les pays arabes producteurs décident le 17 de réduire leurs livraisons de brut. C'est le premier choc pétrolier.

28/11: Le sommet arabe d'Alger reconnaît l'OLP comme représentant unique du peuple palestinien.

1974

-/-: Le Nejmeh bat le club Ararat champion de l'Union soviétique sur le score de 1-0, à la Cité sportive.

-/-: Le Liban bat la sélection olympique brésilienne 2-1 sur le terrain de la Cité sportive devant 8 mille spectateurs.

20/02: Le Premier ministre Takieddine Solh à la tête d'une délégation libanaise au sommet islamique de Lahore.

16 septembre ne sera levé que le 4 octobre, après un engagement de la résistance palestinienne de suspendre ses activites à parir du Sud et se retirer des agglomérations frontalières (20 septembre. Engagement demeuré lettre morte.

17/10: Kamel Assaad réélu président de la Chambre par 82 voix.

24/10: Ray Charles à Beyrouth.

11/11: Grève des ouvriers des usines Ghandour. Des gendarmes tirent sur les manifestants. Bilan: 1 tué et 14 blessé. La CGTL décrète une grève générale pour le 14 novembre (140.000 ouvriers en grève). Le 13, manifestation des partis et forces progressistes. Devant une telle situation, le gouvernement confie à l'armée le soin du maintien de l'ordre public.

11/11: Inauguration du câble sous-marin Beyrouth-Alexandrie.

02/12: Création des Emirats Arabes Unis, fédération groupant Abu Dhabi, Dubayï, Sharjah, Ajman, Ras el-Khameah, Oum el Qaiwan et Foujeira.

19/12: Scandale de la Fusée «CROTALE» (non-livraison des missiles sol air CROTALE acheté par le Liban aux sociétés françaises THOMSON CSF et MATRA dûes aux irrégularités commises par les Libanais, notamment par le commandant en chef de l'armée libanaise Emile BOUSTANI qui, pour échapper à l'interrogatoire se réfugie à Damas). CHAMOUN et le président de la commission parlementaire de la défense Fouad LAHOUD, accusent le gouvernement d'avoir acheté des armes françaises «démodées, inutilisables, et ne correspondant pas aux besoins de la défense du pays».

20/12: Attentat à la roquette contre l'ambassade américaine à Beyrouth. Pas de vicitmes.

1973

02/01: Radio-Orient est prise en charge par l'Etat libanais.

13/01: Accord libano-irakien pour la reprise du transit du pétrole irakien à travers le territoire libanais jusqu'au terminus de Tripoli d'où il sera exporté vers l'étranger.

24/01: Accrochages entre forces de l'ordre et cultivateurs de tabacs à Nabatiyeh: 15 blessés.

27/1: 20.000 manifestants du Sud à Beyrouth avec à leur tête Kamal Joumblatt.

30/01: Grèves.

18/02: Manifestations contre l'inflation à Tripoli. Deux blessés.

21/02: Un avion de ligne libyen abattu par la chasse israélienne au-dessus du Sinaï (105 tués parmi les 112 passagers).

21/02: L'attaque des camps palestiniens de Beddawi et Nahr el-bared par l'aviation israélienne fait 15 morts et une soixantaine de blessés.

25/02: Les Usines Ghandour ravagées par les flammes.

02/03: Le Liban s'approprie les installations de l'IPC conformément à l'accord signé avec la compagnie en 1931.

10/04: Un commando israélien dirigé par l'actuel Premier ministre Ehud Barak débarque de nuit à Beyrouth et assassine trois dirigeants de l'OLP: Kamal Adouane, responsable des territoires occupés, le poète Kamal Nasser, porte-parole officiel de l'OLP et Yousef el-Najjar.

10/04: Pris à partie par l'Assemblée et la rue après le raid israélien, le chef du gouvernement Saëb Salam démissionne. Le 18, Amine Hafez est désigné pour former un nouveau gouvernement.

25/04: Le président Fouad Chéhab décéde à l'âge de 70.

25/04: Formation du Cabinet Amine Hafez:

02-16/05: Affrontements entre l'armée libanaise et les Palestiniens à Beyrouth: 30 tués et 150 blessés. L'aviation libanaise bombarde le camp de Borj Brajneh (Beyrouth). Le 8 mai, la Syrie ferme ses frontières avec le Liban. L'état d'urgence est créé. Le gouvernement Hafez démissionne.

1972

-/-: Joseph Abboud champion du monde de tir (pigeon) en Egypte.

-/-: Médaille olympique d'argent àMohammad Traboulsi aux Jeux Olympiques de Munich.

-/-: Moufid Dana médaille d'or en escrime au championnat d'Asie en Iran.

-/-: Les agressions israéliennes se multiplient par voie aérienne et terrestre.

25-28 /02: L'armée israélienne envahit l'Arkoub dont elle se retire sur injonction du Conseil de Sécurité (27 février).

28/02: 20.000 manifestants à Beyrouth pour dénoncer «la passivité quasi complice du gouvernement libanais et des pays arabes» lors de la dernière agression israélienne le 25 février. Les étudiants des diverses universités se mettent en grève.

29/03: Plus de 40.000 étudiants en grève pour protester contre la «répression» dont ont été victimes leurs camarades de l'UL.

01/04: Le rapport publié par la Direction Centrale de la Statistique révèle que la population active au Liban est estimée en décembre 1970 à 572,000 personnes. Le taux de chômage est de 3,1% .

16/04: Début des élections législatives qui se déroulent en trois étapes: 16 avril (Beyrouth et Liban-Nord), 23 avril (Liban Sud et Békaa) et 30 avril (Mont-Liban). Le 2 mai, le premier ministre Saëb Salam présente la démission de son cabinet.

08/05: Décès de Georges Naccache, fondateur de l'Orient, co-directeur de l'Orient-Le Jour, ancien ministre.

12/05: Kamel Assad réélu président de la Chambre 87 voix contre six à Sabri Hamadé.

27/05: Formation du cabinet Saëb Salam: Saëb Salam (Présidence et Intérieur); Khalil Abouhamad (Affaires étrangères); Sleiman El-Ali (Agriculture); Majid Arslane (Défense); Bachir Awar (Justice); Khatchig Babikian (Information); Nazih Bizri (Santé); Sabri Hamade (Travaux publics); Pierre Helou (ministre d'Etat pour le Pétrole et l'Industrie); Edouard Honein (éducation); Jamil Kebbé (P.T.T.); Kazem el-Khalil (Affaires Sociales); Albert Moukheiber (ministre d'Etat) (Coopératives et Habitat); Fouad Naffah (Finances); Georges Saadé (Plan); Anouar Sabbah (Economie); Michel Sassine (Tourisme); Joseph Skaff (Ressources hydrauliques et électriques).

30/05: Un commando japonais, agissant pour le compte du FPLP, tue 27 personnes à l'aéroport de Lod.

01/06: Bagdad nationalise l'Iraq Petroleum Company (IPC).

03/06: Georges Moustaki à Byblos.

13/06: Le cabinet obtient la confiance de la Chambre par 77 voix contre 15.

08/07: Ghassan Kanafani, l'un des pricipaux dirigeants du FPLP est tué par un attentat à l'explosif. 30,000 personnes assistent aux obsèques.

18/07: Le président égyptien Sadate expulse 20,000 conseillers soviétiques.

08/08: Le ministre de l'éducation nationale Edouard Honein démissionne; il sera remplacé par Henri Eddé.

05/09: Un commando palestinien de «Septembre Noir» prend en otage des athlètes israéliens aux Jeux Olympiques de Munich. L'opération se termine par la mort de 11 Israéliens, 4 Palestiniens et un policier allemand.

08-16/09: L'opération de Munich entraîne des raids aériens israéliens contre le camp palestinien de Nahr el Bared (Liban-nord) et les bases des feddayin à Rafed et Rachaya el-Wadi au Sud (17 tués et 37 blessés) suivis de la plus importante invasion, à cette date, du territoire libanais. Elle dure 30 heures: 18 villages frontaliers sont ratissés, 150 habitations dynamitées, 2 ponts sur Litani détruits; des gaz toxiques et des bombes phosphores auraient été utilisés pour la première fois (118 tues, 46 blesses, 15-16 septembre). Résistance héroïque de l'armée libanaise qui perd 20 militaires. L'état d'urgence, proclamé au Liban le

14/11: Le général Hafez el-Assad prend le pouvoir en Syrie.
27/11: Inauguration de la «Maison de l'Ingénieur».
22/12: Signature de l'accord libano-syrien à Beyrouth sur la création d'une commission mixte permanente chargée de régler les problèmes en suspens entre les deux pays.
28/12: Raid israélien contre le village de Yater au LibanSud: 14 morts.

1971

-/-: Muhieddine Natour champion du monde de tir (pigeon) en Irak.
05/01: Inauguration du Haut Barrage d'Assouane en Egypte.
20/01: Le ministre de l'éducation, GhassanTueni présente sa démission.
01/02: L'assurance maladie-maternité entre en vigueur.
22/02: Le gouvernement confirme l'interdiction de la secte religieuse «Les Témoins de Jéhovah»
02/03: Manifestations éstudiantines : 10.000 étudiants dans les rues. Occupation de sept des huit facultés de l'UL. Accrochages avec les forces de l'ordre . Bilan: 11 blessés. Le 11 mars, 15.000 étudiants de l'UL et de l'USJ ainsi que des éléves des écoles secondaires occupent la Place de l'Etoile empêchant la chambre de siéger. Principales revendications: Assurer des emplois dans un marché saturé; participation des étudiants à la gestion ds universités. Le 23 mars le recteur de l'UL Edmond Naïm démissonne. Le 22 avril les étudiants mettent fin à leur grève. C'est la plus grande manifestation estudiantine que le Liban ait jamais connu.
05/03: Le Conseil National Palestinien rejette la création d'un Etat Palestinien en Cisjordanie ou à Gaza.
-/04: Les agressions israéliennes se multiplient par voie aérienne et terrestre.
14/06: Fusion des deux quotidiens d'expression française «l'Orient» et «Le Jour».
05/07: Tino Rossi au Liban.
24/07: Le général Jean Noujeim, commandant en chef de l'armée, tué dans un accident d'hélicoptère à l'âge de 56 ans. Le lendemain, le brigadier de réserve Iskandar Ghanem est promu au grade de général et nommé commandant en chef de l'armée.
25/07: La Miss Liban, Georgina Rizk, élue Miss Univers à Miami Beach.
06/08: Charles Aznavour au Liban.
14/08: Indépendance de Bahrein.
15/08: Décès de Zalfa Chamoun épouse du président Camille Chamoun.
01/09: Le Qatar devient indépendant.
15/09: Suite à la majoration des tarifs douaniers de 10 à 100%, les commerçant décrètent une grève générale qui durera neuf jours. Le 30, le Conseil des Ministres abroge le décret .
27/09: Le Roi Fayçal d'Arabie Saoudite au Liban.
02/10: Le ministre des T.P. Henri Eddé démissionne. Kamal Khoury le remplace.
18/10: Kamel Assaad réélu président de l'Assemblée par 62 voix contre 36 à Mahmoud Ammar.
05/11: Grève des employés des Offices autonomes. Ils revendiquent des prestations sociales supplémentaires. La grève durera six jours.
11/11: Les employés de banques se mettent en grève pour réclamer l'approbatrion par l'Association des Banques du projet de convention collective. La grève va durer 12 jours.
30/11: L'Iran occupe trois îlots stratégiques revenant aux Emirats Arabes du Golfe.
13/12: Inauguration de l'Ecole Supérieure des Ingénieurs de Beyrouth (ESIB).
23/12: Suite au refus par le gouvernement d'adopter le projet relatif au retrait des licences pour l'importation des médicaments, le ministre de la Santé démissionne.

12-13/05: L'armée israélienne envahit pour la première fois le Liban cantonnant néanmoins son action à l'Arkoub. Israël se retire à la suite de la résolution 278 du Conseil de Sécurité.

14/05: 2.000 Palestiniens franchissent la frontière syrienne et s'installent dans le Arkoub.

22/05: L'artillerie israélienne bombarde durant cinq heures les villages frontaliers. Bilan: 13 morts, 32 blessés, 83 maisons détruites.

27/05: Le gouvernement libanais exige la stricte application de l'accord du Caire. Le port d'armes par les Palestiniens hors des zones de combats sera soumis à la loi commune à partir du 30 juin. Les tirs à travers la frontière libano-israélienne sont interdits.

03/08: Inauguration du câble sous-marin Beyrouth-Marseille.

15/08: Le ministre de l'intérieur Kamal Joumblatt autorise les partis politiques dissous ou interdits à reprendre leurs activités.

17/08: Par 50 voix contre 49 à Elias Sarkis, le candidat de l'opposition Sleiman Frangié est élu président de la République libanaise.

-/09: Trois avions occidentaux (avec 400 passagers) détournés par le FPLP et retenus pour 24 jours dans le désert jordanien.

-/09: Septembre Noir: sanglantes batailles entre les Palestiniens et l'armée jordanienne. Les combats feront près de 10.000 tués.

05/09: L'armée israélienne pénètre sur une profondeur de 10km en territoire libanais dans la région de Kfarchouba. Le Conseil de Sécurité ordonne le retrait immédiat des agresseurs.

23/09: Le président élu Sleiman Frangié prête serment.

28/09: Mort de Nasser. Anouar el-Sadate lui succède le 15 octobre.

03/10: Démission du cabinet Karamé.

13/10: Saëb Salam forme un gouvernement extra-parlementaire de douze membres: S aëb Salam (Présidence et Intérieur); Khalil Abouhamad (Affaires Etrangères); Emile Bitar (Santé); Jaafar Charafeddine (Ressources Hydrauliques et Electriques); Henri Eddé (Travaux publics); Mounir Hamdane (Affaires Sociales); Saeb Jaroudy (Economie et Tourisme); Hassan Moucharrafieh (Plan); Elias Saba (Finances); Ghassan Tueni (Information et Education Nationale). M. Edouard Sauma, alors haut fonctionnaire de la FAO, déclina l'offre qui lui a été faite de prendre en charge les portefeuilles de la Défense et de l'Agriculture. Ces derniers furent confiés respectivement a MM. Eddé et Saba. M. Tueni ayant démissionné en janvier 1971, les portefeuilles de l'Information et de l'Education furent attribués respectivement a M. Henri Torbey et au Dr Najib Abouhaidar. M. Henri Eddé ayant été révoqué et après la démission du Dr Bitar en décembre 71, leurs portefeuilles furent confiés respectivement a MM. Henri Torbey et Kamal Khoury. De plus, M. Fouad Naffah devint ministre de l'Agriculture et le Dr Salah Salman, ministre de la Santé.

20/10: Kamel Assaad élu président de la Chambre.

22/10: L'Assemblée accorde la confiance au cabinet par 76 voix contre une et 5 abstentions.

03/11: Le député Michel Murr dénonce trois «scandales» concernant de grandes entreprises françaises qui devaient perturber fortement les relations franco-libanaises (3 novembre 1970). Le premier «scandale» concerne les travaux d'agrandissement de l'AIB entrepris par la société BATIGNOLES à un coût plus élevé qu'il n'aurait dû l'être. Le deuxième «scandale» concerne les accords liant la société «RADIO ORIENT» au Liban et qui aux dires du député Michel Murr n'était pas une concession mais une convention à caractère non exclusif. Le troisième «scandale» concerne l'inutilité du câble sous-marin Beyrouth-Marseille (construit à un coût plus élevé qu'il dû l'être par une société mixte libano-française) du fait que le satellite INTELSA pouvait suffire à assurer l'acheminement des communications.

07/11: Georgina Rizk élue Miss Liban1971.

03/09: Raid israélien au Liban sud: Deux blessés parmi la population civile.

05/09: Attaque héliportée israélienne contre le village de Halta suivie d'un raid massif dans la région du Arqoub. La DCA libanaise abat un appareil ennemi. Un tué et deux blessés parmi la population civile.

07/09: Inauguration de la Station de télécommunication par satellite d'Arbanieh.

10/09: Le roi Hussein de Jordanie en visite officielle au Liban.

21/10: Sabri Hamadé est réélu à la présidence de la Chambre par 45 voix contre 34 à Kamel Assaad et 16 abstentions. Michel Sassine est élu vice-président.

21/10: Tension entre le Liban et l'OLP. Le commandant de l'ALP Abdel Razzaq Yehyia à Beyrouth. La Syrie ferme ses frontières avec le Liban.

22/10: Accrochages entre l'armée et la Résistance palestinienne au Liban Sud; Yasser Arafat annonce l'envoi de renforts.

23/10: Plusieurs postes frontières sont attaqués par les commandos de la Saïka (d'obédience syrienne).

24/10: Manifestations à Tripoli provoquent des accrochages avec les forces de l'ordre. Le couvre feu est imposé à Beyrouth et dans cinq autres villes.

Le 25/10: Le président égyptien, Gamal Abdel Nasser offre sa médiation entre l'OLP et les autorités libanaises.

01/11: Occupation par la Saiqa du poste de gendarmerie dans le caza du Akkar.

02/11: Accords du Caire mettant fin aux affrontements entre l'armée libanaise et les Palestiniens. Signés au Caire par le commandant en chef de l'armée libanaise Emile Boustani et le représentant de l'OLP Yasser Arafat, les Accords du Caire, non divulgués, donnent aux organisations palestiniennes une autonomie d'action à partir de Liban-Sud.

13/11: La Syrie rouvre ses frontières avec le Liban.

25/11: Un gouvernement d'«Union nationale» est formé: Rachid Karame (Présidence et Finances); Joseph Aboukhater (Education); Majid Arslan (Défense); Khatchig Babikian (Tourisme); Rafic Chahine (Affaires Sociales); Osman Dana (Information); Sleiman Frangie (Economie); Maurice Gemayel (Plan); Pierre Gemayel (Travaux Publics); Fouad Ghosn (P.T.T.); Kamal Joumblatt (Intérieur); Anouar Khatib (Ressources Hydrauliques et Electriques); Nassim Majdalani (Affaires Etrangères); Habib Moutran (Santé); Adel Osseiran (Justice); Abdel-Latif Zein (Agriculture).

06/12: Le Cabinet Karamé obtient la confiance de l'Assemblée par 58 Voix contre 30.

23/12: Bombardement israélien sur le village de Khiam au Liban-Sud: un mort et cinq blessés parmi la population civile.

1970

-/-: Le Homenetmen troisième du championnat d'Asie des clubs champions à Téhéran.

03/01: Les Israéliens attaquent Kfar-Kela, saccagentle village et enlèvent 21 Libanais, dont dix militaires. Le Liban en informe le Conseil de Sécurité.

07/01: Le Conseil des Ministres nomme le général Jean Noujaim au commandement en chef de l'armée, en remplacement du général Emile Boustany, libéré de ses fonctions et transféré au cadre diplomatique.

07/02: Mgr Georges Khodr est élu évêque grec-orthodoxe du Mont-Liban.

18/03: Accrochages armée libanaise-résistance palestinienne à Bint Jbeil: un mort et quatre blessés.

25/03: Béchir Gemayel, fils du leader du parti Kataëb Pierre Gemayel, enlevé par les Fedayin. Il sera relâché après cinq heures de détention au camp de Tell Zaatar.

26/03: Accrochage Resistance Palestinienne - parti Kataëb à Dékouané: Six morts et 15 blessés. Le lendemain, un accrochage à Haret Hreik fait 5 morts et 18 blessés.

11/04: Décès de Mme Riad Solh, présidente de la Croix Rouge Libanaise.

07/05: Le service militaire de 18 mois est institué.

1969

-/-: Le Homenetmen remporte son septième titre de champion du Liban de football (un record local).

01/01: Suite à l'agression israélienne du 28 décembre contre l'aéroport de Beyrouth, l'armée est chargée de maintenir l'ordre interne.

06/01: Le Premier ministre Abdallah Yafi démissionne à cause, selon ses dires, du caractère «provisoire» du cabinet des quatre et des circonstances qui exigent un gouvernement plus apte à y faire face. Le chef de l'état charge Rachid Karamé de former un nouveau gouvernement.

15/01: Rachid Karamé forme un gouvernement de coalition composé de seize membres: Rachid Karame (Présidence et Finances); Joseph Aboukhater (Éducation Nationale); Majid Arslan (Défense); Khatchig Babikian (Santé); Osman Dana (Ressources hydrauliques et Electriques) Habib Keyrouz (Tourisme); Khalil el-Khoury (Affaires Sociales); Nassim Majdalani (Economie Nationale); René Aouawad (Travaux Publics); Adel Osseiran (Intérieur); Mohamed Safieddine (Plan); Youssef Salem (Affaires Etrangères); Bahije Takieddine (Information); Chafic Wazzan (Justice); Abdel-Latif Zein (Agriculture).

22/01: La rue s'étendant entre l'Avenue de Paris et la Corniche de Mazraa sera nommée rue Charles de Gaulle.

22/01: Les quatre ministres démissionnaires sont remplacés.

19/02: Les membres du PSNS emprisonnés lors du Putsch de janvier 1961 sont amnistiés.

23/02: Plainte du Liban au Conseil de Sécurité des agressions israéliennes.

30/01: Le Cabinet Karamé obtient la confiance par 60 voix contre 30.

03/02: Yasser Arafat, président de l'Organisation de Libération de la Palestine (OLP).

13/02: La chambre vote la loi d'amnistie dont les détenus PSNS sont les principaux bénéficiaires.

11/04: Décès de Elia Karam, l'évêque grec-orthodoxe du Mont Liban.

23/04: Des manifestations en signe d'appui à l'action des Fedayine se déroulent à Beyrouth, Saïda et Bar Elias. Accrochages avec les forces de l'ordre. Bilan: 9 mort et 60 blessés. 120 suspects sont arrêtés.

Cela entraîne la démission du gouvernement (24 avril). Il sera chargé à nouveau le 20 mai de former un nouveau gouvernement.

05/05: Accrochages au Liban-Sud entre l'armée libanaise et des éléments de l'organisation palestinienne pro-syrienne d'Al-Saïqa.

08/05: Le chef de l'OLP Yasser Arafat au Liban. Réunions avec le président Charles Hélou et le Premier ministre Rachid Karamé.

25/05: Coup d'Etat du général Gaafar el-Nemeiry au Soudan.

22/05: Moussa Sadr élu à l'unanimité président du Conseil communautaire chiite.

31/05: Message à la nation du président Charles Hélou: Rejet du fait accompli relatif à la présence armée palestinienne en territoire libanais.

22/06: Ouverture de l'Automobile Touring Club of Lebanon (ATCL) à Jounieh.

11/08: Raid israélien au Liban-Sud et l'Arkoub: Six morts et 17 blessés civils. Utilisation de bombes napalm pour la première fois. Le Liban saisit le Conseil de Sécurité.

21/08: Incendie de la mosquée Al Aqsa à Jérusalem, allumé par un Australien. L'émotion suscitée aboutit à la création en 1971 de l'Organisation de la Conférence Islamique (OCI).

28/08: Accrochages armée-palestiniens au camp de Nahr el-Bared (Liban-Nord): Un tué et trois blessés. Le 5 septembre les autorités somment les réfugiés de livrer les responsables de l'incident.

30/08: Bagdad ordonne à ses ressortissants de quitter le Liban à cause...des critiques des journaux libanais à l'égard du régime irakien.

Frangié (Intérieur); Edouard Honein (Economie et Affaires Sociales); Kamal Joumblatt (Santé et Agriculture); Anouar Khatib (Ressources Hydrauliques et électriques); Henri Pharaon (Ministre d'état chargé des élections législatives).

16/02: Le cabinet Yafi obtient la confiance de la Chambre par 85 voix contre 4.

15/03: La Cour de Justice rend son jugement dans l'affaire Mroué: Adnan Sultan est condamné à mort ; Ibrahim Koleilat est acquitté.

24/03: Elections législatives à Beyrouth et au Liban Nord.

31/03: Elections législatives dans la Békaa et au LibanSud.

02/04: En signe de solidarité avec leurs professeurs en grève depuis un mois, les étudiants de l'Université Libanaise manifestent. Heurts avec les forces de l'ordre. Bilan: une cinquantaine de blessés.

07/04: Elections législatives au Mont-Liban.

16/04: Après 44 jours de grève, les professeurs de l'UL décident de mettre un terme à leur mouvement. Le gouvernement leur accorde une prime de spécialisation représentant 35% de leurs traitements.

09/05: Kamel Assad élu président de la nouvelle Chambre par 50 voix contre 49 à Sabri Hamadé.

12/05: Israël bombarde Houla au Liban-Sud. Plainte libanaise au Conseil de Sécurité.

20/05: Violent incendie à la Quarantaine: 500 familles sans abri.

31/05: Attentat manqué contre l'ancien président de la République Camille Chamoun. Le chef de l'état, atteint de quatre balles est hospitalisé.

15/06: Israël bombarde le village de Meiss Jabal au Liban-Sud.

18/06: Le Ministre de l'économie Edouard Honein démissionne à la demande de son parti le Bloc national.

20/06: La MEA rachète la LIA (Lebanese International Airways) devenant ainsi la compagnie nunique avec garantie de l'Etat de ne plus accorder de nouvelles licences.

03/07: Remaniement ministériel: Pierre Eddé remplace Edouard Honein (Economie et Affaires Sociales) et le Premier ministre Yafi aux Finances. Sleiman Frangié devient ministre de la Justice.

17/07: Le général Hassan el-Bakr nouvel homme fort de l'Irak.

01/08: La Coca Cola interdite au Liban.

01/08: Décès du poète Béchara el-Khoury.

09/09: Inauguration de la Centrale électrique de Joun.

09/10: Le gouvernement Yafi démissionne.

19/10: Formation du Cabinet Yafi suite à une crise ministérielle: Abdallah Yafi (Présidence, Finances, Education, Information et A.E.); Pierre Gemayel (Intérieur, Tourisme, Santé et P.T.T); Hussein Oueini (A.E., Défense, Economie, Justice); Raymond Eddé (T.P, Ressources, Plan et Agriculture).

22/10: Sabri Hamadé est élu à la présidence de la Chambre contre 42 à Kamel el-Assad.

31/10: Le Cabinet Yafi obtient la confiance du cabinet par 65 voix contre 2 abstentions.

06/11: Décès de Sami el-Solh ancien président du Conseil à l'âge de 81 ans.

06/11: Incidents entre étudiants Kataëb et pro-fedayin à l'Ecole Supérieure des Lettres et à L'Université libanaise.

11/11: Manifestation estudiantine à l'UNESCO en signe d'appui de la Résistance. Contre-manifestation de la «droite» à Achrafieh.

14/11: Heurts à Tripoli entre manifestants de «droite» et de «gauche»: Un mort et trois blessés. Le Conseil des Ministres interdit les manifestations.

02/12: Congrès arabe sur les Droits de l'homme à Beyrouth.

28/12: Raid israélien contre l'aéroport de Beyrouth, en représailles d'un attentat commis le 25 décembre 1968 sur l'aéroport d'Athènes contre un avion israélien, revendiqué par le Front populaire de Libération de la Palestine. Des troupes héliportées israéliennes, protégées par l'aviation, occupent l'aéroport International de Beyrouth, et font sauter 13 avions de la MEA, soit la totalité (sauf deux appareils) de la flotte civile libanaise.

05-07/06: Proclamation de l'état d'urgence au Liban. Les aéroports sont fermés, les cours sont suspendus dans les écoles et une vacance bancaire de trois jours est décrétée. Un couvre feu est décrété à Beyrouth, Tripoli et le Liban-Sud. Le Conseil des Ministres décide une semi-rupture avec la Grande Bretagne et les Etats Unis. La censure préalable de la presse est instaurée. Des manifestants s'attaquent aux ambassades de Grande Bretagne et des Etats Unis à Beyrouth. Les ressortissants britanniques et américains sont évacués de Beyrouth. Trois avions israéliens sont abattus par la DCA et les forces de l'air libanaises. La guerre «des six jours» entraînera une nouvelle vague d'exode de Palestiniens vers la Jordanie et le Liban. Le Liban comptera 400,000 réfugiés palestiniens.

09/06: De violentes manifestations populaires éclatent à Beyrouth, Tripoli et Salda en signe de protestation de la démission du président égyptien Nasser suite à la défaite arabe. Un couvre feu est instauré à partir de 13 heures.

13/06: Levée du Couvre-feu et réouverture de l'AIB.

28/06: La Knesseth vote l'annexion de la partie arabe de Jérusalem.

01/08: Katia Karayan, première du championnat d'Europe de ski nautique juniors en Grèce.

23/08: Le roi Hussein de Jordanie en visite officielle au Liban.

25/08: Le président irakien Abdel-Rahman Aref en visite officielle au Liban.

03/09: Le sommet arabe de Khartoum énonce son triple "non": à la reconnaissance (d'Israël), à la négociation et à la paix.

11/09: Mort de Mgr Philippe Nabaa, métropolite grec-catholique de Beyrouth.

22/09: Résolution 242 du Conseil de sécurité de l'ONU: le texte français demande le retrait israélien "des" territoires arabes occupés, le texte anglais parle de retrait "de" territoires sans préciser lesquels.

24/09: Installation des premières colonies de peuplement israéliennes en Cisjordanie et sur le Golan.

27/09: Décès de l'ancien Mufti de la République Cheikh Mohammed Alaya.

29/09 / Le nombre de voitures touristiques est passé de 22.600 en 1955 à 105.400 en 1966 soit une augmentation de 468%.

17/10: Sabri Hamadé réélu à la présidence de la Chambre.

05/11: Décès de Mgr Maximos IV Hayek, patriarche grec-catholique d'Antioche et de tout l'Orient.

09/11: Le Chef de l'Etat Charles Hélou en Irak. Le 1er il se rendra en Arabie Saoudite.

27/11: Mgr Georges Hakim élu patriarche grec-catholique d'Antioche et de tout l'Orient.

02/12: Ouverture du complexe commercial Spinney's dans le quartier de l'UNESCO à Jnah.

11/12: Georges Habache fonde le Front Populaire de Libération de la Palestine (FPLP), un des mouvements palestiniens les plus radicaux.

27/12: Après une interruption de 75 jours, la Banque Intra rouvre ses portes.

1968

-/-: Fondation de la Fédération d'aviron.

-/-: Record du monde junior de Mohammed Traboulsi en haltérophilie aux Jeux olympiques de Mexico.

-/-: L'ancien président Camille Chamoun échappe à une tentative d'assassinat.

-/-: Mise sur pied d'une alliance tripartite (Pierre Gemayel, Camille Chamoun Raymond Eddé) opposée au chéhabistes.

05/02: Rachid Karamé présente la démission de son gouvernement.

08/02: Abdallah Yafi forme un cabinet charger de préparer les législatives: Abdallah Yafi (Présidence, Défense et Finances), Jean Aziz (Plan, Information et Education), Rashid Beydoun (Justice et P.T.T.), Fouad Boutros (Tourisme et A.E.); Osman Dana (TP; Sleiman

et Tourisme); Kamal Joumbaltt (P.T.T et Travaux public); Jamil Lahoud (Affaires Sociales); Sobhi Mahmassani (Economie Nationale); Bachir Osman (Agriculture) et Philippe Takla (Justice et A.E.).

12/04: Ouverutre de L'Ecole Libanaise des Beaux-Arts à Beyrouth.

17/04: Le général Irakien Abdel Rahman Aref succède à son frère Abdel Salam, té quatre jours auparavant dans un accident d'avion.

28/04: Le Cabinet Yafi obtient la confiance de la Chambre par 55 voix contre 20 et 14 abstentions.

16/05: Assassinat à Beyrouth de Kamel Mroué Directeur-propriétaire de Dar el-Hayat. Mroué était contre le courant Nassérien. Peine de mort contre les quatre inculpés. L'un des principaux inculpés, Ibrahim Koleilat, se livre à la justice. Il sera plus tard acquitté.

07/06: Le Prix de Poésie Louise Labé est décerné à la romancière égyptienne d'origine libanaise Andrée Chedid.

15/07: Oum Koulsoum au festival de Baalbeck.

18/08: Le ministre de l'intérieur Pierre Gemayel inaugure les abattoirs modernes de Beyrouth.

09/10: L'Empereur d'Ethiopie Hailé Sélassié en visite officielle au Liban.

14/10: Krach de la Banque Intra. Le 16, le gouvernement décrète une vacance bancaire de trois jours afin d'aider les banques à faire face aux effets du Krach. Le19, il décide de prendre à son compte les créances des petits épargnants de l'Intra. Le 30 novembre, une commission d'experts assermentés relève de nombreuses irrégularités dans la gestion et les comptes de l'Intra. Le 8 décembre, un mandat d'arrêt est délivré contre Youssef Beidas, ancien président-directeur général de l'Intra. Le 19, le cabinet élabore et transmet au parlement la loi Intra concernant les banques qui cessent leur paiement. Le 26 avril 1967, l'Acte d'accusation est publié: Youssef Beidas et ses collaborateurs directs sont poursuivis pour banqueroute frauduleuse.

18/10: Sabri Hamadé est réélu à la Présidence de la Chambre.

07/11: Inauguration du Théâtre Piccadilly à la rue Hamra.

25/11: Le Cabinet Yafi obtient la confiance par 34 voix pour, une voix contre et 25 abstentions.

29/11: Grève générale décrétée par la CGTL. 22. 278 employés cessent le travail; C'est la première fois dans l'histoire du Liban qu'une grève générale est décrétée.

01/12: Démission du Cabinet Yafi.

06/12: Rachid Karamé forme un Cabinet extra-parlementaire de dix ministres: Rachid Karamé (Présidence et Finances); Nassib Barbir (Santé); Fouad Bizri (T.P. et Ressources hydrauliques et élctriques); Michel Eddé (Information et P.T.T); Georges Hakim (A.E.); SaïdHamadé (Agriculture et Economie); Michel el-Khoury (Plan et Tourisme); Badri Méouchy (Plan et Intérieur); Fouad Rizk (Justice) et Sleiman Zein (Education et Affaires sociales).

20/12: Le Cabinet Karamé obtient la confiance par 51 voix contre 16 et 9 abstentions.

21/12: Le Cheikh Hassan Khaled élu Mufti de la République.

1967

-/-: Fondation de la Fédération de handball.

-/-: Fondation de la Fédération de judo.

11/03: Brigitte Bardot au Liban.

19/04: L'astronaute américain John Glenn au Liban.

05/06: Début de la troisième guerre israélo-arabe dite "des six jours". A la fin des ostilités le 10 juin, Israël aura occupé le Sinaï, la bande de Gaza, le Golan, la Cisjordanie et la partie arabe de Jérusalem.

02/06: Arrestation de sept dirigeants du PSNS.

l'Armée de Libération de la Palestine (ALP). Ces décisions sont approuvées par le sommet arabe d'Alexandrie (septembre 1964).

18/08: Charles Hélou élu président de la République libanaise.

11/09: Inauguration de l'hôpital Saint-Charles à Fayadieh.

1965

-/-: Fondation de la Fédération d'athlétisme.

-/-: Fondation de l'actuelle Direction générale de la Jeunesse et des Sports.

01/01: Première opération militaire du Fatah qui attaque des installations israéliennes de pompage des eaux du Jourdain.

23/01: Inauguration de la Maison de l'Artisan.

25/01: Les patriarches maronite et grec-catholique, Mgrs Pierre Paul Méouchy et Maximos V Hakim, élevés à la pourpre cardinalice.

01/03: Les autobus remplacent les tramways à Beyrouth.

07/03: Le chef de l'Etat tunisien Habib Bourguiba en visite officielle au Liban.

03/04: Ouverture du Congrès mondial de la soie à Beyrouth.

05/04: Inauguration de la Maison Druze à Beyrouth.

04/05: Les XVèmes championnats militaires d'escrime s'ouvrent à l'hôtel Carlton à Beyrouth en présence du commandant en chef de l'armée le général Adel Chéhab.

02/06: Le Colonel Emile Boustany est nommé commandant en chef de l'armée en remplacement du général Adel Chéhab.

18/06: Découverte de statuettes datant du Vème siècle avant J.C. dans le temple d'Echmoun, dans la banlieue de Saïda.

20/07: L e Cabinet Oueini démissionne.

25/07: Rachid Karamé forme un gouvernement extra-parlementaire de dix membres: Rachid Karamé (Présidence, Défense et Finances); Najib Alameddine (Information et Tourisme); Georges hakim (A.E.); Mohammed Knio (Santé et Intérieur); Wajdi Mallat (Affaires Sociales); Georges Naccache (T.P.); Rafik naja (Economie Nationale); Joseph Najjar (Plan, Agricultureet P.T.T); Emile Tyan (Justice); Sleiman Zein (Education nationale).

12/08: Le Cabinet Karamé obtient la confiance par 61 voix contre 32.

11/09: Le Liban remporte une médaille d'or, 11 médailles d'argent et 7 médailles de bronze aux IVèmes Jeux Panarabes au Caire.

19/10: Sabri Hamadé est réélu à la présidence de la Chambre par 53 voix contre 38 à Kamel Assaad.

05/12: Le Père Charbel du Liban est béatifié à Rome.

1966

-/-: Fondation de la Fédération de gymnastique.

-/-: Le Liban premier de la Course cycliste de l'Indépendance. Tarek Abouddahab premier de l'individuel.

06/01: Inauguration du Pont de l'Awali.

18/02: Raymond Devos, le raconteur-mime-chansonnier français au Théâtre du Liban.

22/02: Sanglant coup d'Etat en Syrie dirigé par un triumvirat baassiste: Salah Jédid, Nouredine Atassi, Hafez el-Assad.

01/03: La Banque du Liban émet ses premiers billets de banque.

26/03: Inauguration du Pont de Maameltein.

10/04: Abdallah Yafi forme un Cabinet de dix ministres: Abdallah Yafi (Présidence, Finances et Information); Kamel Assaad (Santé et Ressources Hydrauliques et Electriques); Fouad Boutros (Défense et Education); Pierre Gemayel (Intérieur); Edouard Honein (Plan

-/08: Début du procès à l'Unesco, des membres du Parti Syrien National Social impliqués dans la tentative du coup d'Etat de 1961. La peine de mort est requise contre 178 accusés.

27/09: Coup d'état au Yémen. Le général Abdallah Sallal destitue l'Imam Badr et proclame la République. Début d'un conflit armé de cinq ans qui opposera les royalistes soutenus pas l'Arabie Saoudite aux républicains épaulés par 70.000 soldats égyptiens. La guerre s'achève en août 1967. La République reste en place.

18/10: Le Cabinet Karamé obtient la confiance par 67 voix vontre 3.

1963

-/-: Fondation de la Fédération de boxe.

11/01: Johnny Halliday interdit de chanter au Liban en vertu d'un arrêté du ministre de l'Intérieur Kamal Joumblatt interdisant la danse twist.

17/01: Incendie à la Quarantaine: 1 mort; des milliers de sans-abri.

01/02: Un «Viscount» de la MEA s'abat en plein centre d'Ankara: 74 morts et 86 blessés.

03/02: Fouilles archéologiques: Découverte à Tyr d'un arc de Triomphe de 20 mètres de haut.

08/02: Coup d'état militaire en Irak, dirigé par le parti Baas. Le général Kassem est assassiné. Le colonel Abdel Slam Aref, homme fort à Bagdad.

08/03: Le Baas au pouvoir à Damas à la suite d'un coup d'état militaire. Salah Bitar, co-fondateur du Baas panarabe, Premier Ministre.

13/04 /Charles Aznavour au Théâtre de Beyrouth.

17/04: Myrna Boustany, première femme député au Liban.

03/06: Congrès International d'Agronomie à l'AUB.

07/06: Election de Miss Europe au Casino du Liban pour la quatrième année consécutive.

09/06: Création du Plan Vert au Liban.

18/07: Une tentative de coup d'état pro-nassérien noyée dans le sang à Damas (800 tués) par le général Amin Hafez qui prend le pouvoir en novembre.

21/07: Laure Moghaïzel, membre de l'Union Nationale des Femmes Libanaises, élue vice-présidente de l'Union Internationale des Femmes.

09/12: Inauguration du Foyer franco-libanais rue d'Ulm à Paris.

1964

-/-: Fondation de la Fédération de tennis de table.

10/01: Décès du président Béchara el-Khoury à l'âge de 74 ans. Depuis sa démission en 1952, il s'était retiré à Kaslik.

23/01: Un arrêté de l'administrateur de Beyrouth interdit le strip-tease à Beyrouth.

31/01: Ouverture du premier sommet arabe au Caire.

19/02: Dissolution de la Chambre et démission du Cabinet Karamé. Il aurait duré 2 ans, 3 mois et 2 jours, battant un record de longétivité.

20/02: Formation du Cabinet Hussein Oueini: Hussein Oueini (Présidence, Défense et Intérieur); Fouad Ammoun (Plan et Economie); Amine Beyhum (Finances); Mohammed Knio (Santé et P.T.T.); Georges Naccache (T.P. et Information); Gebrane Nahas (Justice); Fouad Najjar (Agriculture); Philippe Takla (A.E.); Reda Wahid (Affaires Sociales).

05/04-03/05: Elections législatives.

02/06: Création de l'Organisation de Libération de la Palestine (OLP), au terme du premier congrès national palestinien réuni depuis le 28 mai dans le secteur arabe de Jérusalem. Ahmad Choukeyri, président de l'OLP, annonce le 27 août la création de

-/-: Fondation de la Fédération libanaise de natation.
-/-: Fondation de la Fédération de volley-ball.
-/-: Fondation de la Fédération de voile.
-/-: Fondation de la Fédération de ski.
-/-: Le Homentmen remporte son quatrième titre de champion du Liban de football.
16/03: Décès de l'ancien président de la Chambre Ahmed Assad.
22/03: Gilbert Bécaud au Théâtre du Liban.
09/04: La H.C. Rocket Society fondé par un professeur de Science au Haigazan college Manoug Manouguian et un groupe d'étudiants, lance la première fuséé libanaise qui atteit 1.000 mètres.
11/04: Dalida au théâtre du Liban.
11/04: Ouverture à Jérusalem du procès d'Adolf Eichman, ancien chef des SS. Condamné à mort, il est pendu le 31 mai 1962.
15/04: Création d'un «Office des Chemins de Fer Libanais et des Transports en Commun de Beyrouth».
05/05: Le Cabinet Saëb Salam obtient à la Chambre une majorité confortable: 56 voix contre 26.
16/05: Le Cabinet Salam démissionne.
20/05: Nouveau Cabinet Saëb Salam: Saëb Salam (Présidence et Défense); Sleiman Frangié (P.T.T. et Agriculutre); Pierre Gemayel (Santé et Finances); Kamal Joumblatt (Plan et T.P.); Abdallah Machnouk (Information et Intérieur); Mohammed Safieddine (Education et Affaires Sociales); Philipp Takla (A.E).
30/05: Le Cabinet Salam obtient la confiance par 46 voix contre 44.
26/05: 10.000 ouvriers du textile en grève. Les ouvriers réclament une augmentation de salaire de 15%.
19/06: Procalmation de l'indépendance du Koweit. Le 24, le général Kassem déclare que le Koweit fait partie de l'Irak. Le 1er juillet, des forces britanniques s'installent dans l'émirat.
28/09: Eclatement de l'Union syro-égyptienne à la suite d'un coup d'Etat militaire à Damas. Nasser reconnaît la sécession syrienne le 5 octobre.
22/10: Inauguration du stade sportif DU CHAYLA offert par la France au Liban.
23/10: Le Cabinet Salam démissionne.
31/10: Rashid Karamé forme un gouvernement: Rashid Karamé (Présidence et Finances); Majid Arslane (Défense); Kamel Assaad (Education Nationale); Ali Bazzi (Santé); Philippe Boulos (Tourisme et Information); Fouad Bouros (Justice); Osman Dana (Plan); Pierre Gemayel (Travaux Publics); Edouard Honein (Affaires Sociales); Kamal Joublatt (Intérieur); René Mouawad (P.T.T.); Rafic Naja (Economie); Joseph Skaff (Agriculture); Philippe Takla (A.E.)
31/12:, Le Parti Syrien National Social tente un coup d'état en collaboration avec des officiers anti-chéhabistes. En quelques heures, le putsch échoue. Le 1 janvier, le parti est dissous et près de 3.000 de ses membres sont arrêtés. Huit des dirigeants sont condamnés à mort mais leur peine est commuée en emprisonnement à perpétuité.

1962

-/-: Fondation de la Fédération d'haltérophilie et de culture physique.
-/02-03: Arrestation de plus de 2.000 membres du PSNS au lendemain du Putsch manqué de décembre 1961. Le leader du PSNS Assad Achkar arrêté.
09/03: Gilbert Bécaud au théâtre du Liban.
06/04: Charles Aznavour au Théâtre du Liban.
10/04: Le Telex introduit au Liban.
25/04: Institution d'un système de sécurité sociale au Liban.

1960

06/01: Le nombre des députés porté à 99.

15/01: Le gouvernement libanais décide de dévier le cours du fleuve Hasbani un des affluents du Jourdain qui prend sa source au Sud du Liban; Cette mesure est considérée comme une riposte aux travaux de détournement du Jourdain entrepris par Israël au sud du lac Houlé.

17/01: L'abbé Pierre au Liban.

16/01: Le Conseil des ministres adopte le projet relatif au nombre des députés qui siégeront dans le Parlement. La Chambre sera composée de 99 députés.

23/02: L'acteur Yul Bryner en mission au Liban dans le cadre de l'année mondiale des réfugiés.

03/02: Le Roi du Maroc Mohammed V en visite officielle au Liban. Objectif: «contribuer au rapprochement interarabe».

01/03: Le Cabinet Karamé obtient la confiance de la chambre par 39 voix contre 3.

19/03: Apparition des feux de signalisation à Beyrouth.

13/04: Signature de l'accord relatif au statut du port entre la Compagnie du Port de Beyrouth et le gouvernement libanais. L'accord stipule notamment la reprise de la concession contre une indemnité de dix ans et le transfert à Beyrouth du siège social.

24/04: Inauguration des statues des Martyrs au centre-ville.

14/05: Formation du Cabinet Ahmed Daouk: Ahmed Daouk (Présidence et Défense); Amine Beyhum (Finances et Affaires Sociales); Edmond Gaspard (Plan et Intérieur); Georges Naccache (Information et Travaux Publics); Gebrane Nahas (Education et Justice); Fouad Najjar (Agriculture et P.T.T); Philippe Takla (Affaires étrangères, Economie et Tourisme).

24/05: Le Président Indien Nehru en visite officelle à Beyrouth.

04/06: Frank Sinatra à Beyrouth.

10/06: Election de Miss Europe au Casino du Liban.

12/06: Elections législatives au Mont-Liban.

22/06: Sacha Distel au Casino du Liban.

26/06: Elections générales au Liban-Nord.

03/07: Elections législatives dans la Békaa.

20/07: La démission du président Fouad Chéhab est refusée par les députés.

01/08: Cabinet Saëb Salam: Saëb Salam (Présidence et Intérieur); Sleiman Ali (Economie); Majid Arslan (Défense);Khatchig Babikian (Réforme); Rafik Chahine (Plan); Osman Dana (Tavaux Publics); Sleiman Frangié (P.T.T.); Maurice Gemayel (Ministre d'Etat délégué aux Finances); Pierre Gemyal (Finances); Fouad Ghosn (Information); Kamal Joumblatt (Education); Elias Khoury (Santé); Abdallah Machnouk (Affaires municipales); Nassim Majdalani (Justice); Hussein Mansour (Ministre attaché à la présidence du Conseil); Mohammed Safieddine (Agriculture); Joseph Skaff (Affaires Sociales); Philippe Takla (A.E.)

22/08: Conférence des ministres arabes des A.E. à Chtaura marquée par une nette prise de position irakienne contre toute idée unioniste.

20/09: Charles Trenet au Casino du Liban.

17/10: La Ligue arabe organise son second congrès du pétrole arabe à Beyrouth.

20/12: Le salaire minimum est relevé de 94 à 125 L.L.

1961

-/-: Simon Khoury se classe troisième du slalom au championnat du monde de ski nautique aux Etats-Unis. L'autre Libanais, Patrick Nader, terminant à la troisième place des juniors.

Saïd assassinés. Pour protéger les régimes pro-occidentaux, 5.000 Marines de la VIème flotte américaine débarquent le 15 au Liban et des troupes britanniques sont envoyées le 17 en Jordanie.

L'intervention américaine au Liban représente «une aide fournie par une nation amie pour la défense de l'intégrité du Liban menacé par la République Arabe Unie» affirmera un ministre libanais.

21/07: Le général Fouad Chéhab est élu président de la République au second tour par 48 voix contre 7 bulletins blancs.

16/09: Par 45 voix au premier tour Charles Malek est élu Président de l'Assemblée générale de l'ONU.

14/10: Formation d'un Cabinet de salut public: Rashid Karamé (Présidence, Finances, Economie, Défense, Information); Raymond Eddé (Intérieur, Affaires sociales et P.T.T.); Piere Gemayel (T.P., Education, Santé et Agriculture); Hussein Oueyni (A.E., Plan et Justice). Le 17, Le parlement accordera à l'unanimité la confiance au Cabinet.

22/10: Adel Osseirane est réélu président de la Chambre.

25/10: Les Marines évacuent Beyrouth.

21/11: Levée du Couvre feu à Beyrouth.

29/11: Le Conseil des ministres déclare l'amnistie générale et rétablit la libre entrée des Syriens au Liban.

1959

-/-: Fondation de la Fédération d'escrime.

15/01: Le Liban membre de la Banque Arabe de Développement économique.

16/01: Samia Akl, une Libanaise de 20 ans, remporte le Prix International Hachette.

30/01: En visite officielle à Beyrouth, le ministre de l'économie de la RAU, Abdel Monheim Kayssouri communique au Président Chéhab un message verbal du président Nasser.

12/02: La Chambre approuve le projet de loi élaboré par Raymond Eddé punissant les coupables d'homicide intentionnel de la peine de mort et suspendant l'application des circonstances atténuantes.

05/04: Louis Armstrong au Liban pour une série de concerts à l'UNESCO.

28/05: La télévision au Liban.

03/06: Conclusion d'un accord entre le Liban et l'Iraq Petroleum Company: L'IPC versera au gouvernement libanais 11 millions de L.L. à titre de redevances annuelles et 51 millions de L.L. en règlement de tous les arriérés.

06/06: Le Premier ministre Rashid Karamé au Caire pour régler les problèmes en suspens entre le Liban et la Syrie.

24/06: Les fouilles archéologiques à Anjar aboutissent à la découverte d'une cité du XIIème siècle.

25/07: IIIème festival de Baalbek.

27/07: Assassinat du député du Chouf Naïm Moghbghab. L'assassin n'a jamais été retrouvé.

18/08: Le VIIème Congrès des Ingénieurs arabes se tient à Beyrouth.

01/09: Congrès des Avocats arabes à Beyrouth.

24/09: Grâce à l'équipement radio-photo de l'Associated Press, les quotidiens libanais sont à même de publier des photos d'événements qui se sont produits la veille n'importe où dans le monde.

11/11: Le Liban organise les troisièmes Jeux méditerranéens.

21/11: Un DC 4 de l'Afghan Airways s'écrase près de Aramoun: 24 morts.

18/12: Premier gala du Casino du Liban à Maameltein.

30/06: Elections législatives. Les listes gouvernementales l'emportent dans la plupart des circonscriptions. La loi électorale augmente le nombre de sièges au parlement: 66 au lieu de 44.

-/07: Maurice Tabet conserve son titre de champion d'Europe de tir (fosse olympique) en France (190/200).

14/08: Sami Solh présente la démission de son gouvernement. Le 30, le nouveau cabinet Solh obtient la confiance du gouvernement par 38 voix contre 17 abstentions.

13/10: Inauguration des installations de la Cité sportive "Camille Chamoun" à l'occasion de la deuxième édition des Jeux panarabes de Beyrouth. Ces installations étaient considérées alors comme les meilleures du Moyen Orient.

16/12: Le Chah d'Iran et l'Impératrice Soraya en visite officielle au Liban.

1958

08/01: Mise en circulation de nouveaux billets de 25 et 50 livres libanaises.

09/01: Inauguration par le président Camille Chamoun de l'Institut des Aveugles à Warwar.

30/01: Le Cabinet Solh obtient la confiance par 36 voix contre 15.

01/02: La Syrie et l'Egypte proclament leur union au sein d'un même Etat, la République Arabe Unie (RAU).

14/02: Les rois Fayçal et Hussein proclament l'Union Hachémite Arabe fédérant les royaumes d'Irak et Jordanie.

07/03: Inauguration du Laboratoire Central de l'Hygiène Publique.

14/03: Formation du Cabinet Sami Solh: Sami Solh (présidence et Intérieur); Majid Arslan (Agriculture); Bachir Awar (Justice); Rachid Beydoun (Défense nationale); Joseph Chader (Plan); Farid Cozma (Information); Pierre Eddé (Finances); Khalil Hibri (Travaux Publics); Kazem el- Khalil (Economie nationale); Clovis Khazen (Education); Charles Malek (Affaires Etrangères); Albert Moukheiber (Santé); Bachir Osman (P.T.T); Joseph Skaff (Affaires Sociales). Le Cabinet obtient la confiance par 38 voix contre 15.

10/04: Accrochages au Chouf entre partisans de Kamal Joumblatt et forces de l'ordre: Trois tués. Arrestations de 21 personnes.

26/04: Le roi et la reine de Grèce en visite officielle au Liban.

08/05: L'assassinat du journaliste chrétien, Nassib Metni, (propriétaire du quotidien Al-Tayar) notoirement hostile à la politique de Chamoun et proche des nassériens marque le début des troubles de 1958. Le Front National rend le gouvernement responsable et appelle à la grève générale.

09-11/05: Grève générale à Tripoli: les manifestations populaires dégénèrent en affrontements avec la police.

12-15/05: Début des événements de 1958. Des combats opposent dans les grandes villes les partisans du président Camille Chamoun et l'opposition regroupée dans le cadre de la Résistance populaire. 16 morts et 129 blessés dans la région de Tripoli; 7 morts et une dizaine de blessés dans la capitale.

21/05: Le Liban dépose une plainte contre la République Arabe Unie auprès du Conseil de la Ligue Arabe.

15/07: Le gouvernement demande une réunion du Conseil de Sécurité de l'ONU pour examiner une plainte du Liban contre la RAU accusée d'être à l'origine des troubles.

26/05: Explosion d'une bombe dans un des tramways de Beyrouth: 4 morts, 18 blessés.

12/06:Le Conseil de Sécurité décide d'envoyer une mission d'enquête chargée de vérifier s'il y a ingérence dans les affaires intérieures du Liban. Ces observateurs sont chargés de contrôler la frontière syro-libanaise pour s'assurer qu'il ne se produira pas d'infiltrations illégales d'hommes armés ou d'armes à travers les frontières.

14/07: Révolution irakienne: le général Abdel Karim Kassem renverse la monarchie et proclame la République. Le roi Fayçal, le régent Abdallah et le Premier ministre Noury

-/-: Maurice Tabet champion d'Europe de tir (fosse olympique) en Espagne (197/200)
-/-: Le Liban médaille d'argent (par équipe) au championnat arabe de tennis de table en Egypte (Alexandrie)
01/01: Indépendance du Soudan.
19/01: Le chef de L'Etat Camille Chamoun inaugure la seconde centrale thermique à Zouq Mikaël.
18/02: Ouverture du Collège Protestant à Beyrouth.
15/03: La démission de plusieurs ministres pousse le chef du gouvernement Rashid Karamé à présenter sa démission au chef de l'Etat. Ce sera Abdallah Yafi qui sera chargé de former le nouveau Cabinet. Le 19 mars, il forme un Cabinet composé des ministres suivants: Saeb Salam, Nazih Bizri, Sélim Lahoud, Emile Boustani, Georges Karam, Georges Hakim, Joseph Skaff, Majid Arslane et Mohammed Sabra.
16/03: Tremblement de terre au Liban: 140 tués, des centaines de blessés et 30.000 personnes sans abris. Le 31 mars, le Conseil des ministres décide la création d'un Office des Sinistrés et de la Reconstruction. Cet Organisme sera chargé de secourir les victimes du séisme et d'établir un plan de reconstruction des villages détruits ou endommagés. Deux autres tremblements de faibles secousses sont enregistrés le 2 mai sans causer de dégâts. Un Conseil National du Développement sera créé le 9 avril.
16/04: Le Liban accepte le Plan Hammarskjöld.
18/04: Enseignement primaire obligatoire au Liban.
12/05: Le Roi Hussein de Jordanie au Liban.27/05: Inauguration du Yacht Club de Beyrouth.
6/07: Nasser nationalise le Canal de Suez. C'est le début d'une crise internationale qui aboutira à la campagne tripartite (France, Grande-Bretagne, Israël) contre l'Egypte en octobre/novembre.
04/10: Le chef de l'Etat Camille Chamoun pose la première pierre du futur Palais de Justice.
13/11: Sommet arabe à l'UNESCO: Solidarité avec le peuple algérien dans sa lutte pour l'indépendance.
16/11: Le chef du gouvernement Abdallah Yafi présente sa démission. Le lendemain, Sami el-Solh est chargé de former un nouveau gouvernement.
22/12: Les troupes franco-britanniques achèvent l'évacuation de Port Saïd.
31/12: Epidémie de variole au Liban.

1957

-/-: Malih Alaywan premier de sa catégorie, quatrième au général et second d'Asie, au championnat du monde de culture physique en Iran.
01/02: L'Iraq Petroleum Company licencie 500 de ses employés.
14/02: Ouverture de l'hôpital Rizk.
17/02: Mort du peintre libanais Mustapha Farroukh à l'âge de 55 ans.
19/02: Assassinat du Leader du Parti Syrien National Social Ghassan Jédid.
14/03: Simon Khoury remporte le championnat d'Amérique de ski nautique (slalom) en Floride.
29/03: Le président Camille Chamoun inaugure l'autoroute de Maameltein.
16/03: Le Liban adhère à la doctrine Eisenhower (Défense par les Etats-Unis de tout pys menacé d'une agression communiste)
22/03: Habib Abi Chahla succombe à une crise cardiaque à l'âge de 56 ans.
-/06: Création du Front National qui rassemble des opposants au président Camille Chamoun.
16/06: Accrochages entre les Clans Doueihy et Frangié à Zghorta. Bilan: 18 morts et 25 blessés.

06/05: Le président Camille Chamoun pose la première pierre du futur monument des Martyrs, Place des Canons.

18/06: Accord économique libano-américains. Les Etats-Unis accordent un crédit de 18 millions de dollars au Liban destinés à être utilisées pour des projets de développement.

26/08: Le Père Jacques, fondateur de la Congrégation de la Croix, s'éteint à l'âge de 78 ans dans son couvent de Ghazir.

02/07: Organisation d'une corrida à Dora.

30/07: Manifestations à Beyrouth suivies de collision avec les forces de l'ordre: 55 blessés.

10/10: Garo Mouradian enlève le tour du Liban en cyclisme.

07/11: Hécatombe au collège Makassed à l'occasion de la fête du Maouled un rassemblement se déroule au collège; un des porteurs de flambeaux laisse tomber sa torche provoquant un incendie: 30 morts, 200 blessés. Suite à cet incident, le Conseil des ministres décide d'interdire les manifestations confessionnelles dans les rues, de supprimer les icônes sur les routes, de poursuivre les auteurs de coup de feu et de renforcer les sanctions pour les délits de port d'armes.

20/11: Le Roi Fayçal II d'Iraq au Liban.

13/11: Le colonel Gamal AbNasser écarte le général Néguib.

29/12: Décès du penseur libanais Michel Chiha.

1955

-/-: Inauguration du Festivals de Baalbeck.

24/02: Signature d'un accord de défense entre l'Irak et la Turquie, connu sous le nom de Pacte de Bagdad, auquel se joindront la Grande-Bretagne, le Pakistan et l'Iran. Hostiles, l'Egypte et la Syrie signent le 20 octobre un pacte militaire.

12/03: La première dame du Liban, Zalfa Chamoun, pose la première pierre d'un institut pour aveugles à Warwar.

20/03: Geagea remporte l'épreuve internationale de descente en Ski qui s'est déroulé aux Cèdres.

26/03: Le Président Camille Chamoun reçu par le Pape Pie XII.

19/05: Mort du Patriarche Maronite Mgr Antoine Arida à l'âge de 92 ans. Mgr Paul-Pierre Méouchi lui succèdera le 28 mai.

29/05: Le ministre de la Justice Charles Hélou démissionne à cause de l'affaire des décrets lois.

16/06: Le président turc au Liban.

14/07: La chambre accorde sa confiance au cabinet Solh par une majorité de 22 Voix contre 11 et deux abstentions.

19/07: Le chef de l'Etat Camille Chamoun pose la première pierre de la Cité Sportive.

-/08: Simon Khoury conserve la seconde place du championnat du monde de ski nautique organisé à Beyrouth (Saint-Georges) en présence du président Camille Chamoun.

18/08: Choukry Kouatly élu président de la Syrie.

13/09: Démission du Cabinet Sami Solh.

19/09: Formation du gouvernement Rashid Karamé composé des membres suivants: Majid Arslane, Kazem Khalil, Sélim Lahoud, Georges Akl, Joseph Skaff, Nazih Bizri, Jamil Chéhab et Jamil Mekkaoui.

18/12 / Débordement du Fleuve Abou Ali. Les inondations causent de nombreux dégâts matériels et provoquent la mort de 110 personnes.

1956

-/-: En 1956 l'aéroport International de Beyrouth reçoit 539,000 passagers.

-/-: Fondation de la Fédération d'équitation

30/04: Formation du Cabinet Saeb Salam composé des membres suivants: Georges Karam, Mohieddine Nsouli, Georges Hakim, Jean Skaff, Rashid Beydoun, Pierre Eddé et Béchir Awar.

02/05: Accession du roi Fayçal II au trône en Irak.

16/05: Le Secrétaire d'état américain, John Foster Dulles à Beyrouth.

30/05: Dissolution du Parlement. Des élections législatives auront lieu à Beyrouth le 12 juillet, au Liban-Nord, au Liban-Sud et dans la Békaa le 19 juillet. La loi électorale réduit le nombre de sièges au parlement: 44 au lieu de 77.

04/06: Inauguration par le président Camille Chamoun de la première station expérimentale au Liban. Cette initiative revient au service de coopération technique libano-américain.

18/06: Abolition de la monarchie et proclamation de la République en Egypte.

30/06: En route pour la Rhodésie du Sud, la reine-mère du Royaume Uni et la princesse Margaret font une courte escale d'une heure et demie au Liban.

23/07: Assassinat de Mohaamed Abbou, ancien ministre et député, à sa sortie de l'hôtel Présidence, rue Kantari.

26/07: Elections législatives. Pour la première fois, les femmes votent.

03/08: Le Libanais Toufic Bleik traverse la Manche à la nage.

17/08: Formation du Cabinet Abdallah Yafi composé des membres suivants: Gabriel Murr, Alfred Naccache, Pierre Eddé, Rashid Karamé, Nicolas Salem, Béchir Awar et Kazem Khalil.

04/09: Fondation du Parti National Libéral (PNL) par des hommes politiques libanais, en majorité parlementaires, de différentes confessions, alliés à Camille Chamoun, président de la République libanaise, notamment: Georges Akl, Rida Wahid, Chafik Nassif, Mohammad Fadl, Henri Traboulsi, Jean Harb, Kabalan Issa el-Khoury, Mahmoud Ammar.

10/09: L'armée libanaise détruit 6.000 Dounoums de haschisch dans la Békaa.

13/08: Le Shah destitue Mossadegh qui refuse de s'incliner. Il se rend alors à Bagdad et Rome puis rentre en triomphe à Téhéran le 22 du mois à la faveur d'émeutes anti-Mossadegh qui aboutiront à l'arrestation de ce dernier le 24 du mois.

09/09: Mort d'Abdel Aziz ben Saoud, fondateur de l'Arabie Saoudite. Son fils Saoud lui succède.

12/09: La Jaguar XK120 de Robert Trad remporte la course automobile de Bir Hassan.

27/09: Garo Mouradian remporte le Tour du Liban en cyclisme.

20/10: Ouverture du Collège Notre Dame de Jamhour.

1954

-/-: Fondation de la Fédération d'échecs.

-/-: Le Libanais Gabriel Gemayel élu membre du Comité olympique international CIO (jusqu'à sa mort le 20 novembre 1987). Il était également président du Comité olympique libanais.

05/02: Arrestation de la bande de Saint-Jean D'Acre qui a perpétré un attentat contre le bureau du Conseil Suprême Arabe de Palestine. «Nous sommes à la solde d'Israël», avoue un des saboteurs.

09/03: Fusillade à Basta entre partisans du Premier ministre Abdallah Yafi et Kamel al-Assaad.

19/03: Alfred Naccache, ministre des Affaires étrangères, remet aux ambassadeurs des Etats-Unis, de Grande Bretagne et de France, une note protestant contre les mouvements de troupes sionistes.

23/04: Inauguration de l'Aéroport International de Beyrouth (AIB) à Khaldé.

01/05: Réseau téléphonique à Beyrouth.

1952

-/-: Fondation de la Fédération de tennis.
-/-: Fondation de la Fédération de cyclisme.
-/-: Fondation de la Fédération de basket-ball.
-/-: Fondation de la Fédération de ski nautique.
-/-: Les lutteurs libanais Zakaria Chéhab et Khalil Taha remportent une médaille d'argent et un autre de bronze) aux jeux olympiques de Helsinki, dans leurs catégories respectives.
01/01: Le chef de l'Etat préside la cérémonie d'inauguration de la nouvelle école militaire à Fayadieh dans la caserne Chukri Ghanem.
04/02: L'accord économique libano-syrien est signé à Chtaura. Il se traduit par une reprise totale des échanges économiques entre les deux pays ainsi que par le libre déplacement de leurs ressortissants respectifs.
09/02: Le Président du Conseil Abdallah Yafi démissionne. Le 10, Sami Solh est chargé de former un nouveau gouvernement.
15/05: L'accord Liban-IPC est signé.
31/05: Formation du premier noyau des forces de l'air à Rayak.
23/07: Coup d'Etat des Officiers Libres en Egypte dirigé par le général Mohammad Néguib. Abdication du roi Farouk qui quitte le pays, en faveur de son fils Ahmad Fouad.
11/08: Les Harlem Globe Trotters au Liban.
11/08: Déposé pour troubles mentaux, le roi Talal de Jordanie est remplacé par son fils Hussein.
18/09: Acculé par l'opposition devenue générale dans le pays et devant l'impossibilité de former un gouvernement, les leaders sunnites refusant d'assumer la présidence du conseil, sous son égide, Béchara el-Khoury démissionne le 18 septembre 1952. La présidence de la République est vacante. Le général Fouad Chéhab, commandant en chef de l'armée, est chargé d'assurer la permanence des institutions jusqu'à l'élection d'un nouveau président.
23/09: La chambre élit Camille Chamoun président de la République.
22/12: Le paquebot français Champollion fait naufrage dans les eaux territoriales libanaises. 17 personnes meurent noyées.

1953

-/-: Fondation de la Fédération de tir.
-/-: Le Libanais Simon Khoury second au championnat du monde de ski nautique organisé au Canada.
10/01: Réouverture de la frontière syro-libanaise.
10/01: Saadéddine Dabbous est le premier pilote de ligne libanais.
16/01: Dissolution des partis politiques égyptiens et création d'un parti unique.
29/01: Pour la première fois dans l'histoire de Beyrouth, trois femmes, Laure Tabet, Ibtihage Kaddoura et Hélène Rihane, siègent à la réunion des Conseillers municipaux de la ville.
14/02: Le Conseil des ministres accorde le droit de vote aux femmes.
19/02: Par 39 voix contre 7 et 12 abstentions, la chambre vote la confiance au cabinet Chéhab.
21/02: Le président Camille Chamoun inaugure le premier puit de forage dans la Békaa.
26/02: Lors d'un débat au parlement, l'Emir Majid Arslane braque son pistolet sur Kamal Joumblatt provoquant la suspension de la séance.
19/03: Naissance de l'Association des Amis du Musée.

exécuté au Liban après un jugement sommaire. Il avait été livré la veille par la Syrie où il s'était réfugié après l'échec d'une sédition contre le gouvernement libanais.

14/08: Coup d'état en Syrie du colonel Sami Hennaoui qui fait exécuter Husni Zaïm à qui il reprochait notamment d'avoir livré le leader du P.S.N.S. Antoun Saadé aux libanais.

23/09: Pour la première fois le Roi Abdallah de Jordanie effectue une visite de courtoisie au Liban.

27/09: Mort du président Emile Eddé à l'âge de 66 ans.

01/10: Sur un parcours de 4 kilomètres séparant Hazmieh de Jamhour se déroule la première course automobile au Liban. Joseph Khoury sur Oldsmobile remporte l'épreuve.

20/12: Le colonel Adib Chichakly prend le pouvoir en Syrie.

1950

-/-: Le Libanais Garo Morabian premier de la Course cycliste internationale (libano-yougoslave) Beyrouth-Tyr (aller et retour)

11/01: Le vice amiral britannique, Lord Louis Mountbatten, neveu du Roi d'Angleterre George V en visite pendant cinq jours au Liban.

06/02: Il neige à Beyrouth.

09/03: Un attentat est perpétré par un membre du Parti Syrien National Social contre Riyad Solh qui échappe miraculeusement.

10/03: Le Liban rejette la proposition syrienne d'Union économique et monétaire.

14/03: Les autorités syriennes ferment les frontières et refoulent toutes les marchandises provenant du Liban. Les autorités libanaises fermeront le 26 mars les frontières au transport syrien.

24/04: Proclamation officielle du Royaume Hachémite de Jordanie, qui confirme l'annexion de la Cisjordanie à la Transjordanie.

22/04: Le pacte interarabe est approuvé par le Conseil des ministres.

20/07: Le roi Abdallah de Jordanie assassiné à Jérusalem par un Palestinien qui lui reprochait des contacts avec Israël.

21/07: Le Conseil des ministres adopte le projet officiel de la réforme électorale. Le nombre de députés sera porté à 77 contre 57 à l'époque.

24/07: Un DC-3 civil libanais est mitraillé en vol par un chasseur israélien, alors qu'il se trouvait au-dessus du territoire libanais selon Beyrouth, israélien selon Tel Aviv.

1951

-/-: Le Sporting de Beyrouth remporte la première édition du championnat de basket-ball. Il dominera le basket local jusqu'aux années 1990.

26/01: Grève des universitaires qui regroupent 2.000 étudiants. Ils demandent la gratuité de l'enseignement.

13/02: Le cabinet Solh démissionne. HusseiOueini forme un nouveau gouvernement: Hussein Oueini (Présidence, Intérieur, A.E., Finances et Défense) Edouard Noun (T.P., Education, P.T.T et Information) et Boulos Fayad (Justice, économie, santé et Agriculture).

15/03: Le Parlement iranien nationalise le pétrole. Le Shah confie le gouvernement à Mossadegh qui obtiendra les pleins pouvoirs en juillet de l'année suivante.

16/07: Assassinat à Amman de Riad el-Solh, par des membres du Parti Populaire Syrien. El-Solh, alors Premier ministre du Liban, avait réclamé la livraison d'Antoun Saadé par la Syrie.

29/08: 1.200 soldats, 100 gendarmes, un détachement de cavalerie et une unité blindée prennent part aux opérations de nettoyage du Nord Est de la Békaa.

24/12: Indépendance de la Libye avec pour roi Mohammad Idriss el-Mahdi es-Senousi.

02/10: Les cendres de l'Emir Bechir sont rapatriées. Elles seront placées auprès de celles de sa femme dans les Jardins du Palais de Beiteddine.

29/11: L'ONU adopte un plan de partage de la Palestine en deux Etats, un juif et un arabe, et décide d'administrer elle-même Jérusalem.

1948

02/02: Le Liban décide d'adhérer à la convention monétaire franco-libanaise. L'accord règle l'ensemble des problèmes d'ordre financier et monétaire pris par le mandat. La convention est ratifiée le 30 août.

14/05: Proclamation de l'état d'Israël, alors que prend fin le mandat britannique sur la Palestine. Attaque arabe sur tous les fronts.
L'Etat d'alerte est proclamé sur tout le territoire libanais. La sécurité sera assurée par les autorités militaires.

18/05: Fort de l'appui parlementaire, le chef de l'état Béchara el-Khoury parvient à faire voter la loi constitutionnelle qui par exception aux dispositions de la Constitution, lui permet de briguer un second mandat présidentiel.

27/05: Béchara el-Khoury est réélu président de la République après l'élection de Sabri Hamadé à la présidence de la chambre.

05/06: Le médiateur de l'ONU le Comte Folke Bernadotte au Liban.

26/07: Riad el-Solh démissionne et forme son cinquième gouvernement.

11/08: Les quotidiens Al-Amal, Al-Bayrak et Sawt Al-Ahrar sont suspendus pour un mois. Le 25, la nouvelle loi sur la presse est votée. Elle abolit la suspension administrative.

17/09: Assassinat par le groupe Stern du médiateur des Nations Unies pour la Palestine, le comte Folke Bernadotte, qui avait proposé un plan réduisant la part accordée à l'état juif dans le plan de partage de l'ONU adopté en 1947.

17/11: La troisième session de l'UNESCO se tient à Beyrouth.

16/12: La Transjordanie annexe la Cisjordanie. Cette mesure devient définitive en 1950.

1949

05/01: Rencontre des présidents libanais et syrien à Bshamoun.

26/01: Emeutes anti-britanniques et incendies au Caire.

12/02: Hassan el-Banna, fondateur des Frères Musulmans, est abattu. La confrérie avait assassiné le 28 décembre précédent Nokrachi Pacha, Premier ministre égyptien.

15/02: Signature d'un traité d'amitié libano-italien. Pour la première fois le Liban signe un accord d'égal à égal.

24/02: Armistice de Rhodes mettant fin aux combats israélo-égyptiens. Les autres pays arabes signeront l'armistice le 23 mars (Liban), le 3 avril (Transjordanie) et le 20 juillet (Syrie).

01/03: Edith Piaf à Beyrouth pour donner deux récitals.

10/03: Georges Naccahe, incarcéré pour son éditorial publié à l'Orient-Le Jour «Deux négations ne font pas une nation!»

16/03: La presse libanaise décrète une grève de 24 heures en signe de protestation contre l'incarcération de Georges Naccache et Kesrouan Labaki.

23/03: Accord d'armistice israélo-libanais.

30/03: Coup d'Etat du général Husni Zaïm en Syrie.

09/07: Antoun Saadé, fondateur du Parti Syrien National Social (P.S.N.S), prônant l'unité de la grande Syrie (Liban, Syrie, Palestine, Iraq, Transjordanie et Chypre) est

Liban: Cent Ans d'Histoire (1900-1999)
Deuxième Partie: 1947-1999

Rudyard Kazan (*)

Dans la chronologie qui suit une distinction a été faite entre les événements politiques et les faits économiques et sociaux Ces derniers figurent en caractères italiques. Les événements internationaux et régionaux qui ont eu une influence sur l'histoire du pays sont imprimés en caractères gras.

1947

-/-: L'écrivain Elias Abou Chabke est décédé.

-/-: 140.000 palestiniens chassés de Galilée affluent au Liban.

22/02: Le président de la République syrienne Chukri Kouatly au Liban pour affirmer le respect absolu de la Syrie à l'indépendance du Liban. Il est accueilli par une foule de 20.000 personnes.

-/03: Découverte des manuscrits de la Mer Morte, à Qumran en Jordanie.

-/04: Premier Congrès à Damas du parti Baas arabe créé en 1942 par les Syriens Michel Aflak et Salah Bitar.

08/04: Dissolution de la Chambre. Les électeurs sont convoqués aux urnes le 25 mai.

13-14/05: Manifestation des étudiants à Beyrouth (le 13) et à Zahlé (le 14) pour demander des élections libres. Les manifestants se heurtent aux forces de l'ordre. Bilan: 25 blessés à Beyrouth.

27/05: Les ministres Camille Chamoun, Gabriel Murr et Kamal Joumblatt dénoncent les irrégularités dans les élections. Le dépouillement des bulletins du Mont Liban est interrompu et le Mohafez suspendu de ses fonctions. Des incidents éclateront dans les principales villes de Beyrouth opposant la population aux forces de l'ordre.

02/04: Le cabinet Solh démissionne pour faire place à un nouveau gouvernement reflétant la nouvelle composition parlementaire. Sabri Hamadé est élu président de la Chambre. Le 7, Riad Solh forme son Cabinet: Riad Solh (Présidence); Mohjammed Abboud (Finances); Majid Arslane (Défense et PTT); Camille Chamoun (Santé et Intérieur); Hamid Frangié (Education et A.E.); Ahmed Husseini (Justice); Gabriel Murr (Travaux Publics); SleimanNaufal (Economie et Agriculture).

27/06: Un Comité National Olympique est créé. Le nouvel organisme présidé par Gabriel Gemayel aura à préparer la participation libanaise aux Olympiades de 1948 à Londres.

* Chercheur au M.E.R.S.

لرؤيا اوضح...

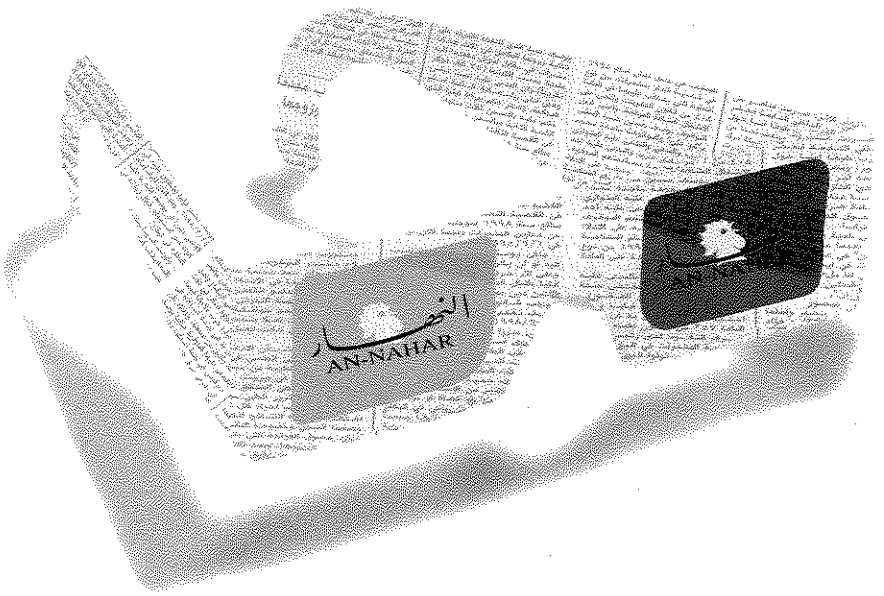

ضع هذه

النهار
AN-NAHAR

Member of

WAN

World Association of Newspapers



L&R Communications

DIADORA

L MADINA SPORT S.A.R.L. - Jal El Dib, Joyful Road, Center Mallah, 8th Floor
Tel: 04-713701

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

Mandatory Global cooperation:
Sanctions vs. Other Means ..... Michel Nehmé 140

Rethinking the Iraqi Invasion of Kuwait ..... Fred H. lawson 172

Le Financement des Assises
Economiques et Sociales D'israel ..... Zakaria Fawaz 208

Liban: Cent Ans d'Histoire (1900-1999)
Deuxième Partie: 1947-1999 ..... Rudyard Kazan 292

طبع في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية – ٢٠٠٠

الشركة الجديدة



لبنك سوريا ولبنان

ش م ل